جـامعة يحيى فارس بالمـدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــــوع:

نمذجة العلاقة بين السياسات النقدية والمالية وآثار الدورة الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2016

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد وإحصاء تطبيقي

إعداد الطالب:

عشيط علاء الدين

إشراف الأستاذ:

أ/د. مكيد علي

أعضاء لجنة المناقشة

أ/د. تهتان موراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	رئيساً
أ/د. مكيد علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	مقرراً
د. رتيعة محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	عضواً ممتحناً
د. غزازي عماد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	عضواً ممتحناً
د. وعيل ميلود	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البويرة	عضواً ممتحناً
د. بورقبة قويدر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الجلفة	عضواً ممتحناً

السنة الجامعية 2018-2019

شكر وعرفان

نحمد الله جلَّ وعزَّ ونشكره أن مَنَّ علينا ووفقنا لإتمام هذا العمل، فله الحمد سبحانه حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه ... وعملا بقول رسوله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ لاَ يَشْكُرُ النَّاسَ لاَ يَشْكُرُ اللهَ" (حديث صحيح)، وقوله: "مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ" (حديث صحيح). أتقدم بجزيل الشكر وفائق الامتنان إلى الأستاذ الدكتور "علي مكيد" لقبوله الإشراف على هذا العمل، والذي رافقنا طيلة فترة إنجازه بنصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة، كما أثراه بأفكاره النيرة، فشكرا لك على عطائك الدائم، ونسأل الله لك دوام الصحة والعافية وأن يوفقك لما يحب ويرضى... كما أتقدم بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بصرف جزء من وقتهم لمناقشة هذا البحث وتقييمه وإثرائه...

وفي الأخير أشكر جميع الأساتذة الأفاضل وأخص بالذكر منهم لجنة تكوين طلبة الدكتوراه لتخصص "اقتصاد وإحصاء تطبيقي" بجامعة المدية، كما أشكر الأستاذ الدكتور "مجدي الشوربجي" من جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، وكل الزملاء وجميع من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة ...

علاء الدين

إهداء

... إلى أمي وأبي... أطال الله عمرهما في طاعته وألبسهما لباس الصحة والعافية

... إلى جميع إخوتي وأفراد العائلة

... إلى كل زملائي وأصدقائي.

علاء الدين

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين السياستين النقدية والمالية ومخلفات الدورة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج التجريبي، حيث تم تقسيم البحث إلى أربع فصول خُصِّص اثنين منها لعرض الأدبيات الاقتصادية للسياسات النقدية والمالية وكذلك الدورات الاقتصادية وأهم مخلفاتها، والتي تمثلت في البطالة والتضخم والركود التضخمي، أما الفصل الثالث فقد خصص لتحليل تطور متغيرات الدراسة، بينما تم تخصيص الفصل الرابع للدراسة التطبيقية باستخدام منهجية الاقتصاد القياسي. وعند استعمال منهجية ARDL تبين أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات لحالة معدل البطالة كمتغير تابع وكذلك لحالة مؤشر الأسعار كمتغير تابع، وقد خلصت الدراسة إلى أن فعالية السياسة المالية على مؤشر الأسعار من خلال النفقات العامة الحقيقية أكبر من فعالية السياسة النقدية، مما يدل على أن التضخم في الجزائر ليس تضخما نقديا بحت وإنما يعود لأسباب هيكلية، وفي المقابل فإن فعالية السياسة النقدية على معدل البطالة من خلال الكتلة النقدية أكبر من فعالية السياسة المالية، وبناءً على هذه النتائج فإنه يجب على السلطات الاقتصادية العمل على التنسيق بين السياسات الاقتصادية بالشكل الذي يسمح بخلق مناصب شغل، وكذلك تصحيح الاختلالات الهيكلية مما يعطي إمكانية أكبر في ضبط مستوى التضخم.

الكلمات المفتاحية: سياسات نقدية ومالية، آثار الدورة الاقتصادية، منهجية ARDL، نموذج SVAR، اختبار السببية T-Y.

Abstract:

This study aimed to determine the nature of the relationship between monetary and fiscal policies and the effects of the economic cycle in Algeria during the period (1990-2016), depending on descriptive analytical approach and the experimental approach, the research was divided into four chapters, two of which were devoted to the presentation of the economic literature of monetary and fiscal policies, as well as economic cycles and their main implications, unemployment, inflation and stagflation, the third chapter was devoted to analyzing the variables, while the fourth chapter was devoted to applied study using econometric methodology. When using the ARDL approach, we found that there is a cointegration between the variables in the case of unemployment rate as a dependent variable, as well in the case of price index as a dependent variable.

The study concluded that the effectiveness of fiscal policy on the price index through real public expenditure is greater than the effectiveness of monetary policy, which shows that inflation in Algeria is not purely monetary inflation, but due to structural reasons. In contrast, the effectiveness of monetary policy on the unemployment rate through the money supply is greater than the effectiveness of fiscal policy. Based on these results, the economic authorities must work to coordinate between economic policies in a manner that allows the creation of jobs, as well as correction of structural imbalances, which gives greater possibility to control the level of inflation.

Keywords: Monetary and fiscal policies, Effects of the economic cycle, ARDL approach, SVAR Model, T-Y Causality test.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وعرفان	I
الإهداء	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	VI
قائمة الأشكال	XI
قائمة الجداول	VII
مقدمة	أ-و
الفصل الأول: **مكانة السياسات النقدية والمالية في الفكر الاقتصادي المعاصر**	
تمهيد	02
المبحث الأول: أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية	03
المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية وأدوات تبليغها	03
المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية	12
المطلب الثالث: السياسات النقدية والمالية وتطورها في الفكر الاقتصادي المعاصر	15
المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية	28
المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية	28
المطلب الثاني: الأدوات النوعية للسياسة النقدية	32
المطلب الثالث: السياسات النقدية غير التقليدية	35
المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية	44
المطلب الأول: النفقات العامة	45
المطلب الثاني: السياسة الضريبية	48
المطلب الثالث: سياسة الدين العام	51
المبحث الرابع: السياسات النقدية والمالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي	54
المطلب الأول: حدود وإمكانيات السياستين النقدية والمالية	54
المطلب الثاني: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية	60
المطلب الثالث: التوازن في سوق الإنتاج وسوق النقد (منحنى ISLM)	66
خلاصة الفصل	71

الفصل الثاني: خصائص الدورة الاقتصادية وأهم آثارها في الاقتصاديات المعاصرة	
تمهيد	74
المبحث الأول: مدخل عام إلى الدورات الاقتصادية	75
المطلب الأول: الدورات الاقتصادية، مراحلها وقياسها	75
المطلب الثاني: تفسير الدورات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي	80
المبحث الثاني: مفاهيم حول التضخم وآليات معالجته	98
المطلب الأول: التضخم، أنواعه وقياسه	99
المطلب الثاني: التضخم في الفكر الاقتصادي المعاصر	105
المطلب الثالث: وسائل وأساليب مكافحة التضخم	117
المبحث الثالث: مشكلة البطالة وأساليب مكافحتها	122
المطلب الأول: تصنيفات البطالة وطرق قياسها	122
المطلب الثاني: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث	126
المطلب الثالث: سياسات معالجة مشكل البطالة	137
المبحث الرابع: مسألة الركود التضخمي وسبل معالجته في الفكر الاقتصادي	141
المطلب الأول: مفهوم الركود التضخمي ومؤشرات الكشف عنه	141
المطلب الثاني: تفسير الركود التضخمي في الفكر الاقتصادي	145
المطلب الثالث: علاج مشكل الركود التضخمي في الفكر الاقتصادي الحديث	150
خلاصة الفصل	153
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسلوك المتغيرات النقدية والمالية وآثار الدورة الاقتصادية في الجزائر	
تمهيد	156
المبحث الأول: تطور الجهاز المالي والمصرفي الجزائري	157
المطلب الأول: تكوين النظام المصرفي الجزائري (1962-1990)	157
المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات والتحول نحو اقتصاد السوق (منذ سنة 1990)	164
المطلب الثالث: تعديلات قانون النقد والقرض 90-10	172
المبحث الثاني: سلوك وتطور متغيرات السياسة النقدية في الجزائر	175
المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر	175

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر	186
المبحث الثالث: تطور أدوات السياسة المالية	192
المطلب الأول: تطور النفقات العامة	193
المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة	195
المطلب الثالث: رصيد الموازنة	200
المبحث الرابع: تحليل تطور آثار الدورات الاقتصادية	204
المطلب الأول: تطور معدل التضخم	204
المطلب الثاني: تطور معدل البطالة	209
المطلب الثالث: توجه الركود التضخمي في الجزائر	216
خلاصة الفصل	220
الفصل الرابع: **دراسة تطبيقية للعلاقة بين السياسات النقدية والمالية وآثار الدورة الاقتصادية في الجزائر**	
تمهيد	223
المبحث الأول: عرض ومناقشة الدراسات السابقة	224
المطلب الأول: الدراسات السابقة المحلية	224
المطلب الثاني: الدراسات السابقة العربية	229
المطلب الثالث: الدراسات السابقة الأجنبية	233
المبحث الثاني: الإطار النظري لاستقرارية السلاسل الزمنية والعلاقة السببية	239
المطلب الأول: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية	239
المطلب الثاني: اختبارات العلاقة السببية	247
المبحث الثالث: التكامل المشترك بين السياسات النقدية والمالية ومعدل البطالة ومؤشر الأسعار في الجزائر	251
المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	251
المطلب الثاني: استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة في اختبار التكامل المشترك.....	257
المطلب الثالث: اختبار العلاقة السببية بين متغيرات السياسات النقدية والمالية والبطالة ومؤشر الأسعار في الجزائر.....	270
المبحث الرابع: تحليل الصدمات الهيكلية للسياستين النقدية والمالية.....	273

المطلب الأول: الإطار النظري لنموذج أشعة الإنحدار الذاتي الهيكلي "SVAR".....	273
المطلب الثاني: تحديد القيود وتقدير النموذج	278
المطلب الثالث: دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية "SIRF".....	282
خلاصة الفصل	287
خاتمة	290
قائمة المراجع	299
ملاحق	

قائمة الأشكال والجداول

I. قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
(1.1)	المربع السحري لكالدور	12
(2.1)	منحنى "لورينز" لعدالة توزيع الدخل	15
(3.1)	منحنى "Laffer"	25
(4.1)	آلية عمليتي الخصم وإعادة الخصم	29
(5.1)	قنوات إبلاغ سياسة التيسير الكمي	38
(6.1)	مستوى التضخم في اليابان خلال الفترة (جانفي 2016–أوت 2017)	43
(7.1)	تطور سعر صرف الفرنك السويسري مقابل اليورو عق اعتماد سياسة سعر الفائدة السالب	44
(8.1)	فعالية السياسة النقدية على نموذج (ISLM)	67
(9.1)	فعالية السياسة المالية على نموذج (ISLM)	68
(10.1)	أثر التوسع في السياستين النقدية والمالية على نموذج (ISLM)	69
(1.2)	مراحل الدورة الاقتصادية	78
(2.2)	نظرية "كينز" للدورة الاقتصادية	86
(3.2)	مذبذب ساموبلسون	88
(4.2)	مناطق قياس دورات المخزون لماتزلر	89
(5.2)	مناطق المعلمات في دورة هيكس التجارية	91
(6.2)	دورة هيكس التجارية	91
(7.2)	مناطق المعلمات لآثار السقاطة لـ"دزنبري"	93
(8.2)	الدورات والنمو	94
(9.2)	معدلات نمو ديزنبري	95
(10.2)	تصحيح باسنتي	96
(11.2)	العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار حسب التحليل الكلاسيكي	106
(12.2)	الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية	109
(13.2)	تضخم دفع التكلفة	111
(14.2)	التضخم حسب نظرية التسارع	113
(15.2)	قياس معدل البطالة	125

(16.2)	التحليل الكلاسيكي لظاهرة البطالة	127
(17.2)	توازن سوق العمل حسب النظرية الكينزية	130
(18.2)	انتقال منحنى العرض الكلي في حالة الركود التضخمي	142
(19.2)	أثر تخفيض معدل البطالة على معدل التضخم للمدى الطويل	146
(20.2)	أثر تخفيض معدل التضخم على معدل البطالة في المدى الطويل	147
(1.3)	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة (1964-1989)	177
(2.3)	تطور مكونات النقود خلال الفترة (1964-1989)	177
(3.3)	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1964-1989)	179
(4.3)	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	182
(5.3)	تطور مكونات النقود خلال الفترة (1990-2016)	183
(6.3)	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2016)	185
(7.3)	تطور النفقات العامة وتقسيماتها خلال الفترة (1990-2016)	194
(8.3)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	196
(9.3)	تطور مكونات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	197
(10.3)	تطور رصيد الموازنة في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	201
(11.3)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	205
(12.3)	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	210
(13.3)	هياكل وآليات مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر	212
(14.3)	العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	218
(1.4)	منهجية مبسطة لاختبارات جذر الوحدة	244
(2.4)	دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للسلاسل محل الدراسة	252
(3.4)	فترة الإبطاء المثلى لنموذج ARDL الخاص بمؤشر الأسعار كمتغير تابع	261
(4.4)	فترة الإبطاء المثلى لنموذج ARDL الخاص بمعدل البطالة كمتغير تابع	261
(5.4)	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي للنموذج الخاص بمؤشر الأسعار كمتغير تابع	267
(6.4)	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي للنموذج الخاص بمعدل البطالة كمتغير تابع	267
(7.4)	اختبار CUSUM وCUSUMSQ (نموذج مؤشر الأسعار كمتغير تابع)	269
(8.4)	اختبار CUSUM وCUSUMSQ (نموذج معدل البطالة كمتغير تابع)	269
(9.4)	استقرارية نموذج VAR	281

(10.4)	استجابة مؤشر الأسعار لصدمات السياستين النقدية والمالية	283
(11.4)	استجابة معدل البطالة لصدمات السياستين النقدية والمالية	285

II. قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
(1.1)	سياسة سعر الفائدة السالب في مجموعة من الدول	41
(1.2)	تصنيف حالات عدم التوازن	133
(1.3)	البنوك التجارية المختلطة والخاصة	169
(2.3)	المؤسسات المالية في الجزائر	170
(3.3)	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة (1964-1989)	175
(4.3)	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1964-1989)	179
(5.3)	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	181
(6.3)	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2016)	184
(7.3)	تطور سعر إعادة الخصم ومعدل الفائدة الحقيقي خلال الفترة (1990-2016)	187
(8.3)	تطور معدل الاحتياطي الإلزامي خلال الفترة (1994-2016)	189
(9.3)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2016)	191
(10.3)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	193
(11.3)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	195
(12.3)	رصيد الموازنة خلال الفترة (1990-2016)	200
(13.3)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	204
(14.3)	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	205
(15.3)	تطور معدل البطالة وبعض المؤشرات المرتبطة به خلال الفترة (1990-2016)	209
(16.3)	تطور نسبة السكان في سن العمل إلى إجمالي السكان في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	211
(17.3)	تطور الركود التضخمي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	217
(1.4)	نتائج اختبار ADF للسلاسل قيد الدراسة	255
(2.4)	نتائج اختبار PP للسلاسل قيد الدراسة	256
(3.4)	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك	262

(4.4)	طريقة حساب معاملات الأجل الطويل انطلاقا من نموذج UECM	263
(5.4)	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل	263
(6.4)	نتائج تقدير نموذجي تصحيح الخطأ	265
(7.4)	الاختبارات التشخيصية لنموذجي ARDL	268
(8.4)	درجة التأخير المثلى لنموذج VAR	271
(9.4)	نتائج اختبار السببية وفق منهجية Toda-Yamamoto	272
(10.4)	درجة التأخير المثلى لنموذج VAR (باستخدام المتغيرات المستقرة)	281

المقدمة

1. تمهيد:

تصاحب الحياة الاقتصادية تغيرات مستمرة، إذ تمر بمراحل من الازدهار والانكماش، وتستمر هذه المراحل لفترات يختلف طولها حسب طبيعة الحالة الاقتصادية للدولة، وتتكرر بصفة دورية، وهو ما يصطلح عليه بالدورات الاقتصادية، حيث أنه من الصعب على السلطة الاقتصادية التحكم في هذه الدورات بشكل تام، وإنما تحاول المحافظة على فترتي الانتعاش والرواج وتسريع المرور بمرحلتي الركود والكساد باتباع العديد من السياسات والأدوات المتاحة.

تعتبر الدورات الاقتصادية من أهم الخصائص الملازمة للاقتصاد الرأسمالي، وكل مرحلة من مراحل هذه الدورة تتميز بمجموعة من الآثار والمظاهر، إلا أن أسوأها ما ينتج عن حالة الركود التي تعد بداية الدورة، حيث يسجل فائض في الإنتاج وتكدسه، ويزيد ذلك ضعف الطلب وانخفاض الأسعار مما يؤدي إلى تعطيل قوى الإنتاج، وينجر عن ذلك تسريح جزء من القوى العاملة، وقد يصل الأمر إلى إغلاق بعض المؤسسات الصناعية والتجارية وحتى المالية في حال إفلاسها، وبذلك نجد أن الاقتصاد الوطني يسجل معدلات بطالة مرتفعة يتمخض عنها ارتفاع في معدل الفقر، وكذلك تعميق الفوارق الاجتماعية بسبب تدهور أو غياب عدالة توزيع الدخل، لأن الفئات العاملة في هذا الوضع تقبل العمل عند مستويات أجور منخفضة.

عند انقضاء مرحلة الركود يتجه النشاط الاقتصادي تدريجيا نحو مرحلة الانتعاش ثم الرواج، وفي هذه المرحلة يشهد الاقتصاد الوطني ارتفاعا في الطلب يقابله تزايد في الإنتاج، قد يدفع بالمستوى العام للأسعار للزيادة (في حالة زيادة الطلب على العرض)، وفي المقابل يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة، بعد ذلك وبفعل المنافسة يصل الاقتصاد الوطني مرة أخرى إلى حالة يكون فيها العرض أكبر من الطلب، فتتجه الأسعار نحو الانخفاض، وتكون هذه نقطة الانعطاف نحو مرحلة جديدة من الركود، وبذلك نجد أن أبرز أثرين في الدورة الاقتصادية هما ارتفاع معدلي التضخم والبطالة، لكن رغم العلاقة العكسية بين هذين الأخيرين حسب ديناميكية الدورة إلا أنه يمكن أن يشهد النشاط الاقتصادي حالة من العلاقة الطردية بينهما، وهو ما يصطلح عليه بالركود التضخمي.

يسعى صناع القرار الاقتصادي في البلد إلى بلوغ أهداف اقتصادية محددة، وتتلخص جملة هذه الأهداف في تخفيف حدة آثار أو مظاهر الدورة الاقتصادية، على غرار المحافظة على مستويات منخفضة من التضخم والبطالة، وكذلك تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، ويتم ذلك من خلال السياسات الاقتصادية المنتهجة، والتي من ضمنها السياستين النقدية والمالية، حيث تملك أدواتهما قدرة فعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية في مختلف الآجال، وبالتالي القدرة على تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية.

كما ذكرنا سابقا، تعاني الدول التي تنتهج نظام اقتصاد السوق ومن بينها الجزائر من تبعات وآثار الدورات الاقتصادية، إلا أن حدة هذه الآثار تتفاوت من اقتصاد إلى آخر حسب درجة مرونة السياسات الاقتصادية وفي طليعتها النقدية والمالية، ومدى فعالية الأدوات المستعملة، ودرجة تطور الاقتصاد الوطني وقدرته على الاستجابة لهذه الأدوات، حيث لا تتحقق الفعالية المرجوة إلا من خلال نظام نقدي مرن ومتطور.

2. الإشكالية:

انطلاقا مما سبق قمنا بصياغة الإشكالية الرئيسية كالتالي:

ما هي طبيعة العلاقة بين السياسات النقدية والمالية وآثار الدورات الاقتصادية في الجزائر؟

لمعالجة هذه الإشكالية والإحاطة بجوانب الموضوع قمنا بطرح جملة من الأسئلة الفرعية يمكن عرضها كما يلي:

- ما هي أهم آثار الدورات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة؟
- ما هو أثر أدوات السياسة النقدية والمالية على مخلفات الدورة الاقتصادية في الجزائر؟
- ما هو اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات السياسة النقدية والمالية وآثار الدورة الاقتصادية في الجزائر؟
- ما مدى تأثير الصدمات الهيكلية لأدوات السياسة النقدية والمالية على مخلفات الدورات الاقتصادية في الجزائر؟

3. الفرضيات:

وللإجابة على هذه الأسئلة نقوم بوضع الفرضيات التالية:

- تتمثل أبرز آثار الدورات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري في الركود التضخمي (ارتفاع معدلات البطالة والتضخم)؛
- تساهم أدوات السياسة النقدية والمالية في التخفيف من حدة آثار الدورات الاقتصادية في الجزائر؛
- هناك اتجاه للعلاقة السببية يتجه من متغيرات السياسة النقدية والمالية باتجاه آثار الدورة الاقتصادية في الجزائر؛
- تحقق صدمات السياسة النقدية والمالية آثار كبيرة على مخلفات الدورة الاقتصادية في الجزائر.

4. أهمية الموضوع:

يشغل موضوع الدورات الاقتصادية حيزا هاما في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، كما أولى الكثير من المختصين في الشأن الاقتصادي اهتماما بالغا بالبحث في أسباب هذه الدورات والسياسات الاقتصادية المثلى –أساسا النقدية والمالية– للتخفيف من حدتها، خاصة في ظل التعقيدات التي أصبح يشهدها الاقتصاد العالمي، حيث أن أي تقدير خاطئ أو سياسة غير مدروسة بشكل جيد يمكن أن تؤدي إلى تفاقم آثار هذه الدورات، مما ينبئ باختلالات واسعة على مستوى الاقتصاد.

انطلاقا مما سبق تستقي دراستنا أهميتها من خلال تحديد أهم آثار الدورات الاقتصادية ومدى نجاعة السياسات النقدية والمالية المنتهجة في التخفيف من حدتها، والخروج بمجموعة من النتائج التي نأمل أن تساهم في استيعاب طبيعة العلاقة بينها.

5. أهداف الموضوع:

يمكن حصر أهم أهداف هذا البحث فيما يلي:

- التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بالدورات الاقتصادية والنظريات المفسرة لها، وأهم آثارها في الجزائر؛
- مراقبة مراحل تطور متغيرات السياستين النقدية والمالية وكذا آثار الدورات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- تحديد وقياس أثر السياسة النقدية والمالية على آثار الدورات الاقتصادية في الجزائر؛
- حصر (تحديد) العلاقة السببية بين متغيرات السياسة النقدية والمالية وآثار الدورات الاقتصادية في الجزائر؛
- تحديد آثار صدمات متغيرات السياسة النقدية والمالية على آثار الدورات الاقتصادية في الجزائر؛
- محاولة تقديم مقترحات وتوصيات في ظل النتائج المتوصل إليها.

6. حدود الدراسة:

تختلف الأوضاع الاقتصادية من بلد إلى آخر حسب النظم المتبعة والسياسات السائدة، وبالتالي فإنه لا يمكن تقديم دراسة شاملة تكون صالحة لكل الأنظمة الاقتصادية في شتى البلدان. لذلك ولغرض إضفاء قيمة مضافة للدراسات المتعلقة بالاقتصاد الوطني قررنا من خلال بحثنا هذا تناول حالة ال الجزائر، أما بالنسبة للإطار الزمني فإن

الدراسة تمتد خلال الفترة (1990-2016)، وتم اختيار هذه الفترة تحديدا نظرا لأن الجزائر شهدت في مطلعها تحولا نحو نهج اقتصاد السوق، وخلالها قامت بعدة إصلاحات في إطار هذا التحول مست الجانب النقدي والمالي.

7. المنهج والأدوات المستعملة:

نعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي وكذلك المنهج التاريخي من خلال عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالدورات الاقتصادية وكذلك السياسات النقدية والمالية، إضافة إلى أهم النظريات المتعلقة بها في الفكر الاقتصادي، ومن ثم عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، كما نعتمد أيضا المنهج التجريبي لغرض الإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار بعض الفرضيات، وذلك من خلال استخدام منهجية الاقتصاد القياسي في تخصيص النماذج الملائمة لتحديد العلاقة بين المتغيرات وقياس الأثر، وكذلك حصر العلاقة السببية وتحليل الصدمات الهيكلية.

8. الدراسات السابقة:

نستعرض الدراسات السابقة في المبحث الأول من الفصل الرابع تحت عنوان "عرض ومناقشة الدراسات السابقة"، حيث نحيط بمجموعة من الدراسات المختلفة المحلية والعربية والأجنبية، بما يكفل التطرق إلى دراسات حالات مختلفة للاقتصاديات المتقدمة والنامية على اختلاف الأساليب المستخدمة والمنهجيات المتبعة.

اختلاف دراستنا عن الدراسات السابقة:

لم يعد مشكل إهمال دور صدمات السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في البحوث الاقتصادية مطروحا خاصة بعد ظهور الأزمة المالية العالمية سنة 2008، حيث ظهرت الكثير من الدراسات التي عالجت الموضوع، وعليه فإنه يمكن حصر أوجه الاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة في وجهين رئيسيين:

- محاولة الوقوف على بعض الجوانب النظرية التي لم يتم الوقوف عليها في الدراسات السابقة على غرار السياسات النقدية غير التقليدية؛
- من بين الدراسات السابقة المحلية التي اعتمدت على المنهج التجريبي نجد أنها اقتصرت على نفس الأدوات، فبالنسبة للدراسات التي حققت في العلاقة السببية نجد أنها اعتمدت على اختبار واحد وهو اختبار "Granger"، أما التي أدرجت تحليل الصدمات فقد استخدمت نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، كما أنها لم تتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في حالة عدم تحقق استقراريتها من نفس

الدرجة بسبب اعتمادها على الاختبارات التقليدية كاختبار "Johansen"، لذلك فإن دراستنا هذه تختلف عن الدراسات السابقة من حيث محاولة استخدام اختبارات ونماذج مطورة، وذلك على غرار التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك في حالة عدم استقرارية المتغيرات من نفس الدرجة بالاعتماد على منهجية ARDL، إضافة إلى اختبار العلاقة السببية وفقا لمنهجية "Toda-Yamamoto" المطورة لاختبار "Granger"، أما بالنسبة لتحليل الصدمات فنحاول استخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR.

9. صعوبات الدراسة:

تتمثل أهم الصعوبات التي تواجه كل دراسة خاصة التحليلية منها والقياسية على غرار دراستنا في جمع البيانات، حيث نجد تضاربا في المعطيات باختلاف مصادرها، وحتى تضاربا عند نفس المصدر باختلاف التقارير وتواريخ إصداراتها، ناهيك عن وجود بعض القيم المفقودة، لذلك لجأنا لحصر المصادر المتوافقة لسد هذا الخلل، هذا بالإضافة إلى اتساع مجال الدراسة وكثرة المتغيرات المتضمَنة

10. هيكل البحث:

لغرض الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية والتحقق من صحة الفرضيات، تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول كالتالي:

الفصل الأول: مكانة السياسات النقدية والمالية في الفكر الاقتصادي المعاصر

نستعرض في هذا الفصل أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية وتطورها في الفكر الاقتصادي المعاصر، إضافة إلى أبرز أدواتها، وكذلك دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي؛

الفصل الثاني: خصائص الدورة الاقتصادية وأهم آثارها في الاقتصاديات المعاصرة

نتطرق في هذا الفصل إلى الدورات الاقتصادية وأهم المفاهيم المتعلقة بها على غرار مراحلها وقياسها، إضافة إلى تفسيرها في الفكر الاقتصادي، ثم ننتقل لاحقا إلى إبراز أهم آثارها في الاقتصاديات المعاصرة من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بهذه الأثار وكذلك النظريات المفسرة لها وآليات معالجتها، ويتعلق الأمر بكل من التضخم والبطالة والركود التضخمي.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسلوك المتغيرات النقدية والمالية وآثار الدورة الاقتصادية في الجزائر

نستهل هذا الفصل بعرض لتطور الجهاز المالي والمصرفي في الجزائر باعتباره القاعدة الأساسية للسياسات النقدية والمالية، مع التركيز بشكل خاص على فترة التحول نحو نظام اقتصاد السوق (بداية فترة الدراسة)، يليها عرض لتطور أهم المتغيرات المتعلقة بهاتين السياستين وتفسيرها، ثم ننتقل إلى تطور سلوك آثار الدورة الاقتصادية في الجزائر والوقوف على أسباب التغيرات الحاصلة فيها.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية للعلاقة بين السياسات النقدية والمالية وآثار الدورة الاقتصادية في الجزائر

يمثل هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة، إذ نستهدف من خلاله تحديد العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية والمالية وآثار الدورة الاقتصادية وقياسها، حيث نستهله بعرض لأهم الدراسات السابقة مع مناقشتها، كما نعرض أيضا الجانب النظري للاختبارات والنماذج المستخدمة في دراستنا، أما الإسقاط التطبيقي فنحاول اختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات كل سياسة على حدى وكل من البطالة والأسعار باستخدام منهجية ARDL، ومن ثم ننتقل إلى اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات، لننتهي في الأخير إلى تحليل الصدمات باستعمال نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR.

الفصل الأول:

مكانة السياسات النقدية والمالية في الفكر الاقتصادي المعاصر

تمهيد

رغم الاختلاف الذي تشهده الأنظمة الاقتصادية المتبعة من طرف الدول، فإن السياسات النقدية والمالية تلعب الدور الأساسي في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل، وذلك لأثرها البالغ على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، فتدفع إلى معالجة الاقتصاد على الصعيدين المحلي والخارجي، كما أنها تلعب دورا أساسيا في إرساء مقومات النمو القابل للاستمرار.

لقد نالت السياسات النقدية والمالية حيزا واسعا من البحث والتحليل من طرف مختلف المدارس الاقتصادية على اختلاف توجهاتها، وكان ذلك نتاجا للتذبذبات المستمرة في أداء النظام الاقتصادي على غرار معدلات النمو والبطالة والتضخم، بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الأخرى وانعكاساتها الاجتماعية.

لقد شهد الفكر الاقتصادي حالة من الشد والجذب خاصة على إثر ازمة الكساد الكبير وما خلفته من حالة عدم استقرار في الاقتصاديات الرأسمالية، وقد تركز الصراع بشكل أساسي على ماهية السياسة التي تمكن الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي بشكل مرن وفعال، إلا أن التغيرات والتطورات المستمرة التي تحدث على مستوى الاقتصادات الرأسمالية خاصة جعلت هذا الأمر في غاية الصعوبة، حيث خلقت أوضاعا تناقض النظريات الاقتصادية السائدة، وهذا ما دفع إلى استحداث الكثير من التغييرات على مفاهيم هذه السياسات، بالإضافة إلى تطور الأدوات والأهداف وكذلك أساليب التنفيذ.

اعتمادا على ما سبق ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية

المبحث الرابع: السياسات النقدية والمالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي

المبحث الأول: أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية

تعد السياسات المالية والنقدية محورا أساسيا للسياسات الاقتصادية الكلية، لذلك سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه السياسات وكذلك العوامل المؤثرة فيها، إضافة إلى أهم المدارس والنظريات المفسرة لها في الفكر الاقتصادي المعاصر.

المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية وأدوات تبليغها

تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الأدوات والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية (البنك المركزي) لإدارة كمية النقود وسعر الفائدة من أجل تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي، والوصول بالدخل الوطني إلى المستوى التوازني الذي يقترب من مستوى الاستخدام الكامل للموارد المتاحة أو يحققه[1].

ويمكن تقديم تعريف شامل على أنها مجموعة الأدوات المتاحة المستخدمة من طرف السلطات النقدية في البلد متمثلة بالبنك المركزي، تستهدف تنظيم كمية النقود المعروضة وتحديد السعر الذي تقرض به هذه النقود بما يتفق والأهداف العامة للسياسة الاقتصادية المعتمدة المتمثلة في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، بما يضمن مستوى عال من التوظيف ومستوى مرتفع من المعيشة واستقرار نسبي في المداخيل.

أولا: أهداف السياسة النقدية:

تسعى السلطات النقدية في البلد من خلال استخدامها لمجموعة الأدوات التي تدخل في نطاق السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، والتي لا تتحقق إلا بالمعرفة التامة للوضعية الاقتصادية العامة في البلد، ولا يمكن بلوغ الأهداف النهائية إلا من خلال تحقيق أهداف وسيطية وأهداف تشغيلية، وفي ما يلي نعطي توضيحا لهذه الأهداف.

1. الأهداف التشغيلية (الأولية):

تمثل الأهداف الأولية قاعدة هرم استراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي من خلالها التأثير على الأهداف الوسيطية، أي أنها تعد حلقة ربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطية، حيث يتم اختيار الأهداف التشغيلية بناء على الأهداف الوسيطية.

[1] G.Bramoullé, D.Augey, Economie Monétaire, Dalloz, Paris, 1998, P 134.

وعموما تنقسم الأهداف التشغيلية إلى مجموعتين من المتغيرات كالتالي:[1]

1.1. مجمعات الاحتياطات النقدية:

وهي المجموعة الأولى من المتغيرات التي تشكل القاعدة النقدية، وتتضمن ما يلي:

- النقود المتداولة لدى الجمهور وفي الحسابات المصرفية؛
- مجموع احتياطات البنوك.
- احتياطات الودائع الخاصة: تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى.
- الاحتياطات الغير مقترضة: تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة.

2.1. أحوال سوق النقد:

وهي تمثل المجموعة الثانية من المتغيرات التشغيلية وتشمل:

- الاحتياطات الحرة: وتسمى أيضا صافي الاقتراض، وهي تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي.
- معدل فائدة الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد: ويقصد بأسعار فائدة الأرصدة البنكية أسعار الفائدة على الأرصدة المقترضة بين البنوك لمدة قصيرة (يوم أو يومين).

تجدر الإشارة إلى أن اختيار الأهداف الأولية يعتمد على نفس معايير اختيار الأهداف الوسيطية.[2]

2. الأهداف الوسيطية للسياسة النقدية:

يقصد بها تلك المتغيرات التي عن طريق التحكم فيها يستطيع البنك المركزي تحقيق أهدافه النهائية (بعضها أو كلها)، حيث يمكن اعتبار هذه الأهداف مؤشرات يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الأهداف النهائية.[3]

يخضع تحديد الأهداف الوسيطية لشروط أو معايير يمكن طرحها كالتالي:[4]

---

[1] صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص 124-125.

[2] يونس محمود، اقتصاديات النقود والبنوك والأوراق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 344.

[3] خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي –الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 154.

[4] المرجع السابق، نفس الصفحة.

– القابلية للقياس: يشترط أن يكون الهدف الوسيط قابلا للقياس (يمكن تكميمه).

– القدرة على السيطرة: يشترط أن يكون قابلا للضبط والتحكم من طرف البنك المركزي.

– القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي: يشترط أن يكون أثره على الهدف النهائي واضحا وجليا.

ويمكن تحديد الأهداف (المتغيرات) الوسيطية المستخدمة للوصول إلى الأهداف النهائية كالتالي:

1.2. معدل الفائدة:

يعبر سعر الفائدة عن السعر الذي يدفعه أو يقبضه البنك المركزي لقاء إيداعات البنوك التجارية أو إقراضها لمدة معينة، كما أن هذا السعر يعتبر مؤشرا لأسعار الفائدة بالنسبة للبنوك التجارية في تعاملاتها مع عملائها، والذي لا يمكن أن يكون أقل من سعر الفائدة المتعامل به من قبل البنك المركزي.

تتخذ السلطات النقدية أحيانا من الوصول إلى سعر فائدة حقيقي هدفا وسيطيا للسياسة النقدية، إلى أن المشكل الرئيسي الذي يصادف ذلك هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية، مما يؤثر على دلالتها، كما أن التغيرات في أسعار الفائدة ليست نتاجا لجهود السياسة النقدية وحدها بل أيضا نتيجة لعوامل السوق، حيث يمر الاقتصاد بفترات من الركود والرواج (الدورة الاقتصادية)، إضافة إلى أن سعر الفائدة يمكن أن يعتبر كقناة إبلاغ للسياسة النقدية، وانطلاقا من ذلك ذهب البعض إلى رفض سعر الفائدة كهدف وسيط للساسة النقدية.[1]

2.2. سعر الصرف:

يعبر سعر الصرف عن القيمة التي تأخذها وحدة من العملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية، ويعتبر التحكم فيه من أبرز مهام البنك المركزي، نظرا للدور الذي يلعبه في التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلد، خاصة جانب معدل التضخم من خلاله تأثيره على مستوى بنود ومؤشرات ميزان المدفوعات.

يتوجب في بعض الأحيان إدراج الحفاظ على سعر الصرف كهدف وسيط، حيث أنه لا ينبغي أن يكون مرتفعا نسبيا مما يؤدي إلى إعاقة الصادرات، كما لا ينبغي أن يكون منخفضا جدا مما يسبب ارتفاعا في تكاليف الاستيراد وبالتالي غلاء المعيشة[2]، إضافة إلى تأثيره على حركة رؤوس الأموال من وإلى البلد.

[1] قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 75.

[2] S.Y. Lee , Y.C.Jao , Financial structures and monetary policies in southeast Asia, The Macmillan Press LTD, London, 1982, p 83.

3.2. المجمعات النقدية:

وهي عبارة عن مؤشرات إحصائية تعكس قدرة الأعوان غير الماليين المقيمين على الإنفاق، وهي تشمل وسائل الدفع المتاحة لهؤلاء الأعوان بما في ذلك التوظيفات المالية التي يمكن تحويلها بسهولة إلى وسائل للدفع.[1]

يرتبط عدد المجمعات بطبيعة الاقتصاد الوطني ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، حيث تعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات.[2]

يتم تحديد المجمعات النقدية من قبل البنوك المركزية بحيث تصف مجموعات فرعية من العرض النقدي، ويمكن عرضها مرتبة تنازليا حسب درجة السيولة كالتالي:[3]

أ. الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M1): وتعرف أيضا بالمتاحات النقدية، وتشمل النقود القانونية المتمثلة في الأوراق النقدية والقطع النقدية (النقود المعدنية المساعدة)، وهي ما تعرف بالنقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب والأرصدة الجارية. ونظرا لتمتع هذا الشكل من النقود بالسيولة العالية فهي تستخدم لتسوية المعاملات المباشرة؛

ب. الكتلة النقدية بالمعنى الواسع (M2): تضم النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية أي عرض النقود بالمعنى الضيق (M1)، بالإضافة إلى الودائع لأجل والودائع الادخارية (دفاتر الادخار) والتي تعرف بأشباه النقود، وذلك لسهولة ويسر تحولها إلى وسيلة دفع جاهزة دون خطر تحول قيمتها الرأسمالية؛

ج. الكتلة النقدية بالمعنى الأوسع (M3): وهو توسيع في تعريف عرض النقود خصوصا في الدول المتقدمة نتيجة لتقدم العادات المصرفية ووعي الأفراد بذلك، وتشمل الكتلة النقدية بالمعنى الواسع (M2) بالإضافة إلى الودائع الادخارية لدى مصارف الادخار (خارج البنوك التجارية)[4]، والتي لا يمكن تحويلها إلى سيولة إلا بحلول أجل استحقاقها. هذا بالإضافة إلى حيازات العملة الأجنبية والأوراق المالية المتداولة في السوق النقدية؛

د. مجموع سيولة الاقتصاد الوطني (M4): يتضمن بالإضافة إلى الكتلة النقدية بالمعنى الأوسع (M3) أوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان غير الماليين الصادرة عن المؤسسات، وسندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة والموجودة بين أيدي الأعوان غير الماليين.[5]

---

[1] T. Anelka, J. F. Dhénin, P. Pico, M. Pouméroulie, Économie – Droit, Bréal édition, Paris, 2004, P 55.

[2] قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[3] J.L. Dagut, Réussir la dissertation d'économie, Studyrama, France, 2003, p 15.

[4] صاري علي، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 7، ديسمبر 2014، ص 23.

[5] العايب وليد، لحلو بوخاري، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، ط 1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص 72.

3. الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تختلف الأهداف النهائية من دولة إلى أخرى باختلاف درجة تقدمها الاقتصادي والوضعية الاقتصادية السائدة فيها، فالدول النامية تتميز عادة بتدني مستوى اندماج اقتصادها الوطني وارتباطه المفرط نتيجة لذلك باقتصاديات الدول المتطورة، مما يترتب عليه عادة قلة استجابة هذه الاقتصاديات لمؤشرات أدوات السياسة النقدية، وبالتالي انحصار أفق الأهداف العامة للسياسة النقدية الممكن توقعها. هذا عكس ما نجده في الدول المتطورة اقتصاديا، حيث تتميز اقتصادياتها بنسبة عالية من الاندماج الداخلي ومستوى اندماج إيجابي في الاقتصاد العالمي يسمح للسلطات النقدية في البلد المعني بتوظيف أدوات السياسة النقدية من أجل تحقيق الأهداف التقليدية العامة لهذه السياسة والمتمثلة عادة في تحقيق الاستقرار لأهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، ويمكن اختصار أهم الأهداف النهائية كالتالي:

1.3. تحقيق الاستقرار في الأسعار:

يعد التضخم الناتج عن مرحلة الرواج والانكماش المصاحب لفترة الركود من الظواهر الاقتصادية غير المرغوب فيها، وذلك لما يتصل بها من آثار غير مرغوب فيها على مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وخاصة القدرة الشرائية، لذلك فإن استقرار الأسعار يساهم في تخفيف حدة هذه الظواهر السلبية ويوفر التكاليف الناتجة عنها، كما أنه يساهم في تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي.[1]

نظرا للعلاقة الوثيقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار، يتم اللجوء للسياسة النقدية بهدف التأثير إيجابا على مشكلة عدم ثبات الأسعار أي جعلها مستقرة، وهذا ما أكده فريدمان سنة 1959، حيث بيّن أن ضبط الأسعار يقتضي ضبط معدل الزيادة في كمية النقود المتداولة.[2]

تختلف وجهة نظر مدارس الفكر الاقتصادي للعلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وذلك بالنظر إلى اختلاف الافتراضات التي يستندون إليها، فالمدرسة الكلاسيكية (المستندة على الأشكال المختلفة لنظرية كمية النقود) ترى بأن كمية النقود لا تؤثر مباشرة على مستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي ولكن تؤثر على مستوى الأسعار العام فقط، ويرجع هذا إلى افتراض النظرية الكلاسيكية لعاملين أساسيين هما توافر التشغيل الكامل للموارد

[1] Dieter Gerdesmeier, pour quoi la stabilité des prix est-elle importante pour vous?, Banque centrale européenne, 2011, p 29.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 92.

وعدم وجود طاقات إنتاجية عاطلة وأن النقود تطلب لغرض التبادل فقط. في ضوء هذين الافتراضين فإن أي زيادة في كمية النقود سوف تذهب بالكامل لتدعيم القوة الشرائية للطلب في السوق، وطالما أن العرض لا يستجيب – لتوافر التشغيل الكامل للموارد– فإن هذه الزيادة في كمية النقود سوف تترجم فورا وبنفس النسبة في زيادة مستوى الأسعار العام، والعكس في حالة انخفاض كمية النقود.

من هذا المنطلق فإن السياسة النقدية لدى الكلاسيك تستهدف بالخصوص التحكم في المستوى العام للأسعار وذلك بالتحكم في كمية النقود، أما التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي وفق افتراضات هذه المدرسة فيتم من خلال التحكم في سعر الفائدة الذي يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار. أما المدرسة الكينزية فترى بأن كمية النقود تلعب دورا أساسيا في توجيه النشاط الاقتصادي وذلك بالاستناد إلى افتراضين أساسيين، حيث لا تستخدم النقود لأغراض التبادل فقط ولكنها تستعمل أيضا لأغراض المضاربة (التفضيل النقدي)، وتفترض أيضا وجود موارد وطاقات إنتاجية عاطلة حتى في حالة توافر مستوى توازني للدخل، من هذا المنطلق فإن زيادة كمية النقود تؤدي في حالة استخدامها لأغراض التبادل إلى تدعيم الطلب الفعال في الأسواق وهنا قد يستجيب العرض الكلي ويزيد الإنتاج –نظرا لافتراض وجود موارد وطاقات عاطلة– وفي هذه الحالة لا مجال لزيادة الأسعار. أما إذا لم يستجب العرض الكلي أو استجاب بقدر أقل فإنه في هذه الحالة فقط يرتفع المستوى العام للأسعار. هذا بالنسبة للزيادة في كمية النقود التي تتجه لتدعيم القوة الشرائية للطلب في السوق، أما إذا اتجهت هذه الزيادة في كمية النقود نحو الوفاء بأغراض التفضيل النقدي فإنها تؤدي إلى خفض معدل الفائدة. هذا الانخفاض في معدل الفائدة مقارنة بمستوى الكفاية الحدية لرأس المال يؤدي إلى تشجيع رجال الأعمال على الاقتراض وزيادة الاستثمار، الإنتاج والعمالة ومن ثم الدخل وما يدخر منه ليتعادل مع الاستثمار، ومن هنا فإن أي زيادة في كمية النقود تدعم من جهة الإنفاق الاستهلاكي على الناتج الوطني عن طريق استخدامها كوسيلة للتبادل، كما تدعم الانفاق الاستثماري على الناتج عن طريق استخدامها كمخزن للقيمة.

2.3. تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي:

كما تم الإشارة إليه فيما سبق، هناك ارتباط وثيق يجمع النشاطين الاقتصادي والنقدي، وذلك ما يظهر جليا من خلال ارتباط الظواهر الاقتصادية كالبطالة، التضخم وقيمة العملة بالحلول النقدية، لذلك فإن الاختيار الصائب لوصفات السياسة النقدية سيؤدي حتما إلى التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالإيجاب، كما يوفر الشروط الملائمة للتعاطي الموفق مع مؤشرات الدورة الاقتصادية.

إن اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي يعكس وجود فجوة في الموارد المحلية أو اختلالات في نسبة المدخرات إلى الاستثمارات الوطنية، ويمكن أن ينشأ اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي عندما يكون الطلب الكلي متجاوزا للناتج الممكن (ناتج حالة الاستغلال الكامل)، وهنا يكون الأرجح هو ظهور ضغوط تضخمية، وفي الكثير من البلدان النامية يكون التمويل النقدي لعجز الحكومة هو السبب في حدوث الاختلال الداخلي للاستقرار الاقتصادي، حيث أن ذلك يؤدي إلى حالة تضخم، غير أن اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي يمكن أن يحدث أيضا عندما يشهد الطلب الكلي انخفاضا ملحوظا عن النتاج الممكن، وفي هذه الحالة عادة ما يشهد الاقتصاد معدلات مرتفعة من البطالة[1]. ويمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والابتعاد عن هذه الاختلالات من خلال حزمة السياسات الاقتصادية وفي مقدمتها النقدية منها والمالية.

3.3. تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي:

يعد تحقيق معدلات مرتفعة للنمو من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث انتقل الاهتمام من هدف تحقيق العمالة الكاملة قبل الحرب العالمية الثانية إلى الاهتمام بالدور الفعال للسياسة النقدية في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي بعدها.

يتمثل دور السياسة النقدية في استهداف الإستثمار باعتباره من أهم محددات النمو الاقتصادي، فالتغيرات التي تحدث في الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية تؤثر في عرض النقد، مما يؤدي إلى التغير في أسعار الفائدة والتي على أساسها يحدد حجم الإستثمار، فانخفاض أسعار الفائدة يدفع بالمستثمرين لزيادة استثماراتهم، وبالتالي الرفع من نسبة العمالة والدخل الإجمالي، أي تحقيق نمو اقتصادي مرتفع.

4.3. المساهمة في الرفع من نسبة العمالة:

إن الرفع من نسبة التوظيف لا يعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية، لكنها تسهم في تحسين مستوى التوظيف بطريقة أو بأخرى، وذلك من خلال تهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة لذلك.[2]

يتمحور دور السياسة النقدية حول التأثير في الطلب الفعال بالزيادة (في حالة البطالة والكساد)، وذلك من خلال الزيادة في حجم المعروض النقدي، مما يؤدي إلى تحقيق ارتفاع في الاستثمارات متبوعة بارتفاع في نسبة التشغيل.

---

[1] عايب وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 63.

[2] إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 303.

5.3. التحكم في التقلبات الاقتصادية:

تعتبر التقلبات الاقتصادية السمة الأبرز في النظام الاقتصادي الرأسمالي، حيث يشهد الاقتصاد الوطني مراحل متعاقبة وأحيانا متزامنة من الركود والرواج. تعتبر مرحلة الركود أصعب مرحلة تواجه اقتصاد أي دولة، حيث يتأثر الأداء الاقتصادي ومعدلات التوظيف سلبيا، ويمكن جبر هذا الخلل من خلال انتهاج سياسة نقدية توسعية، حيث أن لذلك دورا هاما في تخفيف النتائج السلبية لمؤشرات هذه المرحلة، وعلى العكس من ذلك يتم اعتماد سياسة نقدية تقييدية في حالة الرواج، والتي عادة ما يصاحبها معدلات تضخم مرتفعة.[1]

ثانيا: قنوات تبليغ السياسة النقدية:

إن نجاح السياسة النقدية في تحقيق أهدافها يقتضي إدراكا جيدا لآلية عملها و تأثيرها على المتغيرات المستهدفة كما يتطلب مهارة عالية في توظيف واستخدام أدواتها، وذلك ما نطلق عليه قنوات تبليغ السياسة النقدية، حيث تعتمد فاعليتها على البيئة الاقتصادية للدولة، ومستوى تطور هيكلها المالي ومهارة وقدرة التحكم للعنصر البشري القائم عليها، وتتكون مجموعة القنوات من:

1. قناة سعر الفائدة:

تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على القدرة الاستثمارية للمؤسسات وللاستهلاك المنزلي، وكذلك إلى تغيير الموازنة بين الادخار والاستهلاك، حيث أنه باستطاعة السياسة النقدية الدفع بأسعار الفائدة الحقيقة للارتفاع، وبذلك تؤثر على مستوى الاستثمارات والطلب على السلع في اتجاه الانخفاض.

2. قناة سعر الصرف:

يعد سعر الصرف المحرك الأساسي للتجارة الخارجية ويلعب دورا فاعلا في تدفق الاستثمارات، حيث أن خفضه يؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات الوطنية بالعملة الأجنبية، وارتفاع أسعار الواردات بالعملة الوطنية، وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض العرض الكلي وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية.

3. قناة الائتمان:

تنقسم هذه القناة إلى جزأين:[2]

---

[1] زكريا الدوري، يسرى السامرائ، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2006، ص 189.

[2] حسين علي العمر، قنوات تأثير السياسة النقدية (حالة الكويت)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 3، أكتوبر 2009، ص 253.

- **قناة الإقراض البنكية:** في حالة اتباع سياسة نقدية انكماشية تلجأ المصارف للتخفيض من عرض القروض للمحافظة على حجم السيولة المرغوبة، ويعود ذلك إلى عدم قدرة بعض المصارف على توفير أموال جديدة من خلال إصدار سندات للمحافظة على حجم القروض التي توفرها.
- **قناة الإقراض الموسعة (قناة الميزانية):** تؤثر السياسة النقدية على ربحية الشركات والقدرة المالية للمستهلكين من خلال التأثير على الضمانات المستحقة على قروض البنوك، وهو الأمر الذي يؤدي بالبنوك إلى ضبط حجم القروض الممنوحة[1].

4. قناة أسعار السندات المالية:

هناك نوعان من القنوات الهامة التي تنطوي عليها قناة أسعار السندات، ويشار في ذلك إلى نظرية الإستثمار لـ "توبين"، وقناة آثار الثروة:[2]

- **نظرية معامل "توبين" للاستثمار:** تؤسس هذه النظرية لآلية تأثير السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على أسعار السندات، فقد حدد "توبين" معاملا "q" كنسبة بين القيمة السوقية للشركات وتكلفة تجديد رأس المال، أما عن كيفية تأثير السياسة النقدية على أسعار الأسهم فوفقا لرأي النقديين عند زيادة العرض النقدي يشعر المتعاملون أن لديهم فائض في السيولة، وبالتالي يزيد إنفاقهم، ومن بين أهم الأسواق المتاحة لامتصاص هذا الفائض هو سوق الأسهم، مما ينتج عنه ارتفاع أسعار الأسهم، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معامل "توبين"، وبالتالي زيادة الإنفاق الاستثماري، يعقبه زيادة في الطلب الكلي والإنتاج، أي:

$$\mathbf{M}\uparrow \Rightarrow \mathbf{P_e}\uparrow \Rightarrow \mathbf{q}\uparrow \Rightarrow \mathbf{I}\uparrow \Rightarrow \mathbf{Y}\uparrow$$

- **قناة آثار الثروة:** يتم ذلك عن طريق تأثير الثروة على الإستهلاك، وقد تم تسليط الضوء على هذه القناة من قبل "Franco Modigliani" وذلك في نموذج (MPS)، ففي نموذج دورة الحياة يتم تحديد نفقات الإستهلاك من موارد المستهلكين في جميع مراحل حياتهم، والتي تتكون أساسا من رأس المال المادي ورأس المال البشري والثروة المالية التي تعد الأسهم مكونا أساسيا فيها، ففي حالة ارتفاعها تزيد قيمة الأصول

[1] R. Ayadi, S. Mouley, Monetary policies, Banking systems, Regulatory convergence, Efficiency and growth in the mediterranean, 1st Edition, Palgrave Macmillan, London, 2014, P 23.

[2] F.S. Mishkin, Les canaux de transmission monétaire : Leçons pour la politique monétaire, Bulletin de la banque de France- N° 27- Mars 1996, P 94.

المالية، وبالتالي فإن الموارد العامة للمستهلكين تتطور مما يؤدي إلى زيادة الثروة وبالتالي يزيد استهلاكهم ويتبعه زيادة الطلب والإنتاج، أي:

$$\mathbf{M\uparrow \Rightarrow P_e\uparrow \Rightarrow R\uparrow \Rightarrow C\uparrow \Rightarrow Y\uparrow}$$

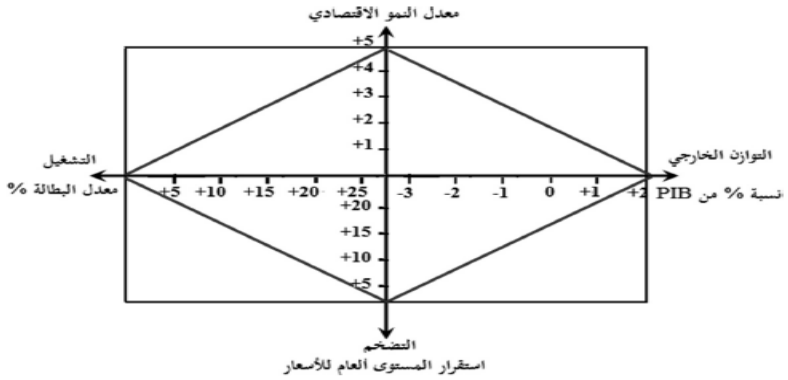
المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية

تعرف السياسة المالية على أنها مجموعة القواعد والإجراءات التي تتخذها الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية من أجل تسيير ميزانية الدولة (الإيرادات والنفقات)، وتؤدي إلى تغير حجم الإنفاق الحكومي بهدف المحافظة على مستوى النشاط الاقتصادي قريبا من مستوى العمالة الكاملة، والإبقاء أيضا على المستوى العام للأسعار ثابتا.[1]

تسعى السياسة المالية كغيرها من السياسات الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وذلك من خلال استخدامها للإيرادات والنفقات العامة، ويتم انتقاء الأهداف حسب النظام الاقتصادي ودرجة تطوره وتقدمه شأنها في ذلك شأن السياسة النقدية.

ومن جملة الأهداف الرئيسية التي تسعى السياسة المالية لتحقيقها هي التحكم في التقلبات الاقتصادية، مكافحة البطالة والتضخم وكذا تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية[2]، وبشكل عام فإن السياسة المالية تسعى لتحقيق أهداف المربع السحري لكالدور (العمالة الكاملة، استقرار الأسعار، النمو الاقتصادي، وتوازن ميزان المدفوعات).

الشكل (1.1): المربع السحري لكالدور



المصدر: راتول محمد، كروش صلاح الدين، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000- 2010)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ربيع 2014، ص 92.

[1] Alain Beitone, Antoine Cazorla, Dictionnaire de science économique, 3éme édition, édition Mehdi, Tizi-Ouzou, Algerie, 2013, p 344.

[2] أحمد أبو الفتوح علي الناقة، نظرية الاقتصاد الكلي: مدخل رياضي للسياسة المالية والنقدية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 41.

تم اقتراح المربع السحري من طرف الاقتصادي البريطاني N. Kaldor (1971)، حيث تم تقديم هذه الفكرة في شكل بياني يصور ويربط بين أربعة أهداف رئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية والتي تمثل ركائز الاقتصاد الكلي، حيث تتمثل هذه الأهداف في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، إضافة إلى التوازن الخارجي (رصيد ميزان المدفوعات)، وقد سمي بالمربع السحري نظرا لأنه من الصعب جدا تحقيق هذه المقاصد الأربعة في وقت واحد، فهي تمثل المؤشرات الرئيسية للوحة الاقتصاد العالمي.[1]

بالنظر إلى معظم الاقتصادات نجد أنها تنحاز إلى التركيز على تحقيق هدف معين كأولوية قصوى وهو تحقيق استقرار الأسعار، وهو الهدف الذي فرض نفسه بشكل كبير على حساب الأهداف الثلاثة الأخرى وبصفة خاصة البطالة.[2]

تبعا لخصائص المربع السحري يمكننا قياس أثر السياسات الاقتصادية، ويتم ذلك من خلال ربط مختلف المحاور المكونة له بعضها ببعض، فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا وصاحب ذلك استقرار في المستوى العام للأسعار وكانت هناك بطالة منخفضة إضافة إلى رصيد ميزان المدفوعات الخارجي موجبا فإن واجهة المربع مهمة جدا وتوحي بأمثلية سير الاقتصاد الوطني، وتبين مدى أهمية السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات. ونجد في رؤوس محاور المربع السحري وضعية الأمثلية التالية:[3]

- معدل النمو الاقتصادي في حدود 5%؛
- قيمة الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي تساوي إلى 2%، حيث يجب أن يكون هذا المؤشر معدوما على أقل تقدير؛
- معدل البطالة ومعدل التضخم يساوي إلى 0% لكل منهما.

إن الوصل بين القمم الأربع يشكل المربع السحري لكالدور، بحيث كلما اتجهت هذه القمم إلى داخل المربع على طول المحاور أصبح الوضع الاقتصادي أكثر صعوبة.

بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية السالفة الذكر نجد هناك الأهداف الهيكلية والأهداف الاجتماعية المتمثلة أساسا في إعادة توزيع الدخل، ويمكن تبيين ذلك فيما يلي.

---

[1] L. Braquet, D. Mourey, politiques Economiques, De Boeck Supériuer, Belgique, 2017, p 17.
[2] B. Tonglet, La déflation: Qu'en dites-vous Nikolaï Kondratieff ?, L'Harmattan, Paris, France, 2003, p 11.
[3] راتول محمد، كروش صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص 93.

أولا: السياسة المالية والأهداف الهيكلية:

تهدف السياسة المالية الهيكلية لإحداث تغييرات أساسية في الهياكل الاقتصادية والنظام الإنتاجي للبلد، خصوصا القرارات الاستثمارية للشركات والآثار المترتبة عنها على المدى الطويل، حيث أنه يمكن للدولة التشجيع على إنشاء مؤسسات جديدة عن طريق منح إعانات الإستثمار وكذا الإعفاء من الضرائب، ويمكن أيضا تعزيز القدرة التنافسية طويلة الأجل من خلال تمويل جزء من البحث والتطوير الذي من شأنه إحداث تحسين نوعي في الإنتاج، كما يمكنها من خلق فضاء ملائم للاستثمار من خلال تطوير البنية التحتية، وفي سبيل تحقيق التنمية المستدامة ينبغي التوفيق بين الأهداف الاقتصادية والبيئية، حيث أن إهمال الجانب البيئي من شأنه التأثير على ميزانية الدولة مستقبلا. إذن الهدف من هذه السياسة هو تحسين الأوضاع والمحافظة عليها للمدى الطويل.[1]

ثانيا: السياسة المالية وإعادة توزيع الدخل:

ترتبط مسألة توزيع الدخل ارتباطا وثيقا بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد، وقد حازت على اهتمام كثير من الاقتصاديين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ومع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية أصبحت السياسة المالية تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ذلك دورها في تحقيق عدالة توزيع الدخل. هناك أربعة اعتبارات رئيسية في تصميم سياسات مالية ذات كفاءة في إعادة توزيع الدخل:[2]

- إتّساق السياسة المالية المعنية بإعادة توزيع الدخل مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، فعلى سبيل المثال ينبغي أن يتوافق مستوى الإنفاق الموجه لإعادة توزيع الدخل مع استقرار الاقتصاد الكلي، كما ينبغي مقارنة مزايا الإنفاق الإضافي على إعادة التوزيع بمزايا زيادة الإنفاق على مجالات أخرى ذات أولوية.
- ينبغي تقييم الضرائب والنفقات معا، فمثلا يمكن أن تكون الزيادة في إيرادات ضريبة القيمة المضافة المستخدمة في تمويل الإنفاق الإضافي زيادة تصاعدية على أساس صاف.
- ينبغي أن يكون تصميم السياسات المعنية بإعادة التوزيع محققا للتوازن بين أهداف إعادة التوزيع والكفاءة، حيث أن بعض هذه السياسات قد تؤدي بالفعل إلى تعزيز الكفاءة، كالسياسات التي تدعم رأس المال البشري.

[1] Economie politique actuelle - Chapitre 7 Conjoncture, budget et politique budgétaire, Ministère de l'intérieure de LUXMBOURG, P 07, disponible sur : www.mi.public.lu/publications/relation_communes/examens_matieres/ecopol.pdf

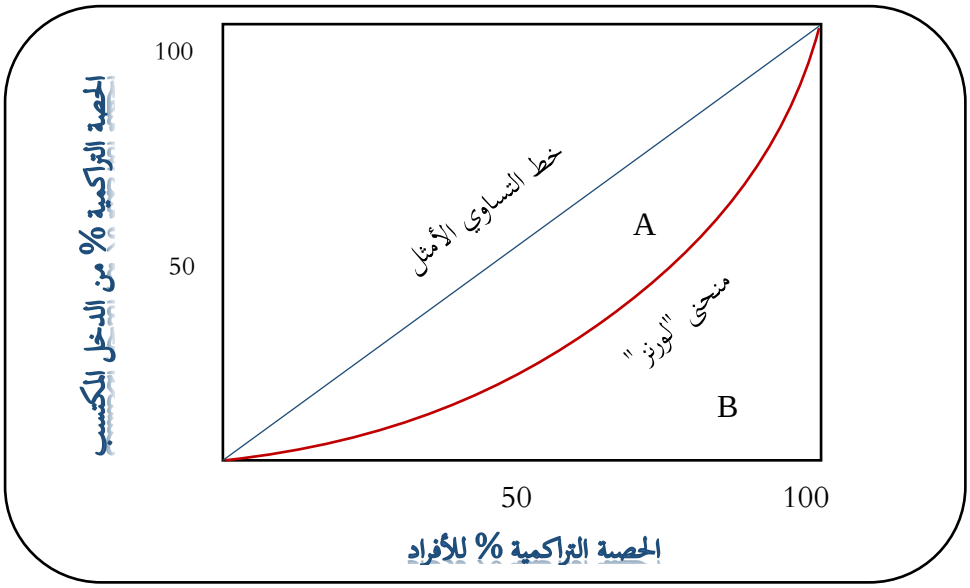
[2] سياسة المالية العامة وعدم المساواة في الدخل، نشرة صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2014، ص 03.

- مراعاة القدرات الإدارية المتاحة.

تلعب الضرائب غير المباشرة دورا هاما في إعادة توزيع الدخل، حيث أن فرضها على السلع الكمالية يعتبر عادلا لأن عبئها الضريبي تتحمله الفئات ذات الدخل المرتفع بسبب ميلها المرتفع لاستهلاك هذه السلع، أما إذا فرضت على السلع الأساسية فإن عبئها يقع على الفئات ذات الدخل المحدود لارتفاع ميلهم لاستهلاك هذا النوع من السلع، وبهذا تكون عملية إعادة التوزيع لصالح الفئة الميسورة، وهو ما يتنافى مع عدالة إعادة توزيع الدخل.[1]

من أهم المعايير المستخدمة في قياس عدالة توزيع الدخل نجد "معامل جيني" نسبة للاقتصادي "كورادو جيني"، الذي اعتمد على منحنى "لورينز" للعلاقة الفعلية بين الدخل والسكان.

الشكل (2.1): منحنى "لورينز" لعدالة توزيع الدخل



Source: R.C. Blattberg, Byung-Do Kim, Scott A.Neslin, Database Marketing: Analyzing and Managing Customers, Springer, NY, 2008 p 320.

تتراوح قيمة معامل "جيني" بين [0,1]، حيث أننا كلما اقتربنا من الصفر دلّ ذلك على العدالة في توزيع الدخل، بينما كلما اقتربنا من الواحد فإن ذلك يدل على التفاوت في توزيع الدخل، ويحسب هذا المعامل بالعلاقة التالية:

معامل "جيني" = (المساحة A) / (المساحة A+B)

المطلب الثالث: السياسات النقدية والمالية وتطورها في الفكر الاقتصادي المعاصر

[1] كنعان علي، غانم عدنان، دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية– سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 4، 2011، ص 229.

أولا: النظرية النقدية التقليدية (نظرية كمية النقود):

ظهرت هذه النظرية في القرن الثامن عشر أين كان يسيطر على النشاط الاقتصادي قانون "ساي" للأسواق[1]، ووفقا للتحليل الاقتصادي التقليدي، قامت النظرية الكمية للنقود في بناء معادلة التبادل لفيشر ومعادلة الأرصدة النقدية "كمبريدج" على الافتراضات التالية[2]:

- ثبات حجم المعاملات، أي أنه يعد متغيرا خارجيا لا يتأثر بالمتغيرات التي تشملها المعادلة، ومن ثم يعامل على أنه ثابت، خاصة وأن العوامل التي تؤثر فيه ثابتة، وعليه فإن النظرية تفترض أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية؛
- ثبات سرعة دوران النقود؛
- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود، حيث أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود (M) ومستوى الأسعار (P)، وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات (T) وسرعة الدوران (V).

1. معادلة نظرية التبادل:

قدّم "ايرفنج فيشر" سنة 1911 معادلة تفسر العلاقة بين كمية النقود كمتغير مفسِّر والمستوى العام للأسعار كمتغير مفسَّر، وثبات حجم المعاملات وسرعة الدوران، مع الإفتراض العام بأن النقود توجه لأغراض التبادل فقط وأن النشاط الاقتصادي يكون دائما في حالة التشغيل الكامل للموارد.

تأخذ هذه المعادلة الشكل التالي:

$$M.V = T.P \quad \ldots\ldots (1.1)$$

من خلال المعادلة (1) يتبين أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى التغير في المستوى العام للأسعار.

$$P = M.V/ T \quad \ldots\ldots (1.2)$$

2. معادلة الأرصدة النقدية "كمبريدج":

تعتبر هذه المعادلة امتدادا لنظرية التبادل لـ "فيشر"، حيث تنسب لكل من الإقتصاديين "A. Marshal" و"A. Pigou" من جامعة "كمبردج"، حيث تم التركيز في تفسير تغيرات المستوى العام للأسعار على جانب

[1] قانون "ساي" للأسواق: يرى ضرورة أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، وأن زيادة أو انخفاض العرض عن الطلب سرعان ما يزول بحكم فعالية آلية السوق أو جهاز الأسعار.

[2] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، 2008، ص 10.

الطلب على النقود. ويرى "مارشال" أن الأفراد يحتفظون بجزء من الدخل في شكل أرصدة نقدية سائلة، وتأخذ هذه المعادلة الشكل التالي[1]:

$$M= kY \quad \ldots\ldots (1.3)$$

حيث: M: إجمالي المعروض النقدي (كمية النقود).

K: الجزء من الدخل الذي يرغب الأفراد الاحتفاظ به في شكل سيولة نقدية (يقابلها مقلوب سرعة دوران النقود (V) من معادلة التبادل لـ "فيشر").

Y: إجمالي الدخل الحقيقي.

إن رغبة الأفراد في الإحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة تؤدي حتما إلى التأثير على المستوى العام للأسعار.

3. السياسة المالية عند التقليديين:

يمكن إيجاز أهم أوجه نظر التقليديين في بناء السياسة المالية كما يلي[2]:

- ضرورة التقليل من النفقات العامة إلى أدنى مستوى ممكن، وكذا ضرورة المحافظة على توازن الميزانية، بالإضافة إلى تقييد اللجوء إلى الاقتراض والإصدار النقدي الجديد إلا في حالات خاصة.
- تفضيل الضرائب غير المباشرة (الضرائب على الإستهلاك) على الضرائب المباشرة (الضرائب على الادخار)، باعتبار أن هذه الأخيرة مصدرا لتكوين رأس المال.
- توزيع الأعباء العامة بين أفراد المجتمع، بحيث تكون تضحية كل فرد مساوية لتضحية الآخرين.
- توزيع الدخل بين أنواع مختلفة من النفقات، حيث يسعى لتحقيق أكبر منفعة بأقل نفقة.

ثانيا: السياسات المالية والنقدية في التحليل الكينزي:

بعد ظهور أزمة الكساد العالمي (1929-1933) وما خلّفته من أضرار اقتصادية جسيمة، وأمام العجز التام للفكر الكلاسيكي في مواجهة هذه الأزمة ظهرت انتقادات لاذعة لهذا النظام من طرف مجموعة من الاقتصاديين يتقدمهم الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز"، حيث قام بإثبات دور النقود وتأثير تغير كميتها في النشاط الاقتصادي وأن بإمكان التغيرات في المعروض النقدي وفي أسعار الفائدة أن تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية

[1] Mukund Mahahan, Macro Economic Analysis, 1sted, Nirali Pakashan, MUMBAI, 2008, P 229.

[2] هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 55.

كالناتج والاستثمار والعمالة، كما أنه يمكن للتوازن الاقتصادي أن يتحقق دون الوصول لحالة التشغيل الكامل ، وأكد أن الطلب على النقود لا يكون من أجل المبادلات والاحتياط فقط، وإنما قد تطلب لذاتها (دافع المضاربة).

حسب التحليل الكينزي تؤثر كمية النقود على الأسعار من خلال ظاهرتين[1]:

- حالة الاستخدام الجزئي: حيث تشير إلى وجود عطالة في عوامل الإنتاج وأن هناك موارد غير مستغلة بصورة تامة خصوصا عنصر العمل، لذلك فإن الزيادة في كمية النقود عن طريق التأثير في معدل الفائدة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الإنتاج والاستخدام دون أن يؤثر ذلك على مستوى الأسعار، حيث يتصف الإنتاج بمرونة عالية في ظل ثبات العوائد وتكاليف الإنتاج.
- حالة الاستخدام الشامل: تشير هذه الحالة إلى أن عوامل الإنتاج مستغلة استغلالا تاما، حيث أن أي زيادة في كمية النقود سيترتب عنها زيادة الطلب الكلي، مما يترتب عنه زيادة مستوى الأسعار والأجور دون إحداث تغير في حجم الاستخدام والإنتاج.

يعبر "كينز" عن المعادلة العامة للطلب على النقود بالصيغة التالية[2]:

$$M^d = L_1(Y) + L_2(r) \quad \ldots\ldots (1.4)$$

L_1: الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط، وهي مرتبطة بالدخل.

L_2: الطلب على النقود بغرض المضاربة، وترتبط بأسعار الفائدة.

النظرية الكينزية للسياسة المالية:

بعد تحليل كينز للأوضاع الاقتصادية خلال فترة الكساد الكبير وفي أعقابها وجد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وعلاج الأزمات، لذلك فإن هذا التحليل مقيد بأوضاع محددة ولا يمكن القول بأنه يمكن الإعتماد على السياسة المالية في معالجة كل الأوضاع والحالات المترتبة على التقلبات الاقتصادية.

لقد بيّن "ج.م. كينز" جيدا أن تفضيل اللجوء إل أدوات السياسة المالية يكون ضروريا فقط عندما تعجز السياسة النقدية على إخراج النشاط الاقتصادي من الآثار السلبية الناتجة عن تقلبات الدورة الاقتصادية، تماما كما حدث في فترة الكساد العظيم، أما في الحالات العادية فإن اللجوء إلى أدوات السياسة المالية يكون مكملا لأدوات السياسة النقدية لمعالجة بعض الظواهر الاقتصادية المعاصرة.

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف، ط 1، دار وائل، عمان، الأردن، 2009، ص 226.

[2] S. Brana, M.cazals, P. Kauffmann, Économie monétaire et financière, Dunod, Paris, France, 2008, P 65.

لقد ركّز كينز على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك عبر الانفاق العام، حيث أنه بزيادة هذا الأخير يرتفع معدل التوظيف وكذا معدل الإنتاج لحين وصول الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل، كما أن للزيادة في الانفاق بشكل مستمر تؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني.

حسب النظرية الكينزية فإن الإنفاق الحكومي الصافي (G-T) يعتبر أهم مصدر مؤثر في تغيير الإنفاق الإجمالي (AE) حيث أنه يعتبر أهم مكوناته[1]:

$$AE = C + I + (G-T) + EN \quad \ldots\ldots (1.5)$$

يربط المضاعف التغير في الدخل (ΔY) بالتغير في الانفاق الحكومي (ΔG) أو بالتغير في الضريبة الصافية (ΔTn)، ويمكن صياغة ذلك رياضيا كالتالي:[2]

- أثر التغير في الانفاق الحكومي على الدخل:

$$\Delta Y_G = \Delta G\left(\frac{1}{1-MPC}\right) \quad \ldots\ldots (1.6)$$

- أثر التغير في الضريبة الصافية على الدخل:

$$\Delta Y_{Tn} = \Delta Tn\,(-MPC)\left(\frac{1}{1-MPC}\right) = \Delta Tn\left(\frac{-MPC}{1-MPC}\right) \quad \ldots\ldots (1.7)$$

- أثر التغير في الانفاق الحكومي والضرائب الصافية معا على الدخل:

$$\Delta Y_{G,Tn} = \frac{\Delta G}{1-MPC} + \Delta Tn\left(\frac{-MPC}{1-MPC}\right) \quad \ldots\ldots (1.8)$$

MPC: الميل الحدي للاستهلاك.

ثالثا: النظرية النقدية الحديثة (مدرسة شيكاغو):

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من حالة ركود تضخمي، وأمام عجز النظريات السابقة عن إيجاد حل للوضع السائد في تلك الفترة، ظهر تيار جديد بزعامة الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان" لمناهضة الفكر الكينزي وبيان عدم فعالية السياسة المالية في مجابهة الأزمات الاقتصادية، حيث قاموا برد الاعتبار إلى دور النظرية النقدية التقليدية لكن بأدوات تحليل ووسائل علاج جديدة.

[1] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفا، عمان، الأردن، 2005، ص 272.

[2] المرجع السابق، ص 273.

ترتكز أفكار هذه المدرسة على مراجعة التدخل الحكومي وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث أن زيادة تدخلها يشكل قيدا على قطاع الأعمال كما أنه يفسد عمل آليات السوق ويربك العلاقة بين الجانبين، وبالتالي فإنه يجب منح قطاع الأعمال مزيدا من الحرية والحوافز[1]، إضافة إلى اعتمادها مبدأ تخفيض الضرائب، وتختلف عن اقتصاد السوق الحر الخالص بدعمها لدور الحكومة في تنظيم السياسة المالية.[2]

يعتبر "كينز" أن سرعة تداول النقود غير مستقرة على عكس "فريدمان" الذي يرى أن سرعة التداول تتمتع بقدر كبير من الاستقرار، كما أن "كينز" لم يولي اهتماما بالغا بمسألة عرض النقود، وهذا ما أعابه "فريدمان" حيث يرى أن الاستقرار الاقتصادي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة تتلاءم مع معدل النمو الاقتصادي، وعليه فإن دور السلطات النقدية يتحدد بمهمة رقابة كمية النقود والعمل على نموها وفق معدل مستقر.[3]

يعتمد الطلب على النقود عند فريدمان على ثلاث عوامل كما يلي:[4]

1. الثروة الكلية للفرد:

اعتبر فريدمان أن الثروة هي المصدر الرئيسي للطلب على النقود، حيث تشمل الثروة جميع مصادر الدخل، وقد استخدم فريدمان سعر الفائدة (r) للربط بين الدخل (y) والثروة (w):

$$w = \frac{Y}{r} \quad \ldots\ldots (1.9)$$

ينظر فريدمان للثروة على أنها القيمة الحالية لمختلف أنواع الدخول المتوقعة من مصادر الثروة المختلفة سواءاً كانت بشرية أو مادية، وهو ما اصطلح عليه فريدمان بالدخل الدائم.

2. عوائد الثروة:

تتمثل عوائد الاحتفاظ بالثروة حسب فريدمان فيما يلي:

أ. النقود: يتمثل العائد من النقود في مقدار السلع التي يمكن شرائها مقابل العملة الوطنية؛

---

[1] رزق عادل، إدارة الأزمات المالية العالمية –منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، ط 1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2010، ص 264.

[2] فتحي حسن ملكاوي، البناء الفكري: مفهومه ومستوياته وخرائطه، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة، 1981، ص 112.

[3] حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ط 1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1995، ص 156-158.

[4] هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، مرجع سبق ذكره، ص 252-255.

ب. السندات: يتمثل العائد من السندات في سعر الفائدة الثابت الذي يدرّه السند سنويا، إضافة إلى التغير في قيمة السندات نتيجة للتغير في سعر الفائدة عليها سواءا كان إيجابيا أو سلبيا؛

ج. الأسهم: تتمثل عوائد الأسهم في توزيعات الأرباح السنوية والرأسمالية الناتجة عن ارتفاع أسعار الأسهم في السوق المالية؛

د. السلع المالية: يتمثل العائد منها في ارتفاع أسعارها في السوق؛

هـ. رأس المال البشري: حسب فريدمان فإنه من الصعب تقدير رأس المال البشري نظرا لعدم وجود سوق له، لكن يمكن قياسه من خلال الأجر المدفوع لعنصر رأس المال البشري.

3. الأذواق والتفضيلات:

حسب فريدمان فإن أذواق الوحدات الاقتصادية تؤثر في الطلب على النقود، لكنه افترض ثباتها لمدة معينة من الزمن.

وبالتالي فإن دالة الطلب على النقود حسب فريدمان تتحدد وفقا للعلاقة التالية:

$$\frac{M}{P} = f\left(rb, re, \frac{1}{P}\frac{dp}{dt}, w, \frac{Y}{P}, U\right) \quad \ldots\ldots (1.10)$$

حيث: $\frac{M}{P}$: الطلب على النقود بشكل أرصدة نقدية حقيقية؛

rb، re: سعر الفائدة على السندات وعوائد الأسهم على التوالي؛

$\frac{1}{P}\frac{dp}{dt}$: معدل التغير في الأسعار؛

W : نسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية؛

$\frac{Y}{P}$: الدخل الدائم الحقيقي؛

U : الأذواق والتفضيلات.

الانتقادات الموجهة للنظرية النقدية الحديثة:

يمكن ابراز أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية كما يلي:

- إهمال سعر الفائدة واعتباره عاملا ثانويا عدا كونه عائدا للسندات؛

- اعتماد الصيغة النهائية لدالة الطلب على النقود لفريدمان متغيرات عديدة مما يطرح إشكالية حساب وتقدير هذه المتغيرات من جهة، وصعوبة تطبيق المعادلة بشكل عام في الواقع العملي من جهة أخرى.

رابعا: المدرسة السويدية (مدرسة التوقعات الرشيدة):

يعود ظهور نظرية التوقعات العقلانية إلى سنة "1961"، حيث قام الاقتصادي الأمريكي "J.F. Muth" بإصدار مقال تحت عنوان "التوقعات العقلانية ونظرية حركات الأسعار"[1]، والذي أوضح من خلاله أن صياغة التوقعات الرشيدة يكون على أساس النموذج الهيكلي الصحيح للنشاط الاقتصادي، وبذلك يكون قد قام بنسخ النظرية السائدة قبل ذلك ألا وهي "نظرية التوقعات المكيفة"•.

انتشر استخدام التوقعات في الدراسات الاقتصادية بشكل موسع في سبعينيات القرن الماضي، وظهر ذلك من خلال الدراسات التي قام بها مجموعة من الاقتصاديين أمثال "R.E. Lucas" و"Thomas Sargent"، والتي اهتمت في معظمها بالتفسير النيوكلاسيكي للناتج والتضخم.

تنص نظرية التوقعات العقلانية على أنه باستعمال المعلومات المتاحة فإن التوقعات تكون مشابهة للتنبؤات المثلى. لكن قد تفشل هذه التوقعات في أن تكون عقلانية، ويمكن أن نرجع ذلك إلى السببين التاليين:[2]

- قد يكون الناس على علم بجميع المعلومات المتاحة، لكنهم يجدون أن إعداد تقديرات وتوقعات مثلى يتطلب بذل جهود كبيرة؛
- قد لا يكون الناس على علم ببعض المعلومات التي يحتاجونها لبناء التوقعات، لذلك فإن تخميناتهم للمستقبل قد لا تكون دقيقة.

ومن ذلك يمكن استنتاج أن نظرية التوقعات العقلانية تفترض توفر جميع المعلومات حول النشاط الاقتصادي.

يرى أنصار التوقعات العقلانية أن الكينزيين أخطأوا باعتقادهم أن السياسة النقدية الجيدة تستطيع التأثير على كمية السلع الفعلية، كما يرون بأن النقديين بدورهم أخطأوا في الاعتقاد بأن السياسة النقدية السيئة يمكن أن تصيب

---

[1] J.F. Muth, Rational Expectations and the Theory of Price Movements, Econometrica, Vol 29, No.3 (Jul 1961), pp 315-335.

• تفترض نظرية التوقعات المكيفة أن توقعات البيانات المستقبلية تكون مبنية على بيانات الفترة السابقة، وأن أي تغير في هذه البيانات يكون بسلاسة وبشكل بطيء، حيث إذا كان معدل التضخم مستقرا عند 5% فإن معدل التضخم المستقبلي المتوقع سيكون 5%، أما إذا ارتفع معدل التضخم الى 10% فإن معدل التضخم المتوقع للمستقبل سيرتفع إلى 10 % لكن بشكل تدريجي حيث يقدر الارتفاع بـ 1% سنويا على سبيل المثال.

[2] F.S. Mishkin, The Economics of Money, Banking and Financial Markets, 9thed, PEARSON, USA, 2010, P 154.

مجمل النشاط الاقتصادي بالضرر عدا الأسعار[1]، ويمكن إبراز أهم أفكار رواد هذه المدرسة في نقطتين أساسيتين، حيث تتمثل النقطة الأولى في اعتقادهم بحيادية النقود وأنها ذات تأثيرات منتظمة يمكن إهمالها، وهذا ما أكده " R.E. Lucas " في بحثه "التوقعات الرشيدة وحياد النقود"[2]، أما النقطة الثانية فتتمثل في أنه يمكن للتغيرات المفاجئة للكتلة النقدية أن تحدث تأثيرات في المدى القصير على معدل البطالة ومؤشرات الإنتاج وكذا مستوى الدخل الفعلي، ويحدث ذلك بسبب جهل الأفراد لمصدر الزيادة في المعروض النقدي أهو بسبب الزيادة في الطلب على المنتجات أم بسبب أخطاء في آلية عمل السياسة النقدية وهذا ما يدفعهم إلى زيادة الإنتاج، لكن مع ارتفاع معدل التضخم يدرك الأفراد أن سبب الزيادة لم يكن نتيجة لازدياد الطلب وإنما بسبب تغيرات منتظمة في عمل السياسة النقدية، وبالتالي سيخفضون من وتيرة العمل وكمية الإنتاج.

مما سبق يمكن إدراك أن التغيرات غير المنتظمة في السياسة النقدية يكون لها أثر في الأجل القصير دون الأجل الطويل، وهي نفس النتيجة التي توصل لها النقديون واقتنع بها الكينزيون، وهنا يأتي دور الإضافة التي قدمها "Lucas" حيث افترض أن البنك المركزي سيحاول تكرار نجاحه في الأجل القصير عن طريق تغيير معدل التضخم من وقت لآخر استجابة للتغيرات في الظروف الاقتصادية، لكن النتيجة المفترضة هي أن الأفراد يتعلمون من الأحداث الماضية، وعليه فإن أي تغير في معدل التضخم سيدركه الأفراد بشكل أسرع من إدراكهم السابق، أي أن أثر التغير في السياسة النقدية سيختفي بسرعة أكبر من أثر التغير السابق[3]، ويبقى الحال كذلك إلى أن يصل الأفراد إلى نقطة الإدراك التام لتغير عمل السياسة النقدية فور وقوعها، وهنا نكون أمام حالة الحياد التام للنقود وبالتالي عدم جدوى السياسة النقدية في إحداث أي أثر حقيقي سواءاً في الأجل القصير أو في الأجل الطويل.

الانتقادات الموجهة لنظرية التوقعات الرشيدة:

تبدو فكرة التوقعات الرشيدة مقبولة نظريا إلى حد كبير رغم بعض الانتقادات، لكن من الناحية التطبيقية نجد أنها تعاني من عدة نقائص نذكر منها:[4]

- اعترض بعض الكتاب على فكرة "Muth"، حيث اعتبروها غير كافية لتعريف السلوك العقلاني الحقيقي، وقد انتقدت هذه النظرية لكونها تتنافى مع وجهة النظر الموضوعية للاحتمال، وأنها وصف غير ملائم للإجراءات العقلانية، ليست فرضية عامة بما فيه الكفاية لتشمل تعلم السلوك التكيفي؛

[1] بول ساموبلسون، علم الاقتصاد –الأسعار والنقود، ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 160.

[2] R.E. Lucas, Expectation and The Neutrality of Money, Jornal of Economic Theory, Vol 4 (2), 1972, PP 103-124.

[3] السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط 1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص 268.

[4] S.M. Sheffrin, Rational Expectations, 2ndEd, Cambridge University Press, NY, USA, 1996, p 9.

- أحيانا توظَف الفرضيات في بعض النماذج التي تكون مبسطة، إلا أن ذلك لا يعد انتقادا للنظرية بقدر ما هو عدم رضا عن بعض أساليب بناء النماذج.

ومن بين الانتقادات التي يمكن توجيهها للنظرية افتراضها أن الأفراد والمؤسسات الاقتصادية تملك حرية الوصول إلى كافة المعطيات التي تحتاجها لبناء توقعاتها، وكذلك استخدامها لهذه المعلومات بكفاءة وهو الأمر المستبعد واقعيا، كما أنها قد لا تكون مناسبة، أي لا تستطيع المؤسسات الاقتصادية التصرف حسبها في حالة التغير الهيكلي الناتج عن السياسات الاقتصادية المنتهجة.

خامسا: مدرسة اقتصاديات جانب العرض:

ظهر هذا المصطلح في السبعينات من القرن الماضي، ومن أبرز مؤسسي هذه المدرسة نجد A. Laffer و R. Mundell. وقد اكتسبت سياسات جانب العرض زخما كبيرا خلال الثمانينات وغالبا ما يشار إليها بمصطلح "Reaganomics" في إشارة إلى اعتمادها من طرف الحكومة الأمريكية بقيادة الرئيس R. Reagan.[1]

يعتقد مفكرو هذه المدرسة أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والقضاء على البطالة والمحافظة على استقرار الأسعار يتم من خلال زيادة مستوى العرض (زيادة الإنتاج) ومن ثم زيادة الدخل وخلق طلب جديد يوازي الزيادة في العرض، مما يقود بالنتيجة إلى تحقيق التوازن الاقتصادي بين العرض والطلب الكليين من خلال حرية السوق الكفيلة بتصحيح أخطائها بنفسها من دون تدخل الدولة.[2]

تركزت تحليلات التيار بالدعوة إلى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح البرجوازية والبحث عن مصادر جديدة للتراكم البدائي للاستعانة بها في مرحلة التوسع الرأسمالي القادمة (العولمة)، وتبلور فكر هذا التيار في قضيتين أساسيتين:[3]

أولا: الدعوة لخفض الضرائب على الدخول والثروات الكبيرة: حيث هاجموا الضرائب المرتفعة المفروضة من الحكومة على دخول وأرباح الأفراد والشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية والمالية، ويرون أن الضرائب هي المسؤولية عن تدهور حوافز العملة والادخار والاستثمار، كما أنها مسؤولة عن ظاهرة التهرب الضريبي

[1] J.B. Jones, Routledge Encyclopedia of International Political Economy: Entries P-Z, Routledge, London, UK, 2001, p 1524.

[2] عبد الوهاب عبد الجواد الموسوي، الليبرالية والأزمات: دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2016، ص 82.

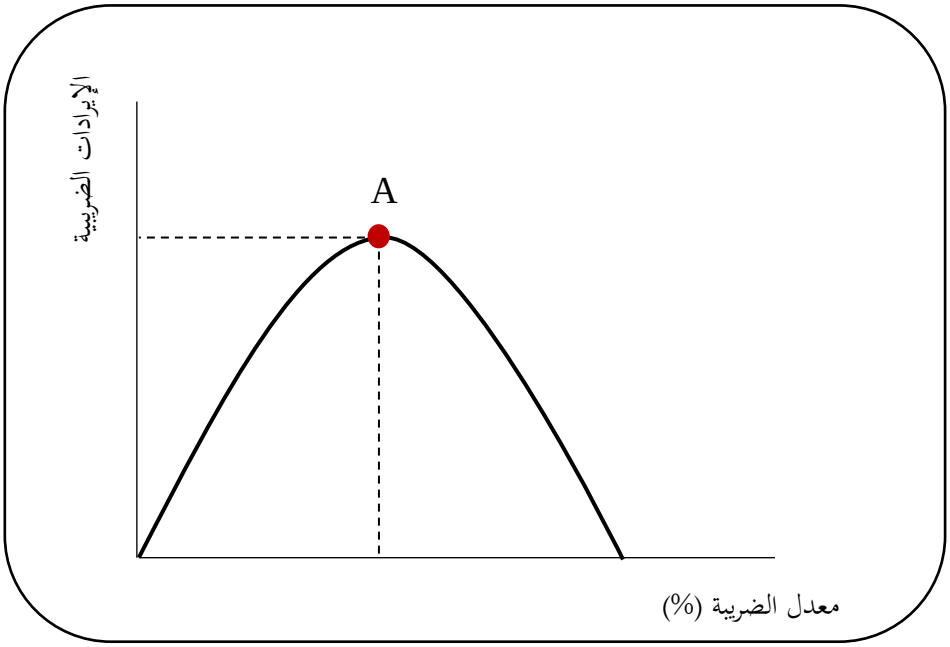
[3] هيفاء عبد الرحمان التكريتي، آليات العومة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 61.

واتساع حجم ما يسمى بالاقتصاد السري؛

ثانيا: بيع مؤسسات الدولة ونقل ملكيتها للقطاع الخاص.

وفي صدد دعوتهم إلى خفض الضرائب فقد اعتمدوا على التبرير الذي قدمه الاقتصادي الأمريكي A. Laffer فيما يعرف بـ "منحنى Laffer".

الشكل (3.1): منحنى "Laffer"



Source : J. Gwartney and others, Macroeconomics: Private and Public Choice, 12th Ed, Cengage Learning, USA, 2009, p 100.

من خلال الشكل (3.1) يتبين أن عملية فرض الضرائب على مختلف الأنشطة ستؤثر على الخطوات اللاحقة لما سيفعله الناس، حيث أن زيادة معدل الضريبة لن يؤدي دائما إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية، أي أن هناك ما يسمى بالمعدل الضريبي الأمثل للنشاط الاقتصادي (النقطة A) والذي في حالة تجاوزه فإن الإيرادات الضريبية ستنخفض إلى حد الانعدام إذا ما تم فرض معدلات ضريبية مرتفعة جدا.

تؤثر الضرائب أيضا على الأسعار التي يدفعها المستهلكون وعلى الكمية المباعة وبالتالي على كمية الإنتاج، ويمكن تحليل ذلك جبريا كالتالي:[1]

لدينا دالة الطلب: $q(p_c) = d_0 + d_1 p_c$ ..... (1.11)

[1] M.C. Lovell, Economic with Calculus, World Scientific Publishing, Singapore, 2004, p 100-101.

دالة العرض: $s(p_s) = -s_0 + s_1 p_s$ ..... (1.12)

حيث تمثل p_c الأسعار التي يدفعها المستهلكون، أما p_s فتمثل الأسعار المتلقاة من قبل البائع.

بالرجوع إلى المعادلة (1.11) نجد: $p_c = \frac{d_0 - q}{d_1}$ ..... (1.13)

و من (1.12) نجد: $p_s = \frac{s + s_0}{s_1}$ ..... (1.14)

وتكون قيمة الضرائب تساوي إلى الفرق بين ما يدفعه المستهلك وما يحصل عليه المنتج:

$$p_c - p_s = t \text{ ..... (1.15)}$$

بتعويض (1.15) في (1.12) ومساواة دالتي العرض والطلب نجد:

$$q(p_c) = d_0 + d_1 p_c = -s_0 + s_1(p_c - t) \text{ ..... (1.16)}$$

وبالتالي نجد أن السعر الذي يدفعه المستهلك كدالة لمعدل الضريبة هو:

$$p_c = \frac{d_0 + s_0 + s_1 t}{d_1 + s_1} \text{ ..... (1.17)}$$

نلاحظ أن المشتق الأول للعلاقة (1.17) هو: $\frac{dp_c}{dt} = \frac{s_1}{d_1 + s_1}$ ..... (1.18)

وبما أن $(p_s = p_c - t)$ فإن: $\frac{dp_s}{dt} = \frac{dp_s}{dt} - 1 = -\frac{d_1}{d_1 + s_1}$ ..... (1.19)

من خلال ما سبق نلاحظ أن وقوع الضريبة يتوقف على المقادير النسبية لمعاملي الانحدار (d_1) و (s_1) اللذان يبينان مدى حساسية الطلب والعرض للتغيرات في الأسعار، أما بالنسبة للثوابت (d_0) و (s_0) فليس لها أي أثر يذكر.

أما بالنسبة لمعدل الضريبة الذي يعظم العوائد الضريبية فيمكن تحليله جبريا كالتالي:[1]

بتعويض العلاقة (1.17) في (1.11) نجد:

$$q^e(t) = q[p_c(t)] = d_0 - d_1 \frac{d_0 + s_0 + s_1 t}{d_1 + s_1} \text{ ..... (1.20)}$$

[1] M.C. Lovell, Op cit, p 102-103.

وبتبسيط العلاقة (1.20) نجد:

$$q^e(t) = q^e(0) - \frac{d_1 s_1 t}{d_1 + s_1} = q^e(0) - \alpha t \ \ldots\ldots\ldots (1.21)$$

حيث: $\alpha = {dq^e}/{dt}$

وبما ان الإيرادات الضريبية هي نتاج الضرائب على الكمية المباعة فإن العلاقة (1.21) تعني أن الإيرادات الضريبية كدالة لمعدل الضريبة هي: $T_r(t) = tq^e(0) - \alpha t^2 \ \ldots\ldots\ldots (1.22)$

يمثل الحد $tq^e(0)$ الإيرادات الضريبية على الكمية التي سيتم بيعها إذا كان معدل الضريبة معدوما.

تمثل t_z معدل الضريبة الحرج (مرتفع جدا) بحيث تنعدم المبيعات مما ينتج عنه انعدام الإيرادات الضريبية، ويمكن الحصول عليه تحليليا من خلال المعادلتين (1.20) و (1.21) حيث $q^e(t)=0$:

$$t_z = \frac{q^e(0)}{\alpha} = \frac{d_0}{d_1} - \frac{s_0}{s_1} \ \ldots\ldots\ldots (1.23)$$

بهدف إيجاد معدل الضريبة الذي يعظم الإيرادات والذي نرمز إليه بـ (t^0) فإننا نضع المشتق الأول للمعادلة (1.22) يساوي الصفر: $\frac{dt_r(t)}{dt} = q^e(0) - 2\alpha t = 0 \ \ldots\ldots\ldots (1.24)$

وبالتالي نجد: $t^0 = \frac{q^e(0)}{2\alpha} = \left(\frac{d_0}{d_1} - \frac{s_0}{s_1}\right)/2 = \frac{t_z}{2} \ \ldots\ldots\ldots (1.25)$

وبالنسبة للكمية نجد: $q(t^0) = \frac{q^e(0)}{2} \ \ldots\ldots\ldots (1.26)$

تصل الإيرادات الضريبية إلى أقصى حد عند نصف معدل الضريبة الذي يسفر عن انعدام الإيرادات الضريبية (t_z)، وتكون كمية التوازن مساوية إلى نصف مستوى الكمية التي يتم بيعها في حالة إلغاء الضريبة، وهذا بشرط أن تكون دوال العرض والطلب خطية.[1]

من أهم الانتقادات الموجهة لنظرية جانب العرض نجد ما يلي:[2]

- حماية المصالح الاحتكارية من خلال خفض معدلات الضرائب خاصة على أرباح الشركات الكبرى مما يعني تقييد نشاط النقابات العمالية وزيادة تبعية العمل لرأس المال؛

[1] M.C. Lovell, op cit, p 104.

[2] A. Livshits, Criticism of Supply-Side Economics, Problems in Economics, Vol. 29, Issue 5, p 80.

- خفض الدولة للنفقات الاجتماعية وإعادة توزيع مخصصات الميزانية لصالح الاحتكارات العسكرية، مما يتيح للشركات ذات التوجه العسكري إمكانية استخدام ميزانية الدولة كأداة لإعادة توزيع الدخل الوطني لصالحها؛

كما يمكن أن يعاب أيضا على هذه النظرية أيضا إهمالها الكبير لجانب استخدام أدوات السياسة النقدية ضمن السياسات الاقتصادية لإدارة دفة النشاط الاقتصادي، حيث اكتفوا باقتراح معدل نمو نقدي ثابت بالإضافة لإهمالها لجانب الطلب الكلي.

مما سبق نجد أن نظرية جانب العرض تساهم بشكل كبير في توسيع حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة، أي تعميق الفجوة بين طبقة الأثرياء والطبقة الدنيا من أصحاب الدخول المنخفضة من العمال والموظفين.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

في إطار تنفيذ السياسة النقدية تقوم السلطات النقدية في البلاد ممثلة بالبنك المركزي باستخدام مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المسطرة، وذلك حسب الحالة الاقتصادية للبلد، ومن جملة هذه الأدوات نجد الكمية منها والنوعية، وهذا ما نسعى لتوضيحه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية

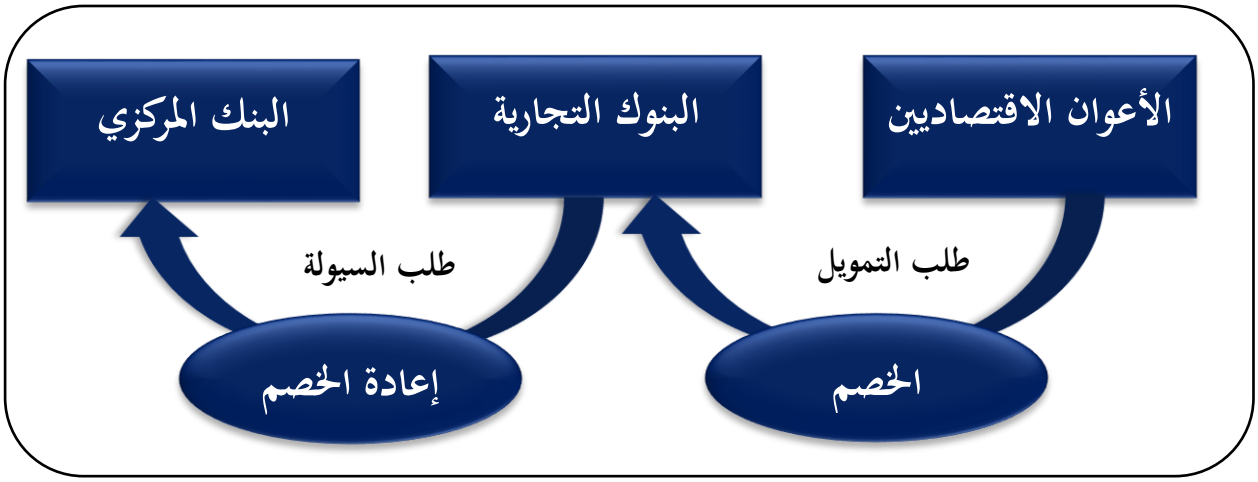
تستخدم الأدوات الكمية في التأثير على الائتمان بغض النظر عن نوعه، ومن جملة هذه الأدوات نجد عمليات السوق المفتوحة، معدل الخصم، معدل الإحتياطي النقدي القانوني.

أولا: سياسة معدل الخصم (سعر إعادة الخصم):

يعد بنك إنجلترا أول بنك استعمل سياسة سعر إعادة الخصم سنة 1839، وذلك في إحدى الأزمات التي واجهت بداية النظام الرأسمالي[1]، وتتمثل في قيام البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق التجارية والمالية التي بحوزة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى مقابل فائدة معينة تسمى بسعر إعادة الخصم، وفي مقابل ذلك تتحصل هذه الأخيرة على مقدار من السيولة لتسيير نشاطاتها.

[1] خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 197.

الشكل رقم (4.1): آلية عمليتي الخصم وإعادة الخصم



المصدر: حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة التقليدية، دار عماد الدين، عمان، الأردن، 2009، ص 91.

يمكن للبنك المركزي من خلال تحكمه في سعر إعادة الخصم أن يؤثر على كمية المعروض من النقود من طرف البنوك التجارية وبالتالي على إمكانيات هذه البنوك على التوسع في عمليات الإقراض، كما أن ذلك يشجعها على الاحتفاظ بالأوراق التجارية، وبشكل عام فإن البنوك التجارية تحدد قيمة معدل الفائدة لجميع عمليات الائتمان بناء على قيمة سعر إعادة الخصم[1]، ففي حالة تخفيضه تزيد نسبة اقتراض البنوك التجارية منه وكذا إعادة خصم أوراقها التجارية، وبالتالي زيادة منح القروض، لذلك تعد سياسة معدل الخصم أداة ناجعة للتحكم في كثير من المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم، البطالة، حجم الإستثمار والاستهلاك وغيرها.

ثار جدل كبير حول جدوى سياسة سعر الخصم كأداة من أدوات السياسة النقدية، حيث نادى البعض لاستبعادها ومنهم "ميلتون فريدمان"، وذلك للأسباب التالية:[2]

- تأثرها بالمناخ الإعلامي السائد، حيث أنه إذا قام الإعلام بتوجيه الناس إلى تخفيض نفقاتهم وتأجيلها في الوقت الذي تنتهج فيه السلطات النقدية سياسة توسعية فإن سياسة سعر الخصم ستخفق في تحقيق أهدافها بسبب التأثير الإعلامي المعاكس.

[1] M. Montoussé, Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, 2éme édition, Edition Bréal, Paris, 2007, p 240.

[2] محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، ط 1، دار غيداء، عمان، الأردن، 2011، ص 27.

- ضرورة اعتماد البنوك التجارية خطط البنك المركزي والسير وفقها كشرط لنجاح هذه السياسة، خاصة البنوك التي تعتمد على البنك المركزي في توفير سيولتها، أما بالنسبة للبنوك التي تملك السيولة اللازمة لتسيير نشاطها فإن سياسة سعر الخصم تعتبر ضعيفة الفعالية، لذلك صنّفت بأنها أقل الأدوات فعالية سواء في أوقات التضخم أو الكساد.

لقد تم التخلي عن هذه السياسة من قبل معظم البلدان واعتماد نظام إعادة الشراء محلها (الريبو)، حيث يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من البنوك التجارية مع الاتّفاق على إعادة شرائها في مدة محددة، وذلك بهدف توفير السيولة النقدية للبنوك لتغطية احتياجاتها على المدى القصير.[1]

ثانيا: سياسة السوق المفتوحة:

تعد عمليات السوق المفتوحة أداة مهمة من أدوات السياسة النقدية، فمن خلالها يقوم البنك المركزي بالتدخل في سوق الأوراق المالية بشراء أو بيع الأوراق المالية حسب المنهجية التي يراها مناسبة أو تتطلبها الوضعية الاقتصادية.[2]

يترتب على تدخل البنك المركزي في السوق المالي عن طريق سياسة السوق المفتوحة التأثير على حجم الائتمان، ففي حالة الرغبة في التقليل من الائتمان يقوم البنك المركزي بعرض الأوراق المالية على الجمهور للبيع، وبالتالي فإن هذا الأخير سيُقبِل على سحب ودائعه لدى البنوك التجارية بهدف الشراء، وعندها ستنخفض السيولة لدى البنوك وتقل قدرتها على منح القروض، وهذا ما سيدفع أسعار الفائدة للارتفاع. أما في حالة رغبته في زيادة المعروض النقدي، فإنه سيقوم بشراء السندات الحكومية من الجمهور، وبهذا تتعزز السيولة لديهم مما يدفعهم لإيداعها في البنوك، وهذا ما ينتج عنه زيادة الائتمان وانخفاض أسعار الفائدة.

تعتبر هذه السياسة من أقوى السياسات التي تعتمد عليها البنوك المركزية بهدف تحقيق المراقبة النقدية وعلاقاتها بالمصارف التجارية، كما أنه من خلالها يتم إدارة الائتمان والتحكم في حجم المعروض النقدي في الأسواق وتحريك الطلب[3]. ومن بين أهم الطرق التي يستخدمها البنك المركزي في تنفيذ هذه السياسة نجد[4]:

- البيع والشراء عن طريق التفاوض المباشر؛
- البيع والشراء عن طريق مزادات السعر الثابت؛
- البيع والشراء عن طريق المزادات المفتوحة.

---

[1] M. Montoussé, Macroéconomie, 2éme édition, Editions Bréal, Paris, 2006, p 269.

[2] سعيد علي محمد العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011، ص 311.

[3] عبد اللطيف حمزة القراري، المصارف الإسلامية –النظرية والتطبيق، ط1، أكاديمية أكسفورد العليا، المملكة المتحدة، 2016، ص 119.

[4] بنك السودان المركزي، http://www.cbos.gov.sd/node/86، تاريخ الإطلاع: 2016/08/25.

هناك بعض الحالات التي تكون فيها سياسة السوق المفتوحة قليلة الفعالية، ونذكر منها[1]:

- إذا كان للبنوك التجارية فائض في الاحتياطات النقدية؛
- الأسواق المالية غير متطورة؛
- إذا كان هدف البنك المركزي هو مساعدة الحكومة (الخزينة) في بيع وشراء السندات الحكومية، وهذا ما قد يؤدي إلى حدوث تقلبات كبيرة في أسعار هذه السندات وبالتالي في أسعار الفوائد، مما قد يدفع بالبنوك التجارية لاتخاذ سياسات مضادة تتعارض وأهداف البنك المركزي، وإذا اتّسع نطاق البيع والشراء يمكن أن تتهدد ربحية البنوك التجارية المحتفظة بكميات معتبرة من الأوراق المالية.

ثالثا: سياسة معدل الإحتياطي النقدي القانوني:

تمثل الاحتياطات الإجبارية الحد الأدنى من المبلغ الذي يتعين على البنوك التجارية إيداعه في حساباتها لدى البنك المركزي، هذا المبلغ يقدّر استنادا إلى نسبة من الودائع تحت الطلب والآجلة[2]، ويقوم البنك المركزي بتحديد هذه النسبة حسب الأهداف المسطرة مع مراعاة الوضع الاقتصادي السائد.

لا يختلف الهدف من الإحتياطي النقدي كثيرا عن الهدف من الأدوات النقدية الأخرى، والذي يتمثل في التحكم في كمية النقود والتأثير على حجم الائتمان بالزيادة أو بالنقصان، إلا أنه جدير بالذكر أن هذا الهدف لم يكن هو الأساس من إنشاء هذه الوسيلة الفنية، ولكن استخدمت في بادئ الأمر للمحافظة على ودائع المودعين من تصرفات البنوك التجارية التي قد تؤدي إلى إفلاس هذه المصارف.[3]

في حالة السياسات النقدية الانكماشية يعمد البنك المركزي إلى الرفع من نسبة الاحتياطات الإجبارية، مما يؤدي إلى نقص الأرصدة النقدية الموجهة للائتمان لدى البنوك التجارية، وبالتالي انخفاض العرض النقدي وهذا ما يساعد على محاربة التضخم. أما في حالة اتباع سياسات نقدية توسعية فإنه يتم التخفيض من هذه النسبة، وهو ما يعني ارتفاع السيولة المتاحة لدى البنوك التجارية، أي منح مزيد من القروض وبالتالي زيادة العرض النقدي.

---

[1] بن الدين محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2009)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 17.

[2] M. Delaplace, Monnaie et financement de l'économie, 3éme édition, Dunod, Paris, 2009, p 93.

[3] وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، 2011، ص 274.

إن الهدف من فرض نسبة الإحتياطي النقدي هو التحكم في قدرة البنوك التجارية على توليد الودائع والتحكم في تأثيراته على حجم العرض النقدي، وأيضا لحماية أموال المودعين وضمان استرجاعها[1]. وتعاني سياسة الإحتياطي الإجباري من بعض العيوب ونذكر منها:[2]

- إن الصعوبات الإدارية التي قد تحيط أحيانا بسياسة تغيير نسبة الإحتياطي القانوني قد تحدّ من إمكانية استخدامها.
- إن الرفع من نسبة الإحتياطي النقدي القانوني من الممكن أن يخلق مشكلة نقص في السيولة خاصة للبنوك التي لا تكون لديها أرصدة دائنة كافية.
- إن التغيير في نسبة الإحتياطي النقدي القانوني يخلق حالة من عدم التأكد، مما يجعل من الصعب على البنوك تجنب مشكلة نقص السيولة، ولذلك نادرا ما تلجأ البنوك لهذه السياسة.

المطلب الثاني: الأدوات النوعية للسياسة النقدية

يمكن للسلطات النقدية استخدام مجموعة من الأدوات النقدية النوعية التي تتصف بالتدخل المباشر وذلك لدعم الأدوات النقدية الكمية، كما أن هذه الوسائل النوعية تحقق فعالية أكبر في البلدان النامية التي تعاني من درجة تطور أقل لأنظمتها النقدية والمالية مقارنة بالدول المتقدمة.

تحقق الأدوات النوعية للسياسة النقدية مجموعة من الأهداف في الاقتصاديات النامية نبرزها فيما يلي[3]:

- تعمل على توفير وسائل ائتمان كافية؛
- تخفيض كلفة التمويل النقدي تشجيعا للاستثمار، على أن تكيَّف أسعار الفائدة بشكل يتلاءم مع الظروف الخاصة بالقطاعات المراد تمويلها؛
- ممارسة رقابة للحد من النشاطات الأقل إنتاجية ومن الميل نحو التوسع الإنفاقي.

ومن جملة الأدوات النوعية للسياسة النقدية نجد سياسة تأطير القرض، السياسة الانتقائية للقرض، وكذا الإقناع الأدبي.

---

[1] أحمد شعبان محمد علي، السياسات النقدية والمصرفية للبنك المركزي في إطار النظام المصرفي الإسلامي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 121.

[2] محمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 323.

[3] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 140-141.

أولا: سياسة تأطير القرض:

تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية المباشرة، حيث تلجأ السلطات النقدية أحيانا إلى تسقيف القروض الممنوحة للشركات والأفراد من قبل البنوك التجارية بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وتعد هذه السياسة إلزامية للبنوك التجارية في حال إقرارها من طرف البنك المركزي، حيث أنه تترتب عقوبات على أي بنك يقوم بالإخلال بها.

تتميز هذه السياسة بكونها تعمل على التقليل من القروض الممنوحة دون الرفع في معدل الفائدة، وبالتالي تفادي زيادة الأعباء المالية على المؤسسات[1]. ووفقا لوجهة النظر الاقتصادية التي أجمع عليها الخبراء فإن هذه الأداة قد لا تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرغوبة بل يترتب عليها بعض الآثار الاقتصادية والتي نذكر منها[2]:

- ضياع الحافز على زيادة مستوى الإنتاجية لدى القطاع المصرفي؛
- سوء توزيع الموارد النقدية؛
- تخصيص عمليات الائتمان للقطاع العام دون القطاع الخاص مما يترتب عنها حالات من الإرباك والعجز في السيولة لدى مؤسسات القطاع الخاص؛
- تفضيل المودعين للتعامل مع الأسواق الغير رسمية مما قد يترتب عنه ظهور مؤسسات طفيلية لهدر الأموال.

تخلت كثير الدول عن سياسة تأطير القرض، حيث أنها لم تحقق الضبط المطلوب للقروض للأسباب التالية[3]:

- غياب تأثيره على القروض للخزينة؛
- المعالجة الخاصة لبعض القروض من حيث إمكانية أن تطبق عليها المعايير الخاصة للتأطير، حيث أن التأطير في هذه الحالة أصبح نظاما انتقائيا.
- إرادة السلطات النقدية بعدم التقيد الشديد للتمكن من تمويل النشاط الاقتصادي؛
- لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إصدار سندات دين أو الاقتراض بالنقد الأجنبي.

---

[1] P. Deubel, M. Montoussé, Serge d'Agostino, Dictionnaire de sciences économiques et sociales, Edition Bréal, Paris, 2008, p 89.

[2] فهمي حسين كامل، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، 2006، ص57.

[3] وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، ط 1، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2000، ص 256-257.

ثانيا: السياسة الانتقائية للقرض:

تعمل هذه الأداة على ضبط القروض وتوجيهها للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية وفق السياسة الاقتصادية المتبعة، وتجدر الإشارة إلى أن تحفيز الاستثمارات يجب أن يتم وفق ضوابط يراعى من خلالها حجم الإستثمار الأمثل الموجه لكل قطاع بحيث لا يتولد عنه ضغوط تضخمية.

تتسم القروض الممنوحة من قبل البنوك وفق هذه السياسة بخاصية سداد القروض لنفسها، أي أنها قروض موجهة لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية ذات المنتجات الحقيقية، حيث يتولد عنها عوائد مالية تستخدم في سداد القروض، ومن هذا تظهر ضرورة توجيه القروض لفروع التجارة والصناعة والزراعة، وينبغي تجنب قروض المستهلكين باعتبارها قروض غير منتجة[1]، أما بالنسبة لمدة القروض فغالبا ما تكون قصيرة الأجل وذلك لضمان السيولة.

يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في توزيع القروض من قبل البنوك التجارية نذكرها كالتالي[2]:

- تسديد الخزينة لجزء من الفوائد من أجل تكلفة القرض الموجه للقطاعات المعنية بزيادة الإستثمار، حيث يغطي هذا الجزء الفارق بين معدل الفائدة على القرض وتكلفة الموارد المموِّلة له؛
- إعادة خصم الكمبيالات الخاصة بالأنشطة المعنية حتى بعد تجاوز السقف المحدد، أو تفضيلها بسعر خصم منخفض عن باقي النشاطات؛
- التخفيض في أسعار الفائدة على القروض الموجهة للقطاعات المعنية؛
- اشتراط السلطة النقدية الحصول على موافقتها في منح القروض التي تتجاوز حدا معينا؛
- تقييد القروض الموجهة للاستهلاك، حيث يدفع ذلك لمجابهة التضخم في الاقتصاد الوطني.

ثالثا: الإقناع الأدبي:

من خلال هذه السياسة تسعى السلطة النقدية لحث البنوك التجارية على اتباع سياسة ائتمانية وتمويلية تتلاءم مع الخطط والإجراءات العامة لمجابهة بعض المشاكل الاقتصادية، وذلك دون اللجوء إلى الأساليب الرسمية كإصدار التعليمات.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، ط 1، دار المناهج، عمان، الأردن، 2014، ص 102.

[2] صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 157.

وفق هذه السياسة يكون تأثير السلطات النقدية على البنوك التجارية من خلال مجموعة من التوجيهات نذكر منها[1]:

- حث البنوك على عدم خصم بعض الأوراق التجارية أو كلها؛
- توجيه البنوك لعدم إقراض مشروعات معينة، وإخطاره بالقطاعات التي يستهدف تنميتها وذلك لتوجيه القروض إليها؛
- توجيه البنوك لعدم قبول ضمانات معينة.

لضمان نجاعة هذه السياسة يجب أن يكون للبنك المركزي صلاحيات قانونية وتنظيمية رسمية تسمح له بممارسة هذا الدور التوجيهي والاستشرافي على البنوك التجارية، وهذا يتجلى من خلال استثمار البنك المركزي لمركزه كبنك للبنوك باعتباره الملاذ الأخير للتمويل، كما يجب أن يتمتع بشخصية معنوية قوية تمكنه من مجابهة الضغوط واتخاذ القرارات التمويلية بصفة مستقلة، ومن خلال ذلك ستحظى طلباته بالقبول ويتم أخذها على أنها واجبة التنفيذ.

المطلب الثالث: السياسات النقدية غير التقليدية

أولا: سياسة التيسير الكمي:

هي إحدى الآليات التي تلجأ إليها البنوك المركزية في إطار السياسة النقدية، حيث تسعى من خلالها إلى زيادة المعروض النقدي وضخ مزيد من السيولة في السوق خلال فترات الركود، وذلك من خلال إصدار وطباعة النقود ودخول البنك المركزي للسوق كمشتر للأصول والسندات، مما يدفع بأسعار الفائدة وكذا أسعار إعادة الخصم للانخفاض، وهو الأمر الذي يشجع على زيادة الاقتراض وبالتالي زيادة الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الانتاج، مما يعني خلق فرص عمل جديدة وزيادة المداخيل، وهذا ما يحفز على زيادة الانفاق الاستهلاكي الذي يدفع بمعدل التضخم للارتفاع، ومع زيادة الانفاق فإن الانتاج يبقى في تزايد أكثر فأكثر مما يدفع بعجلة النمو الاقتصادي والدخول في مرحلة الانتعاش والرواج.

يعتبر البنك المركزي الياباني أول من استخدم سياسة التيسير الكمي وذلك خلال عام 2001، حيث شهدت اليابان خلال فترة التسعينات ركودا وانكماشا لم يسبق لهما مثيل استمر لقرابة العشر سنوات نتيجة لانهيار أسعار العقارات وسوق الأسهم، حيث لم تنفع السياسة المالية التوسعية ولا أدوات السياسة النقدية التقليدية في الخروج من

[1] حمزة الحاج شودار، مرجع سبق ذكره، ص 110.

حالة الركود، كما اعتمد سياسة سعر الفائدة المعدوم (ZIRP) بين عامي 1999 و2000 وقرر تثبيت السعر على هذا المعدل لتشجيع الاستثمارات وهذا ما جعل الاقتصاد الياباني يحقق بعض الانتعاش، إلّا أن إيقاف البنك المركزي الياباني العمل بسياسة سعر الفائدة المعدوم أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي مرة أخرى، بعد ذلك حاولت السلطات النقدية في اليابان اتباع سياسة أكثر فعالية واستقر في العام 2001 عند سياسة التيسير الكمي، أين قام بضخ السيولة في رصيد الحسابات الجارية للبنوك واستمر في ذلك عدة مرات إضافة إلى العودة إلى سياسة سعر الفائدة المعدوم وشراء السندات الحكومية، ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه السياسة في استهداف معدل التضخم السالب الذي وصل إلى مستوى 2%- سنة 1998، وتحديد معدل 2% كنسبة مستهدفة.[1]

إن ما تشهده اليابان من ضائقة اقتصادية يمكن إيعازه إلى تباطؤ النمو السكاني وكذلك تباطؤ الإنتاجية، غير أن حقيقة الانكماش المسجل تشير إلى أن الطلب الكلي غير كاف.[2]

بعد تراجع الانكماش وظهور بوادر الانتعاش في الاقتصاد الياباني قرر البنك المركزي إنهاء سياسة التيسير الكمي وذلك خلال سنة 2006، إلّا أن الفترة التي تلتها قطعت الانتعاش القصير، وبعد بعض التذبذبات في السياسات النقدية المنتهجة عاد البنك المركزي عام 2013 إلى انتهاج سياسة التيسير الكمي والنوعي، ومنذ ذلك الحين حققت هذه السياسة نتائج مذهلة تمثلت بشكل عام في تحسن حالة الاقتصاد الياباني وتحقيق السياسة لأهدافها الأولية (الرفع من مستوى التضخم نحو الصفر كخطوة أولى).[3]

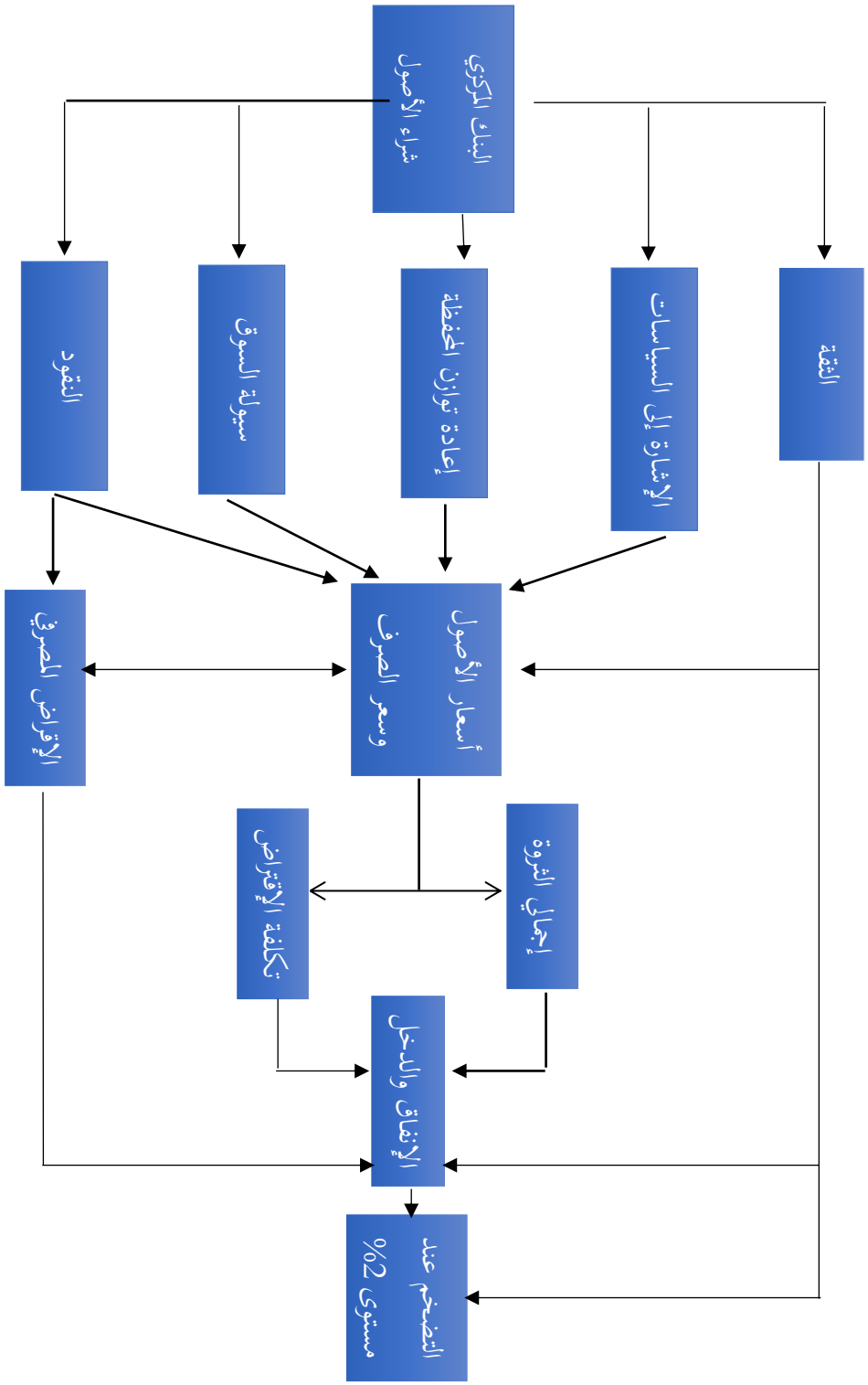
إلى جانب تحفيز الانفاق الذي يؤدي إلى رفع مستوى التضخم، ينتج عن سياسة التيسير الكمي أيضا تدني قيمة العملة المحلية، وهذا تحديدا ما حدث للين الياباني أين انخفضت قيمته بنسبة 18.5% أمام الدولار الأمريكي وهذا في السنة الأولى من تنفيذ هذه السياسة، ويترتب عن هذا الانخفاض في سعر صرف العملة المحلية عدة آثار على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتوظيف والدخل والإنتاج وخاصة الميزان التجاري، وينعكس كل ذلك على مستوى النمو الاقتصادي، فبارتفاع كمية الصادرات نتيجة لانخفاض أسعارها وانخفاض كمية الواردات نتيجة لارتفاع قيمتها فإنه يسجل تخفيض في عجز الميزان التجاري وتحقيق فائض، وهذا ما يحفز على زيادة الإنتاج والتنافسية المحلية، إلّا أن هذا الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات لا يمكن أن يحدث إلا في حالة مرونة الطلب السعرية

[1] Y.Kurihara, Recent Japanese Monetery Policy : An Evaluation of the Quantitative Easing, international Jornal of Business, 11 (1), 2006, P 80-81.
[2] K.Kuttner, Monetery policy during Japan's Great Recession : From Self-Induces Paralysis to Rooseveltion Resolve, PIIE and NBER, 2014, P 1.
[3] Ibid, P 7-8.

للصادرات، أي إقبال المستهلكين في الخارج على السلعة المحلية نتيجة لانخفاض أسعارها، وكذا المرونة السعرية للواردات نتيجة لارتفاع أسعارها أي إعراض المستهلكين المحليين على شراء السلع الأجنبية نتيجة لارتفاع أسعارها، هذا بالإضافة إلى قدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على توفير الطلب المتزايد سواء الموجه للسوق المحلية أو الموجه للسوق الخارجية.

لقد سارعت الكثير من الدول المتقدمة خاصة تلك التي تعاني من معدلات تضخم منخفضة تحول دون تحقيق انتعاش اقتصادي إلى تبني سياسة التيسير الكمي، وذلك على غرار البنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفدرالي وبنك إنجلترا، وقد قدم هذا الأخير رؤية متكاملة حدد من خلالها مستوى تضخم 2% كهدف نهائي للسياسة، ولتحقيق هذا الهدف حدد قنوات لإبلاغ هذه السياسة يبينها الشكل الموالي.

الشكل (5.1): قنوات إبلاغ سياسة التيسير الكمي



Source : G. Agustin and others, Comparative Study of Central Bank Quantitative Easing Programs, Columbia University, April 2016, P 47.

وفقا لبنك إنجلترا فإن عملية شراء الأصول تعتبر حجر الأساس لتنفيذ سياسة التيسير الكمي، ويمكن أن يتم بلوغ الهدف النهائي من خلال القنوات التي حددها البنك وفق الآليات التالية:[1]

- ينبغي أن تؤدي مشتريات الأصول المالية الممولة من طرف البنك المركزي إلى زيادة الأصول المالية العامة وكذا زيادة أسعار الأصول وتحفيز الإنفاق من خلال خفض تكاليف الاقتراض وزيادة الثروة؛
- تتضمن قناة الإشارة إلى السياسات أي عوامل اقتصادية تشير إلى المسار المحتمل للسياسة النقدية المستقبلية من شراء الأصول، فعلى سبيل المثال قد تدفع مشتريات الأصول المشاركين في السوق إلى توقع أن تظل أسعار الفائدة منخفضة لفترة أطول، وهذا ما يؤدي إلى مزيد من الإنفاق على حساب الادخار مما يسهل الوصول إلى هدف التضخم؛
- آثار توازن المحفظة: تساهم عمليات شراء الأصول من خلال هذه القناة في رفع أسعار الأصول المشتراة وكذلك أسعار الأصول الأخرى، وعندما يقوم البنك بشراء الأصول فإنه يتم زيادة حيازات المال لدى البائعين، وما لم يكن المال بديلا مثاليا للأصول المباعة فقد يحاولون إعادة التوازن لمحافظهم بشراء أصول أخرى، ويؤدي ذلك إلى تحويل أرصدة الأموال الزائدة إلى بائعي تلك الأصول الذين قد يحاولون بدورهم إعادة التوازن لمحافظهم بشراء المزيد من الأصول، وهكذا، وستؤدي هذه العملية إلى رفع أسعار الأصول إلى أن يصبح المستثمرون على وجه العموم مستعدين للاحتفاظ بالإمدادات العامة للأصول والأموال، ويعني ارتفاع أسعار الأصول انخفاض الغلة وانخفاض تكاليف الاقتراض للأسر المعيشية والشركات، مما يعمل على تحفيز الانفاق، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع أسعار الأصول يحفز الانفاق من خلال زيادة الثروة الصافية لأصحاب الأصول؛
- التأثير على السيولة: يمكن لمشتريات الأصول من طرف البنك المركزي تحسين أداء السوق من خلال زيادة السيولة وهذا ما يشجع على زيادة التداول، وبالتالي فإن أسعار الأصول تزداد من خلال إزالة العائق الأكبر المتمثل في قلة السيولة، غير أن هذه القناة قد يستمر عملها فقط في حالة استمرار البنك المركزي في شراء الأصول؛

[1] M. Joyce, M. Tong, R. Woods, The United Kingdom's quantitative easing policy: design, operation and impact, The Bank of England, Quarterly Bulletin 2011, P 201-202.

- آثار الثقة: قد يكون لعمليات شراء الأصول آثار ثقة أوسع من أي آثار تنتج عن تأثير ارتفاع أسعار الأصول، حيث تؤدي هذه العملية (شراء الأصول) إلى تحسن التوقعات الاقتصادية وهذا ما يعزز ثقة المستهلك ويدفعه للإنفاق؛
- آثار الإقراض المصرفي: عند شراء الأصول من طرف المتعاملين باستثناء البنوك فإن القطاع المصرفي يكسب احتياطات جديدة في البنك المركزي وزيادة في ودائع العملاء، ومن شأن ارتفاع مستوى الأصول السائلة أن يشجع المصارف على تقديم قروض جديدة أكثر مما كان يمكن أن تقدمه، وهذا ما يحفز على زيادة الإنفاق.

أظهرت أغلب التقارير والدراسات الفشل النسبي لأغلب الدول التي انتهجت سياسة التيسير الكمي لتنشيط اقتصادياتها وبلوغ معدل التضخم المستهدف، فرغم تحقق بعض التعافي الاقتصادي في الولايات المتحدة إلّا أنه لم يتم بلوغ معدل التضخم الذي يضمن الوصول إلى معدل النمو المستهدف، وبالنسبة للبنك المركزي فإنه يبقى بعيدا نوعا ما عن بلوغ أهدافه، ويمكن إرجاع ذلك أساسا إلى أن دول الاتحاد الأوروبي تعتمد سياسة نقدية موحدة يديرها البنك المركزي الأوروبي بينما تنفرد كل دولة بسياسة مالية مستقلة، وهذا ما يضعف من فعالية سياسة التيسير الكمي نتيجة لتضارب السياستين النقدية والمالية، وفيما يخص بنك إنجلترا فقد واجه عائقا في عدم وجود بائعين للأصول مما جمّد البرنامج المسطر، ويمكن أن يرجع ذلك إلى انخفاض العوائد بسبب ارتفاع أسعار الأصول خاصة إذا كانت تُدِرُّ عوائد مرتفعة.

ثانيا: سياسة سعر الفائدة السالب (NIRP):

يعد سعر الفائدة من أبرز أدوات السياسة النقدية التي تُستخدم للتحكم في مستوى المعروض النقدي، وهو يعبر عن تكلفة رأس المال أو القروض المقدمة خلال مدة من الزمن تقدر عادة بسنة، حيث تقوم البنوك (سواء التجارية منها أو البنك المركزي) عند تقديم قروض بتحديد نسبة معينة من أصل هذا القرض يتعين على المقترض دفعها بالإضافة إلى أصل القرض بحلول أجل الاستحقاق، كما تلتزم البنوك بتقديم نسبة فائدة محددة كنسبة من الإيداعات للمودعين لديها.

لقد جرت العادة وفقا للأدبيات الاقتصادية والواقع النظري أن يكون أدنى حد لمعدل الفائدة الاسمي مساويا إلى الصفر أو أن يكون موجبا، حيث لا يمكن توقع أن ينخفض هذا المعدل دون الصفر لأنه في هذه الحالة وبافتراض التصرف برشادة فإن الأفراد سيفضلون الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة بدل إيداعها في البنوك، ومن ثم الحصول

على قيمة إسمية أقل لمدخراته، وينطبق ذلك أيضا على البنوك حيث تتوقف عن تقديم القروض نظرا للعائد السالب، وهنا نكون أمام حالة اكتناز للنقود في شكل سائل سواء من جانب البنوك أو من جانب الأفراد.

لقد اضطرت السياسة النقدية في الاقتصاديات المتقدمة منذ الأزمة المالية العالمية إلى التعامل مع ضعف الطلب وانخفاض التضخم دون المستوى المستهدف، وعلى الصعيد العالمي ارتبط النقص في الاستثمار بوفرة المدخرات، كما شجع عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي وعدم الاستقرار المالي المصارف التجارية على الاحتفاظ بأرصدة أعلى من المعتاد في رصيدها لدى البنك المركزي في بعض الاقتصادات المتقدمة. وفي سياق هذه الظروف واستمرار خيبة الأمل في تحقيق النمو وارتفاع مخاطر الانكماش قررت عدد من البنوك المركزية خفض أسعار الفائدة إلى مستويات سلبية، مما يعني فرض ضرائب على المصارف من أجل اكتناز النقود.[1]

لقد عمدت الكثير من الدول إلى محاولة اعتماد سياسة نقدية غير تقليدية على غرار البنك المركزي الأوروبي والبنك الوطني الدانماركي والبنك الوطني السويسري، حيث تم تخفيض معدل سعر الفائدة بين عشية وضحاها إلى مستوى ما دون الصفر و/أو إدخال سعر الفائدة السالب على الودائع لدى البنك المركزي، وفيما يلي يمكن إبراز هذه التجارب وأسبابها.

الجدول (1.1): سياسة سعر الفائدة السالب في مجموعة من الدول

البنك المركزي	الإجراء	الأسباب
السويد	– جويلية 2009 إلى سبتمبر 2010: تخفيض سعر الفائدة على الودائع إلى 0.25-%. – جويلية 2014 فصاعدا: انخفاض معدل الفائدة على الودائع إلى 0.5-%، واعتبارا من فيفري 2015 أصبح سعر إعادة الشراء (repo) سلبيا (0.1-%) ثم خفض لاحقا إلى 0.35-% ليصل سعر الفائدة على الودائع إلى 1.1-%.	– الركود العميق – استمرار بقاء معدل التضخم دون المستوى المستهدف.
الدانمارك	– جويلية 2012 إلى أفريل 2014: تخفيض سعر الفائدة على الإيداع إلى معدل 0.2-% ثم ارتفاعه إلى 0.1-% في جانفي 2013 وعودته إلى الإيجابية في أفريل 2014.	– إحباط تدفقات رأس المال إلى اقتصادها ومن ثم تخفيف الضغط على العملة (الكرونة الدانماركية).

[1] C. Arleta, and others, Negative Interest Rate Policies, Policy Research Working Paper N° 7791, World Bank Group, August 2016, p 8-9.

	– سبتمبر 2014 فصاعدا: تخفيض معدل الفائدة على الإيداع إلى 0.75-% في سلسلة من الخطوات، وارتفاع سقف الحساب الجاري من 37 مليار كرونة إلى 173 مليار كرونة.	– إدارة الضغط التصاعدي على العملة (الكرونة)، أما ارتفاع سقف الحساب الجاري لخفض التكاليف على القطاع المصرفي بسبب سعر الفائدة السالب على الودائع.
منطقة اليورو	– جوان 2014 فصاعدا: خفض معدل الفائدة على الودائع إلى 0.1-% في جوان 2014 و 0.2-% في سبتمبر 2014.	– ضعف النمو وانخفاض مستوى التضخم.
سويسرا	– 1972: فرضت عقوبة جزائية بنسبة 2% كل ربع سنة على الزيادة في ودائع الفرنك السويسري من غير المقيمين، وارتفع إلى 3% في نوفمبر 1973 وإلى 10% في فيفري 1978. – ديسمبر 2014 فصاعدا: تخفيض سعر الفائدة بين البنوك (LIBOR) لمدة ثلاثة أشهر إلى 1.25-% ثم رفعها إلى 0.25-%، وخفض سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب في البنك الوطني السويسري (SNB) إلى 0.75-%.	– لإحباط تدفق رؤوس الأموال خاصو من الدول المصدرة للنفط. – إدارة الضغوط المتزايدة على الفرنك السويسري، إضافة إلى ضعف النمو والمخاوف بشأن الانكماش.

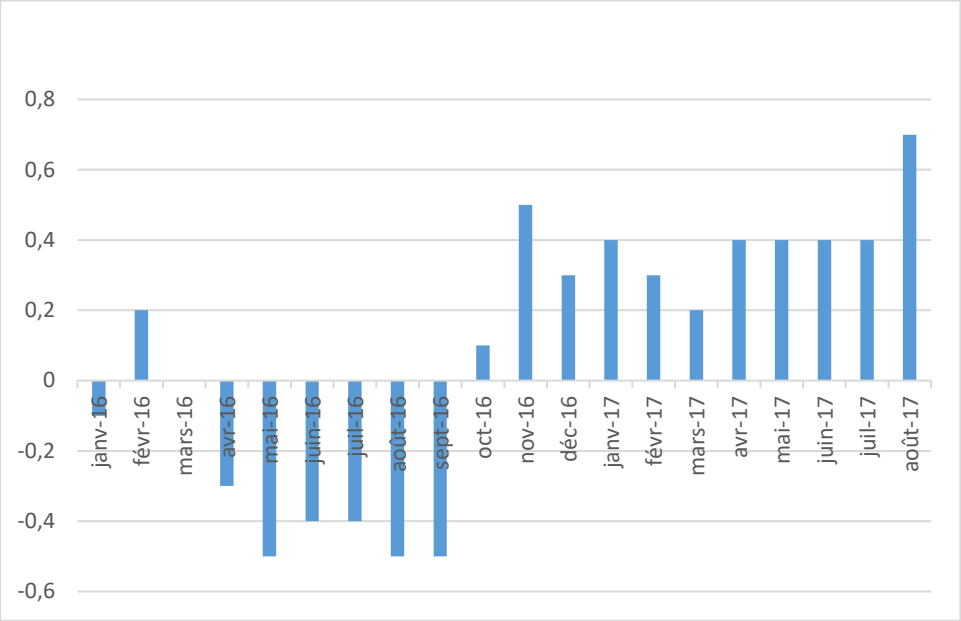
Source : H. Jackson, The International Experience With Negative Policy Rate, Bank of Canada, Paper 2015-13, November 2015, p 3.

بالإضافة إلى الدول السابقة قرر بنك اليابان تنفيذ سياسة سعر الفائدة السالب في جانفي 2016 حيث كان هذا القرار غير متوقعا من طرف العديد من المشاركين في السوق، إلا أن الأساس المنطقي وراء هذا القرار هو استمرار مخاطر الانكماش في ظل تقلبات الأسواق المالية العالمية والتباطؤ الذي شهدته الأسواق الناشئة الرئيسية، وفي بيان أصدره البنك المركزي الياباني في جانفي 2016 أوضح من خلاله اعتماده لسياسة التيسير الكمي والنوعي بالإضافة إلى سعر الفائدة السالب من أجل تحقيق هدف استقرار الأسعار بنسبة 2%. أما بالنسبة للبنك المركزي المجري فقد قرر في مارس 2016 تخفيض سعر الفائدة على الودائع إلى مستوى 0.05-% بسبب تباطؤ النمو العالمي إضافة إلى انخفاض مستوى التضخم بشكل مستمر.[1]

[1] C. Arleta and others, op cit, p11.

لا يزال من المبكر الحكم على مدى نجاعة سياسة سعر الفائدة السالب في الدول التي اعتمدتها حيث نجد في الغالب أن آثار السياسات النقدية في المدى القصير تختلف عن الآثار في المدى الطويل، أي أن الحكم على نجاعة السياسة يتوقف على آثارها طويلة المدى، إلا أنه يمكن إعطاء تقييم أولي من خلال دراسة حالتي اليابان وسويسرا على سبيل المثال.

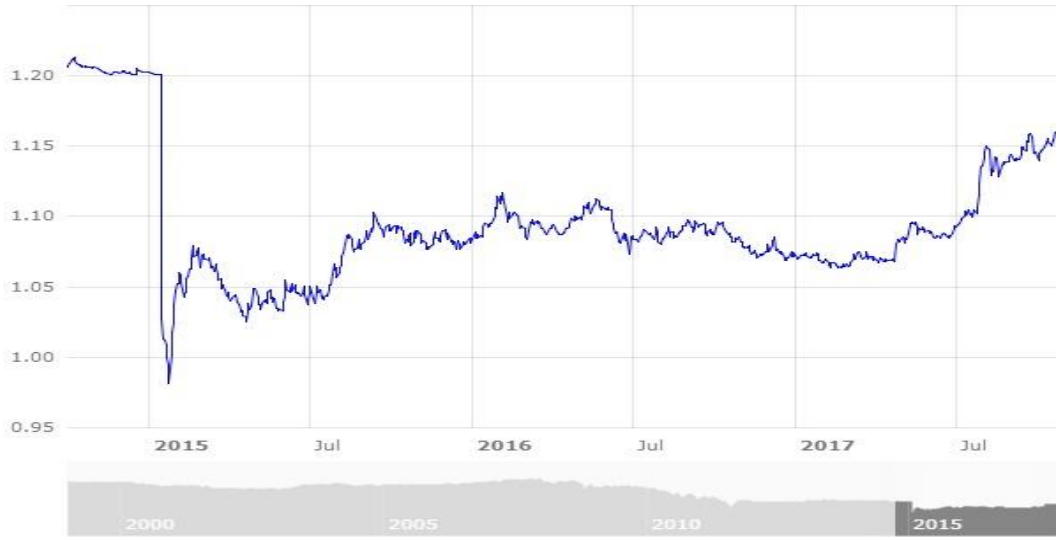
الشكل (6.1): مستوى التضخم في اليابان خلال الفترة (جانفي 2016-أوت 2017)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

بالنظر إلى حالة اليابان نجد أنها اعتمدت سياسة سعر الفائدة السالب في مطلع العام 2016 لهدف تحقيق استقرار الأسعار عند النسبة 2%، لكن وفقا لمعدلات التضخم المسجلة عقب البدء في اعتماد السياسة نجد أنها واصلت تدهورها لمستويات سلبية إلى غاية سبتمبر 2016، لتعاود بعد ذلك الارتفاع لمستويات إيجابية لكن بمعدلات منخفضة جدا وصل أعلاها إلى نسبة 0.7% في أوت 2017، أي أنها لم تحقق لحد هذا التاريخ الهدف من سياسة سعر الفائدة السالب، ويمكن إرجاع ذلك إلى حالة الانكماش الطويل الذي يعيشه الاقتصاد الياباني، حيث لم تفلح السياسات المنتهجة على غرار سياسة التيسير الكمي في الخروج من هذه الحالة باستثناء بعض الفترات المتفرقة.

الشكل (7.1): تطور سعر صرف الفرنك السويسري مقابل اليورو عقب اعتماد سياسة سعر الفائدة السالب



المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من موقع البنك المركزي الأوروبي

من خلال الشكل (7.1) نلاحظ الأثر المباشر الذي خلفته سياسة سعر الفائدة السالب في سويسرا، حيث أن اعتمادها في ديسمبر 2014 بهدف تخفيض الضغط على العملة ترتب عنه انخفاض سعر صرف الفرنك أمام اليورو في جانفي 2015 بما تقرب نسبته 18%، ويمكن إرجاع نجاح هذه السياسة إلى حساسية سعر الصرف للتغيرات في المتغيرات النقدية الأخرى، حيث أن الصدمات التي تحدث في المتغيرات النقدية يكون أثرها مباشرا وفوريا على سعر صرف العملة.

وبالتالي يمكن القول إن نجاح سياسة سعر الفائدة السالب والمدة التي يتطلبها هذا النجاح تعتمد بشكل أساسي على طبيعة الهدف المحدد ومدى استجابته للتغيرات التي تحصل في سعر الفائدة، دون إغفال سلوك المتغيرات النقدية والمالية الأخرى في نفس الفترة.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية

أحدث الفكر الكينزي وما تلاه تغييرا كبيرا في دور الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أصبحت السياسات المنتهجة من قبلها تأخذ أهمية قصوى من حيث التخطيط والتنظيم والرقابة، ومن جملة هذه السياسات نجد السياسة المالية بمختلف أدواتها المتمثلة في النفقات العامة، السياسة الضريبية، وكذا سياسة الدين العام، وهو ما سنسعى لتوضيحه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: النفقات العامة

يمكن تعريف النفقة العامة بأنها مبلغ مالي تنفقه جهة عامة لغرض تحقيق نفع عام، والمقصود بالجهة العامة أحد أشخاص القانون العام، والذي قد يكون الدولة أو إحدى الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة.[1]

من خلال التعريف السابق يمكن استخلاص خصائص النفقة العامة:

- النفقة العامة هي مبلغ مالي؛
- تصدر النفقة العامة عن الدولة أو أحد الهيئات والمؤسسات التابعة لها؛
- يكون الغرض من النفقة العامة إشباع حاجات عامة.

أولا: تقسيمات النفقة العامة:

يتشعب الإنفاق العام إلى صور وأشكال مختلفة، نذكر من أهمها ما يلي:

1. النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية:

تحتل النفقات التشغيلية الجزء الأكبر من النفقات العامة، حيث تكون موجهة أساسا لتسيير نشاطات الدولة وضمان استمراريتها كرواتب الموظفين ومصاريف صيانة الأجهزة ذات النفع العمومي.

لا تقل النفقات الاستثمارية (الرأسمالية) أهمية عن نظيرتها التشغيلية، حيث يوجه هذا النوع من النفقات إلى تدعيم البنية التحتية وكذا زيادة رأسمال المؤسسات العمومية واستحداث وحدات ومشروعات جديدة. وقد لاحظ "كينز" أن التغير في حجم الإنفاق الاستثماري في ظل ظروف اقتصادية معينة يولد قدرا أكبر في حجم الدخل الوطني[2].

2. الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي:

يأتي هذا التقسيم من ناحية التأثير على الدخل الوطني، وللتفرقة بين هذين النوعين من الإنفاق نستند إلى ثلاثة معايير يمكن إيجازها فيما يلي:[3]

---

[1] محمد الخصاونة، المالية العامة: النظرية والتطبيق، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 50.

[2] نجم عبد عليوي، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة للعراق 2003-2007، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، م 3 ع 12، 2009، ص11.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية –تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 440-441.

أ. معيار المقابل: يتم أساس التفرقة حسب هذا المعيار إذا كانت النفقة تتم بمقابل أو بدون مقابل، فالنفقة الحقيقية تتم مقابل تقديم خدمة، بينما النفقات التحويلية تتم بدون مقابل كالإعانات؛

ب. معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج الوطني: حيث تعتبر النفقة حقيقية إذا كانت تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني، وتعتبر تحويلية إذا لم تؤدي إلى ذلك؛

ت. معيار الإستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع: تعتبر النفقة حقيقية إذا كانت الدولة هي التي تقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع، وتعتبر تحويلية إذا كان الأفراد هم الذين يقومون بالاستهلاك المباشر لهاته الموارد.

3. التقسيم الوظيفي للإنفاق العام:

يتم تقسيم النفقات حسب وظائفها الرئيسية، وعموما هناك عشر وظائف تتمثل في: الحكومة والإدارات العامة، التعليم والثقافة، العمل والضمان الاجتماعي والصحة، الزراعة والمناطق الريفية، السكن والعمران، النقل والاتصالات، الصناعة والخدمات، الخارجية، الدفاع، وأخيرا نفقات غير مخصصة.[1]

4. النفقات العادية وغير العادية:

يقصد بالنفقات العادية تلك النفقات التي تتكرر بصفة دورية وبانتظام (عادة ما تكون سنة)، أما النفقات غير العادية فهي لا تتكرر بانتظام بل هي مرتبطة باعتبارات عرضية كنفقات الحروب والكوارث.

يستطيع واضع الموازنة العامة أن يضع تقديرا للنفقات العادية بسهولة ودرجة عالية من الدقة، بينما لا يستطيع ذلك بالنسبة للنفقات غير العادية، كما ينعكس ذلك أيضا على قرارات المجالس النيابية حيث تكون المصادقة على النفقات العادية روتينية ولا تثير من المناقشة، بينما تحتاج الموافقة إلى دراسة أكثر وتمحيص عندما يتعلق الأمر بالنفقات غير العادية.[2]

ثانيا: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

تترتب على النفقات العامة آثار متعددة في مختلف المجالات، لكننا سنركز على الجانب الاقتصادي باعتباره المتأثر الرئيسي.

---

[1] Éric Oliva, Finance publique, 2éme ed, Dalloz, Paris, 2008, P 42.

[2] سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

1. أثر النفقات العامة على الإنتاج:

تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي، حيث تتوقف العلاقة بين النفقات العامة والطلب الكلي على حجم النفقة ونوعها، فالنفقات الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع والخدمات بينما تتعلق النفقات التحويلية بطريقة تصرف المستفيدين منها، أما ارتباط النفقات العامة بالإنتاج فيرتبط بمدى تأثير الطلب الكلي على حجم الإنتاج والعمالة، والذي بدوره يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى العمالة في الدول المتقدمة، وعلى درجة النمو في الدول النامية.[1]

2. أثر النفقات العامة على المستوى العام للأسعار:

تكون لزيادة الإنفاق العام أثر أكبر على مستوى الأسعار إذا كانت تهدف إلى زيادة القوة الشرائية في أيدي الأفراد كالمنح والمعونات الاجتماعية، وعلى عكس ذلك يكون أثرها أقل فاعلية إذا كانت ترمي إلى إنقاص حجم الدين العام بسداد جانب منه أو شراء بعض السلع من الأفراد، كما يتفاوت أثر الإنفاق على مستوى الأسعار بتفاوت مستوى النشاط الاقتصادي، حيث أن زيادة الإنفاق خلال فترات الهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي يكون أثرها ضعيفا على الأسعار على عكس فترة الرواج[2]. من جهة أخرى يكون أثر زيادة الإنفاق العام على مستوى الأسعار ضعيفا إذا كان رد فعل العرض الكلي على الزيادة في الطلب الفعال إيجابيا.

3. أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي:

كنا قد ذكرنا سابقا بأن النفقات الاستثمارية تمثل أحد تقسيمات النفقات العامة، حيث يتولد عن هذه النفقات توسعات اقتصادية وزيادة في رؤوس الأموال وكذا الاستثمارات، مما ينعكس بالإيجاب على أداء القطاعات التي مسّها هذا الإنفاق، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي للبلد. نشير هنا إلى أن رواد الفكر الاقتصادي الحر يوصون بضرورة ريادة قطاع الأعمال في تحريك النشاط الاقتصادي، وأن يكون هو المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي وأن يكتفي الإنفاق العام بدور المنشط والمدعم لهذا القطاع فقط، لكن في حالة عدم كفاية قطاع الأعمال وعدم قدرته على ممارسة دور الريادة –كما هو الحال في الدول النامية– يلعب الانفاق العام الدور المعوض لحالة عدم كفاية الكلب الفعال، ويحتل هو دور الريادة في تمويل النشاط الاقتصادي.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص 73.

[2] فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دون سنة نشر، ص 54.

من الجلي أن أحد الأهداف الرئيسية لسياسة الإنفاق العام خاصة في الدول النامية هو تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث تستهدف العديد من البرامج الحكومية هذا الهدف على وجه التحديد كما أن الإنفاق العام يمكن أن يلعب دورا هاما في تدريب وتنمية رأس المال المادي والبشري، ويمكن لمستوى مناسب من الإنفاق تحفيز النمو الاقتصادي حتى في المدى القصير، وذلك بتحفيز العوامل التي تساعد على الزيادة في الإنتاج كالبنى التحتية وتكوين اليد العاملة الماهرة.[1]

4. أثر النفقات العامة على توزيع الدخل:

تعد إعادة توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية كما ذكرنا سابقا، ولتحقيق هذا الهدف تسعى الدولة لتوظيف الأدوات المتاحة بصفة رشيدة قصد تحقيقه.

تشير حدود السياسة المالية إلى أنه يجب إعطاء الأولوية لسياسة الإنفاق العام لهدف إعادة توزيع الدخل، حيث أن الحكومات التي ركزت على هذا الهدف حققت نتائج مشجعة، ويعتبر قياس تأثير النفقات العامة على توزيع الدخل أكثر صعوبة من تأثير الضرائب، لكن كل العناصر النوعية والكمية تشير بوضوح في البلدان النامية أن النفقات العمومية يمكن أن تنقل للأسر ذات الدخل المنخفض موارد كبيرة للغاية، تصل في بعض الأحيان إلى 50% من دخلها.[2]

المطلب الثاني: السياسة الضريبية

تعرف الإيرادات العامة بأنها مجموعة المداخيل التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة، وذلك بغية تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.[3]

تمثل الضرائب مصدرا هاما من مصادر الإيرادات في الميزانية العامة، حيث تخصص لتغطية جزء كبير من الإنفاق، كما تعتبر السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية لبلوغ أهداف السياسة الاقتصادية العامة.

وفقا لـ "Gaston Jèze" فإن الضريبة هي: استحقاقات مالية تفرض على أفراد المجتمع والأعوان الاقتصاديين من قبل السلطات العامة بصفة إجبارية وبدون تعويض، بهدف تغطية النفقات العامة[4]، أما بالنسبة للسياسة الضريبية

---

[1] Ke-Young Chu et autres, Les dépenses publiques improductives: Analyse pragmatique de l'action des pouvoirs publics, Série des brochures N° 48-F, Fonds monétaire international, Washington, 1996, P 27.

[2] D.H. Perkins, Steven Radelet, David L. lindauer, Économie de développement, 3éme ed, traduction de la 6éme ed Américaine par Bruno Baron-Renault, De Boeck, Bruxelles, Belgique, 2008, P 537.

[3] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 85.

[4] C. de Lauzainghein, Droit Fiscal, 14éed, Dalloz, Paris, France, 2009, P 23.

فهي مجموعة الإجراءات والقرارات ذات الطابع الضريبي تتعلق بتنظيم الاقتطاعات الضريبية من قبل السلطات العامة، حيث تسعى من خلالها بشكل رئيسي إلى تغطية نفقاتها وكذا تحقيق الأهداف المسطرة للسياسة المالية.

أولا: أقسام الضرائب:

تختلف أنواع الضرائب وفقا لتقسيماتها، وفيما يلي سنحاول التعرض لأبرز هذه التقسيمات:

1. الضرائب المباشرة وغير المباشرة:

اعتمد الاقتصاديون تصنيف الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة، حيث أن الضرائب التي تفرض على الدخل والثروة تعد مباشرة، أما الضرائب المفروضة على الإنفاق والاستهلاك وكذا التداول هي ضرائب غير مباشرة.

تفرض الضرائب المباشرة حسب المقدرة التكليفية للمكلف، حيث تسمح طبيعتها بمراعاة ظروف المكلف الشخصية والاجتماعية، بينما تفرض الضرائب الغير مباشرة من غير مراعاة لظروفه[1]، لذلك فإن الضرائب المباشرة تتميز بمراعاة نوع من العدالة في توزيع الأعباء الضريبية، ومن أهم ما يميز بين هذين النوعين أيضا نجد أن الضرائب المباشرة تتميز بثبات نسبي في حصيلتها على عكس الضرائب غير المباشرة إذ أنها تتّسم بعدم الثبات لتأثرها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة.

2. الضرائب العينية والضرائب الشخصية:

تراعي الضرائب الشخصية ظروف المكلف الشخصية على عكس الضرائب العينية[2]، وبالتالي فإن الأخيرة تعتبر أقل عدالة حيث أنها لا تراعي مصدر الدخل وتفرض على إجمالي الدخل أو رأس المال مثل الضرائب على الإستهلاك، وهذا النوع منتشر عموما في الدول المتخلفة والنامية، بعكس الضرائب الشخصية التي تراعي مصدر الدخل ولا تفرض إلا على الصافي منه.

3. الضرائب التوزيعية والضرائب القياسية:

يقصد بالضريبة التوزيعية تلك التي تحدد السلطات المالية مقدارها الكلي على أن يوزع على الممولين تبعاً لمقدرتهم على الدفع دون تحديد سعر الضريبة، أما الضريبة القياسية فهي التي تحدد السلطات المالية سعرها دون

[1] سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 131-132.

[2] J.P. WINANDY, Les IMPOTS SUR LE REVENU ET SUR LA FORTUNE, 4eéd, Édition Promoculture, Luxembourg, 2002, P 42.

تحديد مقدارها الكلي[1]، وهي تتميز بمرونة حصيلتها على عكس الضريبة التوزيعية التي تتميز حصيلتها بالثبات النسبي، وبالتالي فإن الضريبة القياسية هي الأكثر عدالة والأكثر اتباعا في الأنظمة الاقتصادية الحديثة.

ثانيا: الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية:

تحدث السياسة الضريبية كغيرها من السياسات الاقتصادية آثارا على الاقتصاد الوطني، ويمكن إبراز أهم هذه الآثار كما يلي:

1. أثر الضريبة على الإنتاج والاستثمار:

تلعب الضريبة دورا هاما وفعالا في تنمية الإنتاج المحلي وكذا الإستثمار، حيث تستطيع الدولة الدفع بعجلة الاستثمارات والتي ينتج عنها زيادة في الناتج المحلي باعتمادها لإعفاءات أو تسهيلات ضريبية، مما يدفع برؤوس الأموال للاستثمار في القطاعات التي مستها هذه الإعفاءات.

ومن جهة أخرى يمكن تحفيز الإنتاج المحلي من خلال فرض أعباء ضريبية على السلع المستوردة من الخارج، مما يدفع بالمستهلكين إلى الإقبال على السلع المحلية وبالتالي يشجع المنتجون إلى التوسع في الاستثمار وزيادة الإنتاج

2. أثر الضريبة على الإنفاق الاستهلاكي والادخار:

يقتصر أثر الضريبة على الإنفاق الاستهلاكي بشكل كبير على أصحاب الدخول المنخفضة، حيث أن ذلك يجعل إنفاقهم موجها أكثر نحو السلع الضرورية وينقص إقبالهم على السلع الكمالية بعكس أصحاب الدخول المرتفعة، حيث أن تأثير الاقتطاعات يمس جانب الادخار لديهم على حساب الإنفاق الاستهلاكي، وهذا ما يعني انخفاض مدخراتهم في سبيل المحافظة على مستوى استهلاكهم بعكس الطبقات ذات الدخل المنخفض التي يكون دخلها موجها في غالب الأحيان كليا نحو الإستهلاك.

3. أثر الضريبة على مستوى الدخل والعمالة:

وفقا للتحليل الكينزي يتأثر مستوى العمالة والدخل بمستوى الإنفاق الكلي، فإذا فرضت ضريبة على الدخل فإن ذلك يؤثر على الدخل المتاح للإنفاق لدى الأفراد، وبافتراض أن الإنفاق الخاص على الإستثمار والإنفاق العام يبقيان على حالهما دون تغيير فإن نقص الإنفاق الخاص على الإستهلاك يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار

[1] الضرائب العينية والشخصية –الإستثمار والتمويل، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، http://www.abahe.co.uk، تاريخ الإطلاع: 2016/09/21.

وبالتالي العمالة والدخل الوطني إلّا في حالة وجود ثغرة تضخمية قبل فرض الضريبة فيؤدي نقص الإنفاق الخاص على الإستهلاك إلى سد هذه الثغرة وإزالة الإرتفاع التضخمي في الأثمان.[1]

المطلب الثالث: سياسة الدين العام

يعتبر الدين العام من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة إلى جانب الضرائب وعائدات ممتلكات الدولة التي تهدف إلى تحقيق ربح، وتلجأ إليه معظم البلدان التي تعاني من نقص في القدرة على تغطية نفقاتها. ويعرف الدين العام لإحدى الدول في تاريخ معين بأن مجموع ما حصلت عليه تلك الدولة من قروض داخلية وخارجية وفوائدها حتى ذلك التاريخ[2].

ينبغي قبل اللجوء إلى الاقتراض تحليل مختلف جوانب الميزانية العامة، بحيث يكون له ضرورة ملحّة كتمويل العجز في الميزانية وضمان تمويل الإنفاق الاستثماري خاصة في أوقات الركود أو عدم كفاية الطلب الفعال، كما أنه من الخطر تسخير القرض بشكل كامل لتغطية نفقات التشغيل، بل ينبغي تخصيص جزء منه لتمويل الاستثمارات المنتجة التي تؤثر على النمو الاقتصادي مستقبلا[3].

أولا: تقسيمات القروض العامة:

يمكن تقسيم القروض العامة وفقا لمجموعة من المعايير تتمثل في حرية المكتتب في المساهمة، وكذا من حيث النطاق المكاني للإصدار، وأخيرا من حيث أجل وشروط الحصول على هذه القروض، ويمكن تفصيل ذلك كما يلي:

1. حرية المكتتب في المساهمة:

وفقا لهذا المعيار فإنه يمكن تقسيم القروض إلى قروض اختيارية وقروض اجبارية[4]:

1.1. القروض الاختيارية: يكون القرض اختياريا إذا كان للأفراد حرية الاكتتاب في القرض من عدمه، وذلك وفقا لمصلحتهم الخاصة وظروفهم المالية والاقتصادية.

---

[1] دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي –الاقتصاد المالي، ج 4، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 200.

[2] المرسي السيد حجازي، اتساع نطاق الدين العام في العالم الإسلامي –المشكلة والحلول، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 6.

[3] D. Stéphanie, L'essentiel des finances publiques 2016, Gualino, France, 2016, P 22-23.

[4] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ط 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 292.

2.1. القروض الإجبارية: تضطر الدولة أحيانا إلى ممارسة سلطاتها السيادية بشأن عقد القروض الإجبارية، بحيث لا يكون للأفراد أو الأعوان الاقتصاديين حرية الاكتتاب في القرض من عدمه، وقد يبدأ القرض اختياريا وينتهي إجباريا. وتلجأ الدولة إلى هذا النوع من القروض في الحالات التالية:

- ضعف ثقة المواطنين بالدولة، بحيث ينفر المواطنون على الاكتتاب في القرض في حال لو كانت القروض اختيارية.
- حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) نتيجة تدهور قيمة النقود، وبالتالي فإن الدولة تلجأ لفرض قروض اجبارية لامتصاص فائض الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني.

2. النطاق المكاني للإصدار:

تقسم القروض وفق هذا المعيار إلى قروض داخلية وخارجية كالتالي[1]:

1.2. القروض الداخلية: يكون المقرض أحد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في إقليم الدولة المعنية بغض النظر عن جنسيته سواء كان وطنيا أو أجنبيا.

2.2. القروض الخارجية: يكون المقرض أحد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين خارج إقليم الدولة، وقد يكونون مواطنين أجانب، دول، منظمات، أو هيئات دولية.

ويمكن إبراز أهم أوجه الاختلاف بين القروض الداخلية والخارجية كالتالي[2]:

- تكون القروض الخارجية عادة اختيارية، أما القروض الداخلية فيمكن أن تكون اختيارية كما يمكن أن تكون اجبارية؛
- يساهم القرض الخارجي في تعزيز الرصيد من العملة الأجنبية عكس القرض الداخلي؛
- يتزامن القرض الخارجي عادة مع فرض شروط اقتصادية واجتماعية مقيدة لحرية الدولة المستفيدة منها في وجهة استعمال تلك القروض، بالإضافة إلى ضرورة اتخاذ قرارات وتدابير صارمة تكون لها آثار اقتصادية واجتماعية غير مرغوبة من طرف الدولة المستفيدة.

3. أجَل القروض:

[1] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003، ص 79.

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

حسب هذا المعيار فإن القروض تنقسم إلى قروض محددة الأجل وقروض غير محددة الأجل:

1.3. قروض محددة الأجل: تلتزم الجهات المقترضة بالوفاء بالقرض خلال المدة المحددة في قانون الإصدار، وذلك بغض النظر عن الوضع المالي للدولة خلال فترة الاستحقاق.

2.3. قروض غير محددة الأجل: في هذا النوع من القروض لا تلتزم الجهات المقترضة بالوفاء بالقرض في أجل محدد، بحيث يكون لها الحق في قضاء القرض في أي وقت دون أن يكون للدائن حق الاعتراض على ذلك، وتلتزم الدولة بدفع الفوائد المترتبة على القرض حين الوفاء به.

ثانيا: الآثار الاقتصادية للدين العام:

يعتبر الدين العام من أهم أدوات السياسة المالية، وذلك لما يترتب عن استخدامه من تأثير على كمية النقود المتداولة وكذلك على الطلب الفعال، أي أنها يعمل على تحقيق التناسق بين السياستين النقدية والمالية، كما أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بسياسة الانفاق العام عبر المساهمة في تمويل هذا الأخير، ومما سبق يمكن إدراك دوره في التأثير على التوازن الاقتصادي الكلي.

1. أثر الدين العام على الاستثمار:

من خلال القرض العام الداخلي الحقيقي تقل رؤوس الأموال المتجهة الى الاستثمارات الخاصة، وبالتالي فإنه يتم تحويل جزء منها الى الاستثمارات العامة، مما ينتج عنه رفع في سعر الفائدة من جهة، والتأثير على حجم الاستثمارات الخاصة من جهة أخرى، بما يترتب عليه من اتجاه انكماشي يحد منه قيام الدولة بتوجيه الانفاق العام الممول عن طريق القروض على النحو الذي يزيد من معدل الدخل الوطني.[1]

2. أثر الدين العام على الاستهلاك والادخار:

كما سبق وأن ذكرنا فإن التوجه إلى القروض العامة يدفع بأسعار الفائدة للارتفاع، وهذا ما يشجع الميل إلى الادخار على حساب الاستهلاك، لكن اصدار القروض العامة في حال وجود حالة تضخم قد يدفع إلى الميل أكثر نحو الاستهلاك على حساب الادخار، وذلك بسبب أن المقرضين المفترضين يظنون أن القيمة الحقيقية للقروض ستنخفض بمجرد انخفاض المستوى العام للأسعار أي بزوال حالة التضخم.

[1] يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1984، ص 166.

3. أثر الدين العام على الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني:

تشكل القروض المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية الأخرى نسبة كبيرة من اجمالي الدين العام، مما يترتب عنه زيادة في كمية النقود المطروحة للتداول، وينتج عن ذلك آثار تضخمية خطيرة في حالة وصول النشاط الاقتصادي الى مرحلة التشغيل الكامل، ويتم اكتتاب البنوك في القروض العامة عادة عن طريق خلق كمية جديدة من النقود، ويتم ذلك على النحو التالي[1]:

- يقوم البنك المركزي بالاكتتاب في القروض العامة عن طريق إصدار نقود جديدة، وهو ما يعني زيادة في كمية النقود المطروحة للتداول، مما ينتج عنه آثار تضخمية خطيرة في حالة وصول النشاط الاقتصادي الى مرحلة التشغيل الكامل؛
- إن إعادة خصم سندات الخزينة لدى البنك المركزي تؤدي الى زيادة الكتلة النقدية؛
- تقوم البنوك التجارية التي تكتتب في السندات الحكومية عادة بخلق ودائع ائتمانية جديدة مقابل ما يدخل محفظتها المالية من هذه السندات.

المبحث الرابع: السياسات النقدية والمالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي

تلعب السياسات الاقتصادية وخاصة النقدية والمالية منها دورا هاما في النشاط الاقتصادي الوطني، ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى حدود وإمكانيات السياستين النقدية والمالية إضافة إلى العلاقة العلاقة بين هاتين السياستين وتأثيرهما على التوازن في سوقي الإنتاج والنقد.

المطلب الأول: حدود وإمكانيات السياستين النقدية والمالية

كما أسلفنا بالذكر فإن فعالية السياسة النقدية تعتمد على عاملين أساسيين، يتمثل العامل الأول في مكانة البنك المركزي في النظام النقدي الوطني والتي بناءً عليها يتحدد مستوى الثقة ودرجة التعاون بينهما، وهو الشيء الذي يكفل فعالية أي أداة يستخدمها البنك المركزي في إطار السياسة النقدية، أما العامل الثاني فيتمثل في وضعية الأسواق المالية والنقدية ودرجة تطورها.

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 310.

تتطلب السياسة النقدية المؤثرة والفعالة وجود جهاز مصرفي متطور، ومن الصفات التي يجب توافرها في الجهاز المصرفي حتى يضمن أقصى فعالية نشير إلى ما يلي:[1]

- العمق المالي والمصرفي: أي وجود هيكلية مصرفية تجارية متطورة وراسخة تتمتع بالعمق المالي الذي يعني الحجم النسبي للسيولة العامة بالنسبة للحجم الإجمالي للثروة الوطنية أو إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما العمق المصرفي فنعني به الحجم الإجمالي للأصول المصرفية بالنسبة للناتج المحلي بالإضافة إلى نسبة انتشار الخدمات المصرفية؛
- التحرر من القيود وسهولة انسياب الأموال: مما يعني وجود جهاز مصرفي غير مكبل بأشكال القيود المختلفة مما يتيح حرية التحرك السريع للوحدات المصرفية تجاوبا مع مختلف المؤثرات التي تعكس الاستغلال الأمثل للموارد المالية؛
- السلامة التنافسية وتنوع المنتجات: نقصد بذلك سلامة الوحدات المصرفية أساسا والتمتع بأوضاع مالية صحية وسيولة ملائمة، إضافة إلى وجود وحدات مصرفية قادرة على التنافس والمزاحمة وعلى تنويع المنتجات النقدية والاستثمارية؛
- الشفافية: أي الوضوح الكامل في مدلولات السياسة النقدية وفي انعكاسات هذه المدلولات على التعامل بين السلطة والبنية التحتية من جهة، وبين عناصر البنية التحتية فيما بينها من جهة ثانية، وبين عناصر البنية التحتية وجمهور المتعاملين من جهة ثالثة.

وسنبرز فيما يلي أهم ملامح السياسة النقدية في كل من الدول المتقدمة والنامية.

أولا: السياسة النقدية في الدول المتقدمة:

تتميز الدول المتقدمة بتطور جهازها المصرفي وأسواقها المالية والنقدية، وهما أهم عاملين لتحقيق الفعالية التامة أو شبه التامة للسياسة النقدية.

إن وجود سوق نقدية متطورة ومنظمة تتعامل في خصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل يؤدي إلى زيادة فعالية سعر الخصم في التأثير على حجم الائتمان، كما يؤدي وجود سوق مالية مرنة غرضها التعامل في الأوراق المالية إلى

[1] مصيطفى عبد اللطيف، بن بوزيان محمد، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، ط 1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2015، ص 84-85.

زيادة فعالية عمليات السوق المفتوحة وبالتالي التأثير على الائتمان، ومن ثم على حجم المعروض النقدي باعتبار دخول البنك المركزي مشتريا أو بائعا لهذه الأوراق[1].

تعتبر نقود الودائع (النقود المصرفية) الأكثر تداولا في الدول المتقدمة حيث أنها تشكل النسبة الأكبر في الكتلة النقدية، مما يعطي فعالية أكبر لأدوات السياسة النقدية في التحكم في حجم المعروض النقدي، كما تتسم هذه الدول بوضوح الأهداف النهائية للسياسة النقدية والتي غالبا ما تتمثل في معالجة آثار الدورات الاقتصادية وتنشيط الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي، وبناء على ذلك تكتسب السلطات النقدية القدرة على الاستخدام الأمثل للأدوات النقدية الكمية والكيفية، مما يضمن بلوغ الأهداف المسطرة.

ثانيا: السياسة النقدية في الدول النامية:

تبقى أهمية وفعالية السياسة النقدية متواضعة ومحدودة في الدول النامية، ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب أهمها غياب الأسواق المالية والنقدية المتطورة، ونتيجة لذلك تفقد سياسة سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة، فعاليتها في التأثير على كمية وكلفة الائتمان المصرفي[2]، وهذا على عكس الدول المتقدمة كما أسلفنا.

إن أصل المشكلة المالية التي تواجه الاقتصاديات النامية يتركز أساسا في ضيق نطاق الأصول المالية وأدوات الائتمان القصيرة والطويلة الأجل، والتي تعتبر القناة التي يتم من خلالها تجميع المدخرات ونقلها من المدخرين إلى المستثمرين عبر الأسواق المالية والنقدية، لذلك فإن هذه الأسواق تعاني الضعف نتيجة لاتخاذ معظم المشروعات الاكتتاب المغلق واعتمادها في التوسع على مواردها الذاتية.[3]

إن تخلف الأسواق المالية والنقدية وضعف العلاقة بينهما في الدول النامية يؤدي إلى إعراض الأفراد عن الخوض في العادات المصرفية (استعمال الشيكات وغيرها من وسائل الدفع في التعامل) وتوجههم للتعامل بالنقود الحاضرة، مما يعني معاناة المصارف التجارية من نقص في الإيداعات الادخارية التي تعتبر رؤوس الأموال الموجهة للاستثمار، وبمعنى آخر ضعف قدرة البنوك على خلق الائتمان، وبذلك نجد أن فعالية أدوات السياسة النقدية في التأثير على حجم المعروض النقدي في الدول النامية تكون ضعيفة جدا، كما أن ضعف قطاع الأعمال في اقتصاديات الدول النامية وقلة مساهمته في النشاط الاقتصادي يجعل من اللجوء إلى أدوات السياسة النقدية في تحفيز النشاط

[1] عبد الحميد عبد المطلب، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 387.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 472.

[3] محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 339.

الاقتصادي (إنعاش الطلب على الاستثمار والاستهلاك) ضعيف الفعالية، أما القطاع العمومي في هذه الدول يعتبر قليل الاستجابة لمؤشرات السياسة النقدية، وذلك بسبب عدم اعتماده في نشاطه على قواعد السوق.

إن تأثر الاقتصاديات النامية بالظروف الاقتصادية والمالية الدولية له دلالاته وانعكاساته على دور السياسة النقدية في هذه الدول، كما لا يخفى الدور الذي تلعبه الهيئات النقدية الدولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF).

لقد ظهرت في السنوات الأخيرة عدة مشاكل مست اقتصاديات الدول النامية، تمثلت أساسا في انخفاض الطلب على أهم السلع التصديرية للدول النامية وكذلك ارتفاع أسعار الفائدة العالمية الحقيقية إلى ازدياد حجم مديونية الدول النامية، وذلك لاعتبار أن جانبا كبيرا من هذه المديونية بأسعار فائدة متغيرة، كما تم تسجيل انخفاض في التدفقات الرأسمالية الدولية إليها، مما سبّب ندرة في العملة الأجنبية وتسجيل معدلات مرتفعة من التضخم، وبذلك اضطرت هذه البلدان إلى الإلتجاء للمؤسسات الدولية لطلب المساعدة من خلال تقديم التمويل اللازم لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات.[1]

يفرض صندوق النقد الدولي على الدول المقترضة مجموعة من البرامج أبرزها برامج التثبيت والتعديل الهيكلي، وترتكز هذه البرامج على ثلاث محاور أساسية:[2]

المحور الأول: تخفيف العجز في ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تخفيض قيمة العملة مع إلغاء أو تقليص حجم الرقابة على الصرف الأجنبي، إضافة إلى تحرير التجارة الخارجية من القيود المفروضة عليها وكذا تحسين شروط الاقتراض الخارجي.

المحور الثاني: مكافحة التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة وتخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال الزيادة في الضرائب والتقليص من الانفاق العام.

المحور الثالث: إلغاء كل أشكال الدعم سواء الاقتصادي منها (دعم المؤسسات العاجزة) أو الدعم الاجتماعي (دعم الأسعار، دعم مداخيل الفئات الاجتماعية الهشة، ...)؛

المحور الرابع: تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال منح مزايا ضريبية لصالح رأس المال الأجنبي إضافة إلى تقديم ضمانات بعدم تأميم أو مصادرة الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى حرية تحويل الأرباح إلى

[1] محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص 343.

[2] لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص 05.

الخارج وتقليص احتكار القطاع العام للنشاط الاقتصادي الوطني وذلك بفتح المجال لتطور قطاع الأعمال (القطاع الخاص) من خلال تشجيع المبادرة الفردية، تحرير الأسعار وتحسين مناخ الاستثمار خاصة تحسين شروط التمويل، توفير العقار الصناعي وكبح الإجراءات البيروقراطية المرتبطة بالاستثمار.

إن تنفيذ برامج التعديل الهيكلي في مجموعة من الدول المقترضة أسفر عن نتائج اقتصادية واجتماعية غير محمودة، وهي نتيجة متوقعة نظرا للتناقض الموجود في إجراءات سياسات التعديل الهيكلي، حيث أن الإنجاز الإيجابي الوحيد تم تسجيله في الحسابات الخارجية (انخفاض مستوى الديون الخارجية)، أما على الصعيد الداخلي فقد سجلت أغلب البلدان ارتفاعا في مستويات التضخم وفي أحسن الأحوال بقائها على حالها قبل تنفيذ البرامج، كما تم تسجيل انخفاض في الدخل الفردي وكذلك ارتفاع في معدلات البطالة ومعدلات الفقر وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية وبشكل خاص مثل الصحة والتعليم، ويرجع ذلك أساسا إلى تخفيض الانفاق الحكومي والرفع من الضرائب، يقابله إعراض عن الاستثمار في هذه الدول لعدة اعتبارات أبرزها الوضع الأمني وتدهور شروط الاستثمار.

مما سبق نجد أن السياسات الأجنبية المفروضة على الدول النامية يشوبها الكثير من النقائص والتناقضات، لذلك نرى انه يتوجب على الدول النامية إحداث تعديلات هيكلية جذرية في اقتصادياتها للتخلص من التبعية للجهات الخارجية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال:

- تحرير السوق الوطنية، بما فيها تحرير الأسعار، تحرير التجارة الخارجية وإصلاح سياسة الدعم الاجتماعي؛
- فتح المجال أمام الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي وتوفير الشروط التنافسية المحفزة له وتوجيهه نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي؛
- محاربة كل مظاهر الفساد المالي والإداري وتبسيط الإجراءات الإدارية المصاحبة للنشاط الاستثماري؛
- إصلاح النظام المالي والمصرفي وذلك بعصرنة طرق إدارته، تنويع منتجاته وفتحه أمام القطاع الخاص.

لا شك أن للسياسات المالية وباعتبارها من أهم السياسات الاقتصادية آثارا وانعكاسات جلية على توجهات الاقتصاد الوطني ومستوى تنميته، وكما أوضحنا سابقا فإن السياسات الاقتصادية ومن ضمنها السياسة المالية تختلف باختلاف طبيعة اقتصاد كل دولة، وانطلاقا من ذلك سنحاول إبراز أهم خصائص السياسات المالية في كل من الدول المتقدمة والنامية.

ثالثا: السياسة المالية في الدول المتقدمة:

تتميز الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية ومقومات نموها الاقتصادي، وبالتالي فإن أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول تكون البحث عن وسائل لعلاج الاختلالات ضمن الدورة الاقتصادية[1]، حيث تعتمد هذه الدول في حالات الانكماش والكساد والتي يصاحبها تباطؤ في مستوى الإنتاج وارتفاع في مستوى البطالة، وفي حالة عدم قدرة أو محدودية أدوات السياسة النقدية في إنعاش النشاط الاقتصادي، تلجأ إلى سياسة مالية توسعية، وذلك لغرض تنشيط الطلب الكلي وبالتالي الرفع من مستوى الإنتاج وتخفيض معدل البطالة، أما في حالات الانتعاش والرواج فإنه يتم تسجيل فائض في الطلب الكلي أمام محدودية العرض، ويرجع ذلك إمّا إلى وصول الطاقات الإنتاجية إلى أقصى إمكانياتها، أو إلى أن وتيرة نمو الطلب تكون أكثر سرعة من وتيرة نمو العرض والتي عادة ما تكون مصاحبة لفترة الرواج، وينتج عن هذه الحالة ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات (ضغوط تضخمية)، فتلجأ الدولة إلى اعتماد سياسة مالية انكماشية بمساعدة بعض أدوات السياسة النقدية بهدف التأثير على الطلب الكلي باتجاه الانخفاض، وبالتالي الدفع بالأسعار للانخفاض إلى المستوى المرغوب.

من خلال ما سبق نجد أن السياسات المالية في الدول المتقدمة تسعى إلى تحقيق حالة التوازن في الاقتصاد، أي تحقيق التوازن عند مستوى يقترب من التشغيل الكامل.

رابعا: السياسة المالية في الدول النامية:

على العكس من الدول المتقدمة تعاني الدول النامية من اختلالات كبيرة في جهازها الإنتاجي الذي يتميز بنسبة اندماج داخلي ضعيفة، حيث تميل في أغلبها إلى إنتاج بعض الخامات الطبيعية وبيعها في الأسواق العالمية، وتستعمل عوائدها في الحصول على احتياجاتها المختلفة من تلك الأسواق، بالإضافة إلى ذلك تسجل الدول النامية معدلات مرتفعة للنمو السكاني مما يدفع بالطلب الكلي للارتفاع بشكل مستمر أمام ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة لهذا الطلب، مما يضع الاقتصاد أمام حالات ضغوط تضخمية متكررة ناهيك عن المشاكل الأخرى كمشكل البطالة وما يتبعها من مشاكل اجتماعية.

يمكن إدراج أهم الخصائص الأخرى المميزة لاقتصاديات الدول النامية فيما يلي[2]:

[1] عايب وليد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[2] المرجع السابق، ص 96.

- تدني متوسط الدخل الفردي وعدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة من الناتج الوطني؛
- عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط بين قطاعات عصرية رأسمالية قليلة وقطاعات أخرى تقليدية متخلفة؛
- تعتمد أغلب الدول النامية في إشباع احتياجاتها سواء الإنتاجية أو الاستهلاكية على السوق الخارجية، مما أدى إلى التبعية المفرطة للخارج؛
- انخفاض الاستثمار الإنتاجي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك.

من أهم ملامح السياسة المالية في الدول النامية نجد توجهها للتمويل بالعجز لأغراض التنمية وذلك في ظل معاناتها من غياب الجهاز الإنتاجي المتقدم، حيث أن زيادة الانفاق العام يترتب عليه دخول نقدية جديدة تشكل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في وقت يكون فيه الجهاز الإنتاجي غير مرن ولا يستجيب لهذه الزيادة[1]، وهذا ما يؤدي لزيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد بشكل مستمر. ويكون التمويل بالعجز في الدول النامية محدود الأثر الاقتصادي والاجتماعي نظرا لتفكك الهيكل الاقتصادي لتلك البلدان وارتباطه في عمليات إعادة الإنتاج بمخرجات السوق العالمي، وهو الشيء الذي يتطلب موارد مالية طائلة لإمكانية مواجهة تلك الاحتياجات.

من خلال ما سبق يمكن ملاحظة أن الدول النامية تعاني من مشاكل تعوق نجاح إجراءات السياسة المالية تتمثل أساسا في تخلف الجهاز الانتاجي، حيث أن تخفيض مستوى الضرائب أو زيادة الانفاق في حالة الركود الهيكلي سيؤدي لارتفاع مستوى الأسعار بشكل كبير نظرا لجمود الجهاز الإنتاجي وضعف مرونته، كما أن اعتماد سياسة مالية انكماشية في هذه الدول يكون في أغلب الأحيان ذات أثر محدود نظرا لضعف السياسة الضريبية بسبب كثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي، إلا أن ذلك يمكن أن يكون ذات أثر محمود اذا تم استغلاله في تنمية الاستثمارات الخاصة وما يترتب عليها من تشغيل للطاقات العاطلة ورفع للكفاءة الإنتاجية، وهذا بالتحديد ما ينبغي التركيز عليه، حيث يعتبر بناء جهاز إنتاجي قوي ومرن أهم عنصر في عملية التنمية، وبعد تحقيق هذا الهدف ينبغي الاهتمام بالجوانب التنظيمية الخاصة بالسياسة الضريبية خاصة فيما يتعلق بشق التهرب الضريبي.

المطلب الثاني: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية

قبل التطرق إلى مدى أهمية وضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في إطار التكامل بين السياسات الاقتصادية سنلقي الضوء على الآثار المالية للسياسة النقدية وكذا الآثار النقدية للسياسة المالية.

[1] إبراهيم متولي حسن المغربي، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 290.

أولا: الآثار النقدية للسياسة المالية:

تلعب أدوات السياسة المالية دورا هاما ضمن السياسات الاقتصادية، وفضلا عن الآثار التي تتركها على المتغيرات الاقتصادية الكلية فإنها تترك آثارا نقدية مختلفة تنشأ غالبا جراء العجز أو الفائض في الميزانية العامة، ويتوقف هذا الأثر على الطريقة التي تمول بها الحكومة العجز في الميزانية، فإذا قامت بالتمويل باتباع سياسة توسعية فإن أسعار الفائدة تميل إلى الارتفاع وينخفض الإنفاق الخاص خصوصا الجانب الاستثماري كما أن ذلك سيؤثر على حجم المعروض النقدي، إضافة إلى أن مسألة التعامل بالسندات الحكومية ستؤثر على سعر الفائدة في سوق السندات، أي أن التوسع المالي يمارس دورا كبيرا في إنتاج التوسع النقدي.[1]

إن قيام الحكومة بتمويل العجز من خلال الاقتراض من البنك المركزي يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي ويشكل ذلك عاملا من عوامل تشجيع الاستثمار، أما لجوئها لتمويل العجز عن طريق بيع السندات فلن يغير ذلك من مستوى المعروض النقدي، وتجدر الإشارة إلى أن تمويل العجز عن طريق الوسائل التي تؤدي على تغيير مستوى عرض النقود يمكن أن تساهم في بلوغ بعض الأهداف كاستهداف معدلات البطالة المرتفعة ورفع معدلات النمو، لكن يكون ذلك مقابل ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى مستويات تضر بالاقتصاد المحلي.

ثانيا: الآثار المالية للسياسة النقدية:

ترتبط السياسة المالية بالسياسة النقدية من خلال الدور الذي تقوم به السياسة النقدية لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، إذ أن قيام السلطات النقدية بإجراءات لمكافحة التضخم غالبا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، كما أن استمرار ارتفاع أسعار الفائدة غالبا ما يخلق مشاكل للحكومة من خلال زيادة تكاليف الاقتراض، وبالتالي التأثير سلبا على إجراءات السياسة المالية لاسيما إذا كان التوسع المالي ضروريا للإنفاق على المشاريع الاقتصادية المختلفة، كما أن تقليص الإنفاق بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض من شأنه التأثير سلبا على الطلب الكلي ومن ثم الإبطاء من معدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى وضح حدود لإمكانية استخدام السياسة المالية في مكافحة البطالة.[2]

إن الآثار المالية للسياسة النقدية تتجلى أكثر في المدى القصير من خلال أثرها على عجز الموازنة، ويمكن التعبير على ذلك بالعلاقة التالية:[3]

---

[1] نزار كاظم الخيكاني، حيدر الموسوي، السياسات الاقتصادية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2013، ص 43.

[2] المرجع السابق، ص 44.

[3] M. Dahan, The Fiscal Effects of Monetary policy, International Monetary Found, WP No. 66, May 1998, P 5-6.

$$D = G - T(Y) + \left(\frac{1}{P}\right)\sum_{m=1}^{M} i_m B_m^p + \sum_{x=1}^{X}\left(i_x + \frac{\Delta E}{E}\right)B_x^P e - \left(i_x + \frac{\Delta E}{E}\right)A_x e \dots\dots\dots\dots (1.27)$$

حيث: P: مستوى الأسعار؛

G: الإنفاق الحكومي الحقيقي، ويشمل الاستهلاك العام، الاستثمار العام، التحويلات والإعانات؛

T: الضرائب، والتي ترتبط بالنشاط الاقتصادي العام؛

B_m^p: مدفوعات الفائدة على الدين المحلي، بينما تمثل i_m معدل الفائدة الإسمي على السندات من النوع m؛

B_x^p: مدفوعات الفائدة على الدين الخارجي، بينما تمثل i_x معدل الفائدة الإسمي على السندات من النوع x؛

E: سعر الصرف الإسمي، ويشار إلى الانخفاض فيه بـ $(\Delta E/E)$، ويشار إلى سعر الصرف الحقيقي بالرمز e؛

A_x: إجمالي الاحتياطات.

في حالة اقتصاد مغلق أي بافتراض عدم وجود حركة لرأس المال (القطاع العام بما في ذلك البنك المركزي لا يستطيع الاقتراض أو الإقراض في أسواق رأس المال الدولية) فإنه يتم تمثيل السياسة النقدية من خلال التغيرات في سعر الفائدة على نوع معين من سندات الخزينة (i_m)، يمكن استنتاج التغير في عجز الموازنة نتيجة للسياسة النقدية من خلال مشتق عجز الموازنة بالنسبة لسعر الفائدة على السندات من النوع m حسب العلاقة التالية:[1]

$$\frac{\partial D^{cc}}{\partial i_M} = \frac{\partial G}{\partial i_M} - \frac{\partial T}{\partial Y}\frac{\partial Y}{\partial i_M} + \left(\frac{1}{P}\right)\sum_{m=1}^{M}\frac{\partial i_m}{\partial i_M}B_m^p + \left(\frac{1}{P}\right)\frac{\partial B_M^P}{\partial i_M}i_M - \frac{\partial P}{\partial i_M}\left[\frac{1}{P^2}\sum_{m=1}^{M} i_m B_m\right] \dots (1.28)$$

تتكون العلاقة (1.28) من مجموعة من البنود التي يمكن تبيين أثرها على النحو التالي:[2]

- يشير الحد الأول $\frac{\partial G}{\partial i_M}$ إلى أثر الإنفاق حيث يأخذ إشارة موجبة وذلك في حال ما إذا كانت دالة رد الفعل التي تواجهها الحكومة تتميز بكونها مواجهة للتقلبات الدورية، فكلما كان الناتج أقل من مستواه تلجأ الحكومة لزيادة الإنفاق بهدف تمهيد التقلبات في كل من الناتج والتوظف، ويمكن للاقتصاد مواجهة مرحلة ركود نتيجة

[1] M. Dahan, op cit, p 6.

[2] منى كمال، الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، Munich Personal RePEc Archive، ورقة بحثية رقم 26856، نوفمبر 2010، ص 8.

للسياسة النقدية التقييدية والتي قد يترتب عليها زيادة عجز الموازنة، وقد يعوض ذلك الأثر ارتباط الاستثمار العام ومعدلات الفائدة بعلاقة عكسية؛

- يشير الحد $\frac{\partial T}{\partial Y}\frac{\partial Y}{\partial i_M}$ إلى أثر الإيرادات، حيث تؤدي إجراءات السياسة النقدية لتباطؤ معدل النمو الاقتصادي وانخفاض الدخل في الأجل القصير مما يؤدي إلى انخفاض الموارد الضريبية وارتفاع عجز الموازنة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- بالنسبة للحد $\left(\frac{1}{P}\right)\sum_{m=1}^{M}\frac{\partial i_m}{\partial i_M}B_m^p$ فإنه يمثل أثر الدين، حيث يترتب على السياسة النقدية التقييدية معدلات مرتفعة لأسعار الفائدة الإسمية قصيرة الأجل والتي تؤثر بدورها على المعدلات متوسطة وطويلة الأجل، وبالتالي فإن أعباء الدين العام سترتفع وتؤدي إلى ارتفاع عجز الموازنة؛
- يمثل الحد $\left(\frac{1}{P}\right)\frac{\partial B_M^P}{\partial i_M}i_M$ أثر ريع الإصدار، ومع افتراض ثبات عجز الموازنة فإن تخفيض معدل التوسع النقدي من خلال عمليات السوق المفتوحة سيؤدي إلى زيادة الدين وبالتالي زيادة عجز الموازنة في الفترات المقبلة؛
- أما فيما يخص الحد $\frac{\partial P}{\partial i_M}\left[\frac{1}{P^2}\sum_{m=1}^{M}i_m B_m\right]$ فإنه يخص أثر الأسعار، حيث يرتبط معدل التضخم طرديا بكمية النقود وعكسيا بمعدل الفائدة، ويعكس انخفاض مستوى الأسعار ارتفاع القيمة الحقيقية للدين العام مما يعمق من عجز الموازنة.

أما في حالة اقتصاد مفتوح أي بافتراض وجود حركة لرأس المال (القطاع العام بما في ذلك البنك المركزي يستطيع الاقتراض أو الإقراض في أسواق رأس المال الدولية) فإن التغير في الموازنة العامة نتيجة لأثر السياسة النقدية يمكن تمثيله بالعلاقة التالية:[1]

$$\frac{\partial D^{CM}}{\partial i_M}=\frac{\partial D^{CC}}{\partial i_M}+\frac{1}{P}\frac{\partial B_M^P}{\partial i_M}\left[i_M-\left(i_x+\frac{\Delta E}{E}\right)\right]-\frac{1}{P}\frac{\partial B_M^P}{\partial i_M}i_M \quad \dots\dots\dots(1.29)$$

ثالثا: التنسيق بين السياستين النقدية والمالية:

لقد اختلفت المذاهب والمدارس الاقتصادية في تحديد أي السياستين أكثر نجاعة في معالجة الظواهر الاقتصادية السائدة في الاقتصاديات المختلفة في الوقت الحاضر، فقد كان الاقتصاديون الكلاسيك يرون أن في السياسة النقدية هي المحور الرئيسي الذي يدير عجلة السياسة الاقتصادية الكلية، لكن في أعقاب انفجار الأزمة الاقتصادية والتي

[1] للمزيد من الإطلاع أنظر:

- M. Dahan, op cit, p 10-14.

تعرف بالكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين، ظهرت النظرية الكينزية التي تقر أن السياسة المالية لها دور كبير في معالجة بعض الوضعيات الاقتصادية خاصة عند عجز السياسة النقدية لوحدها في معالجتها، لكن مع التزايد المستمر لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وكذا إهمال دور السياسة النقدية، ظهرت انتقادات للنظرية الكينزية باعتبارها غير صالحة لكافة الأوضاع، فظهرت خلال السبعينات المدرسة النقدية الحديثة بزعامة الإقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان"، حيث استعادت السياسة النقدية من جديد مكانتها كأكبر السياسات الاقتصادية فعالية.

بعد الإعتماد على السياسة النقدية وجعلها المحور الأساسي للسياسات الاقتصادية الكلية، ظهرت آثار سلبية في كثير من الاقتصاديات، تمثلت أساسا في عدم تحقيق الاستقرار الإقتصادي والتخفيف من التضخم، وذلك بفعل ظهور ظواهر اقتصادية جديدة مثل تزامن التضخم مع الركود وغيرها من الظواهر المعاصرة، لذلك برزت وجهة نظر تنادي بضرورة المزج بين السياستين النقدية والمالية، وذلك لتفادي الآثار الغير المرغوبة الناتجة عن الإفراط في استخدام السياسة النقدية بمعزل عن السياسة المالية.

ويمكن إبراز أهم مميزات كل سياسة فيما يلي:[1]

- تتميز السياسة النقدية بالمرونة والسرعة في التنفيذ، في حين تعتمد السياسة المالية على قواعد صارمة تتطلب المصادقة البرلمانية.
- أوضح "J.R. Hicks" بوضوح حساسية أدوات السياسة المالية من الجانب السياسي، بحيث إذا تم اعتماد سياسية مالية انكماشية أي الرفع من معدل الضرائب، التقليص من التحويلات والدعم الاجتماعي، والتخفيض من الانفاق العام فإنه من شأن ذلك أن يطرح آثار اجتماعية سيئة، بينما تملك السياسة النقدية صدى اجتماعي أقل ويمكن أن تلجأ اليها السلطات في حالة عدم القدرة على التصرف المباشر باستخدام الأدوات المالية.

لقد أوصى رواد الفكر الاقتصادي بأولوية السياسة النقدية على السياسة المالية في وصفاتهم المقترحة لعلاج آثار الدورة الاقتصادية التقليدية المتميزة إما بالركود وما يصاحبه من ظواهر أو بالرواج فقط وما يترتب عليه من آثار، ففي حالة الركود الاقتصادي تلجأ السلطات الاقتصادية إلى استعمال أدوات السياسة النقدية المتمثلة في تخفيض نسبة الإحتياطي القانوني، تخفيض سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة من أجل زيادة المعروض من كمية النقود،

[1]B. Raymond, L'efficacité de la politique monétaire; Quelques enseignements récents, Revue economique, Vol 6, N°6, 1955, P 887-888.

ويذهب جزء من هذه الزيادة في عرض كمية النقود عن طريق استخدامها كوسيلة للتبادل إلى تدعيم الطلب الفعال في الأسواق (الطلب على الاستهلاك) مما يساهم في إنعاش الاستثمار، العمالة والدخل. أما الجزء الآخر من الزيادة في كمية النقود المتجه لأغراض التفضيل النقدي فيؤدي إلى خفض سعر الفائدة، مما يشجع قطاع الأعمال على الاقتراض وزيادة الاستثمار، فزيادة كمية النقود تؤدي في حالة الركود أو الكساد إلى تشغيل الطاقات والموارد العاطلة وتكوين طاقات إنتاجية جديدة. في حالة ما إذا أصبحت السياسة النقدية لوحدها عاجزة عن أداء هذه المهمة يمكن الاستعانة حينها بأدوات السياسة المالية.

أما في حالة الدورات الاقتصادية المعاصرة المتميزة بتزامن ظواهر مثل الركود والتضخم مثلا، فهنا أوصى منظري الفكر الاقتصادي المعاصر بضرورة اعتماد وصفات تنطوي على مزيج من السياستين النقدية والمالية ويصعب حينها الجزم بأولوية إحداهما على الأخرى، وذلك لتباين الحالات والوضعيات الاقتصادية المطروحة في الاقتصاديات المختلفة، فكل وصفة لها خصوصيتها وتكون موجهة لمعالجة حالة اقتصادية معينة بذاتها وربما لا تكون صالحة لمعالجة حالات أخرى في اقتصاديات أخرى.

لقد اتفق الكثير من الاقتصاديين أنه يمكن للسياسات المالية تحقيق نتائج إيجابية على النشاط الاقتصادي في الأجل القصير، لكن البعض منهم شكك في فعاليتها خلال الأجل الطويل، ويرجع ذلك الى أن اعتماد سياسة مالية توسعية يتسبب في رفع أسعار الفائدة بسبب الضغوطات المالية لتمويل العجز المالي التي تنشأ جراء الزيادة في الانفاق الحكومي ، كما أن الارتفاع في أسعار الفائدة ينتج عنه تراجع في الاستثمار والاستهلاك وكذا الصادرات، وهذا ما يؤدي إلى خلق ضغوط تضخمية تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، مما يقلل من فعالية السياسة المالية التوسعية.[1]

من خلال ما سلف نلاحظ تأثر أسعار الفائدة بسبب اعتماد سياسة مالية توسعية، وبذلك نكون أمام حتمية معالجة هذا المشكل بواسطة أدوات السياسة النقدية، وذلك عن طريق الزيادة في المعروض النقدي من خلال دخول البنك المركزي كمشتر للسندات وفق إطار عمليات السوق المفتوحة، وتخفيض سعر إعادة الخصم وكذا تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، وبزيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة، وبذلك ترتفع نسبة الانفاق على

[1] أحمد أبو بكر علي بدوي، الحوافز المالية والنقدية في الدول العربية إبان الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على جهود الإصلاح المالي، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص 7-8.

الاستهلاك أي زيادة الطلب الكلي، وكذلك زيادة نسبة الاستثمار والصادرات، وهنا ننبّه إلى أن الزيادة في حجم المعروض النقدي تكون وفقا لحاجة النشاط الاقتصادي حتى لا تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم عن الحد المطلوب.

من خلال ما سبق يمكن القول إن السياسة المالية تلعب دورا مكملا للسياسة النقدية، ويعتمد تحقيق الاستقرار الاقتصادي على درجة التكامل بين هاتين السياستين، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال التحديد المتقن للأهداف الاقتصادية ومن ثم قدرة الأجهزة المعنية بتنفيذ هذه السياسات وفق الوجه المطلوب ومدى كفاءتها، دون أن نغفل عن مدى تجاوب الأفراد والمؤسسات لهذه السياسات، وبهذا تتحقق أعلى درجة من الفعالية.

المطلب الثالث: التوازن في سوق الإنتاج وسوق النقود (منحنى ISLM)

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عند تساوي الادخار والاستثمار، حيث يرتبط الأول بسعر الفائدة، أما الاستثمار فيرتبط بالدخل، أي: $I(i) = S(Y)$

مما سبق نجد استحالة رسم المنحنى في شكل واحد، وانطلاقا من ذلك قام الاقتصادي الأمريكي " E. Hansen" (1949) بابتكار منحنى يقدم توليفات لمعدل الفائدة والدخل بحيث يكون الاستثمار عند كل توليفة مساويا للادخار، وأطلق عليه منحنى (IS) أي (Investment = Saving)، ونجد أن هذا المنحنى يقترح عددا لا نهائيا من حالات التوازن.

إن عدم إمكانية التوصل الى حالة توازن واحدة في سوق السلع والخدمات (عدم وجود قيمة وحيدة للمتغيرين "i" و "Y") تستلزم استحالة التوصل إلى حالة التوازن الكلي، ويرجع السبب في ذلك إلى الدور المهم لسوق النقد في تحديد التوازن الكلي، وبالتالي فإنه يجب إضافة شروط توازن سوق النقد إلى شروط توازن سوق السلع والخدمات، وبتحقق توازن السوقين نكون أمام حالة التوازن الكلي.[1]

إن التوازن في سوق النقود يتحقق بتساوي العرض والطلب عليها، أي: $m^d=m^s$

وتتحقق هذه المساواة عندما تلجأ الوحدات الاقتصادية (باستثناء الجهاز المصرفي) للاحتفاظ بالمعروض النقدي لأجل المعاملات والمضاربة فقط، أي اهمال دافع الاحتياط.

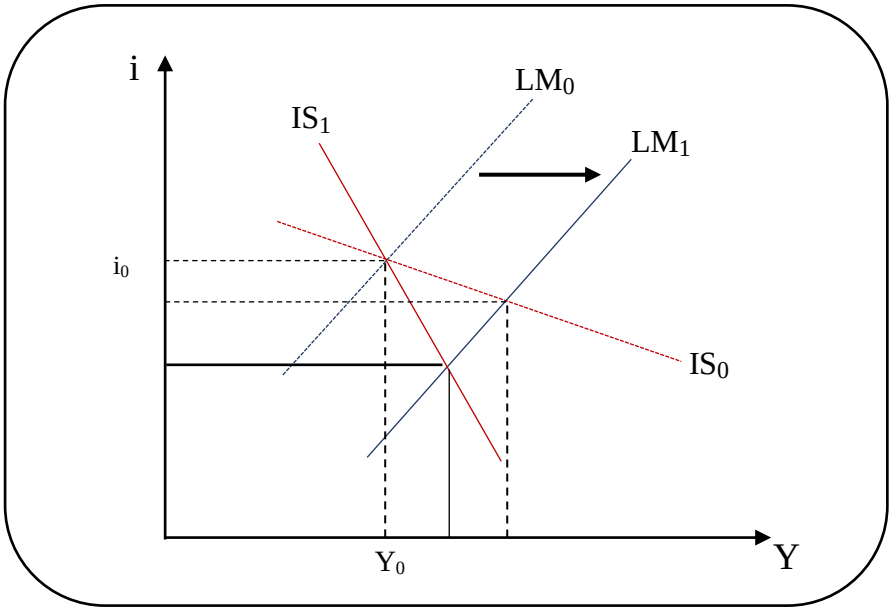
[1] إلمان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية –نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 221.

تحوي معادلة الطلب الكلي على النقود ثلاث متغيرات (الطلب على النقد، سعر الفائدة، الدخل)، وعليه فإنه يستحيل رسم المنحنى الخاص بهذه المعادلة على مستو. وانطلاقا من ذلك قام "Hicks" (1937) و" Hansen" (1949) بملاحظة أن المتغيرين المفسرين للطلب على النقد هما نفس المتغيرين المفسرين للادخار والاستثمار (سعر الفائدة، الدخل)، وعليه قاما بإحداث مستوى ذي بعدين (i,y) يماثل المستوى المستحدث لدراسة سوق السلع والخدمات.[1]

يعبر نموذج (ISLM) عن الترابط في كل من سوق السلع (IS) وسوق النقود (LM)، حيث يؤدي التفاعل بين هذين السوقين إلى التحديد الآني لمستوى توازني من الدخل (Y^*) وسعر الفائدة (i^*).

أولا: السياسة النقدية ونموذج (ISLM):

الشكل (8.1): فعالية السياسة النقدية على نموذج (ISLM)



Source : F.C.V N. Fourie, How to Think and Reason in Macroeconomics, 2nd ed, Juta Education, South Africa, 2007, P 70

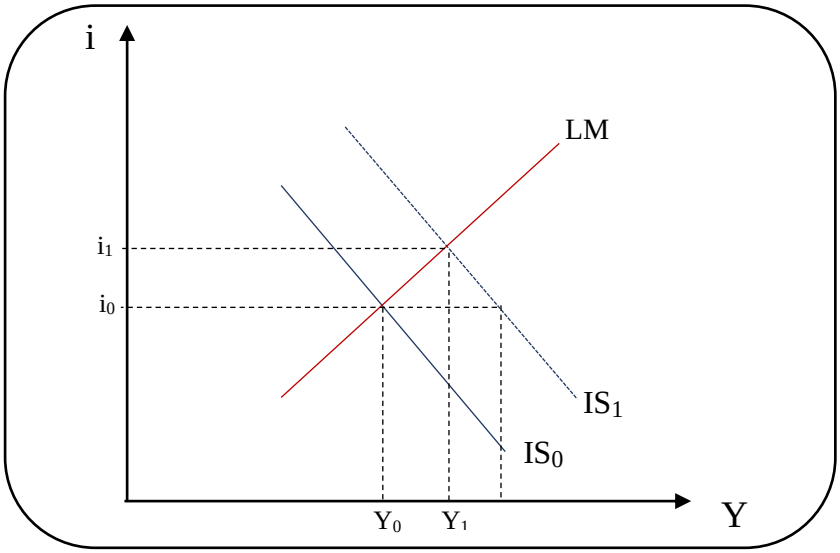
من خلال الشكل (8.1) يلاحظ أن الزيادة في المعروض النقدي تؤدي إلى انتقال منحنى (LM) من اليسار إلى اليمين، وتكون هذه الزيادة في عرض النقود فعالة تماما عندما يكون ميل منحنى (IS) صفريا، أو يكون المنحنى (LM) عموديا (ميل مطلق)، وفي هذه الحالة نجد أن الزيادة في الدخل تكون أكبر ما يمكن، أي أنه كلما كان منحنى (IS) أشدّ انحدارا (مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة منخفضة أو منعدمة) كانت الزيادة في الدخل أقل.

[1] إلمان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية –نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، ج 1، مرجع سابق، ص235.

يعتمد نجاح أي إجراء نقدي على مدى ارتباط التوازن النقدي والسلعي بسعر الفائدة، وتكون السياسة النقدية غير فعالة إذا لم يكن هناك أي ارتباط للتوازن السلعي بسعر الفائدة، وكذلك الحال في حالة فشل تغيرات عرض النقود في التغيير من سعر الفائدة، وتكون للسياسة النقدية أعظم فعالية إذا كان الإنفاق ذات حساسية عالية لسعر الفائدة، أو في حالة إنفاق قدر كبير من النقود.[1]

ثانيا: السياسة المالية ونموذج (ISLM):

الشكل (9.1): فعالية السياسة المالية على نموذج (ISLM)



Source: T.R. Michl, Macroeconomic Theory: A Short Cource, Routledge, NY, 2015, P 80.

إن التداخل في سوقي الإنتاج والنقد يؤدي إلى تقييد فعالية السياسة المالية ويحدّ من فعاليتها للوصول إلى التأثير المرغوب، كما ينعكس أي إجراء مالي على ميل كل من منحنى (IS) و(LM)، حيث تكون للسياسة المالية أكبر فعالية إذا كان لمنحنى (IS) ميل مطلق (المنحنى عمودي)، أو يكون ميل منحنى (LM) صفريا أو كلتا الحالتين.

من خلال الشكل (9.1) يتضح ما يلي[2]:

- تؤدي السياسة المالية التوسعية (زيادة الإنفاق الحكومي) إلى انتقال منحنى (IS_0) إلى اليمين باتجاه (IS_1) مما يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل عند نفس سعر الفائدة (i_0).

[1] يوجين أ.ديوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، ط 3، ترجمة محمد رضا العدل، حمدي رضوان عبد العزيز، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997، ص 188.

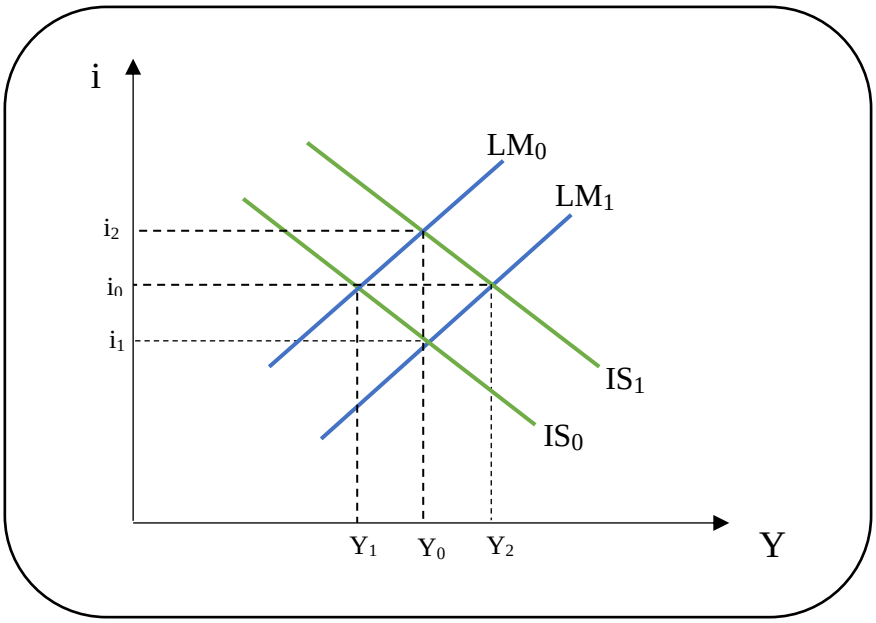
[2] أحمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 198.

- يترتب عن زيادة الدخل عند نفس مستوى الفائدة (i_0) زيادة الطلب على النقود (فائض طلب في سوق النقود)، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة من (i_0) إلى (i_1)، وهذا ما يضمن عودة التوازن إلى سوق النقد نتيجة انخفاض الطلب على النقود.
- يؤدي الإرتفاع في سعر الفائدة إلى انخفاض الإستثمار، مما ينتج عنه انخفاض في الطلب الكلي، وبالتالي انخفاض مستوى الدخل باتجاه مستوى توازني جديد (Y_1) عوض (Y_0).

وكحوصلة شاملة لما سبق فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى الزيادة في الدخل من (Y_0) إلى (Y_1)، وإلى ارتفاع سعر الفائدة من (i_0) باتجاه (i_1).

ثالثا: أثر المزج بين السياستين النقدية والمالية على نموذج (ISLM):

الشكل (10.1): أثر التوسع في السياستين النقدية والمالية على نموذج (ISLM)



Source: J. Sloman, A. Wride, Economics, 7th ed, Prentice hall, New Jersey, 2009,P 589.

يعكس الشكل (10.1) ما يحدث على مستوى منحنى (ISLM) في حالة المزج بين السياستين النقدية والمالية، حيث أنه عند قيام الحكومة بالرفع من نسبة الإنفاق أو التخفيض من الضرائب مدعمة ذلك بالزيادة في المعروض النقدي، فإن ذلك يؤدي إلى انتقال منحنى (IS_0) إلى (IS_1) وانتقال منحنى (LM_0) إلى (LM_1)، وفي هذه الحالة يبقى سعر الفائدة ثابتا عند (i_0) ويزيد مستوى الدخل من (Y_1) إلى (Y_2) أي بمقدار أكبر من التوسع في السياستين النقدية والمالية كل على حدى. كما نلاحظ أنه عند مستوى دخل توازني (Y_0) يمكن أن يكون معدل

الفائدة مرتفعا جدا مما ينعكس سلبا على مستوى الإستثمار، وفي هذه الحالة يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق الزيادة في حجم الضرائب أو التخفيض من نسبة الإنفاق مما يخفض من الطلب الاستهلاكي (انتقال منحنى IS_1 إلى IS_0)، وأيضا زيادة المعروض النقدي مما يؤثر على حجم الطلب الاستثماري (انتقال منحنى LM_0 إلى LM_1)، وبالتالي الحفاظ على نفس مستوى الدخل (Y_0) والدفع بمعدل الفائدة إلى الانخفاض من (i_2) إلى (i_1)، وهذا يعكس أثر الدمج بين السياستين النقدية والمالية في تحقيق التوازن.

خلاصة الفصل

تسعى البنوك المركزية من خلال إدارتها للسياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف النهائية أهمها تحقيق النمو الاقتصادي والعمالة الكاملة، بالإضافة إلى استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، وهي الأهداف التي يجملها المربع السحري لكالدور، هذا بالإضافة إلى هدف التحكم في التقلبات الاقتصادية، أما بالنسبة للسياسة المالية فإن الحكومة تهدف من خلالها إلى تحقيق جملة أهداف السياسة النقدية بالإضافة إلى الأهداف الهيكلية عن طريق تطوير النظام الإنتاجي في البلد وتعزيز القدرة التنافسية، وكذلك معالجة مسألة إعادة توزيع الدخل بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية.

لقد شهد الفكر الاقتصادي صراعا محتدما حول السياسات النقدية والمالية خلال القرن العشرين خاصة، حيث اتجه الاقتصاديون الكلاسيك إلى اعتبار أن السياسة النقدية هي الكفيلة بتسيير الأوضاع الاقتصادية دون الحاجة إلى تدخل الدولة، لكن أزمة الكساد الكبير طرحت العديد من نقاط الاستفهام حول النظرية الكلاسيكية، بحيث فشلت فشلا ذريعا في معالجة الوضع السائد، وهذا ما هيأ الظروف لظهور النظرية الكينزية، حيث دعا "كينز" إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال أدوات السياسة المالية. إلا أن أزمة الركود التضخمي التي أعقبت الحرب العالمية الثانية كشفت بدورها عن مساوئ النظرية الكينزية، وبعد ظهور النظرية النقدية الحديثة (مدرسة شيكاغو) أعيد الاعتبار للدور الريادي للسياسة النقدية لكن بأدوات ووسائل تحليل جديدة تتماشى مع تطور الأنظمة الاقتصادية. وقد خلص أنصار مدرسة التوقعات العقلانية إلى عدم جدوى السياسة النقدية في إحداث أي أثر حقيقي في الأجلين القصير والطويل، أما بالنسبة لمدرسة اقتصاديات جانب العرض فقد أوضحوا ضرورة زيادة العرض الكلي من خلال الدعوة إلى خفض الضرائب ونقل ملكية مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص، وبذلك فإن تحقيق التوازن الاقتصادي بين العرض والطلب يتحقق من خلال حرية السوق دون تدخل للدولة، هذا بالإضافة إلى دعوتها لاعتماد معدل نمو نقدي ثابت.

إن تطور الأنظمة الاقتصادية فرض بالضرورة العمل على تطوير أدوات وأساليب السياسات المالية والنقدية، فقد تم الانتقال من اعتماد سياسات تقليدية بحتة والمتمثلة في سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة وسياسة معدل الاحتياطي القانوني، بالإضافة إلى الأدوات النوعية، إلى اعتماد سياسات غير تقليدية بتوظيف نفس الأدوات لكن بميكانيزمات وأساليب تنفيذ جديدة تتماشى مع تطور الأوضاع الاقتصادية، وذلك على غرار سياسة سعر الفائدة السالب وسياسة التيسير الكمي التي تسعى إلى تحفيز معدلات النمو ومعدلات التضخم.

من خلال ما سبق ندرك الدور الأساسي والمحوري الذي تلعبه السياسات النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، حيث تعتبر السياسات المالية مكملة للسياسات النقدية، ويتوقف تحقيق الاستقرار الاقتصادي على مدى التكامل والتنسيق بين هاتين السياستين، بالإضافة إلى قدرة الأجهزة المعنية على التحديد الدقيق للأهداف والقدرة على تنفيذها بكفاءة وفعالية، دون إغفال دور الافراد والمؤسسات في التجاوب مع هاته السياسات.

الفصل الثاني:

خصائص الدورة الاقتصادية وأهم آثارها في الاقتصاديات المعاصرة

تمهيد

يخضع النشاط الاقتصادي خاصة في الاقتصادات الرأسمالية إلى حالة من التقلبات المتعاقبة، حيث تتجه المؤشرات الاقتصادية وعلى رأسها معدل النمو خلال فترات إلى حالة من الانتعاش والتوسع، تعقبها فترات أخرى من الانكماش والركود، وهو ما يصطلح عليه بالدورات الاقتصادية، حيث يصعب تحديد المدى الزمني لهذه الدورات وكذا أسباب حدوثها باختلاف مدارس الفكر الاقتصادي.

إن فترات الانتعاش والانكماش التي يمر بها الاقتصاد ينتج عن كل منها آثار سلبية على بعض المتغيرات الاقتصادية، ففي حالة الرواج نجد أن معدلات التضخم تتجه للزيادة بشكل مستمر، بينما في حالة الانكماش أو الركود عادة ما تتجه معلات البطالة للاتساع بشكل مستمر، وبالتالي فإن العلاقة بين البطالة والتضخم هي علاقة عكسية. لكن الظروف المعاصرة لتطور وتوسع النشاط الاقتصادي أفرزت حالة جديدة تطلبت من الاقتصاديين إعادة النظر في كثير من الجوانب النظرية المتعلقة بطرق معالجة آثار الدورات الاقتصادية المعمول بها سابقا، وتتمثل هذه الحالة في اتجاه معدلات التضخم للارتفاع تزامنا مع ارتفاع معدلات البطالة، وهي ما يصطلح عليها بحالة الركود التضخمي، مما جعل رواد الفكر الاقتصادي امام حالة من الجدل حول أسباب ظهورها وطرق وكيفيات معالجتها.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالدورات الاقتصادية وأهم آثارها في الاقتصاديات المعاصرة، ونقصد على وجه الخصوص التضخم والبطالة والركود التضخمي، كما سنحاول إبراز أهم النظريات المفسرة لها في الفكر الاقتصادي وكذا سبل مكافحة هذه الآثار، ولهذا الغرض ارتأينا تقسيم الفصل إلى أربع مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مدخل عام إلى الدورات الاقتصادية؛

المبحث الثاني: مفاهيم حول التضخم وآليات معالجته؛

المبحث الثالث: مشكلة البطالة وأساليب مكافحتها؛

المبحث الرابع: مسألة الركود التضخمي وسبل علاجه في الفكر الاقتصادي.

المبحث الأول: مدخل عام إلى الدورات الاقتصادية

تعتبر التقلبات الاقتصادية من أهم مميزات النظام الاقتصادي الرأسمالي، حيث أصبح هذا الموضوع الشغل الشاغل للعديد من الاقتصاديين خاصة مع تحول أغلب الدول لتبني هذا النظام الاقتصادي عقب انهيار النظام الاشتراكي. سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم أنواع الدورات الاقتصادية وكذا مراحلها وقياسها إضافة إلى أهم النظريات المفسرة لها في الفكر الاقتصادي.

المطلب الأول: الدورات الاقتصادية، مراحلها وقياسها

حسب التعريف الذي قدمه (Burns and Mitchelle) سنة 1946 فإن: "الدورة الاقتصادية هي نوع من التذبذبات الموجودة في النشاط الاقتصادي الكلي للدول التي تنظم عملها أساسا في مؤسسات الأعمال، وتتكون الدورة من التوسعات التي تحدث في نفس الوقت تقريبا في العديد من الأنشطة الاقتصادية، والتي تليها حالة من الركود والتقلص في النشاط الاقتصادي، ومن ثم مرحلة الانتعاش والتي تندمج مع مرحلة التوسع للدورة القادمة، وتتكرر هذه السلسلة من التغيرات بشكل مستمر لكنها ليست دورية".[1]

من خلال التعريف السابق نستطيع تلخيص بعض خصائص الدورة الاقتصادية في النقاط التالية:

- حدوث تذبذبات في النشاط الاقتصادي الكلي، أي أن التغير لا يطرأ على متغير دون المتغيرات الاقتصادية الأخرى؛
- تنتهج المتغيرات الاقتصادية سلوكا منتظما وتتحرك بشكل مشترك مع إمكانية وجود تخلف زمني بسيط بينها، مما يتيح إمكانية أكبر للخروج بتنبؤات صحيحة نسبيا حول مسارها المستقبلي، وهذا ما يمكّن صناع القرار من اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أي أزمة محتملة؛
- تتضمن الدورة الاقتصادية حالة من الانكماش تعقبها حالة من الركود، وحالة من الانتعاش تعقبها حالة من الرواج؛
- تتكرر حالات الركود والرواج في النشاط الاقتصادي بشكل مستمر لكن ليس بصفة دورية، حيث يصعب التنبؤ بفترة حدوثها.

[1] F.X. Diebold, G. Redebush, Measuring Business Cycles : A Modern Perspective, Review of Economics and Statistics, Vol 78, No 1, 1996, P 68.

أولا: أنواع الدورات الاقتصادية:

يمكن إبراز أنواع الدورات الاقتصادية فيما يلي: [1]

1. **دورة كتشن (Kitchen Cycle)**: تستمر هذه الدورة لمدة قصيرة لا تفوق الأربعين شهرا، وقد أكد "كتشن" أن حصة الاختراعات التكنولوجية في الاستثمار تتناسب عكسيا مع حصة الإنتاج فيه، حيث تخصَّص الاستثمارات الجديدة لزيادة الإنتاج أو لزيادة إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في الخطط الإنتاجية.
2. **دورة جوغلر (Jugular Cycle)**: ويطلق عليها دورات الاستثمار الثابت (Fixed Investment) وتمتد مدتها من 9 إلى 10 سنوات، وقد أرجع "جوغلر" الطلب على إنتاج السلع المعمرة إلى مجموعة من العوامل تتمثل فيما يلي:
   - أسعار الفائدة في السوق؛
   - أرباح المشروعات الاستثمارية؛
   - التوقعات الخاصة برجال الأعمال والمستثمرين؛
   - تكنولوجيا الإنتاج وتخزين السلع المعمرة.

تعتبر النظرية التي عرضها "هاوتري" (Hawtrey) سنة 1927 أكثر النظريات ارتباطا بدورات "جوغلر"، حيث قدم تفسيرا مماثلا للدورات الاقتصادية في أن الأنظمة النقدية (نظام المعدنين والمعدن الواحد) تتسبب في وجود حواجز نقدية أمام التوسع، وأقرن زوال هذه الحواجز والتوسع في النشاط الاقتصادي بصدور إلغاء لهذا النظام، وبنظر "هاوتري" فإن هذا النظام النقدي هو الذي يأخذ في الخاصية الدورية للأزمات، كما يبين أن هناك ثلاث مراحل هي (الإزدهار، الحاجز النقدي، الركود).

3. **دورات كوندراتييف (Kondratieff Cycle)**: يتعرض الاقتصاد الرأسمالي لحدوث دورات اقتصادية والتي تعرف بدورات "كوندارتييف"، وهناك ثلاثة أنواع من الدورات الاقتصادية والتي تتراوح أعراضها بين الكساد والركود وتتمثل فيما يلي: [2]
   أ. دورة قصيرة الأجل: وتتراوح مدتها بين 10 إلى 15 عاما، ومن أعراضها الركود الاقتصادي؛

[1] رجاء خضير الربيعي، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للعلوم الاقتصادية، المجلد 260، العدد 7، 2012، ص 172-173.

[2] زايد فهد خليل، فن إدارة الأزمات الاقتصادية –العولمة وبداية الانهيار، دار يافا العلمية، عمان، الأردن، 2012، ص 161-162.

ب. دورة متوسطة الأجل: تتراوح مدتها بين 25 إلى 30 عاما، وتتسبب أيضا في الركود الاقتصادي؛

ت. دورة طويلة الأجل: تتراوح بين 50 إلى 60 عاما، وتتسبب في حالة أكثر حدة من الركود ألا وهي الكساد الاقتصادي، والذي يستمر لفترة أطول من الركود ويتسع أثره ليشمل كل القطاعات الاقتصادية.

ثانيا: مراحل الدورات الاقتصادية:

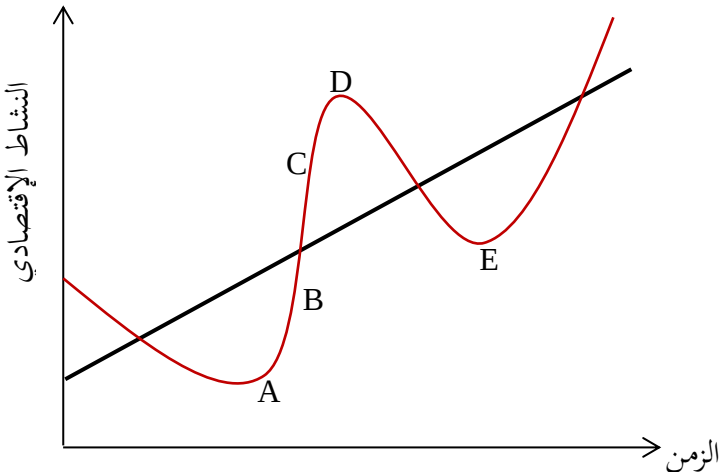
توضح لنا الدورة الاقتصادية التقلبات الحاصلة على مستوى الناتج المحلي الاجمالي خلال مراحل من الزمن نتيجة الاعتماد على مبدأ اقتصاد السوق، وكما أوضحنا سابقا فإنه لا توجد فترة زمنية محددة لهذه الدورات، فمنها ما يكون قصير المدى، متوسط أو طويل المدى، وهي تختلف في طبيعتها من دولة إلى أخرى، كما أنها تشمل كل القطاعات الاقتصادية (صناعية، زراعية، تجارية، ...)، وقد أوضح الاقتصاديون أن الدورة الاقتصادية تنقسم إلى أربع مراحل يمكن تبيينها كما يلي:[1]

1. مرحلة الانتعاش: يشهد النشاط الاقتصادي في هذه المرحلة زيادة في كمية الإنتاج، ويكون ذلك مقرونا بانخفاض نسب البطالة وارتفاع الأجور، بالإضافة إلى التوسع في منح الائتمان وكذا الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي؛
2. مرحلة الرواج: وهي المرحلة التي تعقب الانتعاش، حيث يصل النشاط الاقتصادي إلى مرحلة الذروة في الإنتاج، كما تشهد نسب البطالة مستويات متدنية جدا ومعدلات مرتفعة من الأجور، إضافة إلى التوسع في الاستثمارات وتسجيل معدل مرتفع من النمو؛
3. مرحلة الانكماش: بعد مرحلة الرواج يتراجع النشاط الاقتصادي ويدخل مرحلة الانكماش، حيث تنخفض كمية الإنتاج وتتجه نسب البطالة للارتفاع وتتناقص الأجور، كما يتم تقليص حجم الائتمان وتتراجع الأرباح، إضافة إلى تسجيل انخفاض في معدل النمو؛
4. مرحلة الركود: تشهد هذه المرحلة التي تعقب مرحلة الانكماش انخفاض نسب النمو إلى أدنى المستويات، كما يتم تسجيل تراجع في الإنتاج الحقيقي وارتفاعا كبيرا في نسب البطالة إضافة إلى تقلص الاستثمارات، وتراجع في نسب استغلال الطاقات الإنتاجية، وتنعكس هذه الوضعية على نشاط القطاع المالي الذي يتجه بدوره إلى الانكماش نتيجة لتراجع الطلب على الاستثمار والاستهلاك، وفي حالة استمرار هذه المرحلة لفترة أطول وازدادت عمقا فإنها ستتحول إلى مرحلة الكساد، وهي مرحلة تتميز بارتفاع نسب المخزون ووصول نسب استغلال الطاقات الإنتاجية إلى أدنى مستوياتها مع معدلات عالية من البطالة.

[1] مجيد خليل حسين، عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، الأردن، 2008، ص 292.

ويمكن تفسير مراحل الدورة الاقتصادية العادية من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل (1.2): مراحل الدورة الاقتصادية



Source : G. Buckley, S. Desai, What You Need to Know about Economics, 1st ed, Capstone, UK, 2011, p 21.

تعبر النقطة A عن مرحلة الركود والتي تعتبر أسوأ مرحلة يمكن أن يمر بها النشاط الاقتصادي، بعد ذلك ينتقل إلى مرحلة الانتعاش والذي تمثله النقطتان B وC، أين يبدأ النشاط الاقتصادي في تحقيق نمو بطيء لكن سرعان ما تتسارع وتيرته خصوصا بعد تخطيه فترة الركود بشكل تام (النقطة B)، ويرجع ذلك إلى انتعاش الناتج المحلي الإجمالي والذي يؤثر على مختلف القطاعات فترتفع أرباح الشركات مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة معدل التوظيف والدخل وهذا ما يصطلح عليه بنظرية المعدل المتسارع.

إن النمو المحقق عند النقطة C لا يمكن أن يستمر للمدى البعيد، حيث أنه من المعروف أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب بشكل متزايد، وبالتالي فإن الشركات والمؤسسات الإنتاجية ستصل في مرحلة ما إلى كامل طاقتها الإنتاجية، وعند هذه المرحلة (النقطة D) سيتوقف النشاط الاقتصادي عن النمو ويدخل في حالة ركود أخرى (النقطة E)، وهكذا نكون أمام دورة اقتصادية كاملة. كما أن هناك أيضا سبب آخر لتغير مسار الدورة الاقتصادية، وهو أن فترة الرواج عادة ما تتميز بارتفاع معدل العائد على الاستثمار، وهو الشيء الذي يدعو قطاع الأعمال إلى زيادة معدلات التوسع في النشاط الاقتصادي، ومن آثار هذا التوجه أن زيادة الإنتاج والعرض الكلي ستكون بمعدل أسرع من معدل زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، مما يترتب عليها في مرحلة ما بداية تزايد معدل المخزونات، الشيء الذي يدفع بوتيرة الإنتاج والعرض إلى التراجع لامتصاص المخزون، مما يؤشر على بداية التوجه نحو الانكماش والآثار السلبية المترتبة عليه (البطالة، تقليص الإنتاج، ...).

لا يمكن الحديث عن الدورة الاقتصادية دون أن نذكر ما يصطلح عليها بالعوامل المضاعفة، أي أن أيّ زيادة في الانفاق الاستثماري مثلا لابد في النهاية من أن تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بوجه عام أكبر من الزيادة في الإنفاق[1]، وبصفة عامة يسمح التدخل الحكومي عن طريق السياسات النقدية والمالية بتوجيه النشاط الاقتصادي ومواجهة كل مراحل الدورة الاقتصادية والتحكم في آثارها السلبية.

ثالثا: قياس الدورات الاقتصادية:

لقد تعرضت معظم التعاريف الخاصة بالدورات الاقتصادية إلى التقلبات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لأنه يعتبر المؤشر الأكثر تعبيرا عن حالة الاقتصاد المحلي للبلد المعني، ومنه فقد تم اعتماده كأبرز مقياس لقياس الدورة الاقتصادية، لكن سرعان ما وجهت عدة انتقادات لهذا المقياس وذلك لإقصائه المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي صعوبة تحديد نقاط التحول في هذه الدورات.

إن المنهج الأكثر اتباعا في قياس الدورات الاقتصادية يكمن في استخدام مجموعة تضم أكبر عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية لتبين نقاط التحول في الدورات الاقتصادية الوطنية، وكمثال على ذلك فإن الحكم الرسمي للدورات الاقتصادية في الولايات المتحدة –لجنة تحديد تواريخ الدورات الاقتصادية في المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية– لا يبحث في الناتج المحلي الإجمالي فحسب بل يتعداه لمجموعة أخرى من المتغيرات الأساسية تتمثل في الإنتاج الصناعي، العمالة، الدخل ومبيعات تجارة الجملة–تجارة التجزئة.[2]

يعد قياس الدورات الاقتصادية نقطة مرجعية لتقييم حالة الاقتصاد الكلي وسياساته المنتهجة، وتجرى عملية قياس هذه الدورات وفق أربع خطوات[3]:

أولا: تحديد وكشف الدورة؛

ثانيا: تحديد نقاط التحول في هذه الدورة؛

ثالثا: تحديد النماذج المناسبة والشائعة الاستخدام لقياس سمات الدورة؛

رابعا: تحديد وكشف الدورات الاقتصادية باستخدام معلومات المتغيرات المتعددة والبناء التلقائي للدورة المرجعية، حيث أنه من الضروري تحديد الإجراءات الأساسية في تعريف وتحديد واستخراج الدورة المرجعية.

[1] جورج باكلي، سوميت ديساي، كل ما تحتاج معرفته عن علم الاقتصاد، ط 1، ترجمة أحمد المغربي، دار الفجر، القاهرة، مصر، 2013، ص 60.

[2] A.Kose, C.Otrok, E.Prasad, Cycles Economiques: découplage ou convergence?, Finance & Dévleppement, Vol 45, No 2, Juin 2008, P 37-38.

[3] M. Škare, S. Stjepanović, Measuring Business Cycles: A Review, Contemporary Economics, Vol. 10, Issue 1,2016, P 89.

المطلب الثاني: تفسير الدورات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي

يعترض الاقتصاد الرأسمالي عدة أزمات ذات طابع دوري نتيجة للاختلالات الاقتصادية العامة الناتجة عن طبيعة أسس وقواعد هذه الاقتصاديات، وعادة ما تؤدي إلى آثار سلبية عميقة على تلك الاقتصادات، تتمثل أساسا في ارتفاع معدلات البطالة، انخفاض مستويات الإنتاج وعجز الميزان التجاري، مما يمهد الطريق للدفع بالنشاط الاقتصادي لحالة كساد يصعب الخروج منها، وهذا ما حدث خلال أزمة الكساد الكبير (1929) والتي استمرت حتى بداية الأربعينيات، حيث أدى انهيار سوق الأسهم الأمريكي إلى التأثير على الاقتصاد العالمي أين انخفضت التجارة العالمية لأكثر من النصف، إضافة إلى تدهور الدخل والأسعار وكذلك الأرباح، كما أدى انخفاض الطلب العام إلى تخفيض كمية الإنتاج وبالتالي تسريح عدد معتبر من العمال دون أن يجدوا فرص عمل بديلة.

إن تعاقب الأزمات على النظام الاقتصادي الرأسمالي جعل الكثير من الاقتصاديين يتناولون موضوع الأزمات الدورية بالتحليل والتفسير لأسبابها الحقيقية، ويمكن إبراز أهم النظريات التي عالجت الموضوع فيما يلي:

أولا: النظريات المناخية:

تعد النظريات المناخية أقدم الأسس غير الاقتصادية التي تفسر التدهور والتخلف الاقتصادي، حيث أن الظروف المناخية غير المناسبة كالحر الشديد ومواسم الجفاف وحتى مواسم هطول الأمطار الطويلة كلها عوامل تؤدي إلى خفض مردود الإنتاج الزراعي وإنتاجية القوى العاملة، ومن الملاحظ أن أغلب الدول المتخلفة أو السائرة في طريق النمو تقع في المناطق الاستوائية أو شبه الاستوائية، وكلما ابتعدنا عن خط الاستواء ارتفعت درجة تطور الاقتصاديات الوطنية.[1]

لقد اشتهرت النظريات المناخية أكثر قبل ظهور الثورة الصناعية وانتشارها، حيث كان اقتصاد الدول ينحصر غالبا في القطاع الزراعي، ومن أشهر نظريات المناخ نجد نظرية الاقتصادي "ستانلي جيفونز" للبقع الشمسية، حيث أوضح "جيفونز" أنه تظهر على الشمس بقع خلال فترات منتظمة مما يؤثر على درجة الحرارة المنبعثة منها، ويؤثر ذلك على مستوى تدفق الأمطار وكذا حركة الرياح، ويؤثر ذلك بدوره على القطاع الزراعي ويمتد ذلك إلى باقي القطاعات الاقتصادية، وفي نفس السياق أوضح (Ellsworth Huntington, 1916)[2] تأثير التغيرات المناخية

[1] بيرجت ستراكنبروغ، الاقتصاد اليوم كيف يعمل؟، ترجمة هاني صالح، العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 531.

[2] Ellsworth Huntington, Climatic Variations and Economic Cycles, Geographical Review, Vol. 1, No. 3 (Mar., 1916), pp 192-202.

وتسببها في الدورات الاقتصادية من خلال القطاع الزراعي، حيث تؤدي الصدمات الناتجة عن التغيرات المناخية كدرجات الحرارة المرتفعة والجفاف أو الأمطار التي تستمر لفترة طويلة في هذا القطاع إلى انخفاض المحاصيل وعدم تحقيق التوازن بين العرض منها والطلب عليها، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وإحالة نسبة من العمال إلى البطالة الإجبارية بسبب نقص المحاصيل وتنخفض المعاملات التجارية، وفي حالة اقتصاد يعتمد بشكل أساسي على القطاع الزراعي فإن هذه الآثار تكون كفيلة بإدخال الاقتصاد في حالة حرجة.

تخلص النظرية المناخية في تفسير الدورات الاقتصادية إلى أن تلك الدورات هي تقلبات داخلية تحدث بسبب التقلبات الخارجية كحالات الطقس والمناخ[1]، وكذا الكوارث كالزلازل والأعاصير، لكن بالنظر إلى واقع الاقتصاد الحديث فإنه لا يمكن الأخذ بالنظريات المناخية كمفسر للدورات الاقتصادية (دون إقصائه تماما) إلّا لحالة الدول المتخلفة التي مازالت تعتمد على الزراعة كرافد أساسي لاقتصاداتها، وذلك نظرا لاستحواذ القطاع الصناعي بأنواعه وكذا قطاع الخدمات على أغلب اقتصاديات الدول.

ثانيا: النظريات النقدية:

تعزو النظريات النقدية الدورات الاقتصادية لعوامل نقدية بحتة كالتوسع والانكماش في عرض النقود والائتمان، ومن أهم هذه النظريات نذكر ما يلي:

1. نظرية جوغلار:

يعرف "كليمنت جوغلار" بأنه صاحب الطريقة الحديثة في تفسير الدورات الاقتصادية، وذلك من خلال مقاله سنة 1889 والذي قام من خلاله بالتحقيق في أسباب الدورات الاقتصادية وآثارها في كل من أوروبا والولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر، حيث خلص إلى أنه لا يمكن تجنب هذه الدورات، وأنه يمكن من خلال النظرية النقدية الحصول على تفسير منطقي ومنظم للدورات الاقتصادية، وذلك من خلال ربطها بدورات الائتمان.[2]

لقد أشار "جوغلار" إلى أن سوء استخدام الائتمان هو ما ينشئ هذه الدورات، وذلك أن الزيادة في منح الائتمان يدفع إلى زيادة الاستثمار مما يزيد من الطلب على الائتمان وبالتالي ترتفع أسعار الفائدة، ورغم ذلك يبقى الطلب على الائتمان مرتفعا كون الزيادة المستمرة في الأسعار تمكّن المستثمرين من تحمل ارتفاع معدلات الفائدة، لكن الانخفاض المفاجئ والسريع للأسعار سيؤدي بالنشاطات الاقتصادية القائمة على أساس الائتمان للتراجع،

[1] رجاء خضير الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 178.

[2] أحمد النبهاني، الدورات الائتمانية ودورات الأعمال في ظل تطور الصناعة المصرفية، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 107.

وبالتالي يتراجع الائتمان بسبب معدلات الفائدة المرتفعة الناتجة عن انخفاض الودائع، والتي بدورها تكون نتيجة لانخفاض الأرباح الناتجة عن زيادة التكلفة.[1]

2. نظرية هاوتري:

لقد أشار "رالف هاوتري" من خلال المقال الذي قدمه سنة 1927 والمعنون بـ "النظرية النقدية للدورات التجارية"[2] والذي أشار من خلاله إلى أن التقلبات الاقتصادية هي ظاهرة نقدية بحتة، حيث أن جميع التغيرات على مستوى النشاط الاقتصادي ليست سوى انعكاسات للتغير في تدفقات الأموال (التوسع والتقلص في المعروض النقدي). كما أنه يعزو تقلبات الطلب الفعلي بشكل كبير إلى تقلبات الإنفاق النقدي الناشئة عن الإدخار والنظام المصرفي غير المستقر في أصله.[3]

يرجع "هاوتري" في تحليله إلى نفس السبب الذي قدمه "جوغلار"، حيث يرى أن العامل الرئيسي المؤثر في تدفق الأموال هو حجم الائتمان المقدم من قبل الجهاز المصرفي والذي ينتقل تأثيره إلى التغير في مستوى الدخل والإنفاق، وبالتالي فإنه يمكن التحكم في تقلبات النشاط الاقتصادي من خلال التحكم في الائتمان.

حسب "هاوتري" يمكن للعوامل غير النقدية التأثير في النشاط الاقتصادي لكن بشكل جزئي (إحداث انكماش جزئي)، لكن العوامل النقدية هي الموجه الأساسي والمسؤول عن أي تقلبات كلية في النشاط الاقتصادي. تحدث الدورة الاقتصادية حسب "هاوتري" على النحو التالي[4]:

أ. مرحلة التوسع: يرتبط طول فترة التوسع الاقتصادي بطول فترة التوسع في الائتمان، وذلك من خلال تخفيف شروط الإقراض إلى جانب تخفيض أسعار الفائدة مما يؤدي إلى خفض تكاليف الائتمان، وهذا ما يشكل دافعا لقطاع الأعمال للاقتراض بغرض تعزيز مخزوناتها من المدخلات، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الإنتاج والعمالة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة في الدخل والطلب النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات بشكل عام؛

ب. مرحلة الانكماش: يصل الازدهار إلى نهايته تزامنا مع نهاية التوسع في الائتمان، حيث أن تواصل منح الائتمان ينتج عنه استنزاف الاحتياطات النقدية للبنوك مما يضطر السلطة النقدية إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية تتمثل

---

[1] أحمد النبهاني، مرجع سبق ذكره، ص 107-108.

[2] R. G. Hawtrey, The Monetery Theory of the Trade cycle and Its Statistic Test, The Quarterly Journal of Economics, Volume 41, Issue 4 (May 1927), P 471-486.

[3] بول ميلز، جون بريسلي، التمويل الإسلامي النظرية والتطبيق، ترجمة سابك لدراسات الأسواق المالية الاسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014، ص 232.

[4] R. G. Hawtrey, Purely Monetery Theory of Trade Cycle, Article Shared by: Smriti Chand, YOUR ARTICLE LIBRARY, available at: http://www.yourarticlelibrary.com/economics/money/purely-monetary-theory-of-trade-cycle-by-r-g-hawtrey/25999/ , 20/03/2017.

في تقليص الائتمان ورفع أسعار الفائدة من أجل كبح الطلب على قروض جديدة، ومع ارتفاع أسعار الفائدة يلجأ المتعاملون الاقتصاديون إلى استثمار الفوائض المالية على شكل ودائع في البنوك وهذا ما يساعد على امتصاص فائض السيولة المتداول وبالتالي يقل الطلب بشكل عام؛

ج. مرحلة الركود: إن الانخفاض المتزايد في منح الائتمان يؤدي إلى ممارسة ضغوط انكماشية على الدخل والانفاق وكذا الأسعار والأرباح. إن معدلات الفائدة المرتفعة التي تمنحها البنوك لقاء الإيداعات تشجع المتعاملين الاقتصاديين على عدم سحب أموالهم لملأ مخزوناتهم من المدخلات التي يبقى مستواها في انخفاض مستمر، وبالتالي فإننا نسجل انخفاضا وتراجعا في مستويات الإنتاج والعمالة ويبقى الوضع على هذا النحو حتى يصل لحالة الكساد؛

د. مرحلة الانتعاش: تتميز مرحلة الكساد بتباطؤ في الطلب على السلع، وبالتالي فإن قطاع الأعمال يحاول التخلص من المخزون حتى بمستويات منخفضة من الأسعار، وذلك بهدف تسديد مستحقات المؤسسات المالية عليهم.

عندما يقوم قطاع الأعمال بالوفاء بالتزاماته تجاه البنوك ونتيجة لانخفاض وتيرة الائتمان نتيجة لتباطئ النشاط الاقتصادي، فإن البنوك تجد أنها تحوز احتياطات نقدية كبيرة لكنها خاملة وغير مستثمرة، وبالتالي فإنها تتجه إلى اتباع سياسة نقدية توسعية تتمثل في تحفيز الائتمان وخفض أسعار الفائدة وكذا دخول البنك المركزي للسوق كمشتر للأوراق المالية ضمن سياسة السوق المفتوحة، مما يحفز قطاع الأعمال على الاقتراض أو سحب أموالهم لزيادة مخزوناتهم من المدخلات، وبالتالي ينتعش الإنتاج وترتفع مستويات العمالة والدخل مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي.

3. نظرية فيكسل:

طوّر "كنوت فيكسل" سنتي 1935-1936 نظرية للدورة الاقتصادية تعتبر أن هيكل معدل الفائدة السائد هو المسؤول عن التقلبات الدورية، حيث يتحدد معدل الفائدة الطبيعي (r) من خلال العرض والطلب على رأس المال الحقيقي، كما أنه يتبع الربحية المتوقعة للاستثمار الجديد والميل إلى الادخار، وعليه فإنه قد يوجد معدل فائدة طبيعي حتى لو لم توجد النقود، وذلك لتحقيق التوازن بين الاستثمار والادخار المخططين وضمان استقرار الناتج والأسعار، وبالتالي فإن غياب الاستقرار بناء على هذه النظرية يعود إلى دور مصارف الاحتياطي الجزئي في آلية عرض النقود، والتي تضمن الّا يتوافق معدل الفائدة الطبيعي مع معدل الفائدة الفعلي (i) إطلاقا.[1]

ينشأ هذا الاختلاف وعدم التوافق لأن البنوك لا يمكنها تحديد متى يتغير معدل الفائدة الطبيعي (r)، حيث أنه إذا كان (i<r) فإن الاستثمار المخطط سيتجاوز الادخار المخطط، وبالتالي يرتفع مستوى الأسعار لأن فائض

[1] P.S. Mills, J.R.Presley, Islamic Finance: Theory and Practice, Macmillan Press Ltd, UK, 2001, p 58.

الطلب يتم تمويله من خلال سحب المدخرات أو التوسع في الائتمان، ويبقى التضخم والتوسع في الإنتاج مستمرا طالما بقي (i<r)، ويتم الوصول إلى نقطة التحول إما عندما تدرك البنوك أنها تجاوزت حدّها في الإقراض وأن احتياطاتها أصبحت شحيحة، أو عندما تصبح السلطات النقدية تخشى من حالة التضخم، أو عندما يفرض النظام النقدي (القائم على غطاء الذهب) تشديدا وتضييقا، ويصبح (i>r) كما يتم تخفيض توقعات الربح، وبالتالي يتم الركون إلى الاكتناز، ويتراجع الائتمان، وينخفض مستوى الأسعار إلى أن يستقر عند المستوى الأصلي عندما يصبح (i=r).[1]

يمكن استنباط أن "فيكسل" يرجع الاختلالات التي تحدث في النشاط الاقتصادي إلى الاختلال في جانبي العرض الكلي والطلب الكلي، وبعبارة أخرى الاختلال بين الاستثمار والادخار المخططين، مع تأكيده على أن العوامل النقدية ذات تأثير أكبر على الدورة الاقتصادية من العوامل الحقيقية، أين يؤكد أن التكامل بين العوامل النقدية والحقيقية يؤدي إلى تحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي على المدى البعيد، ويتحقق التوازن في النشاط الاقتصادي عندما يتساوى سعري الفائدة الطبيعي والفعلي (i=r) ونكون بذلك أمام حالة التشغيل الكامل واستقرار الأسعار.

4. نظرية هايك:

شكّل تحليل "فيكسل" أساسا للعديد من النظريات اللاحقة للدورات الناتجة عن الاستثمار المفرط، ومن أبرز هذه النظريات نجد نظرية "هايك" (Friedrich August von Hayek) الذي يعد من أبرز المساهمين في تفسير الدورات الاقتصادية، وذلك من خلال كتابه الذي قدمه سنة 1933 تحت عنوان "النظرية النقدية والدورات الاقتصادية". حسب رؤية "هايك" فإن عرض النقود المرن الناشئ من العمل المصرفي القائم على الاحتياطي الجزئي يعد شرطا ضروريا وكافيا لتحويل الاضطرابات في الاقتصاد الإنتاجي إلى دورة تجارية كاملة، كما يؤدي الانخفاض في معدل الفائدة الذي ينشأ عن سياسة التوسع النقدي إلى استثمار مفرط وتوسع متهور في قطاع السلع الرأسمالية، وعندما يتوقف التوسع لأي سبب يتبين أن كثيرا من الرصيد الرأسمالي الموجود غير ضروري.[2]

[1] P.S. Mills, J.R.Presley,Op cit, p 58-59.

[2] بول ميلز، جون بريسلي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

يقترب تحليل "هايك" للتقلبات الحاصلة في النشاط الاقتصادي كثيرا من التحليل الذي قدمه "فيكسل". حيث يرى أن التقلبات في سعر الفائدة هي السبب الرئيسي في هذه التقلبات، وذلك من خلال تأثيرها في حجم الادخار الذي من شأنه أن يغير في حجم الاستهلاك فضلا عن الاستثمار محدثا بذلك الدورة الاقتصادية.[1]

يرى "هايك" أنه إذا كان سعر الفائدة الفعلي أعلى من الطبيعي فإنه يزداد الميل إلى الادخار على حساب الاستهلاك، وبذلك تزداد احتياطات البنوك وتتعزز حظوظ المستثمرين في الحصول على قروض لتمويل مشاريعهم (استثمارات إنتاجية) وبذلك فإن النشاط الاقتصادي يتجه لحالة من الرواج، أما في حالة سعر الفائدة الفعلي أقل من الطبيعي فإنه يزداد الميل إلى الاستهلاك على حساب الادخار، وتجد البنوك نفسها عاجزة على منح مزيد من القروض للمستثمرين بسبب نقص السيولة، وبالتالي فإنه يتقلص حجم الاستثمار في إنتاج السلع الإنتاجية ويتم التوجه للاستثمار في السلع الاستهلاكية نظرا للميل الكبير للاستهلاك، ومع استمرار الوضع على هذا الحال فإنه يتم تسجيل انخفاض في مستويات الإنتاج وتباطؤ مستمر في النشاط الاقتصادي إلى أن يصل لحالة الركود.

5. نظرية فريدمان:

لقد اعتمد "م.فريدمان" في تحليله لتذبذبات النشاط الاقتصادي على استقرائه التاريخي للتغيرات الحاصلة في المعروض النقدي في الولايات المتحدة، وقد بيّن ذلك في كتابه "تاريخ النقود في الولايات المتحدة، 1867-1960"[2]، حيث يرى أن هذه التقلبات ترجع أساسا إلى التغير في كمية المعروض النقدي دون أن ترافقها تغيرات ملائمة في كميات إنتاج السلع والخدمات، كما أن هذا التغير في كمية النقود يكون مقرونا بالتغير في المستوى العام للأسعار في نفس الاتجاه (صعودا أو نزولا)، كما أوضح أن معظم حالات الانكماش أو الكساد يسبقها انخفاض في معدل المعروض النقدي، أما بالنسبة لحالات الانتعاش والرواج فإنها تكون مسبوقة بالارتفاع في كمية عرض النقود، وأرجع ذلك إلى أن الأفراد أو العائلات لا يستجيبون بصفة آنية للتغيرات التي تحدث في دخولهم نتيجة لحالات الكساد أو الانتعاش حيث يستلزم ذلك فترة من الوقت.

يخلص فريدمان إلى أنه بوسع السياسة النقدية أن تمنع النقود من أن تكون مصدرا رئيسيا للاضطرابات الاقتصادية، أما بالنسبة لكيفية ذلك فقد اقترح أن تقوم السلطات النقدية باستخدام المعايير التي تخضع لسيطرتها بدلا من تلك المعايير التي لا تخضع لسيطرتها بالكامل، ويرى أن كمية النقود هي أفضل معيار ومرشد لاستخدام

[1] أحمد النبهاني، مرجع سبق ذكره، ص 108-109.

[2] للمزيد من الإطلاع أنظر:

- M. Friedman, A. J. Schwartz, The Monetary History of The United States, 1867,1960, National Bureau of Economic Research, USA, 1971.

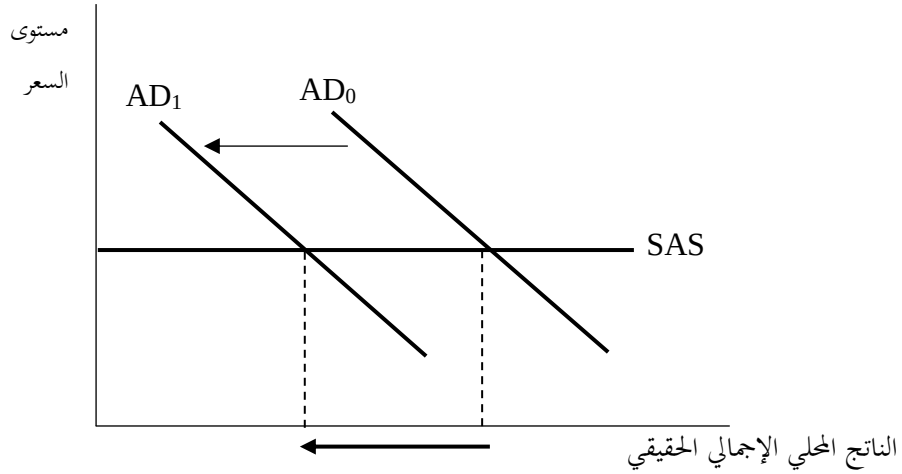
السياسة النقدية نظرا لخضوعها الكامل لسيطرة السلطات النقدية، وهي بذلك تفوق بقية المعايير الأخرى كالمستوى العام للأسعار وسعر الفائدة، كما يرى أنه لا يجب التأخر في اتخاذ الإجراء اللازم وذلك لوجود فترات إبطاء• بين التغير في عرض النقود وبين تحقيق آثار هذا التغير على النشاط الاقتصادي.[1]

من خلال ما سبق نجد أن نظرية فريدمان ركزت بشكل شبه كامل على الدور الذي يلعبه عرض النقود في التأثير على الطلب الكلي وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي، ونجد أنها تغاضت تماما على الاهتمام بدور السياسة المالية وكذلك بقية أدوات السياسة النقدية وجعلتها تتحدد وفقا لقوى السوق، كما أن وضعها لقاعدة محددة للتوسع النقدي قد لا يتلائم مع مختلف الظروف، حيث أنه قد يكون من الأفضل التوجه لتغيير حجم هذا التوسع وفقا للظروف الاقتصادية السائدة أو المتوقعة.

ثالثا: النظرية الكينزية للدورة الاقتصادية:

يرى كينز أن ثبات الأسعار والتوقعات الاقتصادية هي أحد أسباب تقلبات الناتج المحلي الإجمالي، حيث يحول ثبات الأسعار قصير المدى دون قيام القوى المحركة للأسعار بإعادة الاقتصاد إلى مستوى العمالة الكاملة، وقد يرجع ذلك إلى معدلات الأجور التي لا تنخفض إطلاقا حتى مع انخفاض الطلب الكلي، وبالتالي فإنه يمكن أن يحدث ركود اقتصادي.[2]

الشكل (2.2): نظرية "كينز" للدورة الاقتصادية



المصدر: أوجست سوانينبيرج ، الاقتصاد الكلي بوضوح، ترجمة خالد العامري، ط 1، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، الجيزة، مصر، 2008، ص 274.

• إن المشكلة التي تثيرها فترات الإبطاء هي طول مداها الزمني، حيث يمكن أن تتراوح من ستة إلى ثمانية عشر شهرا، فضلا عن عدم القدرة على تحديدها بشكل دقيق لاتجاهها للتغير بسرعة في الظروف الاقتصادية المختلفة.

[1] صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص 478-479.

[2] أوجست سوانينبيرج، الاقتصاد الكلي بوضوح، ترجمة خالد العامري، ط 1، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، الجيزة، مصر، 2008، ص 273.

من خلال الشكل (2.2) يتضح أن لتغير الطلب الكلي من AD_0 إلى AD_1 تأثيرا كبيرا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك بسبب أن منحنى العرض الكلي قصير المدى (SAS) يكون أفقيا نتيجة لثبات الأسعار.

وفقا لنموذج "كينز" فإن الدافع للتقلبات الاقتصادية يتمثل في توقعات الشركات حول المبيعات والأرباح، ويكون لهذه التوقعات أثرا كبيرا على قرارات الاستثمار الذي تربطه علاقة طردية مع الطلب الكلي، ويكون للتغير في هذا الأخير تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي (تأثير المضاعف)، حيث يصبح منحنى العرض الكلي قصير المدى أفقيا نتيجة لثبات الأسعار، كما يعتمد نموذج كينز الحديث على نظرية التوقعات الاقتصادية المنطقية، ويؤكد على أهمية التغيرات غير المتوقعة في منحنى الطلب الكلي، والتي تؤدي إلى تحرك النشاط الاقتصادي بمحاذاة منحنى العرض قصير المدى نتيجة لتغير معدلات الأجور الحقيقية، وبالتالي فإن التغير غير المتوقع يلعب دورا هاما في نموذج كينز الحديث، ويعتقد مؤيدو هذه النظرية أن أي زيادة متوقعة في الطلب الكلي بعد الانتهاء من تثبيت الأسعار سيكون لها تأثير إيجابي على معدلات الأجور الحقيقية والناتج المحلي الإجمالي.[1]

رابعا: نظرية المضاعف–المعجل:

ينص نموذج المضاعف–المعجل على أن الصدمات الخارجية تتفاقم بفعل المضاعف وبارتباطها بأثر الاستثمار المعروفة بالمعجل، وبالتالي فإنها تولد تقلبات دورية منتظمة في المخرجات[2]. إن دراسة التفاعل بين المضاعف والمعجل هو الأساس الذي تقوم عليه هذه النظرية في تفسير التقلبات الدورية، وقد جاء تطوير هذه النظرية كالتالي:[3]

المرحلة الأولى– مذبذب ساموبلسون: يجمع نموذج مذبذب ساموبلسون (1939) بين تأثير المضاعف وعامل الاستقرار وتأثير المعجل وكذا مولد عدم الاستقرار، ويوضح ساموبلسون تحليله للنشاط الاقتصادي ابتداء من ثلاث معادلات:[4]

- ربط مستوى الدخل (Y) بكل من الانفاق الاستهلاكي (C) والاستثمار (I) والانفاق الحكومي (G):

$$Y_t = C_t + I_t + G \quad \text{.....(2.1)}$$

يرتبط مستوى الاستهلاك خطيا بمستوى الدخل للفترة السابقة: $C_t = cY_{t-1}$

[1] أوجست سوانينبيرج، مرجع سبق ذكره، ص 274–275.

[2] ساموبلسون بول، ويليام نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، عمان، الأردن، 2001، ص 590.

[3] داود العذاري، جواد كاظم البكري، اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية، ط 1، دار جرير للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 50-63.

[4] M. Montoussé, Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, 2éme Ed, Bréal, paris, France, 2007, P 180-181.

- دالة الاستثمار مبنية على أساس المعجل: $I_t = \beta(C_t - C_{t-1})$ (2.2)

وبالتالي فإن النموذج يكتب على الشكل:

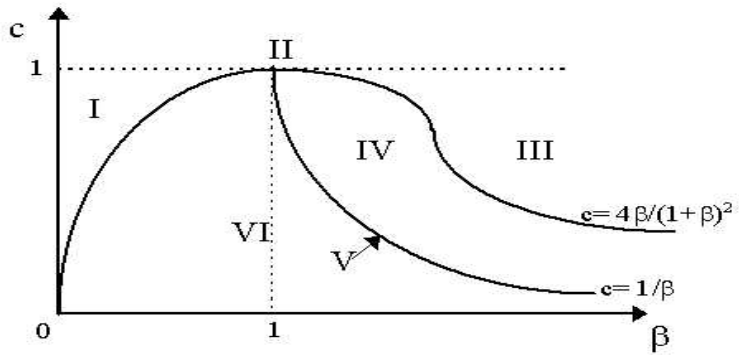
$$Y_t - c(1+\beta)\,Y_{t-1} + \beta c Y_{t-2} - G = 0 \text{.....(2.3)}$$

بالنسبة لساموبلسون فإن الاستثمار يتكون من ثلاث أجزاء، حيث يتمثل الجزء الأول في الاستثمار الذاتي، أما الجزء الثاني فهو الاستثمار الناتج عن سعر الفائدة، والجزء الثالث يتمثل في الاستثمار الناتج عن التغيرات في الطلب الاستهلاكي، أي: $I_t = I_0 + I(r) + \beta(C_t - C_{t-1})$..... (2.4)

يبين الشكل (3.2) ستة مناطق مختلفة للتواتر وكذا التذبذب (الثابت، الخامل، الانفجاري)، وذلك من خلال المتراجحة التالية:[1]

$$C > 4\beta / (1+\beta)^2 \;;\; C < 4\beta / (1+\beta)^2 \text{.....(2.5)}$$

الشكل (3.2): مذبذب ساموبلسون



Source : The Samuelson Oscillator, http://cruel.org/econthought/essays/multacc/samacc.htm , 20-04-2017.

يقوم نموذج مذبذب ساموبلسون باكتشاف وجود دورات الاقتصادية وفقا للمتراجحة (2.5) من خلال قيم حدود كل من c و β، ففي المنطقة الخامسة فقط نكون أمام دورات ثابتة، أما في المناطق الأخرى فستكون هناك تذبذبات أو تواترات إما خاملة أو انفجارية.

المرحلة الثانية– دورة الابتكار لدى ماتزلر: يفترض "ماتزلر" في نموذجه الذي أفصح عنه في كتابه "دورة المخزون" (1941) أن المنتجين يرغبون في الحفاظ على المخزون بما يتناسب مع المبيعات المتوقعة من السلع الاستهلاكية، وهذا ما قد يسفر عنه بعض النتائج الهامة، إذ أن دخول النشاط الاقتصاد في حالة ركود سيؤدي بالتأكيد إلى انكماش طلب المستهلكين، وبالتالي فإنه إلى جانب خفض إنتاج السلع الاستهلاكية قد تقرر الشركات أيضا خفض

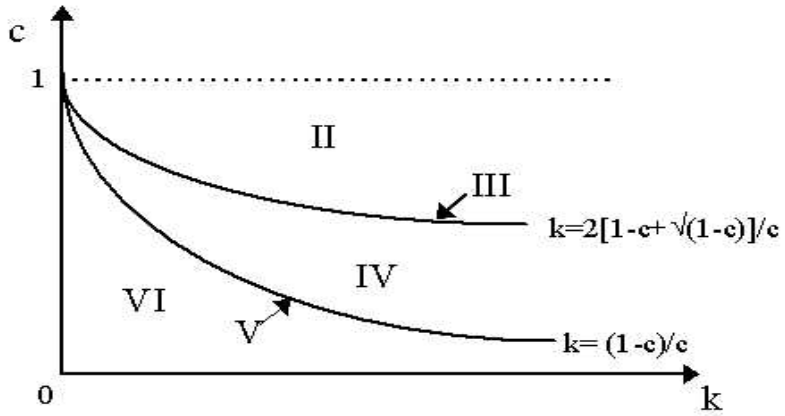
[1] The Samuelson Oscillator, http://cruel.org/econthought/essays/multacc/samacc.htm , 20-04-2017.

مخزونها، أي أنها تتجه لإنتاج كمية أقل لإشباع طلب المستهلكين، ومن الواضح أن ذلك قد يؤدي إلى تعميق حالة الركود، أما في حالة الانتعاش وارتفاع طلب المستهلكين فإن الشركات تتجه لإنتاج كمية أكبر من المطلوبة، وبالتالي فإن المخزون المبتكر قد يؤدي إلى استمرار حالة الانتعاش لأطول فترة ممكنة.[1]

يفترض "ماتزلر" دالة مكونة من عنصرين أساسين، حيث تمثل C المبيعات، فيما تمثل k نسبة المبيعات المتوقعة التي يرغب المنتجون بالاحتفاظ بها كمخزون وتأخذ العلاقة التالية:

$$k > (1 - C)/C \quad ; \quad k < (1 - C)/C \ldots\ldots\ldots\ldots(2.6)$$

الشكل (4.2): مناطق قياس دورات المخزون لماتزلر



Source : Metzler Inventory Cycles, cruel.org/econthought/essays/multacc/metzinv.html

يوضح الشكل (4.2) مناطق قياس دورات ماتزلر، وهي توضح الأثر الديناميكي لسياسات إدارة المخزون المختلفة للشركات وهي على ستة أنواع كالتالي:[2]

I. خامل منتظم؛ IV. متذبذب انفجاري؛

II. ثابت منتظم؛ V. متذبذب ثابت؛

III. انفجاري منتظم؛ VI. متذبذب خامل.

المرحلة الثالثة: دورة هيكس التجارية: يرى هيكس أنه بالرجوع إلى تاريخ الدورات الاقتصادية فإننا نلاحظ أنها ترتبط بالنمو الاقتصادي، وبالتالي فإنه ينبغي ربط نظرية الدورة الاقتصادية بنظرية النمو، وقد قدم نموذجا مختلفا نوعا ما عن النماذج السابقة باستخدامه للمفهوم الكينزي للعلاقة بين الاستثمار والادخار والمضاعف، إضافة إلى مبدأ المعجل لـ "كلارك"، كما استخدم تفاعل المضاعف–المعجل لـ "ساموبلسون" ونموذج النمو لـ "هارود–دومار".[3]

[1] F. Westerhoff and others, Endogenous business cycle dynamics within the inventory model of Metzler: Adding an inventory floor, University of Bamberg, Germany, 2009, P 03.
[2] Metzler Inventory Cycles, cruel.org/econthought/essays/multacc/metzinv.html, 21-04-2017.
[3] D.N. Dwivedi, Managerial Economics, 1stEd, Vikas Publishing, New Delhi, India, 2011, P 291.

صمّم "هيكس" نموذجا يعتمد على التفاعل بين المضاعف والمعجل إلّا أنه افترض وجود قيود أخرى تمنع تحقق التقلبات المتباعدة أو الحالات الانفجارية بالرغم من وجود قيمة المعجل في الحدود التي تؤدي لمثل هذه الحالات، ويستند نموذج هيكس على الافتراضات التالية[1]:

- فصل الاستثمار إلى جزأين أساسيين (التبعي والتلقائي)، حيث يعتمد الأول على الحاجة المباشرة للطاقة الإنتاجية الجديدة كما يحددها المعجل، أما الثاني فيرتبط بالعوامل المتعلقة بالاتجاه العام في الأجل الطويل كنمو السكان والتكنولوجيا، وفي حالة اتجاه الاستثمار التلقائي للزيادة بمعدل هندسي معين فإن الدخل سيكون أيضا في حالة تقدم متوازن طالما لم يحدث ما يبعده عن مساره؛
- في حالة خروج مستوى الدخل عن مساره التوازني صعودا ستكون هناك قيود مباشرة على نمو الناتج تتمثل في وجود حد أقصى لهذا النمو، والذي يتحدد بناء على ندرة الموارد المتوفرة كما ونوعا، وبالتالي فإنه من المستحيل حدوث توسع في الإنتاج بمجرد الوصول لحالة التوظف الكامل؛
- في حالة خروج مستوى الدخل عن مساره التوازني نزولا ستكون هناك قيود غير مباشرة على درجة انخفاض مستوى الدخل، وتنتج هذه القيود بسبب ان انخفاض الإنتاج لا يؤدي إلى تحقق الاستثمار السالب التبعي بنفس الطريقة التي تؤدي بها زيادة الإنتاج إلى تحقق الاستثمار التبعي، ويرجع ذلك إلى أن حجم الاستثمار السالب لا يمكنه تخطي حجم الاستهلاكات الرأسمالية، مما يعني أن أثر المعجل في حالة الانكماش أضعف من أثره في حالة التوسع.

وتأخذ دالة الاستثمار التي قدمها "هيكس" الشكل التالي:

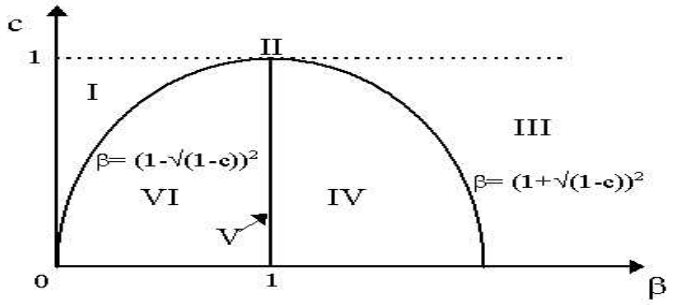
$$I_t = I_0 + \beta(Y_{t-1} - Y_{t-2}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2.7)$$

وقد توصل إلى المعادلة التالية والتي أمكنه من خلالها تحديد حالات التذبذب والانتظام المختلفة:

$$\beta \leq \left[1 - \sqrt{(1-c)}\right]^2 \quad ; \quad \beta \geq \left[1 - \sqrt{(1-c)}\right]^2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2.8)$$

[1] صقر أحمد صقر، مرجع سبق ذكره، ص 465-466.

الشكل (5.2): مناطق المعلمات في دورة هيكس التجارية



Source: Hicks's Trade Cycle, cruel.org/econthought/essays/multacc/hicksacc.html

وكما هو مبين في الشكل أعلاه فإنه لدينا ستة مجالات لمجموعات المعلمات لديناميكيات مختلفة:[1]

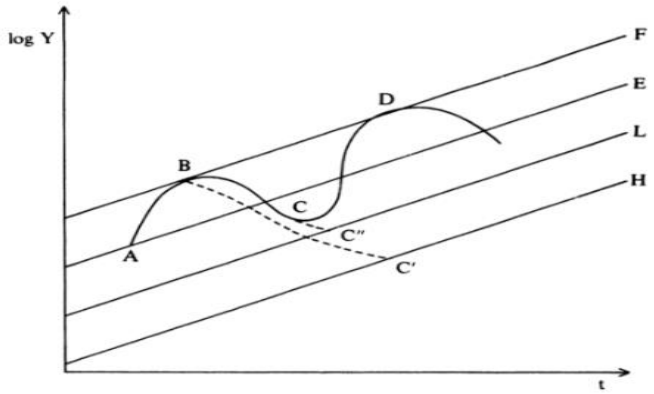
I. منتظم خامل؛ III. منتظم انفجاري؛ VI. متذبذب خامل.

II. منتظم ثابت؛ IV. متذبذب انفجاري؛ V. متذبذب ثابت؛

كما في نموذج ساموبلسون فإنه عندما تكون قيم المعلمات (β,c) في المنطقة الخامسة فإننا نحصل على دورات منتظمة (تذبذب ثابت) وتتحقق هذه الحالة عندما تكون قيمتي المعلمتين تساوي إلى الواحد.

بعد ذلك عاد "هيكس" ليطور نموذجه حيث افترض أن الاستثمار التلقائي يزداد بمعدل نمو ثابت (r) أي أن الاستثمار التلقائي في أي مدة زمنية هو $I_0 e^{rt}$، كما أن الاستثمار يضاف إلى مخزون رأس المال أي أنه كلما زاد الاستثمار فإنه يزيد حجم رأس المال، وهنا تبدأ قيمة رأس المال بالانخفاض، وأن جزء من الاستثمار لا يكون نتيجة للزيادة الصافية في مخزون رأس المال وإنما يكون فقط لاستبدال ما هو مستخدم، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة رأس المال.

الشكل (6.2): دورة هيكس التجارية



Source: A.W. Mullineux, The Business Cycle After Keynes: A Contemporary Analysis, Wheatsheaf Books LTD, Brighton, UK, 1984, P 17.

[1] Hicks's Trade Cycle, cruel.org/econthought/essays/multacc/hicksacc.html , 24-04-2017.

حيث: F: مستوى التشغيل الكامل؛

E: المسار التوازني المرتفع للدخل؛

L: المسار التوازني المنخفض للدخل، وتأخذ العلاقة التالية: $L= I_0 e^{rt} -\Phi$

H: الاستثمار طويل المدى (الاستثمار التلقائي)؛ $H=[C_0+(I_0e^{rt}-\Phi)/(1-c)$

تمثل Φ الاندثار، وفي هذا النموذج يفترض أنه ثابت وبالتالي فإنه يمكن إزاحته، ويمثل r معدل نمو الاستثمار.

افترض "هيكس" أن وضع التوازن يبدأ من النقطة A حيث يتبع الدخل المسار التوازني الأعلى E، ونتيجة لحدوث اضطراب معين كزيادة الإنتاج أو أحد الابتكارات مما يحفز التوجه للاستثمار (الاستثمار التبعي) وبالتالي ارتفاع مستوى الدخل، ومع استمرار ذلك عن طريق تفاعل المضاعف–المعجل فإنه سيتم الانتقال إلى نقطة السقف B، أي الوصول إلى أقصى معدل لنمو الناتج، بعد ذلك يبدأ هذا الأخير بالانخفاض وهو ما يعني بالضرورة انخفاض معدل الاستثمار التبعي، وبعد دخول الاقتصاد في مرحلة الانكماش فإنه سيستمر الوضع كذلك نتيجة للاستثمار التبعي السالب، ومع استمرار انخفاض الناتج فإنه لا يمكن توليد مزيد من الاستثمار السالب في رأس المال الثابت، وبالتالي فإنه سيتوقف عمل المعجل ويستمر عمل المضاعف وهذا ما يقودنا إلى النقطة C'' (حالة الكساد)، لكن مع عودة المعجل للعمل فإنه سيتم تسجيل استثمار تبعي موجب ويرتفع معدل نمو الناتج ويدخل الاقتصاد في حالة انتعاش، أما في حالة استمرار الاستثمار التبعي السالب بعد المسار التوازني المنخفض للدخل (L) فإن انخفاض معدل نمو الناتج سيستمر حتى النقطة C'.

المرحلة الرابعة: آثار الرفع (Ratchet effect) لدزنبري–سميثر: لقد ظهرت في الخمسينات والستينات من القرن الماضي عدة محاولات لتعديل دالة الاستهلاك الكينزية، ومن أهم التعديلات نجد التعديل المقدم من طرف "دزنبري" و"موديلياني" اللذان أدخلا ما يسمى بآثار الرفع، حيث لا يعتمد مستوى الاستهلاك على الدخل الحالي فقط وإنما يعتمد أيضا على الحد الأقصى للدخل في الماضي، وتكون دالة الاستهلاك على النحو التالي:[1]

$$C_t = c_0 + c_1 Y_t + c_2 Y_t^{Max} \quad \text{.....(2.9)}$$

حيث: $Y_t^{Max} = Max(\ Y_1, Y_2, \dots, Y_t)$

[1] G. Gabisch,H.W. Lorenz, Business Cycle Theory: A Survey of Methods and Concepts, 2ndEd, Springer-Verlag, Berlin, Germany, 1989, P 63.

من أهم التطبيقات النظرية المشابهة لنظرية "دزنبري" نجد تلك المقدمة من طرف "آرثر سميثر" (1957)، حيث قام بتطبيق نفس الفكرة على دالة الاستثمار:

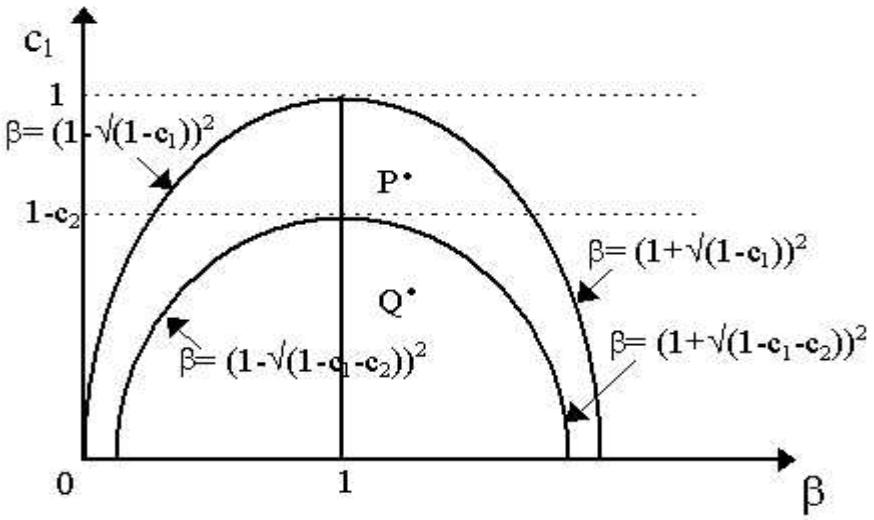
$$I_t = \beta(Y_{t-1} - Y_{t-2}) + I_0 e^{rt} \quad \text{.....(2.10)}$$

$$Y_t = (c_1 + \beta)Y_{t-1} - \beta Y_{t-2} + c_2 Y_{t-1}^{Max} + c_0 + I_0 e^{rt} \quad \text{.....(2.11)}$$

ويمكن تحديد مناطق المعلمات لآثار الرفع لـ "دزنبري" من خلال العلاقة التالية:

$$\beta = \left[1 \pm \sqrt{(1 - c_1 - c_2)}\right]^2 \quad \text{.....(2.12)}$$

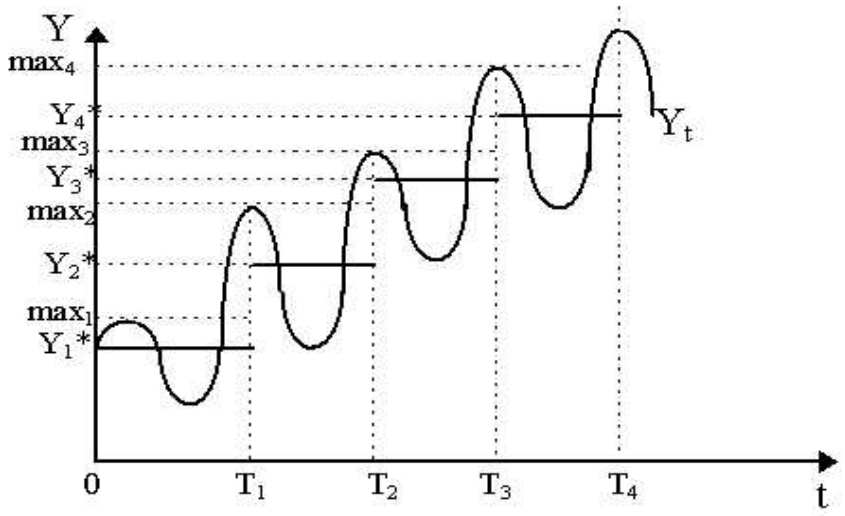
الشكل (7.2): مناطق المعلمات لآثار السقاطة لـ"دزنبري"



المصدر: داود العذاري، جواد كاظم البكري، اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية، ط 1، دار جرير للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 57.

يتضح من خلال الشكل (7.2) أن خصائص المعلمات تتغير خلال الدورة، وبافتراض أن معدل النمو الداخلي للاستثمار التلقائي معدوم فإن $I_0 e^{gt} = I_0$، وبذلك يكون Y^* ثابتا. أما الانتقال لحالة التذبذب فإننا ننتقل إلى الشكل البياني (8.2) والموضح كما يلي:

الشكل (8.2): الدورات والنمو



المصدر: العذاري داود، جواد كاظم البكري، اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية، ط 1، دار جرير للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 58.

من خلال الشكل (8.2) يمكننا ملاحظة أن الدخل التوازني Y* يرتفع تدريجيا مع وجود تذبذبات مرافقة له، وبالتالي فإنه من الواضح أننا أمام نظرية "هارود" للنمو ودورات حيث يرتفع الدخل التوازني بينما يتحرك الدخل الفعلي $Y=Y_t$ في دورات على طول هذا التوازن المتزايد. هذه نتيجة لمجموعات المعلمة مثل (Q) عند إضافة آثار السقاطة لدزنبري على الاستهلاك، أي أن النمو يأخذ صفة دورية دون الحاجة إلى أدوات "هيكس" لمعدلات النمو الخارجية (القعر أو القمة). إذا افترضنا أن معدل النمو الخارجي إيجابي (r>0) فإن التوازن Y* سيكون أكثر حدة (أي أن الخطوات ستكون أكبر) ربما إلى النقطة التي يؤدي فيها الهبوط إلى نمو سلبي طفيف أو حتى بدون نمو سلبي في الإنتاج.[1]

المرحلة الخامسة: دورات النمو لدزنبري–باسنتي: قدم "دزنبري" عام 1958 مساهمة أخرى لدورة النمو لـ"هيكس"، حيث يمكن من خلال هذا النموذج استكشاف الحركات الديناميكية التي تكون نتاجا للتفاعل بين المضاعف والمعجل، إضافة إلى الآثار المترتبة عن استقرار النظام المستمد من العلاقات المتبادلة بين تحركات الدخل وتلك المتعلقة بمخزون رأس المال، واستخدم لهذا الغرض النموذج النظري التالي:[2]

[1] Duesenberry-Smithies Ratchet Effects, THE HISTORY OF ECONOMIC THOUGHT WEBSITE, available at: http://www.hetwebsite.net/het/essays/multacc/ratchet.htm , 25/04/2017.

[2] L.L. Pasinetti, Growth and Income Distribution : Essays in Economic Theory, Cambridge University Press, London, UK, 1974, P 55-56.

$$K_t = K_{t-1} + I_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2.13)$$

$$Y_t = C_t + I_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2.14)$$

$$C_t = cY_{t-1} \qquad ; 0 < c < 1 \quad \ldots\ldots\ldots(2.15)$$

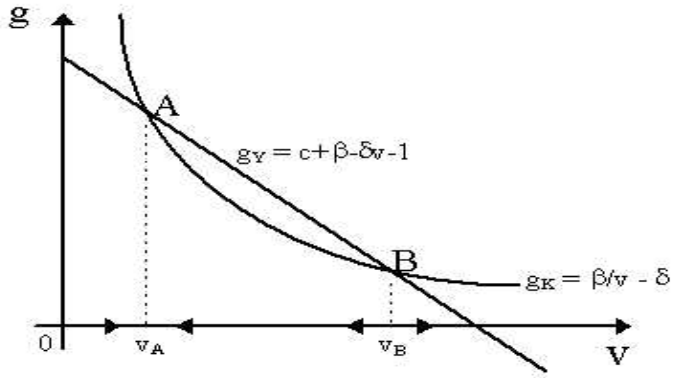
$$I_t = \beta Y_{t-1} - \delta K_{t-1} \qquad ; \beta, \delta > 0 \quad \ldots\ldots\ldots (2.16)$$

حيث: I : إجمالي الاستثمار الصافي؛ C : إجمالي الاستهلاك؛

Y : إجمالي الطلب الفعال، أو صافي الدخل الكلي؛ K : مخزون رأس المال في نهاية الفترة.

من خلال العلاقة (2.14) فإنه يتم التوصل إلى قيم المعلمات التي من خلالها يمكن تحديد الحالات الستة المذكورة سابقا، وقد انطلق من نفس العلاقة للوصول إلى معدل نمو الإنتاجية (g_Y) ومعدل نمو رأس المال (g_K).

الشكل (9.2): معدلات نمو ديزنبري



المصدر: عدنان العذاري، جواد البكري، مرجع سبق ذكره، ص 60.

أوضح دزنبري أن A مستقرة بينما B هو توازن غير مستقر وذلك كما توضحه الأسهم، في يسار (v_A) يكون ($g_K > g_Y$) حيث ($V=K/Y$) وبالتالي فإن V سوف ترتفع، وعلى يمين (v_A) فيكون ($g_k < g_Y$)، لذلك ومع مرور الزمن فإن V ستنخفض وننتقل إلى اليسار، أما على يمين (v_B) فإننا نلاحظ مرة أخرى أن ($g_K > g_Y$) لذلك فإن V سترتفع وننتقل إلى اليمين.[1]

عقّب "باسنتي" في عام 1960 على ما قدمه "دزنبري" وأوضح أنه وقع في خطأ حينما جعل حالة التوازن هي $g_Y = g_k$، حيث:[2]

[1] Growth Cycles: Duesenberry-Pasinetti, available at: http://cruel.org/econthought/essays/multacc/duespas.html , 29/04/2017.

[2] Growth Cycles: Duesenberry-Pasinetti, cruel.org/econthought/essays/multacc/duespas.html , 30/04-201

$$c + \beta - \delta v - 1 = \beta / v - \delta$$

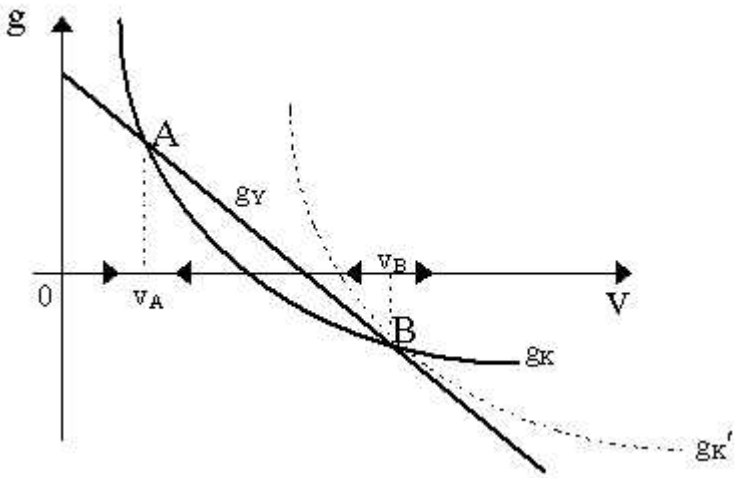
وبالضرب في المقدار V وإعادة الترتيب: $\delta v^2 + v - \delta v - cv - \beta v + \beta = 0$

وبالقسمة على المعامل δ نحصل على:

$$v^2 + (1/\delta - 1 - c/\delta - \beta /\delta)v + \beta /\delta = 0 \quad \text{.....} \ (2.17)$$

توصل "باسنتي" من خلال العلاقة (2.17) إلى وجود حلين لـ V وأن أحد هذين الحلين سينتجان دوما قيمة سالبة لكل من g_Y وg_k، وجاء تصحيحه للشكل البياني لمعدل نمو "دزنبري" كالتالي:

الشكل (10.2): تصحيح باسنتي



Source: Growth Cycles: Duesenberry-Pasinetti, http://cruel.org/econthought/essays/multacc/duespas.html , 29/04/2017.

إن الحل غير المستقر في النقطة B سيكون سالبا على الدوام مما يلغي خاصية التذبذب، وبالتالي فإن الحل الوحيد المستقر هو النقطة A، لكن ذلك لا يستبعد إمكانية تماس منحنيي g_Y وg_k في النقطة B (المنحنى المتقطع g_k')، وفي هذه الحالة يكون التوازن مستقرا إلى اليسار وغير مستقر إلى اليمين.[1]

خامسا: نظرية نقص الاستهلاك:

يعتبر عامل الاستهلاك من أبرز القوى الدافعة لعجلة النشاط الاقتصادي، حيث أن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية سيؤدي إلى زيادة الاستثمار والتوسع في إنتاج هذه السلع، ولا يتم ذلك إلا عن طريق التوسع في إنتاج

[1]Growth Cycles: Duesenberry-Pasinetti, cruel.org/econthought/essays/multacc/duespas.html , 30/04-2017.

السلع الرأسمالية (الآلات والمعدات)، حيث أن هذا التوسع يكون على حساب صناعة السلع الاستهلاكية، وإذا كان التوسع في الائتمان يشجع أكثر على التوسع في إنتاج السلع الرأسمالية فإن أصحاب الموارد المالية سيتجهون للاستثمار في هذا الجانب بعيدا عن الاستثمار في السلع الاستهلاكية[1]. وبسبب فائض الطلب أمام قلة العرض للسلع الاستهلاكية فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها وانخفاض الطلب عليها، ويمتد تأثير ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة نتيجة لانخفاض الإنتاج وبالتالي دخول الاقتصاد في حالة انكماش، ويمكن أن يؤدي عدم وجود تعديل مناسب لتصحيح الأوضاع إلى الوصول إلى ظروف انهيارية أكثر صعوبة (حالة الركود).

سادسا: نظرية الادخار:

حسب هذه النظرية فإنه يمكن إيعاز التقلبات في النشاط الاقتصادي إلى التغيرات في مستوى الادخار، حيث أن التوسع في الإنتاج يؤدي إلى زيادة المداخيل بكل أنواعها (أرباح، أجور،...) التي تعد المساهم الرئيسي في الادخار، وعند زيادة المدخرات يزداد عرض البنوك للائتمان مما يدفع بأسعار الفائدة للانخفاض وهذا ما يشكل دافعا لتحفيز الاستثمار، فيزداد الإنتاج وتنمو المداخيل وتحدث زيادة أخرى في الادخارات موصلة النشاط الاقتصادي إلى مرحلة الانتعاش، لكن مع زيادة الطلب على الائتمان فإنه ترتفع أسعار الفائدة وينخفض حجم الأرباح ومن ثم الادخار، ويقل مستوى الائتمان المطلوب والاستثمار وبالتالي الإنتاج ويصل الاقتصاد لحالة الركود[2].

سابعا: نظرية الدورات العينية:

يرى رواد هذه النظرية التي انتشرت في ثمانينات القرن الماضي أن إعاقة الوصول إلى استقرار النشاط الاقتصادي تتمثل أساسا في الأزمات العينية التي تَرِد عن عرض عوامل الإنتاج، حيث تعيد الأطراف الاقتصادية ترتيب أوضاع التحرك طبقا لمقتضيات السلوك الأمثل تجاه هذه الأزمات، ويتعلق الخيار الذي يجري داخل هذه الفترة الزمنية بالمفاضلة بين الراحة والعمل وبين الاستهلاك والادخار، ويترتب على ذلك حدوث تقلبات اقتصادية تمس خاصة جانبي الإنتاج والتوظيف، وتتوقف آثار هذه التقلبات على طبيعة هذه الأزمات (إيجابية – سلبية).[3]

ترجع هذه النظرية التقلبات في النشاط الإنتاجي أساسا إلى الأزمات التكنولوجية، حيث تؤثر هذه الأزمات على دالة الإنتاج خاصة في الاقتصاديات الصناعية.

---

[1] Charles Maling, The Austrian Business Cycle Theory and its implications for Economic stability under Liassez faire, Reason Paper No 2, A Journal of Interdisciplinary Normative Studies, 1975, P 70.

[2] أحمد النبهاني، مرجع سبق ذكره، ص 102-103.

[3] عبد الباسط وفا، الدورات الاقتصادية العينية والتفسير النيوكلاسيكي الحديث للتقلبات الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص 27.

ويمكن تلخيص أهم خصائص التقلبات في النشاط الاقتصادي وفقا لنظرية الدورات العينية فيما يلي[1]:

- تبحث الأطراف الاقتصادية على تعظيم منفعتها وفقا لضغوط مواردها المالية والأزمات التكنولوجية المحتملة؛
- تنتج تغيرات النشاط الاقتصادي عن التغيرات الواسعة في تكنولوجيا الإنتاج؛
- تصيغ الأطراف الاقتصادية توقعاتها في إطار غير كامل من المعلومات، مما يجعلهم أمام مشكلات عديدة كتحديد طبيعة الأزمة ومدتها المتوقعة، لكن بالنسبة للمستوى العام للأسعار فإنه لا يوجد نقص في المعلومات المتعلقة به؛
- تضمن مرونة الأسعار التصحيح المستمر للسوق؛
- تعكس تقلبات التوظيف التقلبات الإرادية لعدد الساعات التي يخصصها الأفراد للعمل؛
- لا يوجد أي تأثير للسياسة النقدية على المتغيرات العينية (حيادية النقود).

من خلال ما سبق يمكن الحكم على أن نظرية الدورات العينية تلغي أي تأثير للسياسة النقدية على تقلبات النشاط الاقتصادي، حيث تنسبها أساسا إلى الأزمات التكنولوجية باعتبارها وسيلة لتفسير التقلبات المشتركة في المتغيرات الاقتصادية الكلية (الإنتاج، الإستهلاك، الاستثمار، العمالة، الدخل) وتتخذ هذه الأزمات طابعا دوريا.

المبحث الثاني: مفاهيم حول التضخم وآليات معالجته

تعتبر ظاهرة التضخم من أكثر المشاكل الاقتصادية التي تواجه أغلب اقتصاديات العالم خاصة التي تنتهج النظام الرأسمالي منها، حيث تنتج عن هذه الظاهرة عدة آثار سلبية تمس مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتمتد إلى الجانب السياسي، ولذلك فقد أولت الكثير من الدول اهتماما بالغا بالسيطرة على هذه الظاهرة ومحاولة كبتها.

يمكن إعطاء تعريف شامل للتضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة معينة عادة ما تحدد بسنة أو أكثر، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب أبرزها زيادة كمية النقد المتداول، عدم تكافؤ العرض الكلي والطلب الكلي، وكذا ارتفاع تكاليف الإنتاج، إضافة إلى توقعات المستهلكين التي تغذي وتتسبب في حدوث هذه الظاهرة.

[1] عبد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، ص 37-38.

فيما يلي ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أهم أنواع التضخم وكذا طرق ومؤشرات قياسه، إضافة إلى أهم النظريات المفسرة له وأساليب مكافحته.

المطلب الأول: التضخم، أنواعه وقياسه

أولا: أنواع التضخم.

يمكن التمييز بين عدة أنواع مختلفة من التضخم، وتصنف حسب عدة معايير كالتالي:

1. معيار إشراف السلطات الحكومية:

يضم هذا المعيار أنواع التضخم التي تتحدد بموجب درجة تدخل السلطات الحكومية وإشرافها على مستوى الأسعار في البلد، ويمكن تقسيمها إلى:

1.1. **التضخم الطليق**: يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع الأسعار وكذلك الأجور، حيث تُعرض السلطات الحكومية عن التدخل بأي شكل من الأشكال للحد من هذا الارتفاع[1]. إن عزوف الدولة عن التدخل يمكن أن يؤدي إلى تفشي ظاهرة التضخم واستعصائها، حيث يرتفع المستوى العام للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول النقدي.

2.1. **التضخم المكبوت (المقيد)**: غالبا ما يظهر هذا النوع من التضخم في الدول التي تأخذ بالاقتصاد الموجه[2]، حيث تتدخل الدولة بإجراءات وقوانين للحيلولة دون ارتفاع المستوى العام للأسعار، إلّا أن ذلك يمكن أن يكون له أبعاد سلبية على النشاط الاقتصادي على غرار شح العرض السلعي مقابل الطلب المتزايد بسبب تثبيت الأسعار وتسقيفها من قبل الدولة، حيث أن ذلك سيخلق ندرة في بعض السلع التي لا يكاد سعرها أن يغطي تكاليفها مما يجبر المنتجين على الإعراض عنها.

إن تدخل الدولة بهدف كبت التضخم ينبغي أن لا يستمر لفترة طويلة، حيث يجب أن يتم اعتماد هذا التدخل كحل مؤقت، إذ أن الاستمرار في اعتماد هذه السياسة للمدى الطويل يمكن أن ينتج عنه عزوف عن التوسع في الإنتاج، وبالتالي ينعكس ذلك على عدة مستويات منها زيادة معدل البطالة، كما أن ذلك يشجع المنتجين على الدخول للسوق السوداء لصرف منتجاتهم بأثمان مرتفعة نظرا لوجود فجوة طلبية فائضة.

[1] رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، ص 1، دار زهران، عمان، الأردن، 2009، ص 164.

[2] حسين محمد خليل، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، الأردن، 2008، ص 279.

3.1. التضخم الكامن: يظهر هذا النوع من التضخم عندما تكون هناك زيادة في الدخل النقدي دون أن تترجم بزيادة في الإنفاق خاصة على السلع الاستهلاكية، أي أن الدولة تحول دون إنفاق تلك الزيادة على السلع الاستهلاكية من خلال بعض الإجراءات على غرار تسقيف وتحديد الكمية التي يمكن شراؤها من كل منتوج لكل فرد مثلا، وذلك لتجنب زيادة الطلب على هذه السلع وبالتالي ارتفاع أسعارها، ويأتي هذا التدخل للحد من ظهور ظاهرة التضخم.

2. معيار طبيعة القطاعات الاقتصادية:

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع الأسواق والقطاعات الاقتصادية، فالتضخم المتفشي في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عن التضخم المنتشر في القطاعات الاستثمارية، ويمكن إبراز أهم أنواع التضخم حسب هذا المعيار كالتالي[1]:

1.2. التضخم السلعي: ويقصد به التضخم الذي يحصل في قطاع الصناعات الاستهلاكية الناتج عن زيادة نفقة إنتاج السلع الاستثمارية.

2.2. التضخم الريعي: يعبر هذا النوع من التضخم بصفة عامة عن زيادة الاستثمار على الادخار، بحيث تتحقق أرباح في قطاعي الصناعات الاستهلاكية والاستثمارية.

يجمع كينز بين نوعي التضخم في صناعات الاستهلاك والاستثمار بما أطلق عليه التضخم الربحي، وينشأ هذا النوع من التضخم بصفة عامة نتيجة لزيادة الاستثمار على حساب الادخار، مما يؤدي إلى ظهور أرباح إضافية في هذين القطاعين (قطاعي الصناعات الاستهلاكية والاستثمارية)، ويختلف هذا النوع من التضخم عن التضخم الدخلي الذي يحدث إذا ارتفعت أجور الكفاية التي يحصل عليها العمال.[2]

يشير "كينز" أيضا إلى نوعين آخرين من التضخم هما الكامل والجزئي[3]:

3.2. التضخم الكامل: هو تضخم حقيقي، يسود إذا تحققت في الاقتصاد الوطني حالة التوظيف الكامل لجميع عوامل الإنتاج، حيث تكون مرونة عرض هذه العوامل صفرا، فإذا زادت كمية النقود في النشاط الاقتصادي فإنه يرافقها ارتفاع في الأسعار بنفس المعدل.

---

[1] رواء زكي الطويل، مرجع سبق ذكره، ص 165.

[2] نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985، ص 28-29.

[3] المرجع السابق، ص 29.

4.2. التضخم الجزئي: ينشأ هذا النوع من التضخم في الاقتصاد الوطني قبل وصوله إلى مستوى التوظف الكامل، وغالبا ما يقع في فترات الإنعاش نظرا لزيادة وتيرة الطلب على وتيرة العرض.

3. حسب حدة الضغط التضخمي:

1.3. التضخم الزاحف: يتسم هذا النوع بأنه الأقل حدة من بين أنواع التضخم، حيث تتجه الأسعار إلى الزيادة بشكل تدريجي بطيء لا يفوق مستوى 3% سنويا.

يحصل هذا النوع من التضخم عموما عندما يرتفع مستوى الطلب بينما يبقى مستوى العرض أو الإنتاج ثابتا فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار[1]، حيث تبقى العوامل النقدية بدون تغيير خاصة جانب المعروض النقدي.

2.3. التضخم الجامح: قدمت أغلب الدراسات تعريفا للتضخم الجامح على أنه تضخم خارج عن السيطرة، حيث تزداد الأسعار بسرعة كبيرة ومضاعفة تزيد عن 50% شهريا، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض كبير للقوة الشرائية للعملة.[2]

تختلف النظريات التفسيرية لحالة التضخم الجامح، إلّا أن أغلب الحالات المسجلة كانت نتاجا للعجز في الميزانية، حيث تضع الدول مخططات تنموية تفوق قدراتها المالية ومواردها الاقتصادية، مما يضطرها إلى طبع وإصدار مزيد من النقود، إلّا أن كمية انتاج السلع والخدمات تبقى على حالها وهو ما يؤدي إلى زيادة الأسعار بشكل مستمر مما يجعل العملة تفقد قدرتها الشرائية، وبذلك فإن المستهلكين يفقدون أي رغبة بالاحتفاظ بالنقود مما يزيد من سرعة تداولها، وهذا ما يدفع بالأسعار إلى مزيد من الارتفاع، هذا بالإضافة إلى أزمات قصور العرض الحادة التي تحدث عادة بسبب الحروب والكوارث كالزلازل والفيضانات.

رغم أن هذا النوع من التضخم نادر الحدوث إلا أنه ضرب بقوة في عدة بلدان، وكانت أسوأ حالتين للتضخم الجامح في كل من هنغاريا وزمبابوي[3]:

أ. هنغاريا (1946): وصل التضخم إلى نسبة مذهلة قدرت بـ 13.6 كوادريليون% شهريا (13.6E+15%)، حيث تتضاعف الأسعار كل 15 ساعة، ويعود السبب في ذلك إلى الحرب العالمية الثانية.

[1] عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية، ط 1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2010، ص 134.

[2] I.A. Moosa, Quantitative Easing as a Highway to Hyperinflation, World Scientific Publishing, Singapore, 2014, P 123.

[3] A. Monga, Print your Own Money, A Wellness Guide to financial freedom, 1st ed, Notion Press, India, 2014, Unnumbered Book.

ب. زمبابوي (2008): في نوفمبر 2008 أخذت الأسعار تتضاعف كل 24 ساعة وبلغ التضخم مستوى 79 مليار%، وعند وصول التضخم لهذا المستوى قررت الحكومة في نهاية المطاف التوقف عن استعمال العملة الرسمية والتحول إلى الراند الجنوب إفريقي أو الدولار الأمريكي، ويعود السبب الرئيسي للمشكل إلى برنامج إعادة توزيع الأراضي.

4. التضخم حسب المصدر الجغرافي:

يمكن أن نقسم التضخم حسب هذا المعيار إلى تضخم محلي وتضخم مستورد:

1.4. التضخم المحلي: وهو التضخم الذي ينشأ بفعل عوامل ومصادر داخلية بحتة.

2.4. التضخم المستورد: في حال ارتفاع أسعار السلع المستوردة لأي سبب فإن هذا الإرتفاع ينعكس في الغالب على السلع المحلية، ويظهر تأثير ذلك بشكل واضح على أصحاب الدخول المحدودة مما يدفعهم للمطالبة بزيادة الأجور والمرتبات.[1]

5. التضخم باعتبار المصدر الموضوعي:

يتنوع التضخم من حيث المصدر الموضوعي إلى ثلاثة أنواع رئيسية، تضخم الطلب وتضخم التكلفة إضافة إلى التضخم الهيكلي[2]:

1.5. التضخم عن طريق الطلب: يحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات (أي جملة إنفاق المشروعات والأفراد والحكومة) يتجاوز العرض الكلي لهذه السلع والخدمات.

2.5. التضخم عن طريق التكاليف: يحدث هذا النوع نتيجة ارتفاع نفقة الإنتاج، بدون أن يكون هناك زيادة في الطلب على السلع والخدمات، وترجع الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى زيادة التكلفة أو نفقة الإنتاج إلى ارتفاع أجور العمال دون أن يقابل ذلك الارتفاع زيادة في الإنتاج.

3.5. التضخم الهيكلي: يرتبط هذا النوع من التضخم بطريقة الإنتاج الرأسمالي وبالقوانين المسيرة للنشاط الاقتصادي داخل هذا النظام.

---

[1] وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، ط 1، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2010، ص 194.

[2] أحمد محمد أحمد أبو طه، التضخم النقدي، ط 1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 86.

ثانيا: قياس التضخم:

يمكن قياس التغير في المستوى العام للأسعار بالاعتماد على ما يصطلح عليها بالأرقام القياسية، والتي تتضمن الرقم القياسي لأسعار المستهلك وكذا الرقم القياسي لأسعار المنتج بالإضافة إلى المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي، وفيما يلي سنتناول ذلك بشيء من التفصيل:

1. الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

يعتبر مؤشر أسعار المستهلك المؤشر الرئيسي للتضخم، وهو يعبر عن مقدار التغير الشهري لأسعار سلة محددة من البضائع الاستهلاكية والتي تشمل الغذاء والملابس والخدمات، ويسمى أيضا بمؤشر تكاليف المعيشة.[1]

في الكثير من الحالات ينصب الاهتمام بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك بدلا من قياس المعدل العام لارتفاع الأسعار، ولهذا يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يمكن حسابه بعدة طرق[2]:

1.1. الرقم القياسي البسيط:

يمثل نسبة مجموع أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها في سنة سابقة (سنة الأساس)، ويأخذ العلاقة التالية:

$$IPC_S = \frac{\sum_{i=1}^{n} P_{i1}}{\sum_{i=1}^{n} P_{i0}} * 100 \dots\dots\dots\dots (2.18)$$

حيث: P_{i1}: أسعار السنة الجارية؛

P_{i0}: أسعار سنة الأساس.

مما يعاب على الرقم القياسي البسيط أنه لا يأخذ بعين الإعتبار الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية في ميزانية المستهلك والتي تؤثر بالتأكيد على قدرته الشرائية، ولذلك فإنه يفضل استخدام الرقم القياسي المرجح لأسعار المستهلك بدلا من البسيط.

[1] محسن حسن العموري، مبادئ علم الاقتصاد، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2014، ص 167.

[2] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 260-262.

2.1. الرقم القياسي المرجح:

يمكن حساب هذا الرقم من خلال قسمة مجموع الأسعار المرجحة للسلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية على مجموع الأسعار المرجحة لنفس السلع والخدمات في سنة الأساس:

$$IPC_L = \frac{\sum_{i=1}^{n}(P_{i1}.w_{i1})}{\sum_{i=1}^{n}(P_{i0}.w_{i0})} * 100 \quad \dots\dots\dots\dots\dots (2.19)$$

حيث: $(P_{i1}.w_{i1})$: الأسعار المرجحة للسنة الجارية؛

$(P_{i0}.w_{i0})$: الأسعار المرجحة لسنة الأساس.

بالنظر إلى احتمال تغير الأوزان الترجيحية من سنة إلى أخرى فقد وجهت الكثير من الانتقادات للرقم القياسي المرجح، ولغرض تصحيح هذا الخلل فإنه يفضل التوجه إلى الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك.

3.1. الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك:

يمكن حسابه من خلال قسمة الانفاق الاستهلاكي الكلي (الاستهلاك الاسمي) مقيما بأسعار السنة الجارية على الانفاق الاستهلاكي لنفس السنة مقيما بأسعار سنة الأساس (الاستهلاك الحقيقي):

$$IPC_G = \frac{C_N}{C_R} * 100 \quad \dots\dots\dots (2.20)$$

حيث: C_N: الإنفاق الاستهلاكي الإسمي؛

C_R: الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي.

2. الرقم القياسي لأسعار المنتج:

يعكس الرقم القياسي لأسعار المنتج التغير في الأسعار التي يدفعها المنتجين لقاء السلع والمواد الأولية التي تستخدم في عملية الإنتاج، كما يمثل إجمالي ما تم تداوله على مستوى تجارة الجملة، حيث يعكس هذا المؤشر ارتفاع أسعار السلع الموجهة للاستهلاك النهائي من قبل المستهلكين، ويعرف أيضا باسم مؤشر أسعار الجملة.

3. المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي:

يعكس الناتج المحلي الإجمالي الإسمي كلا من كميات السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني وأسعارها، وعلى النقيض من ذلك فمن خلال احتفاظه بالأسعار ثابتة عند مستويات سنة الأساس، يعكس الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي التغير في الكميات المنتجة، ومن خلال هاتين الاحصائيتين يمكن حساب ما يسمى بالمخفض الضمني للناتج المحلي، والذي يأخذ العلاقة التالية:[1]

$$GDP_{Deflator} = \frac{GDP_N}{GDP_R} * 100 \quad \dots\dots\dots\dots (2.21)$$

حيث: GDP_N: الناتج المحلي الإسمي؛

GDP_R: الناتج المحلي الحقيقي.

تعتمد الكثير من المنظمات والهيئات التي تعنى بتقديم الإحصاءات الاقتصادية كصندوق النقد الدولي على المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي كمقياس للتضخم، حيث أنه لا يستند إلى سلة ثابتة من السلع والخدمات بل يمكن لهذه السلة أن تتغير من سنة إلى أخرى حسب تغير أنماط الاستهلاك لدى الناس.

مشاكل مؤشرات الأسعار:

إن مؤشرات الأسعار لا يمكن لها في كثير من الأحيان أن تقيس التغير في الأسعار بدقة، ويرجع ذلك إلى مشكلتين رئيسيتين[2]:

- إن مؤشرات الأسعار لا تأخذ بعين الإعتبار التغير في الجودة، فإذا افترضنا أن الأسعار في السنة (t) كانت أعلى بنسبة 10% مما كانت عليه في السنة (t-1)، لكن السلع في السنة (t) كانت أفضل بنسبة 10% عما كانت عليه في السنة (t-1)، وبالتالي فإن التغير في السعر جاء نتيجة لتحسن النوعية، أي أن التكلفة الحقيقية للمعيشة لم تتغير.
- تتجاهل مؤشرات الأسعار الرئيسية كالرقم القياسي لأسعار المستهلك التغيرات في أنماط الإستهلاك، وبالنظر إلى قانون الطلب فإن ارتفاع أسعار سلع معينة يجبر المستهلكين على تخفيض مشترياتهم لهذه السلع، وبهذا فإنهم يخفضون من تكاليف المعيشة، وتسمى هذه المشكلة بـ "مشكلة الرقم القياسي".

المطلب الثاني: التضخم في الفكر الاقتصادي المعاصر

تعكس ظاهرة التضخم اختلالا في التوازن الاقتصادي للبلد، وكأي ظاهرة اقتصادية أخرى، ينتج التضخم عن تفاعل عدة عوامل لابد من تحديدها ومعرفة طبيعة العلاقة بينها. قدمت الأدبيات الاقتصادية عدة نظريات لتفسير

[1] N.G. Mankiw, Brief Principles of Macroeconomics, 8th Ed, Cengage Learning, Boston, USA, 2016, P 102.
[2] W.J. Wessels, Economics, 3rd Ed, Barron's Educational serie, NY, USA, 2000, P 80-81.

ظاهرة التضخم التي تمس مختلف الاقتصاديات بفترات دورية أو متواصلة، وهذا ما يؤكد عدم استقرار هذه النظريات وعدم كفايتها لتفسير هذه الظاهرة في جميع الأحوال والفترات، ومن هنا نجد أن النظرية التي اعتمدها الاقتصاديون في تفسير التضخم عقب الحرب العالمية الأولى لم تعد صالحة لتفسير هذه الظاهرة عقب الحرب العالمية الثانية، كما ظهرت في الخمسينات والستينات من القرن الماضي مؤشرات وأرقام جديدة أمكن بواسطتها التشكيك ببعض النظريات السابقة وإعادة الثقة بنظريات أخرى.[1]

فيما يلي يمكن إبراز أهم النظريات المفسرة لأسباب حدوث ظاهرة التضخم:

أولا: النظرية الكلاسيكية للتضخم:

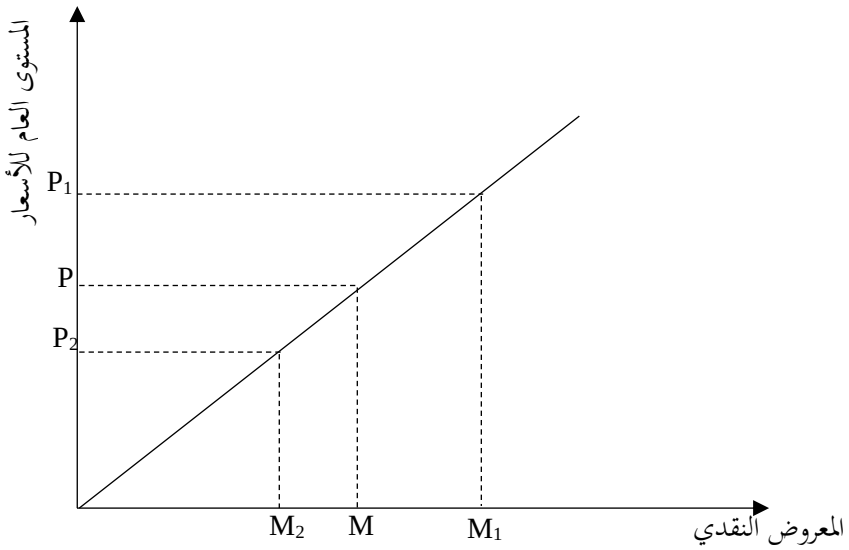
يعتمد الاقتصاديون الكلاسيك في تفسيرهم للظواهر الاقتصادية بشكل عام وظاهرة التضخم بشكل خاص على النظرية الكمية للنقود، حيث تعتبر النقود سلعة كبقية السلع وبالتالي فإنها تخضع لقانون العرض والطلب وبناء على ذلك تتحدد قيمتها.

يتبين من خلال صيغة معادلة التبادل لفيشر العلاقة الطردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار:

$$M.V = T.P \quad \ldots\ldots (2.22)$$

حيث تمثل (M) كمية النقود، (P) مستوى الأسعار، (T) حجم المعاملات، وسرعة الدوران (V).

الشكل (11.2): العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار حسب التحليل الكلاسيكي



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 391.

[1] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص 268.

من خلال (11.2) تظهر العلاقة الطردية بين كمية النقود (M) كمتغير مستقل والمستوى العام للأسعار (P) كمتغير تابع، حيث أن أي تغير يطرأ على المعروض النقدي في اتجاه معين سواء بالزيادة أو بالنقصان سينعكس على مستوى الأسعار في نفس الإتجاه وبنفس النسبة وذلك بافتراض ثبات المعروض من السلع بسبب افتراض حالة التشغيل الكامل، فعلى سبيل المثال إذا ارتفع المعروض النقدي من المستوى (M) إلى المستوى (M_1) فإن ذلك يترجم بزيادة مستوى الأسعار وانتقالها من النقطة (P) إلى النقطة (P_1)، أما إذا انخفضت كمية النقود من المستوى (M) إلى (M_2) فإن ذلك ينعكس بانخفاض المستوى العام للأسعار من النقطة (P) إلى (P_2) وبنفس النسبة، وذلك بافتراض سرعة تداول النقود وكذا حجم المبادلات.

قام "ألفريد مارشال" ورواد مدرسة كامبردج بإدخال تعديلات على معادلة التبادل لفيشر وتعرف بمعادلة الأرصدة النقدية، وذلك بإحلال الطلب على النقود والناتج الوطني الحقيقي بدلا من سرعة دوران النقود وحجم المبادلات على التوالي، ويرى "مارشال" أن الأفراد يحتفظون بجزء من دخلهم في شكل أرصدة نقدية سائلة، وبذلك فإن رغبة الأفراد في الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة سيؤدي بالتأكيد إلى التأثير على المستوى العام للأسعار، وتأخذ هذه المعادلة الصيغة التالية:

$$M = kY \quad \ldots\ldots (2.23)$$

حيث: M: إجمالي المعروض النقدي (كمية النقود).

K: الجزء من الدخل الذي يرغب الأفراد الاحتفاظ به في شكل سيولة نقدية (يقابلها مقلوب سرعة دوران النقود (V) من معادلة التبادل لـ "فيشر").

Y: إجمالي الدخل الحقيقي.

يمكن تلخيص أهم الافتراضات التي اعتمد عليها الاقتصاديون الكلاسيك في تفسيرهم وتحليلهم للتضخم فيما يلي[1]:

- ترجع التغيرات الحاصلة في الأسعار إلى التغيرات التي تحدث في كمية النقود المتداولة وبنفس النسبة؛
- تتناسب كمية النقود طرديا مع الطلب على السلع وعكسيا مع العرض عليها؛
- تتناسب كمية النقود طرديا مع الأسعار، وهذا ما يحتم تناسبها عكسيا مع قيمتها؛

[1] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 29-30.

- تفترض النظرية الكلاسيكية حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، كما تفترض أن الطلب على النقود يكون لأغراض التبادل فقط؛
- يتمثل العامل الرئيسي المؤثر في المستوى العام للأسعار في كمية النقود، أما بالنسبة لسرعة التداول النقدي وكمية المبادلات فليس لها أي تأثير على حركة الأسعار في الأمدين القصير والمتوسط.

ثانيا: التضخم في النظرية الكينزية:

يرتكز التحليل الكينزي للتضخم على التقلبات التي تحصل على مستوى الانفاق العام، وكنقد للنظرية الكمية للنقود التي ترجع التقلبات في المستوى العام للأسعار إلى التغير في كمية النقود فقد استخدم "كينز" أدوات جديدة للتحليل تتمثل في المضاعف والمعجل. وعموما فإن التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم يتميز بمرحلتين أساسيتين[1]:

المرحلة الأولى: في هذه المرحلة تكون الموارد الإنتاجية للاقتصاد الوطني غير مستغلة بشكل كامل، وفي هذه الحالة فإنه عند زيادة الإنفاق الحكومي الذي ينعكس بزيادة في الدخول وبالتالي الانفاق على الاستهلاك، وبذلك فإننا نسجل زيادة في الطلب الكلي فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج، ويسبب ذلك ارتفاعا بسيطا في الأسعار لأن فائض الطلب يتم امتصاصه عن طريق زيادة التوظيف وكذلك زيادة الإنتاج.

مع اقتراب الموارد الإنتاجية لحالة الاستغلال التام فإنه تبدأ في الظهور بعض الاتجاهات التضخمية، وذلك ما أطلق عليه "كينز" بـ (التضخم الجزئي)، حيث يرجع سببه إلى عجز بعض عناصر الإنتاج عن مواجهة الطلب المتزايد عليها، إضافة إلى ضغوط نقابات العمال لرفع أجور العاملين وكذا الممارسات الاحتكارية لبعض المنتجين، وهذا النوع من التضخم لا يثير المخاوف نظرا لأنه يحفز على زيادة الإنتاج بسبب ارتفاع الأرباح.

المرحلة الثانية: هي مرحلة التشغيل التام، حيث تكون الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني قد وصلت إلى حالة التشغيل التام، وبذلك فإن مرونة العرض الكلي تصبح ضعيفة جدا، أي أن أي زيادة في الطلب الكلي لا تنجح في زيادة الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات، ويسمى الفرق بين الطلب الكلي والناتج الوطني بفائض الطلب أو الفجوة الطلبية الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار، حيث أن زيادة الطلب بشكل مستمر يزيد من حدة التضخم، ويطلق "كينز" على هذا التضخم (التضخم البحت) أو (تضخم جذب الطلب).

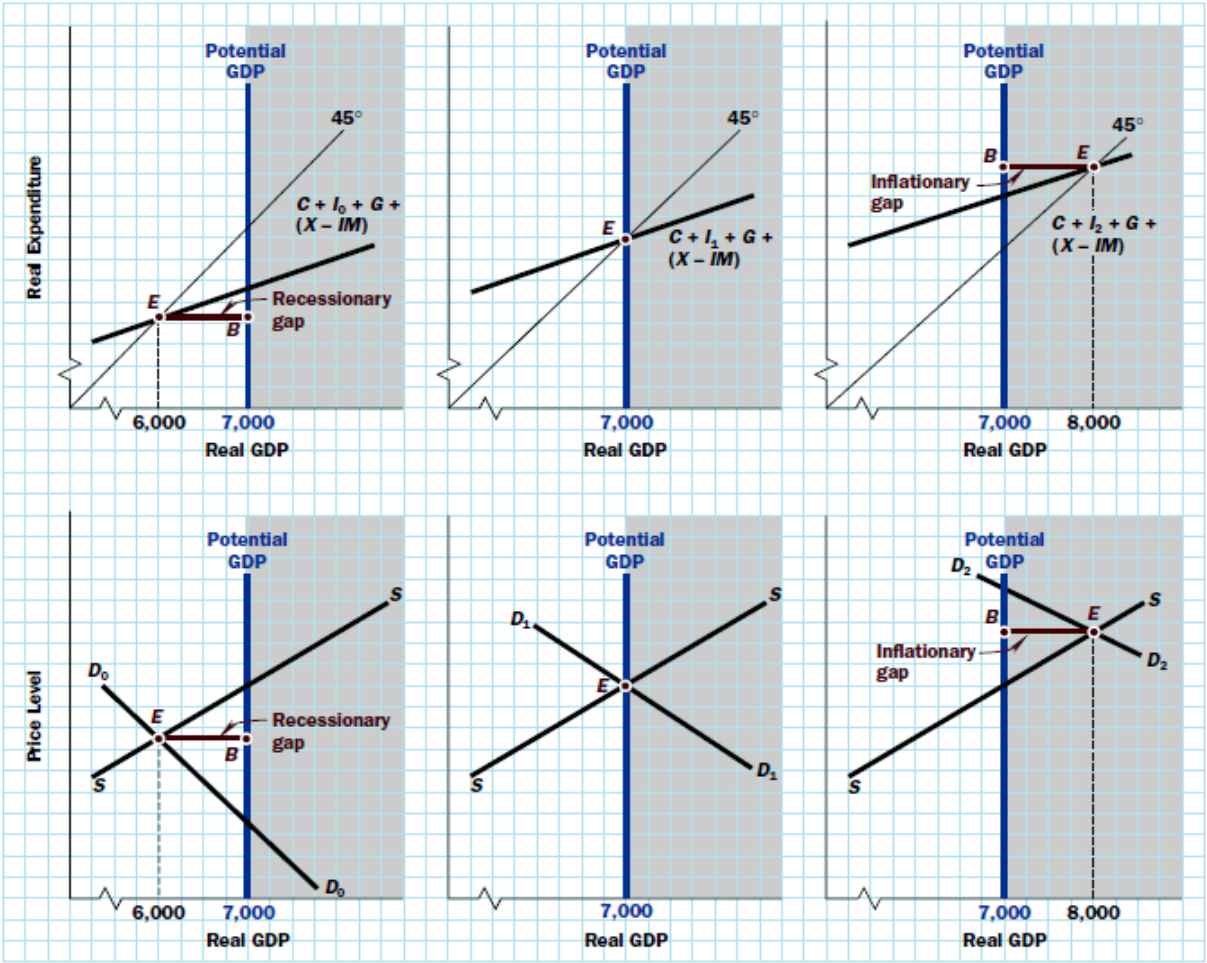
تعتبر الفجوة التضخمية من أهم إضافات النظرية الكينزية للتضخم، وهي تعبر عن الفرق بين معدل التضخم الفعلي ومعدل التضخم المستهدف، حيث يفترض "جون تايلور" أن الهدف المناسب للتضخم هو حوالي 2%[2].

[1] حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 169-170.

[2] R.A. Arnold, Economics,9th Ed, South-Western Cengage Learning, USA, 2008, p 328.

وتنتج هذه الفجوة عن ارتفاع الطلب الكلي مقابل العرض الكلي عند حالة التشغيل الكامل، وهذا ما يتطلب إجراءات انكماشية تؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي لضبط معدل التضخم والتوجه به نحو المستوى المستهدف.

الشكل (12.2): الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية



Source : W.J.Baumol, A.S.Blinder, Macroeconomics Principles & Policy, 11th Ed, Cengage Learning, USA, 2011, P 206.

يمثل الشكل (12.2) الحالات الثلاث المحتملة نتيجة لتفاعل العرض الكلي والطلب الكلي. نبدأ من الشكل العلوي الأوسط حيث يقطع منحنى الإنفاق الكلي منحنى الناتج المحلي الإجمالي المحتمل عند خط 45° تماما في نقطة التوازن E، وتعبر هذه الحالة عن عدم وجود فجوة انكماشية ولا فجوة تضخمية. بافتراض أن منحنى الإنفاق ينخفض (المنحنى الأعلى الأيسر) فإن التوازن يحدث مع وجود فجوة انكماشية، أو في حالة ارتفاعه (المنحنى الأعلى الأيمن) حيث يحدث التوازن مع وجود فجوة تضخمية، ومن المعلوم أن من أهم الأسباب التي تجعل منحنى الإنفاق يتحرك صعودا ونزولا نجد مستوى الأسعار.

تُظهر الأشكال الثلاثة السفلية نفس الحالات السابقة لكن بشكل مختلف –بطريقة تبين كيف يمكن أن يكون المستوى العام للأسعار– حيث تعبر عن كل من الطلب الكلي والعرض الكلي. من خلال الشكل السفلي الأيسر نجد أن الطلب الكلي منخفض جدا وهذا ما ينتج عنه فجوة انكماشية، أما بالنسبة للشكل السفلي الأيمن فنجد أن الطلب الكلي مرتفع جدا وبالتالي فإن الاقتصاد يصل إلى التوازن خارج الناتج المحلي الإجمالي المحتمل وهذا ما يتسبب في وجود فجوة تضخمية، أما الشكل السفلي الأوسط فيبين منحنى الطلب الإجمالي الأمثل الذي يضمن تحقيق حالة التوازن عند مستوى الناتج المحلي الإجمالي المحتمل، ويعني ذلك عدم وجود فجوة تضخم ولا فجوة انكماش.

ثالثا: التضخم في النظرية النقدية الحديثة:

يرتكز تحليل مدرسة شيكاغو بقيادة "ميلتون فريدمان" على النقود والسياسات النقدية في تحليل الظواهر الاقتصادية، وذلك بالاستناد على النظرية الكلاسيكية (النظرية الكمية للنقود).

يعتبر "فريدمان" أن السبب الرئيسي للتضخم يتمثل في نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو كمية الإنتاج، حيث أنه من خلال الدراسة التي قام بها لحالة الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1970-1973) وجد أن الفارق بين معدل نمو كمية النقود مقابل زيادة كمية الإنتاج يقدر بنسبة 4.9% سنويا، ويرجع ذلك إلى الضغوط التي مارستها السلطات التشريعية على البنك الفدرالي للإبقاء على أسعار الفائدة في مستوى منخفض بغرض تفادي دخول الاقتصاد في حالة انكماش، وبذلك فقدت رقابتها على معدل النمو النقدي، وعند خروج التضخم عن السيطرة فإنه يتم حث السلطات النقدية على إيقاف ارتفاع الأسعار أو تخفيضها على الأقل من خلال تخفيض النمو النقدي، ويحدث ذلك بشكل دوري أي زيادة المعروض النقدي في حالة الانكماش وتخفيضه في حالة التضخم.[1]

إن حركة التداول النقدي في نظر أنصار هذه المدرسة لا ترتبط أو تتكامل مع حركة الإنتاج والاستهلاك، بل ينظرون إليها على أنها من صنع المسيطرين على البنوك المركزية والذين يكونون في كثير من الأحيان معرضين للخطأ أو بعض الضغوط، حيث قال فريدمان: "إن السبب الرئيسي للمشكلات الرأسمالية المعاصرة (التضخم، البطالة، الركود) يعود إلى أخطاء في السياسة النقدية التي عمقتها سياسة التدخل الحكومي الكينزية، لذا لابد أن يكون الهدف الجوهري للسياسة الاقتصادية في محاربة التضخم (تحقيق الاستقرار النقدي) وليس في تحقيق التوظف الكامل،

[1] يوسف كمال، التقييس: ربط المعاملات والأجور بالأسعار في الإسلام، ط 1، (نشر مشترك) دار السلام، القاهرة، مصر؛ المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009، ص 37-38.

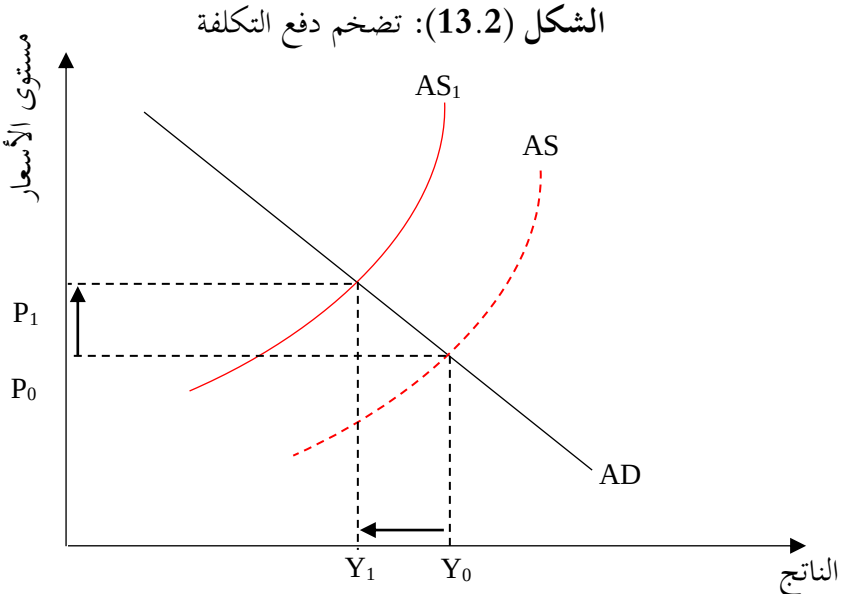
ولن يتحقق ذلك إلا من خلال سياسة نقدية صارمة تؤدي إلى ضبط معدلات نمو كمية النقود بما يتناسب مع نمو الناتج المحلي الحقيقي، ولتحقيق ذلك لابد من محاربة المصادر الأساسية للإفراط في عرض النقود وعلى رأسها نمو العجز في الموازنة العامة، والذي يتنامى بسبب تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية.[1]

رابعا: نظرية دفع التكلفة:

تؤكد النظريات السابقة الذكر على تفسير التضخم انطلاقا من جانب الطلب الكلي، لكن نظرا لأن هذا التفسير لم يكن ملائما لجميع حالات التضخم فإنه ظهرت نظريات أخرى على غرار النظريات التي تؤكد على جانب العرض كمفسر لظاهرة التضخم.

حسب هذه النظريات فإن التضخم يمكن أن يكون ناجما عن استمرار زيادة تكاليف الإنتاج التي تحدث بشكل مستقل عن الطلب الكلي، أي أن زيادة التكاليف لا تعكس زيادة استخدام الموارد الإنتاجية، ويتطلب حدوث هذا النوع من التضخم مدة طويلة نسبيا تأخذ عدة سنوات بشكل مستمر، ويمكن أن تنجم التحولات المستمرة في منحنى العرض الكلي عن عدة عوامل من أهمها الزيادة في معدل الأجور وزيادة الواردات إضافة إلى زيادة هوامش الربح وزيادة الضرائب.[2]

الشكل (13.2): تضخم دفع التكلفة



Source : N.T. Macdonald, Macroeconomic and Business : An interactive Approach, Thomson Learning, London, UK, 2002, P 229.

[1] حسن حسين أحمد البشايرة، سياسة تدخل الدولة في سوق السلع والخدمات في الاقتصاد الإسلامي، ط 1، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 120-121.

[2] N.T. Macdonald, Macroeconomic and Business : An interactive Approach, Thomson Learning, London, UK, 2002, P 229.

نلاحظ من خلال الشكل (13.2) أن ارتفاع تكاليف الإنتاج مع بقاء الطلب الكلي ثابتا يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي (AS) من اليمين إلى اليسار باتجاه (AS_1) مما يؤدي إلى انخفاض الناتج من (Y_0) إلى (Y_1) وارتفاع مستوى الأسعار من (P_0) إلى (P_1)، وحسب هذه النظرية فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

تفترض هذه النظرية ضمنيا الافتراضين التاليين:[1]

- هناك سيطرة احتكارية في الأسواق بحيث تتمكن الشركات المنتجة من رفع الأسعار نتيجة لارتفاع التكاليف؛
- تكون نقابات العمال قادرة على نقل منحنى عرض العمل إلى اليسار بالرغم من بقاء الطلب الكلي ثابتا، وهذا ما يعني رفع أجور العمال مقابل احتمال ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض عدد العمال المستخدمين.

لقد أثيرت العديد من الانتقادات لنظرية دفع التكلفة من عدة جوانب، كما أنها كانت سببا في جدل كبير في الشركات الإنتاجية بين أصحاب الشركات ونقابات العمال حول المتسبب الرئيسي في ارتفاع الأسعار، حيث ترى الشركات أن دفع نقابات العمال بالشركة إلى زيادة الأجور هو الذي أدى إلى رفع مستوى الأسعار، أما نقابات العمال فترى أن ارتفاع الأجور هو نتيجة لارتفاع مسبق للأسعار.

خامسا: نظرية التسارع (جذب الطلب ودفع التكلفة):

وفقا لبعض الاقتصاديين فإنه لا يمكن تفسير التضخم اعتمادا على نظريتي جذب الطلب أو دفع التكلفة كل على حدى، وإنما هو نتيجة لتفاعل جانبي العرض والطلب على حد سواء، كما يرون أنه لا يمكن للتضخم أن ينتج عن زيادة التكاليف باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى البطالة والانكماش وليس إلى التضخم، ويرون في المقابل أنه ليس من المناسب القول بأن جذب الطلب يمكن أن يسبب ارتفاع الأسعار ما لم يكن مقرونا بدفع التكلفة، وهنا نكون أمام تفصيل مهم، فيمكن أن يكون دفع التكاليف متوازنا بمعنى أنه يستوعب طلبا فائضا سابقا أو يكون غير متوازن بمعنى أنه يخلق فائضا في العرض فإنه يجب مواجهة ذلك عن طريق زيادة الطلب الفعال.[2]

تجمع نظرية التسارع بين جانبي الطلب والعرض في تفسير ظاهرة التضخم مع إعطاء أهمية خاصة لعاملين[3]:

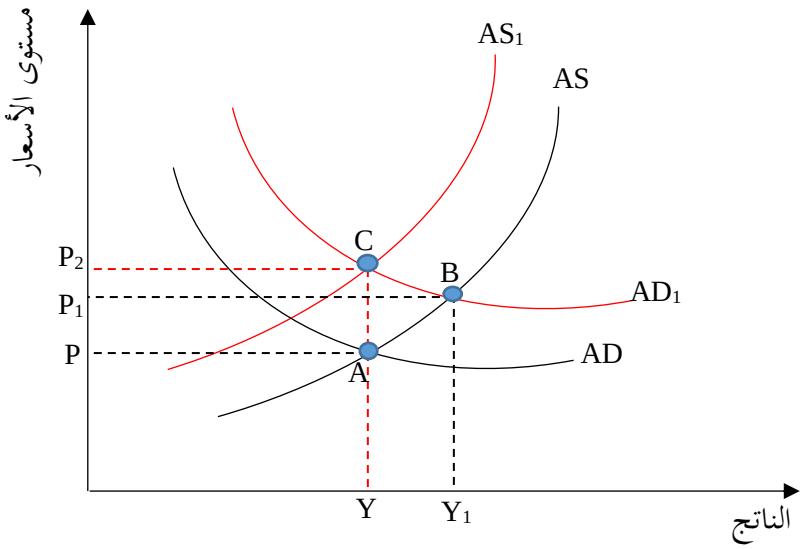
[1] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص 272.

[2] K.R. Gupta, R.K. Mandal, A. Gupta, Macroeconomics, 5th Ed, Atlantic Publishers & Distributors, New Delhi, India, 2008, P 425.

[3] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص 273.

- ✓ السياسة النقدية والمالية للحكومة في التأثير على جانب الطلب؛
- ✓ توقعات الأسعار في التأثير على الأجور وبالتالي على جانب العرض.

الشكل (14.2): التضخم حسب نظرية التسارع



المصدر: نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 273.

من خلال الشكل (14.2) نلاحظ أن تحليل نظرية التسارع يبدأ من حالة التوازن في الاقتصاد أي نقطة تساوي العرض والطلب (النقطة A) عند التوليفة (Y, P)، ونظرا لارتفاع مستوى البطالة نسبيا (معدل البطالة الطبيعي) عند مستوى الناتج Y فإن الدولة تلجأ إلى اتباع سياسة نقدية ومالية توسعية بهدف زيادة الطلب الكلي وبالتالي التخفيض من معدل البطالة، وبذلك فإن منحنى الطلب الكلي ينتقل يمينا باتجاه (AD_1) وتصبح نقطة التوازن الجديدة هي (النقطة B)، لكن في مقابل ارتفاع الناتج فإنه يتم تسجيل ارتفاع في مستوى الأسعار أيضا ليصبح عند المستوى (P_1)، ونظرا لارتفاع تكلفة المعيشة عند هذا المستوى فإن نقابات العمال تطالب برفع الأجور لمواجهة ارتفاع الأسعار، وهذا ما يسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي انتقال منحنى العرض إلى اليسار باتجاه (AS_1) فينخفض الناتج إلى مستواه الأصلي (Y) لكن مستوى أسعار أعلى (P_2) ويصبح التوازن الجديد عند النقطة C، وتتم هذه العملية بشكل دوري.

حسب التحليل الذي قدمته نظرية التسارع فإن تكرر محاولات الحكومة بتخفيض معدل البطالة عن مستواه الطبيعي عند مستوى الناتج Y سيتسبب في تزايد ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي تزايد اتساع الفجوة التضخمية، وهذا ما سيتسبب بانهيار النظام النقدي للبلد وفقدان الثقة بالعملة المحلية.

سادسا: النظرية القطاعية للتضخم:

قدم مجموعة من الاقتصاديين وعلى رأسهم "تشارلز شولتز" نظرية بديلة للتضخم سميت بنظرية التضخم الهيكلي أو تحول الطلب القطاعي، حيث يشير "شولتز" من خلال هذه النظرية إلى مرونة الأسعار والأجور تصاعديا استجابة للطلب الزائد في حين أنها غير مرنة في الاتجاه التنازلي، وحتى لو كان الطلب الكلي ليس مفرطا فإن الطلب الزائد في بعض قطاعات الاقتصاد ونقصه في قطاعات أخرى يؤدي عموما إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وذلك لأن الأسعار لا تنخفض في القطاعات التي تعاني من قصور الطلب وتبقى ثابتة، وفي المقابل ترتفع الأسعار في القطاعات التي تسجل طلبا مرتفعا. على الرغم من أن هذه النظرية تسهم إلى حد ما في تفسير الاتجاهات التضخمية في الاقتصادات الحديثة إلا أنها لا تقدم تفسيرا كاملا أو جوهريا للتضخم المستمر، والذي يتطلب تفسيرا أكثر من مجرد التحولات في الطلب.[1]

سابعا: النظرية الهيكلية للتضخم:

تحاول هذه النظرية التي تنسب إلى المدرسة الهيكلية التي يتزعمها الاقتصادي "راؤول بريبش" تفسير التضخم في البلدان النامية من خلال تحليل الخلل في مكونات كل من العرض الكلي والطلب الكلي وعلاقة ذلك باتجاهات البلدان التي تتعرض للتضخم بسبب الاختلال الهيكلي في بنائها الاقتصادي، وحتى في ظل عدم تزايد حجم الطلب الكلي فإنه يمكن حدوث مشاكل تضخمية في هذه البلدان بسبب الاختلالات الفعلية الحقيقية في هيكل الاقتصاد الوطني وكيفية إدارة الموارد الاقتصادية وتوزيعها[2]. ويمكن إبراز أهم العوامل المسببة للتضخم الهيكلي في الدول النامية كالتالي:[3]

1. اختلال علاقات النمو بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد نتيجة اختلال هيكل الطلب المحلي:

يمكن أن يترتب عن تغير هيكل الطلب في الدول النامية حتى في حالة عدم وجود فائض في الطلب الكلي ضغوط تضخمية، وذلك لعدم قدرة الموارد على الانتقال بشكل سلس بين القطاعات المختلفة؛

[1] M. Maria John Kennedy, Macroeconomic Theory, PHI Learning Private Limited, New Delhi, India, 2011, P 254.
[2] ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 402.
[3] أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عابد، إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 237-238.

2. بطء النمو في القطاع الفلاحي:

في معظم الدول النامية يتم تسجيل فائض في الطلب على الغذاء والمنتجات الفلاحية بمعدل يفوق معدلات نمو الإنتاج، ويعود ذلك إلى معدلات النمو السكاني المرتفعة والتي يقابلها جمود في الجهاز الإنتاجي بصفة عامة والزراعي بصفة خاصة. ولعل من أهم أسباب القصور في عرض المنتجات الغذائية في الدول النامية نجد ما يلي[1]:

- تركيز معظم الاستثمارات على القطاع الصناعي وإهمال القطاع الفلاحي، خاصة جانب استصلاح الأراضي الزراعية؛
- اتباع سياسة اقتصادية تحد من حافز القطاع الخاص على التوسع والإنتاج والاستثمار في القطاع الفلاحي، ومثال ذلك سياسة تسعير المنتجات الزراعية بأسعار أقل من أسعار السوق، وفرض سياسة التسليم الإجباري للمحاصيل؛
- تفتت الأراضي الزراعية لقطع صغيرة بفعل عوامل كثيرة منها قوانين الإصلاح الزراعي، مما يؤدي إلى القضاء على وفورات الحجم في الزراعة وبالتالي الاستمرار في استخدام الفنون الإنتاجية التقليدية.

3. عدم استقرار حصيلة الصادرات:

يؤدي عدم استقرار حصيلة الصادرات في الدول النامية إلى توليد ضغوط تضخمية تؤدي إلى استمرار ارتفاع الأسعار لفترة طويلة؛

4. نقص وعدم استقرار حصيلة النقد الأجنبي بصفة عامة:

إن عدم كفاية وعدم استقرار حصيلة النقد الأجنبي في الدول النامية لكثير من الاعتبارات يؤدي إلى عدم إمكانية تشغيل الطاقات الإنتاجية المتاحة بشكل كامل، ويؤدي كذلك إلى عدم القيام باستثمارات وتوسعات جديدة لزيادة العرض الكلي، وكل ذلك سيترتب عنه ميل مستمر لارتفاع المستوى العام للأسعار؛

5. زيادة معدلات الأجور لأغراض اجتماعية دون زيادة الإنتاجية:

إن زيادة الأجور دون زيادة كمية الإنتاج بصورة مستمرة تؤدي إلى استمرار ارتفاع الأسعار واتساع الفجوة التضخمية؛

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان أحمد محمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004-2005، ص 188.

6. طبيعة عملية التنمية وما تولده من ضغوط تضخمية في مراحلها الأولى:

إن تغير البنيان الاقتصادي للدول النامية في غمار عملية التنمية يولد مجموعة من الاختلالات التي تخلق قوى تضخمية، تتمثل محصلتها في خلق تيار نقدي وإنفاقي يفوق كثيرا المتاح من السلع المنتجة محليا والمستوردة من الخارج، وهو الأمر الذي يدفع بالأسعار للارتفاع.[1]

تختلف العوامل المسببة للتضخم حسب النظرية الهيكلية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، ويمكن إبراز أهم عوامل التضخم في هذه الأخيرة كالتالي:

1. النمو الاقتصادي المرتفع وسلوك الشركات:

إن زيادة النمو الاقتصادي بمعدلات كبيرة وكذلك نمو حجم ونفوذ الشركات الاقتصادية قد أحدث تطورات هيكلية هامة في الدول الصناعية، حيث تعدت الهدف التقليدي للشركات (تعظيم الأرباح) إلى السعي بالدرجة الأولى لتعظيم الأصول، هذا بالإضافة إلى زيادة قدرتها على تحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح نتيجة تحكمها وسيطرتها على كل مراحل التمويل كذا مركز المعلومات والتكنولوجيا في العالم[2]. كل هذه العوامل ساعدت الشركات الكبرى على السيطرة التامة على الأسواق من تخطيط الإنتاج إلى تخطيط المبيعات والأرباح وحتى الأسعار، كما أنها لا ترضخ لمطالب العمال برفع الأجور إلا في حالات معينة كتفادي حالات الإضراب، بالإضافة إلى عدم سماحها بتخفيض الأسعار في حالة زيادة الإنتاجية وثبات التكاليف وهذا ما يساعد على خلق بيئة تضخمية.

2. ظهور ما يعرف بتضخم الإنتاجية:

إن ارتفاع الأجور في بعض القطاعات بسبب ارتفاع معدلات الإنتاجية عادة ما يتبعه المطالبة بزيادة مماثلة في الأجور من قبل العمال الذين يعملون في قطاعات أخرى لم تحدث فيها زيادة الإنتاجية، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وانخفاض هامش الربح لأصحاب المشروعات مما يدفع إلى زيادة التكاليف وارتفاع مستوى الأسعار.[3]

[1] ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 312.

[2] أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عابد، إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 239.

[3] المرجع السابق، ص 241.

المطلب الثالث: وسائل وأساليب مكافحة التضخم

إن التضخم مرض خطير إذا أصاب اقتصادا ما فإنه يدمر أوضاعه واستقراره ويعرقل نموه، وإذا استمرت هذه الظاهرة لسنوات عديدة فإنها تؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات لأنه يعرقل الصادرات ويشجع الواردات، إضافة إلى ذلك فإنه ينمي ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، كما أنه يؤثر على الاستثمار سلبا لاستحالة حساب التكاليف المقدرة للمشروعات الاستثمارية والخطط الإنتاجية بسبب عدم استقرار النقود[1]، بالإضافة إلى تخفيض مستوى الدخل الحقيقي وزيادة الميل الحدي للاستهلاك على حساب الادخار، ناهيك عن تدهور سعر صرف العملة الوطنية.

من خلال ما سبق تتبين لنا الآثار السلبية التي يخلفها التضخم والتي تكون مرهقة للاقتصاد في أغلب الأحيان، ولذلك وجب اتخاذ بعض الإجراءات للحد من هذه الظاهرة ومحاولة كبحها، وذلك من خلال توليفة من السياسات النقدية والمالية بالإضافة إلى الرقابة على الأجور والأسعار.

أولا: السياسة النقدية.

تعتمد السلطات النقدية في مكافحتها لظاهرة التضخم على مجموعة من الوسائل والأدوات الكمية والكيفية، والتي تهدف في مجملها إلى تقليص وامتصاص فائض السيولة في السوق والسيطرة على حجم المعروض النقدي وبالتالي الدفع بالمستوى العام للأسعار إلى الانخفاض، وبشكل عام تتلخص هذه الأدوات في سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة ونسبة الإحتياطي القانوني، والتي سبق وأن ذكرناها بشيء من التفصيل في الفصل الأول وبالتالي فإننا سنقتصر على آلية عمل هذه الأدوات في مكافحة التضخم.

1. سعر إعادة الخصم:

يقوم عادة البنك المركزي في حالات التضخم المرتفع بالرفع من سعر إعادة الخصم، حيث تُعرض البنوك عن إعادة خصم الأوراق التجارية التي بحوزتها، وذلك لأنها تسجل انخفاضا في نسبة السيولة التي بحوزتها مما يضطرها إلى رفع سعر الفائدة على القروض بهدف تقليص حجم الائتمان المقدم للعملاء، وبالتالي التخفيض من حجم المعروض النقدي مما يدفع بالمستوى العام للأسعار للانخفاض.

[1] عبد المجيد محمد راشد، الكارثة والوهم: مستقبل سياسة الإصلاح الاقتصادي بمصر في ظل نظام العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2006، كتاب غير مرقم.

تكون فعالية سعر إعادة الخصم محدودة خاصة في الدول النامية حيث يقل التعامل بالأوراق التجارية، إضافة إلى اعتماد البنوك التجارية في هذه الدول على مصادر أخرى للسيولة.

2. عمليات السوق المفتوحة:

يهدف البنك المركزي من خلال استعماله لهذه الأداة للتأثير على مستوى الاحتياطات لدى البنوك التجارية وبالتالي التأثير على حجم النقد المتداول، حيث يلجأ في حالة وجود ضغوط تضخمية إلى طرح الأوراق المالية التي بحوزته للبيع بهدف امتصاص الكتلة النقدية الزائدة، ويمكن لهذه الأداة التأثير على حجم السيولة في القطاعين المصرفي وغير المصرفي من خلال الحد من قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وكذلك تخفيض حجم الإيداعات.

إن دخول البنك المركزي كبائع للأوراق المالية سيؤدي إلى انخفاض قيمتها الجارية في السوق مع ثبات العائد عليها، ويعني ذلك ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية التي تدرها هذه الأوراق وهذا ما يمثل حافزا لارتفاع أسعار الفائدة على القروض، وكل ذلك يدفع بالمستوى العام للأسعار للانخفاض.

إن فعالية سياسة عمليات السوق المفتوحة غالبا ما تكون متواضعة الفعالية في حالات الأزمات الاقتصادية، وذلك باعتبار أن المصارف التجارية لا تقوم بالضرورة باستثمار مواردها وأرصدتها النقدية المتاحة لديها في حالات الانكماش الاقتصادي، كما أنها لا تندفع في شراء السندات الحكومية من البنك المركزي في حالات التضخم الاقتصادي، فضلا عن أن الأفراد سينطبق عليهم ما ينطبق على استثمارات المصارف التجارية في حالات الأزمات، وخاصة أن عامل التوقعات يكون من العوامل المهمة في تقرير نوع استثماراتهم وتحديد الأرباح المتوقعة في المستقبل.[1]

بالنظر إلى آلية عمل سياسة عمليات السوق المفتوحة فإنه يظهر تواضع فعاليتها بدرجة أكبر في الدول النامية التي مازالت تفتقد لأسواق مالية ونقدية متطورة، أما بالنسبة للموجودة منها فإنها تتسم بالمحدودية في النشاط وضيق تداول الأوراق المالية الخاصة بهذه السوق.[2]

3. سياسة الإحتياطي الإجباري:

يلجأ البنك المركزي في حالات معدلات التضخم المرتفعة إلى الرفع من نسبة الإحتياطي النقدي القانوني الإجباري، وذلك بهدف زيادة أرصدة البنوك التجارية لديه مما يحد من قدرتها على منح الائتمان، وبالتالي امتصاص

[1] محمد الفاتح محمود المغربي، مؤسسات مالية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 61.

[2] محمد الفاتح محمود المغربي، إدارة المنشآت المالية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 60.

فائض السيولة في السوق والدفع بالمستوى العام للأسعار للانخفاض، أما في حالات الركود فإنه يقوم بتخفيض هذه النسبة مما يشجع البنوك التجارية على زيادة حجم القروض المقدمة بالشكل الذي يوجه الاقتصاد لتحقيق حالة انتعاش.

رغم بعض الانتقادات الموجهة لسياسة الإحتياطي النقدي الإجباري على غرار كونها غير فعالة في حالة امتلاك البنوك التجارية لفائض احتياطي مثلا، فإنها تعتبر أفضل وأنجع وسائل البنك المركزي في التأثير على حجم الائتمان خاصة في البلدان النامية.

إضافة إلى الأدوات الكمية السابقة الذكر فإنه يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة الرقابة المباشرة وتحقيق الرقابة الكمية والكيفية على الائتمان والتوجيه الاقتصادي، ويتضمن مفهوم الرقابة المباشرة الأدوات التالية[1]:

- ممارسة البنوك المركزية لسلطاتها الحكومية النقدية والرقابية للتأثير على البنوك التجارية بالتوجيه والتوضيح والنصائح والتصريحات والاقناع لغرض اتباع وانتهاج سياسته المركزية التي تحقق أهدافه الكلية المنسجمة مع تنشيط وضبط اقتصاديات البلد؛
- صدور الأوامر والتعليمات الملزمة للمصارف التجارية بمقتضى ما يجيزه القانون بتحديد اختصاصات ووظائف البنك المركزي، وذلك سواء على مستوى المصرف الواحد أو جميعها حسب الحاجة في ميادين الإقراض والاستثمار.

ثانيا: السياسة المالية.

في كثير من الحالات لا يمكن الاعتماد على السياسة النقدية كعلاج وحيد للأزمات الاقتصادية، ولضمان فعالية أكبر لتحقيق الهدف ينبغي إيجاد مزيج ملائم من الأدوات النقدية والمالية دون الإخلال بالتوازن الاقتصادي.

تعتمد السلطات الحكومية عادة في حالات التضخم المرتفع مجموعة من الإجراءات التي تفضي إلى الحد من هذه الظاهرة وكبحها والعودة بالمستوى العام للأسعار إلى المستويات الطبيعية، وتتلخص جملة هذه الإجراءات في اتباع سياسة مالية انكماشية تتمثل في تقليص الإنفاق العام والتوسع في الإيرادات العامة (الدين العام والضرائب).

1. ترشيد الإنفاق العام:

تتسم هذه الأداة بتأثيرها المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد، ولذلك فإنه يعتبر أنجع أداة خاصة في الدول النامية، حيث تقوم السلطات الحكومية في حالة وجود ضغوط تضخمية بتخفيض الإنفاق

[1] عبد اللطيف حمزة القراري، مرجع سبق ذكره، ص 122.

الحكومي خاصة الجانب الاستهلاكي وتقوم بالرفع من حصة الانفاق الاستثماري، وبذلك فإنه يتم تسجيل نمو في الإنتاجية وانخفاض في مستوى الاستهلاك مما يقود المستوى العام للأسعار للانخفاض.

2. زيادة حجم الضرائب:

تعمد السلطات الحكومية في حالة وجود فجوة تضخمية إلى رفع نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، مما يؤثر على دخول الأفراد وبالتالي على مستوى استهلاكهم، وهذا ما يدفع بالمستوى العام للأسعار للانخفاض.

3. اللجوء إلى الدين العام:

تهدف الدولة من خلال اعتمادها لهذه الأداة في حالات التضخم إلى امتصاص فائض السيولة المتداول في السوق، مما يدفع إلى انخفاض الطلب وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار.

4. التحويلات والإعانات:

تمثل تلك المساعدات التي يتقاضاها القطاع العائلي من الدولة، وتستخدم كوسيلة لإعادة توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية[1]. حيث يتم اللجوء في أوقات التضخم إلى تخفيض مستوى الإعانات والتحويلات بهدف التأثير على القدرة الشرائية مما يساهم في كبح التضخم.

تجدر الإشارة إلى أن اللجوء إلى الدين العام لا يكون إلا في حالة عجز الأدوات المالية الأخرى مجتمعة على تحقيق استقرار الأسعار، وإلا قد يكون له آثار عكسية على النشاط الاقتصادي.

ثالثا: الرقابة على الأجور والأسعار:

يتمثل المعيار الأولي والأساسي الذي تبنى عليه سياسة الرقابة على الأجور في وجوب الإبقاء على مستويات الإنتاجية فوق الحد الأعلى لمستويات الأجور، بحيث توجه الرقابة الحكومية لاقتطاع الزيادة في الأجور مباشرة أو باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية كالضريبة أو الاقتراض ضمانا لمنع الارتفاع في أسعار الحاجيات الاستهلاكية الرئيسية، ويتوقف ذلك بالطبع على تعاون الاتحادات النقابية والمهنية بالحد من المطالبة برفع معدلات الأجور واتباع سياسة أجر انكماشية أثناء التضخم.[2]

يستوجب على الدولة في حالة وجود ضغوط تضخمية أن تباشر الرقابة على الأسعار وتتدخل بالتسعير الجبري لتحقيق أهدافها الاقتصادية وذلك بعد دراية وخبرة وعلم وتجربة، ويكون هذا التسعير وفقا لمقتضيات وضوابط

[1] عايب وليد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2] أحمد جابر حسنين علي، الإصلاح الإداري ودوره في القضاء على الفقر، ط 1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2013، ص 240.

المصلحة للمنتج والمستهلك معا، وسيعمل ذلك على إحداث توازن بين العرض والطلب مع أسعار عادة ما تكون مقبولة (استقرار الأسعار).[1]

إن الرقابة على الأسعار هي محاولة لكبت التضخم أكثر منها للسيطرة عليه بفاعلية أي أننا نكون أمام حالة التضخم المكبوت، ويثبت منطق التحليل الاقتصادي فضلا عن الحقائق التاريخية أن الرقابة على الأسعار في حد ذاتها ليست حلا للضغوط التضخمية، وفيما يلي سنورد أهم أسباب عدم الكفاءة النسبية للرقابة على الأسعار كإجراء مضاد للتضخم:[2]

- عن طريق مجرد الرقابة على الأسعار فإن الحكومة تهاجم الأعراض بدلا من الأسباب الأساسية للتضخم، فإذا لم يسمح لضغط الطلب بأن يعبر عن نفسه في شكل ارتفاع في الأسعار فإنه سيعبر عن نفسه في شكل طوابير طويلة من المشترين المحتملين، وهذا ما يسبب ازدهار السوق السوداء؛
- بالرجوع إلى الطوابير الطويلة فإن الحكومة ستضطر لمراقبة توزيع السلع النادرة عن طريق التوزيع البطاقات (تحديد كمية معينة من السلع لكل فرد)، وستمتد القيود المفروضة أيضا إلى المنتجين، وهذا النظام الآخذ في الاتساع من القيود من المحتمل أن يثبت أنه غير كفء اقتصاديا؛
- من المستحيل مراقبة سعر كل سلعة، ولذلك فإن الحكومة ستقتصر على مراقبة أسعار السلع المهمة فقط، وبذلك فإن المنتجين سيتوجهون إلى زيادة إنتاج السلع غير المراقبة، ونظرا لأن الناس لا يستطيعوا أن ينفقوا كل دخولهم على السلع الضرورية فإنهم سيحولون إنفاقهم إلى الكماليات والتي سترتفع أسعارها أكثر، وهذا ما يحفز على تحويل الموارد القائمة من إنتاج الضروريات إلى إنتاج الكماليات، وهكذا تؤدي الرقابة على الأسعار إلى تخصيص غير كفء للموارد.

يتطلب تنفيذ برنامج الرقابة على الأجور إلى جانب الرقابة على الأسعار صرامة ودقة عالية، فمهما قدمت الدولة من أنظمة وسياسات للأجور تحقق العدالة فإنها لن تحقق أهدافها دون رقابة حقيقية على تلك الأنظمة والسياسات، فبغض النظر على أولوية تحديد الأجور والأسعار تقضي الضرورة التدخل الفوري الحكومي لإيقاف تيار الارتفاعات الخاصة بالأسعار والأجور بفرض رقابة مباشرة على تضخمات الأجور.[3]

[1] حسن حسين أحمد البشايرة، مرجع سبق ذكره، ص 210.

[2] كامل بكري، رمضان محمد مقلد، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 291-292.

[3] أحمد جابر حسنين على، الإصلاح الإداري ودوره في القضاء على الفقر، مرجع سبق ذكره، ص 239.

المبحث الثالث: مشكلة البطالة وأساليب مكافحتها

تستند المنظمة الدولية للعمل (ILO) 1983 في تعريفها للبطالة على ثلاثة معايير يتعين استيفائها مجتمعة، تتمثل في وجود الفرد في وضعية عدم العمل سواء لحسابه الخاص أو أجيرا عند جهة ما، إضافة إلى قدرته على العمل خلال الفترة المرجعية المقدرة عادة بـ 15 يوما، كما أنه يكون في حالة بحث عن العمل ويقبله عند مستوى الأجر السائد.[1]

المطلب الأول: تصنيفات البطالة وطرق قياسها

أولا: تصنيفات البطالة:

بالنظر إلى أسباب حدوث البطالة في أي اقتصاد أي بلد وبناء على النظريات والدراسات المختلفة فإنه يمكن تصنيف البطالة إلى عدة أنواع يمكن إيجازها فيما يلي:

1. البطالة الدورية:

حسب التعريف الذي قدمته الأمم المتحدة فإن البطالة الدورية هي نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة[2]. تعتبر البطالة الدورية النوع الأكثر شيوعا، حيث تنشأ عن انخفاض الطلب على السلع والخدمات مع ثبات الأجور، أي أنها تنشأ نتيجة حدوث انكماش في الاقتصاد المحلي، وهذا ما يدفع بالمؤسسات الإنتاجية إلى تسريح العمال بغرض تخفيض التكاليف[3]، ويعتبر هذا النوع من البطالة ذات تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني نظرا لما له من آثار وتبعات أخرى كانخفاض الصادرات، وتدني مستوى الاستثمارات، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية السلبية، ويطغى هذا النوع على الاقتصاديات الرأسمالية نظرا لأن الأزمات الدورية تعتبر سمة بارزة في هذا النظام الاقتصادي.

2. البطالة الاحتكاكية:

يستمر هذا النوع من البطالة لفترة قصيرة، ويطلق عليها أيضا بطالة التنقل، حيث يترك الموظف أو العامل عمله الحالي للبحث عن عمل آخر وذلك لتحسين أوضاعه أو الرفع من مستوى أجره، وبصفة عامة البحث عن

[1] R. Hussmanns, F. Mehran, V. Varmā, Surveys of Economically Active Population, Employment, Unemployment, and Underemployment: An ILO Manual on Concepts and Methods, International Labour Organization, Geneva, 1990, P 97.

[2] خالد محمد الزواوي، البطالة في الوطن العربي: المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2004، ص 19.

[3] M. Lafougére, L'Europe Face au défi de la mondialisation : Les conséquances sociales de la restructuration des économies en Europe, Edition du conseil de l'Europe, Emploi et société, 1998, P 93.

عمل أفضل[1]. كما ينتشر هذا النوع من البطالة عند المتخرجين الجدد من الجامعات وولوجهم سوق الشغل.

3. البطالة الهيكلية (الفنية):

وهي البطالة التي تنتج عن حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد المحلي تؤدي إلى عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة ومؤهلات وخبرات العاطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه، بمعنى أنها البطالة الناجمة عن عدم تطابق عرض العمل والطلب عليه، كما تنجم عن الخلل الهيكلي لمجموعة السياسات الاقتصادية المطبقة في مجال الاستثمار من جهة وسياسة التشغيل من جهة أخرى، وتنشأ أحيانا من إلغاء الوظائف بسبب تغير المهارات المطلوبة مثلما يحدث في حالة حدوث تدهور مستمر في صناعة ما[2]. كما يمكن ملاحظته في حالات ظهور تكنولوجيا جديدة أو طرق وتقنيات صناعية جديدة.

4. البطالة التقنية:

هي تلك البطالة الناتجة عن انقطاع في عملية الإنتاج بسبب أعطال في الآلات والمعدات أو بسبب عدم توفر المواد الأولية[3]. وبصفة عامة هي البطالة التي تنتج عن غياب أي عنصر أساسي يدخل في عملية الإنتاج.

5. البطالة الموسمية (العرضية):

وهي البطالة التي تحدث خلال موسم معين أو بعد انتهاء عمل عرضي معين مثلما يحدث في المزارع أو أعمال الشحن والتفريغ في الموانئ، حيث تدر هذه الأعمال الموسمية دخلا على صاحبها لكن بصفة متقطعة إذ ينقطع بانقطاع العمل، أي بانتهاء الموسم أو انتهاء العمل العرضي.[4]

6. البطالة المحبطة:

ينشأ هذا النوع من البطالة عند الأفراد الراغبين في العمل والقادرين عليه لكن تملكهم الإحباط واليأس بسبب عدم توفقهم في إيجاد فرصة عمل وبذلك توقفوا عن البحث عنه.

7. البطالة المقنعة:

لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوى عاملة عاطلة، بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم

---

[1] Y. Carsalade, Les grandes étapes de l'histoire économique, Paris, France,édition de l'école Polytechnique, Mars 2004, P 335.

[2] محمد علي عزب، التعليم الجامعي وقضايا التنمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2011، ص 203.

[3] إسماعيل محمد الزيود، دور المشروعات الإنمائية الصغيرة في التنمية الريفية، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2010، ص 24.

[4] خالد محمد الزواوي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية، حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوى العاملة في قطاع معين، وغالبا ما تتقاضى هذه العمالة أجورا أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.[1]

8. البطالة التكنولوجية:

نظرا للتطور التكنولوجي الحاصل وحلول الآلة محل اليد العاملة التقليدية فإنه يتم إحالة عدد معتبر من العمال إلى البطالة وهذا ما يطلق عليه بالبطالة التكنولوجية.

9. البطالة الطبيعية:

وهي البطالة المنتشرة في حالة التشغيل الكامل.

10. البطالة الاختيارية:

هي البطالة التي يرجحها الفرد العاطل عن العمل، ويفسر وجودها بالارتفاع النسبي في تعويضات البطالة أو الحصول على دخول أخرى غير دخل العمل، خاصة إذا كان هذا التعويض قريبا من الأجر الحقيقي للعمل، ولا يأخذ حجم هذه البطالة بعين الاعتبار عند إجراء المسح أو التعداد الخاص بسوق العمل ما عدا المستفيد من تعويضات البطالة.[2]

ثانيا: قياس البطالة:

إن الإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة يتطلب حساب معدلها، أي حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة، ورغم بساطة هذا المعدل إلا أن حسابه يواجه عدة صعوبات منها صعوبات المفاهيم التي تتعلق بتحديد المقصود بالعاطل، كذلك هناك مشكلة تتعلق بدورية إعلان معدل البطالة، حيث تكتفي بعض الدول التي تقل فيها الإمكانات المادية والإحصائية بتقدير هذا المعدل كل سنة[3]، أما بالنسبة للدول المتقدمة التي تحوز على إمكانات مادية وإحصائية فإنها تقوم بتقدير هذا المعدل بصفة شهرية أو فصلية على أكثر تقدير. وطبقا لإحصاءات العمل في بعض الدول الصناعية المتقدمة ينسب معدل البطالة إلى قوة العمل المدنية أي بعد استبعاد العاملين في القوات المسلحة، بينما يحسب المعدل في بلاد أخرى لإجمالي قوة العمل بما فيها العاملون في القوات المسلحة.[4]

---

[1] حسين الأسرج، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبطالة في دول مجلس التعاون الخليجي (النسخة العربية)، منصة النشر المستقلة (CreateSpace independent Publishing Platform)، كارولينا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص 42.

[2] البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004، ص 165.

[3] وائل رفعت علي خليل، إشكاليات الإعلام ومعطيات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 288.

[4] عزام محمد الجويلي، الإعلام الاجتماعي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 263.

قبل التطرق إلى كيفية قياس معدل البطالة ينبغي تقديم المفاهيم الأساسية المتعلقة بذلك، والتي تتمثل أساسا في القوى العاملة ومعدل المشاركة بالإضافة إلى معدل البطالة، ويمكن بيان ذلك فيما يلي[1]:

- السكان: يشملون جميع الأفراد الذين يعيشون في بلد ما؛
- السكان في سن العمل: يشملون جميع السكان باستثناء الأطفال (الذين هم أقل من 16 سنة) والمتقاعدين؛
- القوى العاملة: تضم جميع العاملين الذين يشغلون وظائف أو يبحثون عنها ويكونون قادرين على العمل ويقبلونه عند مستوى الأجر السائد؛
- نسبة المشاركة (معدل النشاط): تتمثل في النسبة المئوية للسكان الذين هم ضمن القوى العاملة إلى السكان الذين هم في سن العمل، ويأخذ العلاقة التالية:

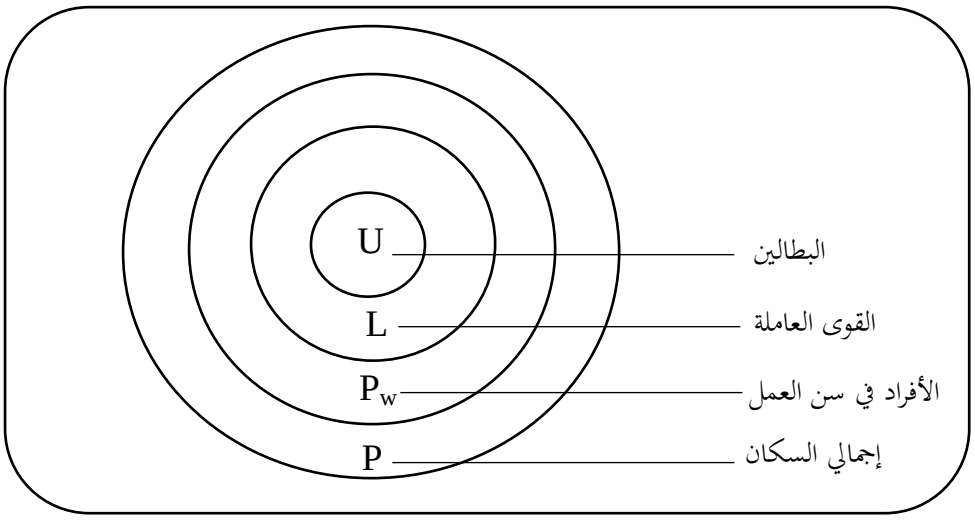
$$\text{معدل المشاركة} = 100x\frac{\text{القوى العاملة}}{\text{السكان في سن العمل}}$$

- معدل البطالة: ويتمثل في النسبة المئوية للسكان الذين هم خارج دائرة العمل (بطالين) لكنهم مستعدون للعمل وقادرون عليه ويبحثون عنه، ويمكن حساب معدل البطالة وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = 100x\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{القوى العاملة}}$$

ويمكن إبراز الطريقة التي تربط بين هذه المفاهيم من خلال الشكل التالي:

الشكل (15.2): قياس معدل البطالة



Source : N.T. Macdonald, Macroeconomic and Business : An interactive Approach, Thomson Learning, London, UK, 2002, p 238.

[1] N.T. Macdonald, op cit, p 238.

لقد تم توجيه الكثير من النقد إلى لهذه الطريقة في حساب معدل البطالة، وتأتي هذه التحفظات التي ينبغي إدراكها توخيا للدقة والانضباط في المفاهيم والحساب، ومن أهم هذه الانتقادات نجد ما يلي[1]:

- تغالي هذه الطريقة في تقدير عدد العاطلين بسبب أنه لا توجد لدينا وسيلة للتأكد تماما من صحة ما يدعيه بعض المتعطلين من قولهم إنهم كانوا جادين في البحث عن فرصة العمل، حيث قد يرفض بعضهم فرص العمل المتاحة لهم لأنها تعطي أجرا أقل من معونة البطالة الممنوحة لهم أو للاستفادة من برامج المساعدات الاجتماعية الحكومية؛
- قد لا تشمل إحصاءات البطالة جانبا مهما من العاطلين فعلا، وذلك لأنهم كفوا عن البحث عن فرصة للعمل بسبب إحباطهم وتشاؤمهم (البطالة المحبطة)، كما أنها لا تشمل الأفراد الذين يشتغلون في نشاطات عائلية، الطلبة، ربات البيوت، العاملين في النشاطات الهامشية، الثانوية أو الموازية.
- في أوقات الكساد قد لا يجد عدد كبير من الأفراد وظائف لكل الوقت بل وظائف مؤقتة، ومع ذلك فإنهم لا يدرَجون ضمن العاطلين.

المطلب الثاني: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث

أولا: البطالة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

تأسيسا على قانون "ساي" الذي تنطلق تحليلات الكلاسيك منه، فإن التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين الكلاسيك هو توازن التوظف الكامل فهو الوضع العادي والمألوف والطبيعي، وأن أي توازن يكون دون مستوى التوظف الكامل لجميع الموارد الاقتصادية والبشرية هو توازن غير مستقر، أي أنهم افترضوا التساوي الدائم بين الاستثمار والادخار واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع.[2]

وفقا لرواد المدرسة الكلاسيكية "آدم سميث" و"ريكاردو" وغيرهم فإن ظاهرة البطالة هي ظاهرة مؤقتة وسرعان ما تختفي، ويرجع ذلك إلى وجود اليد الخفية أو جهاز الثمن وميكانيكية السعر، فمع ظهور البطالة سوف تنخفض الأجور، وبالتالي فإن أصحاب العمل يقبلون على امتصاص البطالة، ومع اختفاء البطالة سوف ترتفع أجور العمال مما يؤدي إلى تسريح عدد منهم، وهكذا فإن الأسعار والأجور تتحكم في وجود البطالة واختفائها وفقا لهذه المدرسة.[3]

---

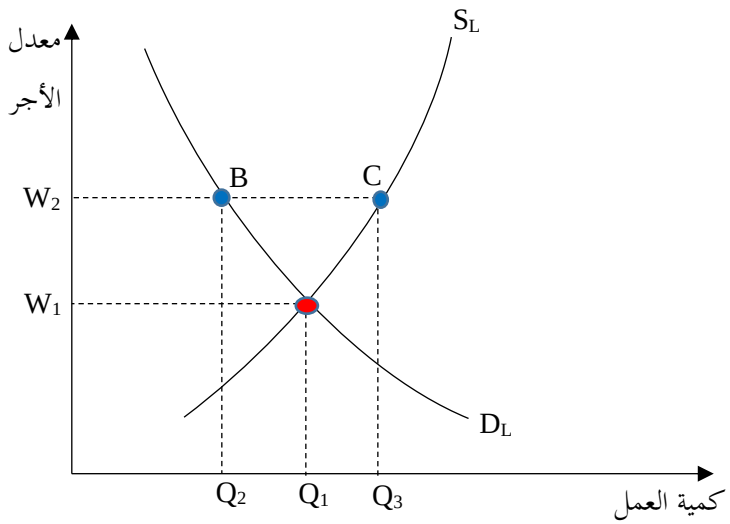
[1] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1998، ص 19.

[2] المرجع السابق، ص 167.

[3] جميل أحمد خضر وآخرون، البطالة: الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات (دراسة حالة المملكة العربية السعودية)، المجلة العربية للإدارة، إصدار خاص، 2013، ص 17.

إن التحليل الكلاسيكي مبني أساسا على ضرورة عدم تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال في جهاز الأسعار أو تحديد مستويات الأجور، أي يجب على الدولة الانصراف تماما عن التدخل في الشؤون الاقتصادية وترك الأمور تجري وفقا للقوانين التي تفرضها الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة، كما أنه في حالة انخفاض الأجور ينبغي ألا تتدخل النقابات العمالية لمنع ذلك وإلا فستخرج الأمور عن السيطرة وتتفاقم مشكلة البطالة، ويمكن إبراز وجهة النظر الكلاسيكية في تفسير ظاهرة البطالة وفقا للشكل (16.2):

الشكل (16.2): التحليل الكلاسيكي لظاهرة البطالة



Source : G. Riley, A2 Economics Course Companion 2005, 1stEd, Tutor2u Limited, UK, 2004, P 53.

من خلال الشكل (16.2) يتضح أن الأجر التوازني يتحدد عند نقطة التقاء منحنيي العرض والطلب على العمالة (النقطة A)، ونظرا لوجود قوة دافعة باتجاه رفع الأجور كالنقابات العمالية مثلا فإن معدل الأجور يرتفع باتجاه النقطة W_2، وبذلك فإن عرض العمل عند هذا المستوى من الأجر يساوي إلى المسافة (W2,C)، أما الطلب على العمال فيساوي إلى المسافة (W2,B)، ويدل ذلك وجود بطالة تقدر بالمسافة (B,C)، وبالتالي فإنه يجب تخفيض مستوى الأجور للعودة إلى حالة التوازن.

من خلال ما سبق نجد أن الاقتصاديين الكلاسيك يحصرون وجود البطالة في نطاق البطالة الطبيعية أو الاحتكاكية بالإضافة إلى البطالة الهيكلية، وكل هذه الأنواع يمكن أن يتم معالجتها من خلال آلية مرونة الأسعار والأجور.

ثانيا: البطالة في الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي:

تعد هذه المدرسة امتدادا للفكر الاقتصادي الكلاسيكي حيث يؤمنون بالحرية الاقتصادية وفعالية المنافسة الكاملة، وأمام اقتناعهم بصحة قانون "ساي" للأسواق فإنهم استبعدوا حدوث حالة بطالة على نطاق واسع جراء حدوث فائض في الإنتاج، وبالتالي فإنه يمكن للاقتصاد الوصول لحالة التوظف الكامل.

لقد اتفق النيوكلاسيك على افتراض حالة المنافسة الكاملة وتوافر مرونة أسواق العمل وعدم جمود الأجور لعلاج ما يمكن أن يحدث من بطالة جزئية في بعض القطاعات، وعليه فإن البطالة التي تسود في أي فترة إما أن تكون بطالة اختيارية أو هيكلية، ولهذا كان النيوكلاسيك يعتقدون أنه يوجد ميل كامن في النظام يدفعه نحو تحقيق التوظف الكامل باستثناء الفترات التي تحدث فيها كوارث أو حروب أو اضطرابات نقدية شديدة.[1]

وفقا لهذه النظرية فإن حالة البطالة تنتج عن الزيادة في عرض العمل، إلا أن مرونة الأجور خاصة اتجاهها للانخفاض تضمن زيادة الطلب على العمل ومن ثم احتواء البطالة والتوجه نحو حالة التشغيل الكامل، أي أن مرونة الأجور تدفع إلى تحقيق التوازن في الأجل الطويل، كما أنه يمكن للأفراد الراغبين في العمل أن يجدوا عملا عند مستويات الأجور التوازنية، أي أن البطالة الموجودة في الاقتصاد هي بطالة اختيارية.

لم تولي النظرية النيوكلاسيكية اهتماما بالغا بظاهرة البطالة بسبب تبنيها لقانون "ساي" للأسواق كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا يمكن أن تتحقق في الواقع، إضافة إلى اعتبارها أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك حيث أن استخدام التكنولوجيا في عملية الإنتاج يؤدي إلى الرفع من حجم الإنتاج بأقل التكاليف، وبالتالي فإن حلول الآلة محل اليد العاملة قد تخلق مشكلة بطالة في أغلب الأحيان.[2]

ثالثا: النظرية الكينزية:

عقب أزمة الكساد الكبير 1929 والتي أظهرت العجز التام للنظرية الكلاسيكية في الخروج من الأزمة برز الاقتصادي "ج.م. كينز" ليفسر الأسباب الكامنة وراء الكساد وفشل الاقتصاد عن إعادة التوازن والحركة ذاتيا، وقد عزى "كينز" هذه الأسباب إلى ثلاث ظواهر هي كالتالي:[3]

---

[1] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 271.

[2] عبيرات مقدم، ميلود زيد الخير، مشكلة البطالة في الفكر الإقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، دون سنة نشر، ص 2.

[3] سميسم سلام، الاقتصاد بين نظريتين السوق الاجتماعي والإسلامي، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، الأردن، 2010، ص 12.

- تجمد الأجور وعدم مرونتها بسبب النقابات العمالية التي سعت إلى رفع مستوى الأجور ولم تسع لزيادة فرص العمل عن طريق السماح بإقصاء العمال الأقل إنتاجية، وبذلك فإن مرونة الأجور التي تسمح بزيادة العمالة قد فقدت؛
- مصيدة السيولة، حيث تتحكم التوقعات المتشائمة في السلوك الناس النقدي للأفراد، مما يجعلهم يقررون التمسك بالاحتفاظ بالسيولة أو عدم الاقتراض مهما انخفضت أسعار الفائدة لأنهم يتوقعون هبوطها أكثر، وهذا ما يخلق التفاوت بين الاستثمار والادخار؛
- الجمود الذي يحصل داخل سوق السلع والإنتاج عندما تنخفض الأسعار بحيث لا يقبل الناس على شرائها مفضلين الاحتفاظ بالسيولة مما يخلق طلبا على معاملات المقايضة، ومع تكدس الإنتاج فإن المصانع تضطر على التخلي عن عمالها مما يضاعف من أزمة البطالة؛

ويمكن أن نضيف للأسباب الثلاثة السابقة وصول العائد على الاستثمار إلى أدنى مستوياته، مما يثبط رجال الأعمال على الإقدام على الاستثمار بالرغم من انخفاض مستوى سعر الفائدة.

حسب التحليل الكينزي فإن البطالة ليست أمرا استثنائيا ومؤقتا بل يمكن أن تمثل حالة طبيعية للاقتصاد، وذلك إذا كانت ظروف الطلب الفعلي أو الفعال غير كافية لتشغيل الموارد كافة[1]. ومن هنا تبرز أهمية تحليل مكونات هذا الطلب، فإذا كان الطلب على الاستهلاك والاستثمار غير كافيين فإن النشاط الاقتصادي يتحدد توازنه دون التشغيل الكامل أي مع وجود بطالة، والقضاء على البطالة لا يمكن أن يتحقق في مثل هذه الظروف بمجرد عدم التدخل، بل لابد من سياسة اقتصادية من الحكومات والسلطات النقدية من أجل تدعيم الطلب الفعلي والفعال[2]. وبذلك نجد أن كينز أعطى الأساس النظري لسياسات التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من أجل مجابهة البطالة والتوجه لتحقيق العمالة الكاملة.

في النموذج الكينزي يكون الطلب على العمالة دالة متناقصة في الأجر الحقيقي $\left[\frac{\partial L^d}{\partial(w/p)} < 0\right]$، وهذا بناء على سلوك أصحاب الأعمال الراغبين في تحقيق أقصى ربح ممكن، كما يرى "كينز" أن مستوى العمالة يعتمد على الطلب المتوقع وليس على الطلب والعرض على العمالة.[3]

[1] علي عبد الكريم الجابري، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، دار دجلة، عمان، الأردن، 2012، ص 44.

[2] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 140-141.

[3] I. Waquet, M. Montoussé, Macroeconomie, Bréal, Paris, France, 2006, P 39-40.

وفقا لـ"كينز" فإن عرض العمل يعتمد على معدل الأجر الإسمي (w) بدلا من الأجر الحقيقي (w/p)، وذلك لقصر نظر العمال وتأثرهم بالوهم النقدي، أي أنهم يفضلون الأجر الإسمي لأنه في نظرهم يعد أكثر ارتفاعا، أي أن:[1]

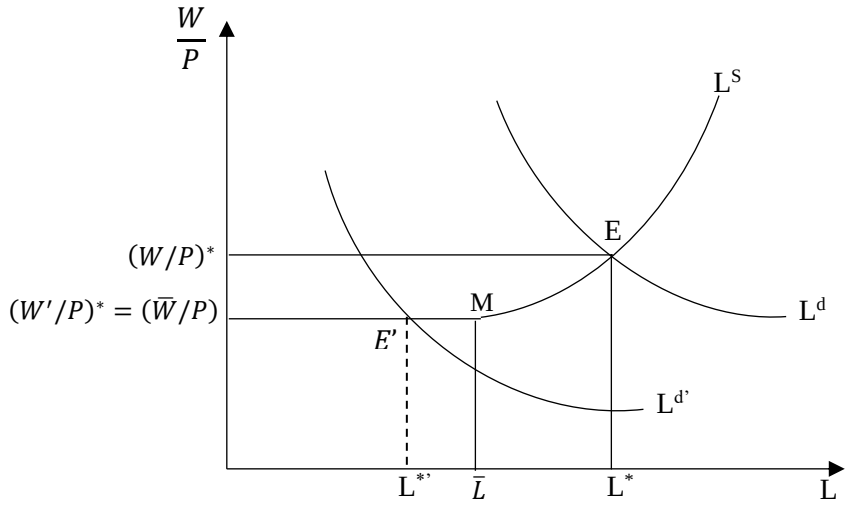
$$L^S = L^S(w) \quad \partial L^S/\partial w > 0 \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2.24)$$

$$L^d = L^d(w) \quad \partial L^d/\partial w < 0 \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2.25)$$

يرى "كينز" أن معدل الأجر الإسمي (w) ليس كامل المرونة باتجاه الانخفاض، حيث أن هناك حد أدنى من الأجور لا يمكن النزول عنه، وهو ما يسمى بالحد الأدنى للأجر المضمون (SMIG) ويرمز إليه بـ $(\overline{W})$.[2]

وفقا للنظرية الكينزية فإن توازن سوق العمل يتحقق عند تساوي العرض على العمل والطلب عليه ($L^s=L^d$).

الشكل (17.2): توازن سوق العمل حسب النظرية الكينزية



المصدر: إلمان محمد الشريف، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر، 1994، ص 289.

تمثل النقطة (M) الحد الأقصى لمستوى عرض العمل $(\overline{L})$ عند الحد الأدنى لمعدل الأجر الإسمي $(\overline{W} = W)$، وعند تعدي مستوى الطلب على العمل للمستوى $(\overline{L})$ فإنه يجب الرفع من معدل الأجر الإسمي، أما بالنسبة للنقطة (E) والتي تعكس تقاطع منحنيي العرض والطلب على العمل $\left[L^*, \left(\frac{W}{P}\right)^*\right]$ فهي تمثل حالة التشغيل الكامل،

[1] J. Handa, Monetary Economics, 2ndEd, Routledge, NY, USA, 2008, p 515.

[2] بربيش سعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، ص 199.

وبالنسبة للنقطة (E') فهي تعكس وجود حالة بطالة إجبارية في الاقتصاد والتي يمكن قياسها بحساب الفرق $(\bar{L} - L^{*\prime})$، ويرجع السبب في هذه الحالة إلى انخفاض الطلب على العمل مقابل ارتفاع العرض والذي أعقبه انخفاض في مستوى الأجر الإسمي، إضافة إلى عدم مرونة معدل الأجر الإسمي نحو الانخفاض مما يجعل سوق العمل يفقد خاصية التصحيح الذاتي التي تمكّنه من العودة لحالة توازن الاستخدام الكامل.

رابعا: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة

1. نظرية البحث عن العمل:

يعد (G. Stigler) أول من سلط الضوء على نظرية البحث عن العمل وذلك من خلال مقاله "المعلومات في سوق العمل"[1] سنة 1962، حيث تعالج هذه النظرية سلوك الأشخاص الذين يبحثون عن العمل في ظل حالة من نقص المعلومات حول سوق العمل، ويعد ذلك بمثابة مصوغ لوجود حالة بطالة احتكاكية.

نشأت هذه النظرية كنتيجة لاستخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية وتحليلها، وتبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرضية المعرفة التامة حيث تؤكد صعوبة توافر المعلومات الكاملة عن سوق العمل مما يعزز من درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات، وهذا ما يدفع الأفراد إلى السعي للتعرف على هذه المعلومات، وتتسم عملية البحث عن هذه المعلومات بسمتين أساسيتين:[2]

- تعتبر عملية مكلفة ماديا لكل من الأفراد والمؤسسات، حيث تتطلب نفقات تتعلق بالبحث والانتقال من قبل العاملين ونفقات إجراء الاختبارات من قبل رجال الأعمال؛
- تحتاج عملية البحث عن المعلومات إلى وقت طويل وإلى تفرغ من قبل الأفراد لجمع هذه المعلومات، ويمكن لذلك أن يفسر الكم الهائل من العاطلين مع وجود فرص عمل شاغرة.

في نموذج البحث عن العمل تتمثل الاستراتيجية المثلى للشخص الذي يبحث عن عمل في تحديد أدنى أجر يقبله مقابل تحديد خدماته، ويعتمد هذا الاختيار على جميع معايير البيئة الاقتصادية لاسيما المنح المدفوعة للعاطلين عن العمل ومعدلات عروض العمل، وبالتالي فغالبا ما يكفي أن نعرف تباين الأجور التحفظية من أجل التعرف على آثار السياسات الاقتصادية على مدة البطالة.[3]

[1] G.J. Stigler, Information in the Labor Market, Journal of Political Economy, Vol. 70, No. 5, Part 2: Investment in Human Beings (Oct 1962), pp. 94-105

[2] علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 46-47.

[3] P. Cahuc, A. Zylberberg, Labor Economics, Translate by W. MacCuaig, The MIT Press, USA, 2004, P 109.

لقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة والسبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، وينطبق ذلك خاصة على الوافدين الجدد على سوق العمل حيث أنه نظرا لانعدام خبراتهم بسوق العمل يزداد معدل تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على أكبر قدر من المعلومات، وبالتالي فإن هؤلاء الأفراد يتسمون بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يرفع من معدل البطالة بينهم أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة.[1]

خلاصة هذه النظرية أنها تفسر سبب البطالة بقصور المعلومات عن سوق العمل وعدم توافرها بالقدر الكافي، لذلك فإنها تمثل إضافة وخطوة متقدمة على النظريات التقليدية. ورغم ذلك فقد تم توجيه عدة انتقادات لهذه النظرية أهمها:[2]

- عدم اتفاق التفسير الذي قدمته النظرية للبطالة مع الواقع المشاهد، حيث أنها تعزو سبب البطالة إلى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل ومن ثم فهي ترى أن البطالة اختيارية؛
- أوضحت العديد من الدراسات التطبيقية أن الفرد يكون لديه قدرة أكبر في البحث عن فرصة عمل أفضل بينما يكون موظفا وليس عاطلا عن العمل؛
- من الصعب إرجاع ارتفاع معدل البطالة في أي مجتمع إلى رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل؛
- تعجز هذه النظرية عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها في الأجل الطويل.

2. نظرية اختلال سوق العمل:

بدأت ملامح هذه النظرية في الظهور منذ منتصف الستينات من القرن الماضي، وذلك من خلال إسهامات R. Clower (1965) و A. Leijonhufvud (1968) اللذان يعتبران من أبرز رواد مدرسة الكينزيون الجدد، حيث حاولوا إضفاء التحليل الاقتصادي الجزئي للنظرية الكينزية، وقد أكدوا على هيمنة آثار العرض والطلب في الأسواق خاصة في المدى القصير حيث أن الكميات تتحرك بمستوى أسرع من الأسعار وهذا ما يدفع لحالة عدم التوازن.[3]

تقوم هذه النظرية على رفض فرضية مرونة الأجور والأسعار، ووفقا لهذه النظرية فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، ويرجع هذا الجمود إلى عجز الأجور والأسعار في الأجل القصير على التغير بسرعة بما

[1] دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2005-2006، ص 77.

[2] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 49-50.

[3] M. Maillefert, L'économie du travail, 2éme Ed, Studyrama, France, 2004, P 61.

يضمن توازن سوق العمل، ونتيجة لذلك قد يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية، وينطبق ذلك أيضا على أسواق السلع حيث يؤدي جمود الأسعار والأجور إلى الاختلال بين العرض والطلب، ونظرا لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية (الأجور والأسعار) فإن ذلك من شأنه إحداث حالة عدم توازن حيث تظهر البطالة في سوق العمل، وفي حالة سوق السلع يوجد فائض عرض أو فائض طلب.[1]

من خلال مقالتهما عام 1971، قدّم كل من R. Barro و H. Grossman تمييزا بين البطالة الكلاسيكية والبطالة الكينزية والتضخم المكبوح، إلا أن هذه المساهمة قدمت نظرة سطحية دون تعمق في المحتوى، بعد ذلك وبالتحديد سنة 1977 قدّم الاقتصادي الفرنسي E. Malinvaud مساهمته المعمقة في إبراز التباين بين مختلف الحالات وذلك وفقا للجدول التالي:[2]

الجدول (1.2): تصنيف حالات عدم التوازن

		سوق السلع	
		فائض العرض ($y^s>c^d$)	فائض الطلب ($y^s<c^d$)
سوق العمل	فائض العرض ($L^s>L^d$)	بطالة كينزية	بطالة كلاسيكية
	فائض الطلب ($L^s<L^d$)	--	تضخم مكبوح

Source : M. de Vroey, Théorie du déséquilibre et chômage involontaire, Revue économique, vol. 55, N. 4 (juillet 2004), p 658.

من خلال الجدول (1.2) يمكن استنباط ما يلي:

أ. البطالة الكينزية: سميت بهذا الاسم نظرا لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة مع حالة البطالة الناتجة عن قصور الطلب الفعال في التحليل الكينزي، إذ تتسم بزيادة في العرض في كل من سوقي العمل والسلع، حيث أن تفوق المعروض من السلع على الطلب عليها يؤدي إلى تكدسها في المخازن وبالتالي تُعرض المصانع عن تشغيل مزيد من العمال؛

ب. البطالة الكلاسيكية: سميت بهذا الاسم نظرا لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة والبطالة عند الكلاسيك التي ترجع إلى ارتفاع مستوى الأجور عن أجر التوازن، حيث تتميز بعرض زائد في سوق العمل وطلب زائد في

[1] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.

[2] M. de Vroey, Théorie du déséquilibre et chômage involontaire, Revue économique, vol. 55, N. 4 (juillet 2004), p 658.

سوق السلع، ويعود السبب في هذه البطالة إلى انخفاض مستوى أسعار السلع الذي يدفع إلى ارتفاع مستوى الأجر الحقيقي للعمال مما يدفع رجال الأعمال إلى الكف عن زيادة مستوى التشغيل، وبالتالي عدم زيادة عرض السلع بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات؛

ج. التضخم المكبوح: تتسم هذه الحالة من حالات اللاتوازن بفائض في الطلب في كل من سوقي العمل والسلع.

على الرغم من القبول المنطقي لهذه النظرية في تفسير البطالة إلا أنه يوجه إليها العديد من الانتقادات أهمها اقتصارها على تحليل البطالة في الفترة القصيرة فقط مع تجاهلها لتوضيح أسبابها واستمرارها في الأجل الطويل، إضافة إلى افتراضها لتجانس عنصر العمل، الأمر الذي إما أن تكون البطالة كلاسيكية أو كينزية، وهذا لا يعكس الواقع حيث توجد أنواع مختلفة من عنصر العمل، ومن ثم يمكن أن يتزامن نوعي البطالة معا، مما يؤدي إلى تعارض الحل المقترح لعلاج البطالة الكينزية مع الحل المقترح لعلاج البطالة الكلاسيكية.[1]

3. نظرية رأس المال البشري:

إن أول ظهور لنظرية رأس المال البشري كان على يد الاقتصادي J. Mincer (1958) من خلال مقال له بعنوان "الاستثمار في رأس المال البشري وتوزيع الدخل الشخصي"، إلّا أن البروز الحقيقي لهذه النظرية كان من خلال المقال الذي نشره T. Schultz (1961) تحت عنوان "الاستثمار في رأس المال البشري"، والذي أوضح من خلاله الأهمية التي تكتسيها الموارد البشرية بحيث أنها لا تقل شأنا عن الموارد المادية، كما أن الاستثمار فيها من خلال الإنفاق على التعليم والتكوين هو أمر ضروري نظرا للمزايا والفوائد التي تترتب على ذلك مستقبلا، بحيث أن ذلك يطور من مهارات الفرد ويزيد من إنتاجيته، وهذا ما يؤدي على ارتفاع مستوى دخله وتحسن أوضاعه. ويرجع الفضل في تطوير مقاربة نظرية شاملة لقضايا رأس المال البشري إلى G. Becker (1964-1967)[2]، حيث اعتبر أن رأس المال البشري هو بمثابة وسائل الإنتاج التي ينتج عنها مخرجات إضافية من خلال زيادة الاستثمار فيها.

تركز نظرية رأس المال البشري في تفسيرها للبطالة على الجانب التكويني والتعليمي للأفراد، بحيث أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي والتكويني كلما ارتفعت فرصة التوظيف، أي أن الطلب على العمل من طرف أصحاب المؤسسات والشركات يكون مركزا بصفة أكبر على الأفراد الذين يحوزون على مؤهلات علمية عليا أو تكوين في

[1] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2] للمزيد من الاطلاع حول النماذج الرياضية لكل من Schultz و Becker أنظر: - علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر 2001، ص 4-8.

فنون إنتاجية حديثة، أما بالنسبة للأشخاص الذين ليس لديهم مستوى تعليمي أو لم يخضعوا لأي تكوين فإنهم يكونون أكثر عرضة للوقوع في حالة البطالة لعدم توافقهم مع متطلبات سوق الشغل.

لقد لاقت نظرية رأس المال البشري انتقادات شديدة من طرف الكثير من الاقتصاديين، الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض النظريات التي تقلل من دور التعليم في تحسين الإنتاجية، ومن ضمن تلك النظريات نجد:[1]

- نظرية "الإشارة" للاقتصادي M. Spence (1973)، حيث يرى أن المشكلة بالنسبة لرب العمل هي عدم معرفة إنتاجية الفرد الذي سوف يوظفه، لكن من خلال معرفة بعض مميزاته الغير قابلة للتغيير كالسن والجنس التي يطلق عليها "المؤشرات"، ومعرفة مميزات أخرى قابلة للتغيير كالتعلم والتدريب والتي يطلق عليها "الإشارات"، فإنه يمكن لرب العمل تحديد مستوى الإنتاجية المقابلة لها ومستوى الأجر، فالفرد يحصل على أجر ليس لإنتاجيته عند ذلك المستوى، ولكن لأنه يملك مؤشرا يسمح لرب العمل بتصنيفه عند مستوى معين لمكافئته؛
- نظرية "المصفاة" للاقتصادي K. Arrow (1973)، والتي ترى أن التعليم لا يرفع الإنتاجية بل يكشف عنها لرب العمل، أي أنه يلعب دور المصفاة على بوابة سوق العمل وليس له أثر على الأجور؛[2]
- نظرية أسواق العمل المجزأة: تعد من أبرز المناهضين لنظرية رأس المال البشري، حيث ترى عدم وجود رابطة مباشرة بين المقدرات الإنتاجية للعمال ومستوى الأجور وتخصيص العمال للوظائف والمهن.

4. نظرية تجزئة سوق العمل:

في السبعينات من القرن العشرين، عارضت العديد من الدراسات على غرار B. Bluestone (1970) و P. Osterman (1975) فكرة سوق العمل الواحد من خلال إظهار التعايش بين عدة قطاعات سوق عمل متوازية ومجزأة، حيث تخضع ظروف العمل والأجور والأمن الوظيفي لآليات مشتركة بين جميع الموظفين، إلا أنه في مقابل ذلك نشأت ما تسمى بنظرية تجزأة سوق العمل على يد الاقتصاديين P.B. Doeringer و M.J. Piore (1971) والتي تناقض الفكرة الأولى في أن سوق العمل ينقسم إلى عدة قطاعات بعضها يقدم أجورا مجزية والاستقرار للحياة المهنية (سوق أولية)، في حين أن البعض الآخر يتسم بانخفاض الأجور وعدم الاستقرار الوظيفي والأمن المالي (سوق ثانوية).[3]

---

[1] أحمد بوطية فيصل، العائد من الاستثمار في التعليم، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2013، ص 17-18.

[2] مصيطفى عبد اللطيف، عبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط 1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2014، ص 137.

[3] K. Genevois, Segmentation du marché du travail: le cas de Luxembourgeois, CEPS/INSTEAD, Working Paper N° 2012-35, Oct 2012, P 2.

على العكس من Piore يرى عدد متزايد من الاقتصاديين أنه لا توجد ازدواجية بسيطة في سوق العمل، لكن بالفعل تتميز معظم الاقتصاديات بتجزئة سوق العمل وعلى وجه الخصوص تم تمييز ثلاثة قطاعات رئيسية هي:[1]

- القطاع الرئيسي الأدنى: يضم أساسا المؤسسات والمنظمات ذات الطابع الصناعي؛
- القطاع الرئيسي الأعلى: يضم المؤسسات والمنظمات باستثناء ذات الطابع الصناعي والتي تتميز بتطور واستقرار أنظمة العمل والأجور؛
- القطاع الثانوي: يرتبط هذا السوق بأنظمة العمل الثانوية إضافة إلى أن التنقلات في هذا السوق ضعيفة التنظيم وترتبط بخصائص العمالة السلبية.

من خلال ما سبق نجد أن أكثر فئة معرضة للبطالة الإجبارية هي تلك التي تنتمي للسوق الثانوي، الذي يتسم بالضعف وتأثره السريع بالتقلبات الاقتصادية، أما بالنسبة التي تنتمي للسوق الأساسي فيمكن أن تمر بحالة بطالة احتكاكية كأقصى تقدير، وذلك بحكم أن المنتمين للقطاع الأولي يتمتعون بالخبرة والكفاءة في العمل، ولذلك فإن احتمال بقائهم في حالة بطالة هو احتمال ضعيف، وحتى عند تعذر إيجادهم لوظائف في القطاع الأساسي بشكل سريع فإن القطاع الثانوي يضعهم على رأس قائمة الموظفين في حال قرروا التوجه إليه.

5. نظرية الداخليين والخارجيين:

إن بروز نموذج الداخليين والخارجيين كان على يد الاقتصاديين (D. Snower & A. Lindbeck, 1984) من خلال مقال بعنوان " البطالة الإجبارية كمعضلة للداخليين والخارجيين"[2]. تركز هذه النظرية على نوعين من الأسواق سوق داخلية وأخرى خارجية، ومن خلال هذا التمييز نجد أن المؤسسة هي محور الدراسة حيث تعتبر منظمة لإدارة القوى العاملة ومكانا للعرض والطلب عليها، وفي ضوء ذلك يتبين أن السوق الداخلية هي مجموعة الأفراد الذين تستخدمهم الشركة لتلبية احتياجاتها الإنتاجية ويصطلح عليهم بالداخليين، أما السوق الخارجية فهي مجموعة الأفراد الذين لا يعملون لدى الشركة لكن من المحتمل أن تلجأ إليهم لتلبية احتياجاتها من القوى العاملة ويصطلح عليهم بالخارجيين.[3]

[1] D.G. Tremblay, Economie du travail : les réalités et les approches théoriques, 4éme Ed, Télé-Université, Québec, Canada, 2009, p 350-351.
[2] D. Snower & A. Lindbeck, Involuntary Unemployment as an Insider-Outsider Dilemma, Institute for International Economic Studies, University of Stockholm, Seminar Paper No. 282, July 1984, p 1-45.
[3] B. Bogla, La segmentation du marché du travail accroît-elle les possibilités d'emploi?, Juridis Info N° 19, juillet-Aut-septembre 1994, P 43.

يبين هذا التوجه أن الداخليين هم الذين يساهمون بشكل مباشر في رسم السياسة الأجرية بالمؤسسة من خلال جلوسهم إلى طاولة المفاوضات، حيث أن المؤسسة ومن منطلق التواجد تتفاوض مع العمال وليس مع البطالين الذين يفتقدون لأي تأثير، ومنه فمحاولة المؤسسة تخفيض أجور عمالها تحت وعيد البطالة لا يكون فعالا على الإطلاق لسببين:[1]

أولا: يستطيع العمال المهددون الاستسلام للاقتطاع من الأجر مقابل التفاعل السلبي معه من خلال اللامبالاة ثم تخفيض المجهود المبذول في العملية الإنتاجية؛

ثانيا: في حال مغادرة العمال الحاليين لمناصبهم ستلجأ المؤسسة لتوظيف عمال كانوا في عداد البطالين بأجور أقل ليصبحوا بعد ذلك داخليين، ومنه سيبدون لا محالة مقاومة لعملية تخفيض أجورهم.

من خلال ما سبق نجد أنه من مصلحة المؤسسة الحفاظ على الداخليين بأجور أعلى وخبرة وكفاءة إنتاجية بدل لجوئها للخارجيين الذين رغم انخفاض أجورهم مقارنة بالداخليين إلّا أنهم ذات كفاءة وخبرة أقل، وهذا ما ينعكس سلبا على مستوى الإنتاجية وبالتالي تخفيض الأرباح.

المطلب الثالث: سياسات معالجة مشكل البطالة

يعتبر القضاء على مشكل البطالة وخلق فرص عمل من أبرز التحديات التي تواجه صناع القرار سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، حيث تعتبر هدرا للموارد البشرية والطاقات الإنتاجية ومصدرا لتهديد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

لقد أكدت التجارب الدولية للدول المتقدمة في مكافحتها لظاهرة البطالة على ضرورة استهداف هذا المشكل ضمن سياسات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال استهداف توسيع القاعدة الإنتاجية مما يؤدي على رفع معدل النمو الاقتصادي وبالتالي الرفع من مرونة الطلب على العمل، إضافة إلى التأثير على عرض العمل من خلال برامج تحسين نوعية ومستوى التشغيل، وسنتناول فيما يلي أهم السياسات الرامية إلى زيادة معدلات التوظيف.

أولا: توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني:

يمثل توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المحلية وخاصة العمل الركيزة الأولى لاستراتيجية النمو كثيفة العمل، حيث يؤدي من ناحية إلى زيادة معدلات النمو ومن ناحية أخرى إلى زيادة

[1] دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 81.

مستوى التشغيل وخاصة أن الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على الناتج.[1]

ويمكن أن نستعرض خطوات زيادة القاعدة الإنتاجية فيما يلي:

أ. **التنمية الزراعية والريفية:** أثبتت التجارب الدولية الناجحة أن القطاع الزراعي يلعب دورا محوريا في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم في استيعاب العمالة، وكمثال على ذلك فإننا نأخذ التجربة الصينية حيث بلغت القوة العاملة في القطاع الزراعي 69% من القوى العاملة، ويمكن إبراز أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الصينية والتي ساهمت بشكل كبير في تشغيل اليد العاملة القاطنة بالأرياف فيما يلي[2]:

- توجيه نسبة كبيرة من الاستثمارات للأنشطة التي تتعلق بإصلاح البنية الأساسية القائمة من الأراضي والطرق الزراعية وشبكات الري والصرف وصيانتها، ثم إقامة بنية أساسية جديدة للأراضي المزروعة حاليا، وأخيرا استصلاح أراضي زراعية جديدة؛
- إعطاء الأولوية للتكنولوجيا غير المادية (الأسمدة والبذور المنتقاة) على التكنولوجيا المادية (الآلات والمعدات)؛
- رفع أسعار المنتجات الزراعية لرفع مستوى معيشة الفلاح وزيادة الإنتاج، وذلك لتحفيز استمرارية النمو في القطاع؛
- تخفيض عدد السلع التي تخضع لنظام التوريد الإجباري لبعض المحاصيل، فانخفض عدد المحاصيل التي تخضع للتسعير الحكومي، مما كان له الأثر الإيجابي على انتعاش القطاع الزراعي؛
- اهتمام الحكومة الصينية بالصناعات الريفية صغيرة الحجم والمكملة للنشاط الزراعي؛
- توفير الخدمات الأساسية في المناطق الريفية على غرار المناطق الحضرية.

ب. **التنمية الصناعية:** تعتبر التنمية الصناعية العصب الرئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي والدليل على ذلك هو اتساع الفجوة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية[3]. ويتم ذلك من خلال تشغيل الطاقات العاطلة مما يؤدي إلى زيادة معدل تشغيل العمالة، ومع تنشيط عملية الإنتاج فإنه يتم تخفيض مستوى الواردات والرفع من مستوى الصادرات، ويظهر أثر ذلك في الأجل القصير من خلال زيادة العمالة كأثر مباشر، أما بالنسبة للأجل

[1] مجدي محمود شهاب، متغيرات سوق العمل المحلي وانعكاساتها على مشكلة البطالة في مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 128.

[2] محمد علي عزب، مرجع سبق ذكره، ص 257.

[3] شادية سعودي كمال مندور، دور التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في اليابان في الفترة (1950-1990)، ط 1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2015، ص 92.

الطويل فإنه يتم تحويل الموارد المالية لقطاع الواردات إلى قطاع الصادرات مما يعني زيادة في وفرة رأس المال وبالتالي مزيد من الاستثمار ومزيد من تشغيل العمالة، كما يمكن للدولة تحفيز النمو في القطاع من خلال التحفيزات المالية والنقدية كتخفيض الضرائب على مدخلات الصناعات وكذلك تخفيض الضرائب الجمركية على الصادرات، وتشجيع الاستثمارات من خلال أدوات السياسة النقدية، ولتحقيق أكبر فعالية فإنه يجب العمل على توجيه هذه السياسات إلى الصناعات والمشروعات كثيفة العمالة.

ثانيا: السياسة التعليمية:

لقد ساهمت السياسات المتبعة والإشارات الخاطئة خاصة من حيث أفضلية الميزات الناجمة عن العمل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص في زيادة معدلات العاطلين الذين يفضلون انتظار التوظيف في القطاع العام، وأدى ذلك إلى تركز دور المنظومة التعليمية في إعداد المتخرجين للعمل في القطاع العام الذي لا تتماشى فيه غالبا الأجور والميزات مع الأداء والكفاءة والمهارات، وفي ظل هذا النظام أصبحت الشهادات هي المعيار الأساسي للتوظيف مما أدى إلى ظاهرة السعي المفرط للحصول على شهادات أعلى استجابة لاحتياجات التوظيف في القطاع العام وليس سبيلا لاكتساب المهارات وإلى انتشار الوظائف غير المنتجة التي لا تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية في الاقتصاد، وبالتالي إلى سوء الاستخدام وهدر رأس المال البشري.[1]

ويمكن إبراز أهم التوصيات المتعلقة بالسياسة التعليمية في سبيل مكافحة البطالة كما يلي: [2]

- الارتقاء بنوعية التعليم والتدريب وتحديثها ومراقبتها بغية توفير المهارات المطلوبة للاحتياجات المتطورة لسوق العمل، كما يجب على النظام التعليمي توفير المهارات العملية المتماشية مع الاستخدام المتنامي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمل؛
- تحسين معدلات الالتحاق بالمدارس ورفع الحد الأدنى لسنوات الدراسة اللازمة للعمل من أجل تعزيز إمكانية استكمال الدراسة والحصول على تأهيل مناسب يحسّن من آفاق التشغيل ويخفض من فترة البطالة؛
- تشجيع التدريب أثناء العمل كونه أكثر ارتباطا بمكان العمل من التدريب في المدرسة؛
- حث القطاع الخاص على المشاركة في تصميم المناهج وتحديد متطلبات التدريب واحتياجاته.

[1] تطوير العلاقة بين المنظومة التعليمية وأسواق العمل في الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص 251.

[2] تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص 217-218.

ثالثا: سياسة التسعير:

يتسم هيكل الأسعار عادة بالعديد من مظاهر الاختلال أهمها تحيز فنون الإنتاج نحو استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال، وتحيز الأسعار النسبية للسلع ضد السلع الزراعية، واختلال هيكل أسعار مدخلات ومخرجات وحدات قطاع الأعمال، حيث حدّت كل هذه العوامل من قدرة النشاط الاقتصادي على خلق فرص عمل لمقابلة الزيادة في عرض العمل، وعليه فإنه من الضروري تعديل هيكل الأسعار بما يسمح بزيادة مستوى التشغيل، وذلك من خلال:[1]

- تعديل الأسعار النسبية لرأس المال والعمل لصالح العمل، وذلك دون المغالاة حتى لا يفقد العنصر الأول أحد ميزاته النسبية في التصدير أو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تعديل أسعار المنتجات الزراعية لرفع مستوى ربحيتها ومعدل نمو القطاع الزراعي ومن ثم قدرته على خلق فرص عمل؛
- ضرورة إلغاء الدعم المباشر –إن وجد– لمدخلات ومخرجات القطاع العام وتحويله إلى قنوات التوزيع عند بيع المنتجات النهائية، أي نقل الدعم من مجال الإنتاج إلى مجال الاستهلاك.

رابعا: السياسات المالية والنقدية:

تعتبر السياسات النقدية والمالية التوسعية من أبرز الأدوات الناجعة في مكافحة ظاهرة البطالة، وذلك من خلال اتخاذ التدابير والتسهيلات لإقامة مشاريع تهدف إلى توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد خاصة فيما يتعلق بالصناعات التصديرية وصناعات الإحلال محل الواردات، حيث تستقطب هذه المشاريع جزءا هاما من اليد العاملة، كما ينبغي مراعاة استخدام الفنون الإنتاجية كثيفة العمل والابتعاد قدر الإمكان عن الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال.

رغم الفعالية التي تحققها السياسات النقدية والمالية في الوصول إلى تحقيق العمالة الكاملة في المدى القصير إلا أنه على المدى البعيد لن تكون هذه السياسات كافية حيث يجب أن تدعّم وتكمّل بسياسات اقتصادية جزئية أخرى، تمكن الأفراد ليس فقط من مجرد حصولهم على وظائف وأعمال وإنما أعمال جيدة ومرضية، وتنطوي هذه السياسات على التعليم السليم والتدريب الفعال وتحقيق درجة من مرونة سوق العمل، وتعتبر قضية بناء المهارات

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 140-141.

بصورة خاصة من بين جميع هذه المتطلبات الحد الفاصل لتحديد العائد من عنصر العمل وتحقيق تنافسية مرموقة للاقتصاد بصورة عامة.[1]

لقد أوضح "فريدريك هايك" من خلال مقاله "العمالة الكاملة، التخطيط، والتضخم" المنشور سنة 1950[2] أنه يجب الحذر من الإفراط في استخدام السياسة النقدية للحفاظ على حالة العمالة الكاملة، حيث أن زيادة الطلب الكلي لتحقيق الحد الأقصى من العمالة يمكن أن يؤدي إلى حالة التضخم المزمن، وعلاوة على ذلك يمكن أيضا أن يؤدي إلى عدم التطابق بين توزيع الطلب وتوزيع العمالة بين مختلف القطاعات، كما يرى "هايك" أن السياسة النقدية يمكن أن تكون أكثر فعالية في حالة انتشار البطالة على نطاق واسع، وأوضح أن البطالة لا تنتشر دائما بسبب عدم كفاية الطلب الكلي وبالتالي فإنه لا يمكن علاجها في جميع الأحوال عن طريق زيادة الطلب.

المبحث الرابع: مسألة الركود التضخمي وسبل علاجه في الفكر الاقتصادي

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الركود التضخمي ومؤشر الكشف عنه، بالإضافة إلى النظريات المفسرة له، وكذا أساليب علاجه في الفكر الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم الركود التضخمي ومؤشرات الكشف عنه

أولا: مفهوم الركود التضخمي:

يعرف أيضا بالكساد التضخمي، وهو الركود الذي يتسم بتزامن ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع معدلات البطالة على اقتصاديات الدول والبلدان الصناعية، وظهر في العقدين السابع والثامن من القرن العشرين[3]. كما عرّف على أنه "مزيج من حالتي الركود والتضخم تصيب الاقتصاد خلال فترة من الزمن".[4]

لقد كان الرأي السائد قبل السبعينات من القرن الماضي أن إبقاء التضخم في مستوى منخفض يؤدي إلى رفع معدلات البطالة، كما أن إبقاء معدلات البطالة في مستويات منخفضة يرفع من معدلات التضخم، إلا أنه إبان هذه الفترة ظهر نقيض هذا الرأي حيث اتجهت معدلات التضخم ومعدلات البطالة إلى اتخاذ علاقة طردية فيما

[1] محمد نبيل جامع، الحلول المقترحة لمواجهة البطالة في جمهورية مصر العربية، الجزء الثاني، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2011، ص 7.

[2] للمزيد من الإطلاع:

F.A. Hayek, Studies in Philosophy, Politics and Economics, University of Chicago Press, USA, 1967, P 270-276.

[3] إسماعيل عبد الكافي، مصطلحات عصر العولمة، ط 1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، مصر، 2007، ص 150.

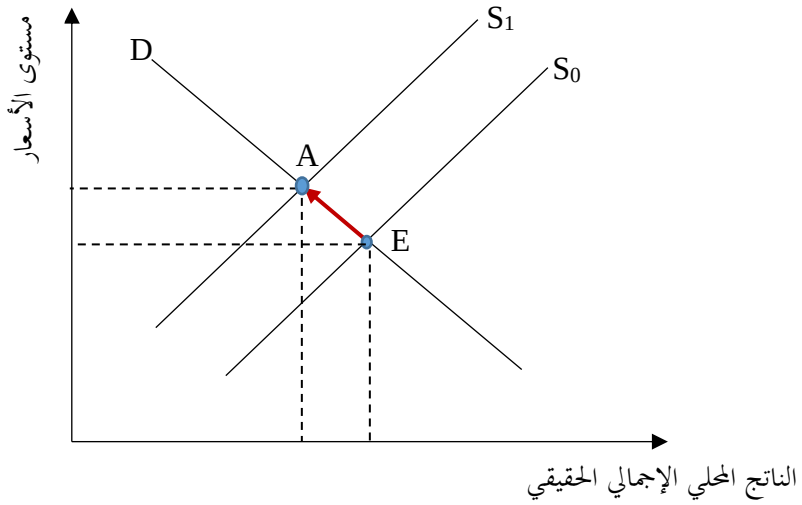
[4] J.F. Helliwell, Comparative Macroeconomics of Stagflation, Journal of Economic Literature, Vol. 26, No. 1 (Mar., 1988), p 1.

عرف بالتضخم الركودي (Stagflation)، حيث أثارت هذه الحالة العديد من علامات الاستفهام حول سر حدوثها نظرا لأنها تناقض القواعد والقوانين الاقتصادية.

لقد بدأت بوادر هذه الظاهرة الاقتصادية تظهر خلال سنة 1973، حيث دفعت الحرب العربية منظمة الأوبك إلى رفع أسعار النفط أربعة أضعاف مما انعكس سلبا على جميع الدول المستوردة للنفط، وفي الفترة نفسها أدى استمرار سوء المحاصيل في أجزاء كثيرة من العالم إلى ارتفاع أسعار الغذاء العالمية كما ارتفعت أسعار المواد الخام الأخرى، وجاءت هذه الحالة بالتزامن مع قرار الإدارة الأمريكية بقيادة "ريتشارد نيكسون" بتجميد الأجور ومراقبة الأسعار للحد من ظاهرة التضخم التي فاقت معدل 5%، ورغم هذه الإجراءات فقد ارتفعت معدلات التضخم في الولايات المتحدة إلى مستوى 12% سنة 1974، ومع انخفاض الناتج المحلي الحقيقي خلال نفس الفترة فقد ارتفع معدل البطالة إلى ما يقارب 9%.[1]

لم تقتصر هذه الحالة على الولايات المتحدة فحسب بل امتدت إلى الدول الأوروبية الرأسمالية إذ ظلت معدلات التضخم في ارتفاع مستمر، مع نمو واضح في معدلات البطالة وانخفاض في معدلات النمو، وتم ذلك في إطار النمو الاقتصادي، وهي الظاهرة التي أثارت حيرة الاقتصاديين الرأسماليين باعتبارها غير معقولة في ضوء الوعاء النظري للنظرية الكينزية، وسميت هذه الظاهرة بالتضخم الركودي.[2]

الشكل (18.2): انتقال منحنى العرض الكلي في حالة الركود التضخمي



Source : W.J.Baumol, A.S.Blinder, Macroeconomics Principles & Policy, 11th Ed, Cengage Learning, USA, 2011, P 480.

[1] W.J. Baumol, A.S. Blinder, op cit, P 480.

[2] لبزة هشام، محمد الهادي ضيف الله، دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1984-2010، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 7، 2014، ص 11.

يترجم الشكل (18.2) ما ذكرناه سابقا حيث يتبين انخفاض مستوى العرض الكلي (انتقال منحنى العرض الكلي من النقطة E باتجاه النقطة A) وذلك بفعل ارتفاع أسعار عوامل وتكاليف الإنتاج، وهذا ما يؤدي على ارتفاع أسعار السلع والخدمات (ارتفاع معدل التضخم)، كما أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي يرفع من مستويات البطالة.

ثانيا: قياس الركود التضخمي:

يرى "Leonard.J. Santow" أن من أهم المشاكل التي تواجه تحديد الركود التضخمي تكمن في عدم وجود معايير متفق عليها وبالتحديد مدى ضعف النمو الاقتصادي، مدى ارتفاع معدل التضخم، وكم من الوقت يجب ان تستمر هذه الظروف للحكم بوجود ركود تضخمي في الاقتصاد الوطني، وعليه فهو يرى نهجا يعتبره معقولا لتحديد وجود هذه الحالة في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال:[1]

أولا: تحديد البنود المستخدمة في عملية القياس، حيث يرى استخدام أربع متغيرات تتمثل في زيادة الإنتاجية، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل البطالة، والتغير في مؤشر أسعار المستهلك؛

ثانيا: تحديد الفترة الزمنية اللازمة لاستمرار الحالة حتى يمكن القول بوجود ركود تضخمي، حيث يرى انه يجب أن تفوق السنة.

إن المؤشر الأكثر رواجا واستخداما في رصد ظاهرة الركود التضخمي يعتمد على مؤشر مركب من مجموع معدلي التضخم والبطالة، وهذا المؤشر يسميه البعض مؤشر التضخم الركودي بينما يطلق عليه البعض مؤشر الاضطراب، ويأخذ الصيغة التالية:[2]

معدل الركود التضخمي= معدل التضخم + معدل البطالة

من خلال المؤشر السابق يمكن القول بأن النشاط الاقتصادي يعاني من حالة الركود التضخمي إذا فاق المعدل نسبة 8% بشرط أن يكون معدلي البطالة والتضخم أكبر من نسبة 4% لكل منهما، وذلك بصرف النظر عن حالتها من حيث الزيادة أو النقصان أو الثبات، أي أنه من الممكن أن نكون أمام أربع حالات:[3]

[1] L.J. Santow, Do They Walk on Water?: Federal Reserve Chairmen and the Fed, 1sted, Praeger, London, UK, 2009, p 216.

[2] طالبي ميسوم، التضخم الركودي في البلاد النامية حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014-2015، ص 23.

[3] إبراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري: دراسة تحليلية، Munich Personal RePEc Archive، ورقة بحثية رقم 5465، نوفمبر 2007، ص 28.

أولا: ثبات معدل التضخم في مستوى أكبر من 4% واتجاه معدل البطالة نحو التزايد المستمر أو الانخفاض المستمر بشرط ألا ينخفض لنسبة أقل من 4%؛

ثانيا: ثبات معدل البطالة في مستوى أكبر من 4% واتجاه معدل التضخم نحو التزايد المستمر أو الانخفاض المستمر بشرط ألا ينخفض لنسبة أقل من 4%؛

ثالثا: ثبات كل من معدل التضخم ومعدل البطالة عند مستوى أكبر من 4%؛

رابعا: تحرك كل من معدلي البطالة والتضخم في نفس الاتجاه سواء بالزيادة أو النقصان، لكن في الحالتين يبقى معدل كل منهما أكبر من 4%.

أما بالنسبة للذين يركزون في تعريفهم للركود التضخمي على حالتي الركود والتضخم فإنهم يأخذون مؤشرا تركيبيا يقاس بمتوسط المعدل السنوي للزيادة في الأسعار مطروحا منه متوسط المعدل السنوي للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، ويكتب بالعلاقة التالية:[1]

$$I_{St} = \theta \frac{Px\ 2}{Px\ 1} - \theta \frac{PIB\ 2}{PIB\ 1} \ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2.26)$$

حيث: I_{St}: مؤشر الركود التضخمي؛

θ: متوسط التغير السنوي خلال الفترة؛

Px 1: مؤشر أسعار المستهلك في السنة الأولى من فترة الدراسة؛

Px 2: مؤشر أسعار المستهلك في السنة الأخيرة من فترة الدراسة؛

PIB 1: الناتج المحلي الإجمالي في السنة الأولى من فترة الدراسة؛

PIB 2: الناتج المحلي الإجمالي في السنة الأخيرة من فترة الدراسة؛

إن إيجابية هذا المؤشر تدل على مرور الاقتصاد بحالة من الركود التضخمي، فكلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل ذلك على حدة وخطورة الأزمة التي يمر بها الاقتصاد، حيث يجب أن تكون الزيادة في نسبة الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار، وهذا ما يقودنا إلى مؤشر ركود تضخمي سالب وهو ما يعني معافاة الاقتصاد من هذا المشكل.

[1] P. Robert, Égalité des revenus inflation et stagflation, Revue économique, Vol. 29, No. 2 (Mar, 1978), p 342.

المطلب الثاني: تفسير الركود التضخمي في الفكر الاقتصادي

أولا: الركود التضخمي عند النقديين:

يرجع النقديون ظاهرة الركود التضخمي إلى اعتماد حكومات الدول الغربية للتوجيهات الكينزية في سبيل مجابهة حالة الكساد من خلال تحفيز الطلب الكلي، وذلك من خلال اعتماد سياسات نقدية ومالية توسعية مما ينتج عنه تنامي معدلات التضخم بشكل مستمر.

لقد حذر "فريدمان" في مقاله عن "التضخم والبطالة" والذي نال على إثره جائزة نوبل للاقتصاد للعام 1976 من أن الركود التضخمي قد يكون نتيجة حتمية لاستخدام السياسات المحفزة للتضخم بشكل مستمر، ومن شأن هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار أن يفقد النشاط الاقتصادي كفاءته ويعرضه للضعف والعجز والوهن.[1]

إذا وفقا للنقديين فإن ظاهرة الركود التضخمي هي نتيجة للتغيرات في التوقعات التضخمية، وقد تم شرح وجهة النظر هذه من خلال نموذج "Friedman-Phelps" الذي جاء تعقيبا على السياسات التوسعية لإدارة الرئيس "ر. نيكسون"، حيث توقع ارتفاع معدلات التضخم مع تسجيل تباطؤ في نمو الناتج، فقد أكدا أن السياسة النقدية التوسعية يمكن أن تزيد من فرص العمل على حساب التضخم فقط في حالة إذا لم يتوقع العمال بشكل صحيح معدل التضخم المستقبلي، ويمكن أن تنجح هذه السياسة فقط في المدى القصير من خلال المحافظة على معدل التضخم الفعلي أكبر من المتوقع، أما على المدى الطويل فستكون توقعات العمال بشأن ارتفاع معدلات التضخم صحيحة إلى حد كبير، وهذا ما يؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار ومعدل البطالة في المدى الطويل.

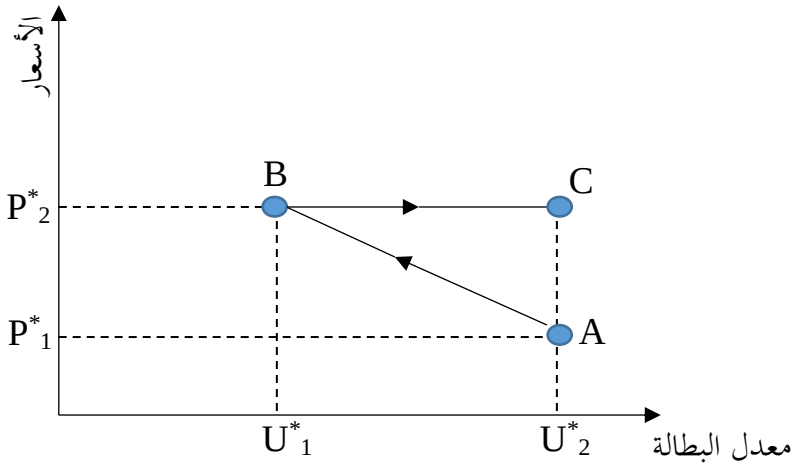
لقد ركّز "فريدمان" في تحليله على معدل البطالة الطبيعي، وخرج من ذلك بنتيجتين أساسيتين:[2]

1. إن أي محاولة من قبل السلطات النقدية لتخفيض معدل البطالة عن المعدل الطبيعي ستؤدي على ارتفاع معدل التضخم وعودة البطالة مرة أخرى إلى معدلها الطبيعي، حيث يرى أن الخطأ الأساسي في تحليل "فيليبس" أنه لم يميز بين الأجور الحقيقية والأجور النقدية، ولكن الواقع أن العرض والطلب على العمل دالة في الأجر الحقيقي وليس النقدي.

[1] A. Leijonhufvud, Theories of Stagflation, University of California, Department of Economics, WP N°176, August 1980, p 15-16.

[2] إبراهيم لطفي عوض، مرجع سبق ذكره، ص 32-36.

الشكل (19.2): أثر تخفيض معدل البطالة على معدل التضخم للمدى الطويل

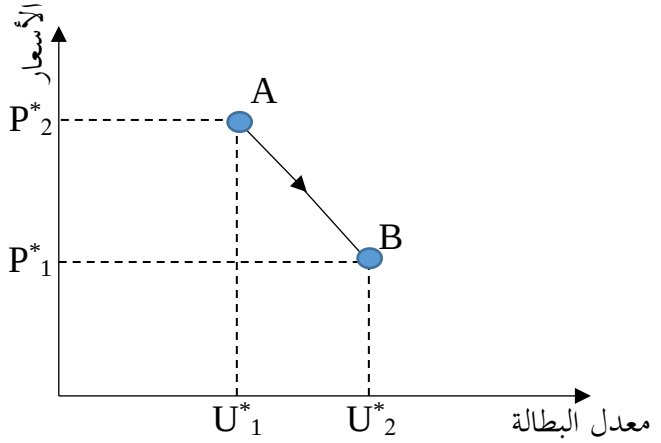


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتيجة التحليل الذي قدمه 'فريدمان'.

إن محاولة السلطات النقدية تخفيض معدل البطالة من المستوى U^*_2 إلى U^*_1 من خلال زيادة المعروض النقدي سيؤدي إلى تحفيز الدخل ومن ثم الانفاق، وتكون هذه الزيادة في الدخل ناتجة عن الزيادة في الناتج ومن ثم ارتفاع مستوى التوظف فالزيادة في حجم الانفاق، ويترتب على ذلك زيادة في مستوى الطلب على العمل. والواقع أن العمال يقيمون الأجور في ضوء مستويات الأسعار السابقة وهو ما يدفعهم إلى توقع الحصول على أجر حقيقي أعلى مما يحفزهم على المزيد من العمل، أما أرباب العمل فيتوقعون انخفاض الأجور الحقيقية بسبب توجه الأسعار للارتفاع وهو ما يدفعهم لزيادة الطلب على العمل مما يخفض من مستويات البطالة إلى U^*_1 ويرفع من مستوى الأسعار إلى P^*_2 (الانتقال من النقطة A إلى النقطة B)، وفي هذه الحالة يجد العمال أن معدل التضخم قد ارتفع مما يعني أن الأجر الحقيقي لم يرتفع بل بالعكس يمكن أن يكون قد انخفض، وبهذا يعود معدل البطالة إلى مستواه السابق (المعدل الطبيعي) لكن عند معدل مرتفع للتضخم (النقطة C).

2. إن محاولة السلطة النقدية المحافظة على معدل البطالة بصورة دائمة عند مستوى أقل من المعدل الطبيعي يمكن أن يتم فقط في ظل تسارع معدل التضخم، ويستلزم الحفاظ على معدل البطالة عند هذه النقطة (U^*_1) ارتفاع مستوى الأسعار من P^*_1 إلى P^*_2، ويؤكد النقديون أن هذا الارتفاع في معدل التضخم يؤدي إلى ارتفاع مستوى البطالة في المدى الطويل، ويدفع هذا الارتفاع السلطات النقدية إلى محاولة تخفيضه من خلال اعتماد سياسة انكماشية مما يترتب عليه زيادة في معدل البطالة، ويتوقف حجم هذه الزيادة على درجة انخفاض معدل التضخم (أنظر الشكل 20.2)، وبصفة عامة فإن مستوى البطالة في هذه الحالة يتحدد حسب درجة تخفيض مستوى المعروض النقدي.

الشكل (20.2): أثر تخفيض معدل التضخم على معدل البطالة في المدى الطويل



Source : R. Cross, Friedman and Phelps on the Natural Rate of Unemployment, Atlantic Economic Journal, Volume 12, Issue 2, July 1984, p 49.

لقد تم انتقاد التفسير الذي قدمه النقديون لهذه الظاهرة من قبل الكثير من الاقتصاديين على غرار (Lange Taylor)، حيث اعتبر أن هناك تفسيرات أكثر معقولية على غرار صدمات النفط والفوضى النقدية في جميع انحاء العالم في أعقاب أزمات ديون البلدان النامية، بالإضافة إلى الصراع الاجتماعي، وقد برر موقفه بفترة الركود التضخمي العكسي (انخفاض معدلي التضخم والبطالة) خلال إدارة الرئيس (ب. كلينتون) وهو ما اصطلح عليها بفترة الاقتصاد الذهبي، والتي جاءت على عكس توقعات فريدمان.[1]

ثانيا: تفسير مدرسة اقتصاديات جانب العرض للركود التضخمي:

يتفق أنصار هذه المدرسة في تفسيرهم لظاهرة التضخم الركودي مع التفسير الذي قدمه النقديون، حيث يرون أن التضخم هو نتاج للسياسة النقدية التوسعية، أي أن معدل نمو عرض النقود هو أكبر من معدل النمو الاقتصادي، وبمعنى آخر فإن عرض النقود يرتفع بمعدل يفوق الزيادة في الإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع مستوى الأسعار.

وفقا لنظرية اقتصاديات جانب العرض فإن الركود التضخمي هو نتيجة للانخفاض في العرض الكلي للسلع والخدمات، ويعود هذا الانخفاض إلى ارتفاع تكاليف إنتاج هذه السلع والخدمات، حيث يشدد اقتصاديو جانب العرض على عاملين رئيسيين في ذلك هما زيادة التنظيم الحكومي للأعمال التجارية، بالإضافة إلى الضرائب المرتفعة على هذه الأعمال، وفي ظل هذه الظروف فإن الشركات ترغب في الحفاظ على نفس الناتج مع الاحتفاظ بنفس

[1] L. Taylor, Maynard's Revenge : The Collapse of Free Market Macroeconomics, Harverd university Press, USA, 2010, p 233.

تعداد عمالها إذا كانت قادرة على تمرير هذه التكاليف للمستهلكين، وبالتالي توليد التضخم. وفي الوقت نفسه فإن مؤسسات الأعمال تخفض من إنتاجها تحت عبء الضرائب واللوائح التنظيمية الثقيلة، مما يؤدي إلى استغنائها عن عدد معين من العمال وبالتالي ارتفاع مستوى البطالة.[1]

كنتيجة لما سبق نجد أن هذه النظرية ترى أن ارتفاع تكلفة الإنتاج الناتجة عن مختلف الإجراءات التقييدية للحكومة كارتفاع معدلات الضرائب وتشريع الحد الأدنى للأجور هي المسؤولة عن ظاهرة الركود التضخمي، حيث أن العمال شديدو الحساسية لمثل هذه التغيرات، فعلى سبيل المثال تؤدي زيادة اقتطاعات الضمان الاجتماعي وارتفاع معدل الضرائب على الدخل إلى دفع العمال للعمل بشكل أقل، كما ينخفض مستوى الاستثمارات بسبب انخفاض العائد، وهذا ما ينعكس بانخفاض مستوى الإنتاج (انخفاض العرض الكلي)، وبهدف الحفاظ على مستوى أرباحها تلجأ المؤسسات إلى رفع مستوى أسعار السلع والخدمات بالإضافة إلى تخفيض عدد العمال، وبذلك تصبح العلاقة بين البطالة والتضخم علاقة طردية (حالة ركود تضخمي).

ثالثا: الركود التضخمي ونظرية التوقعات الرشيدة:

في السبعينات من القرن الماضي ركزت نظرية التوقعات العقلانية على إبطال السياسات التوسعية الكينزية بسبب الاعتقاد أن مثل هذه السياسات تؤدي إلى مزيد من التضخم في المدى القصير أو الطويل بدلا من تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل، ورغم أن هذا الرأي انطبق بشكل جيد على تلك الفترة، إلى أن حالة عدم اليقين للآثار المترتبة على التوقعات المنطقية للسياسات جعلت هذه النظرية تتعرض لعدة انتقادات.[2]

يرى اقتصاديو التوقعات الرشيدة أن حالة الركود التضخمي في السبعينات من القرن الماضي كانت نتيجة جزئية للناس الذين تعلموا من أخطائهم في العقد السابق (الستينات من القرن الماضي)، وشملت هذه الأخطاء فشل العمل المنظم في توقع عواقب السياسات الحكومية الرامية لتوسيع الاقتصاد، حيث وجدت شركات الأعمال البيئة مناسبة لاستقطاب المزيد من اليد العاملة، وبذلك فقد قام العمال بإمضاء عقود طويلة الأجل مع هذه الشركات مما جعلهم يعانون من انخفاض في الأجور الحقيقية، لكن بمجرد أن قام العمال بتقصير فترات العقود وربط الأجور بمؤشر تكلفة المعيشة فإن السياسات التوسعية الحكومية فشلت في نهاية المطاف، وفي هذا الصدد يقول (T. Sargent):

[1] P.A. O'Hara, Encyclopedia of Political Economy: L-Z, Routledge, NY, USA, 2001, p 1099.
[2] R.A. Levine, Adjusting to Global Economic Change: The Dangerous Road Ahead, Rand Corporation, California, USA, 2009, p 10.

" إن الناس يدركون الحقيقة ويوقفون ارتكاب نفس الأخطاء، وعندما يفعلون ذلك فإنهم يوقفون الآثار المخططة للسياسة".[1]

إن عقلانية توقعات العمال جعلتهم يدركون أن أي زيادة في المعروض النقدي أو تخفيض في الضرائب سيؤدي إلى مزيد من الطلب على السلع الاستهلاكية، وهذا ما يدفعهم للمطالبة برفع أجورهم، وبذلك فإن المؤسسات الإنتاجية ستعوض عن ذلك برفع أسعار هذه السلع، وبالتالي فإن السياسات التوسعية التي تهدف لزيادة الإنتاجية وتخفيض مستوى البطالة ستواجه بزيادة في الأجور والأسعار، وبذلك يصبح الاقتصاد أكثر تضخما.

رابعا: تفسير الركود التضخمي في المدرسة المؤسسية:

تستند هذه المدرسة إلى أفكار (جون كنث غالبريث)، حيث يعطي أهمية خاصة لقوتين أو مؤسستين يعتبرهما مسؤولتين إلى حد كبير عن إحداث التضخم، هما قوة الاحتكارات وقوة النقابات العمالية، فبالنسبة لقوة الاحتكارات فإنه يرى ضرورة التفرقة بين قطاع المنتجين كالقطاع الزراعي الذي يتوفر على حد لا بأس به من شروط المنافسة الكاملة بحيث لا يستطيع منتج فرد أن يؤثر في الأسعار، أما القطاع الثاني فهو قطاع تنافس القلة الذي يسود في قطاع الصناعات التحويلية، حيث يتألف هذا الأخير من عدد صغير من الشركات الإنتاجية الضخمة، وبالتالي فإن هذه الشركات تكون لها اليد العليا في تحديد الأسعار بسبب تأثيرها على جانب العرض، وبالتالي فإننا نجد هذه المؤسسات تعمل على رفع الأسعار بالرغم من نمو إنتاجية العمل[2]، ومن أهم افتراضات هذه المؤسسة نجد عدم استقرار أو عدم ثبات المؤسسات في الاقتصادات الرأسمالية.

لقد أفرز التقدم التكنولوجي تطورا كبيرا في وسائل وتقنيات الإنتاج، وهذا ما أدى إلى تطور نوعية وكمية الإنتاج، مما أحدث ثورة وتغيرات هيكلية في المؤسسات الإنتاجية للاقتصادات الرأسمالية، وبذلك فقد اتجهت هذه المؤسسات إلى استبدال وسائل إنتاجها بوسائل حديثة ومتطورة عوض التوجه لبناء مصانع ومنشآت جديدة، ونتج عن ذلك توسع في معدلات البطالة في هذه الاقتصاديات نتيجة للاستغناء عن وسائل الإنتاج التقليدية التي تعتمد على كثافة عنصر العمل إلى وسائل إنتاج متطورة تعتمد على كثافة عنصر رأس المال، وكما ذكرنا سابقا فإن وجود

[1] W. Hoffman, Rational Expectations: New School of Economics Gives Public High Marks, University of Minnesota, Winter 1982. Available on: http://www.mbbnet.umn.edu/hoff/RationalExpectations.html , Minnesota Biomedical and Bioscience Network, 25-11-2017

[2] بتول مطر عبادي، التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة للمدة (1970-2004)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 7، 2012، ص 115.

سوق احتكارية (سوق تنافس القلة) خاصة بقطاع الصناعات التحويلية التي تسيطر على مستوى الأسعار وتدفعه للارتفاع بشكل مستمر رغم ارتفاع الإنتاجية، يساهم بشكل كبير في بقاء معدلات التضخم في مستويات مرتفعة.

المطلب الثالث: علاج مشكل الركود التضخمي في الفكر الاقتصادي الحديث

لقد أدى ظهور ظاهرة الركود التضخمي إلى توجيه العديد من الانتقادات للنظرية التي صاغها الاقتصادي النيوزيلندي "ويليام فيليبس" ونشرت سنة 1958، حيث تنص هذه النظرية على وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم وهو ما عرف "بمنحنى فيليبس"، وزادت هذه الانتقادات حدة منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي عندما اتجهت معدلات البطالة للانخفاض في ظل تسجيل معدلات نمو مقبولة مقرونة بانخفاض مستمر في المستوى العام للأسعار، وهو ما يعرف بالركود التضخمي المعكوس، وهذا ما جعل صناع القرار الاقتصادي أمام حالة من الارتباك حيال عدم قدرتهم على التصدي لهذه الحالة، حيث فشلت السياسات النقدية في رفع مستوى الأسعار للمستوى المطلوب، وقد خلق هذا الوضع الكثير من ردود الأفعال حول الاستمرار في الاعتماد على نظرية "فيليبس" من عدمها.

خلال فترة السبعينات اعتبر بعض الاقتصاديين أن ظاهرة الركود التضخمي سر يصادم قوانين الاقتصاد، وفي هذا الصدد نشرت مجلة "نيويورك تايمز" مقالا سنة 1970 بعنوان "الركود المستحيل مع ارتفاع الأسعار"، ويقول الاقتصادي "ويليام بومول": "لسوء الحظ فإن فهم كيفية وجود الركود التضخمي شيء والشفاء منه شيء آخر، ومن الأفضل أن نعترف الآن أنه بينما تقدم بعض الاقتراحات فليس عند أحد من الاقتصاديين شفاء يعتمد عليه بالنسبة للركود التضخمي، ومن هنا يبقى الركود التضخمي سرا معلقا".[1]

كانت تدابير السياسة العامة المنفذة للسيطرة على الركود التضخمي تستند عموما على بعض التوافق حول رفض الرأي الكينزي السائد سابقا، وهكذا فتحوا الطريق إلى ما عرف لاحقا بالسياسات "النيوليبرالية"•، وارتكزت سياسات مكافحة الركود التضخمي في معظمها على "سيناريوهات انخفاض حدة التضخم"، والتي تتضمن أساسا زيادة حادة في معدلات الفائدة، وحدث ذلك في الفترة بين نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات، وعلى الرغم من نجاح هذه السياسات في كبح جماح التضخم إلا أنها دفعت الاقتصادات الغربية إلى حالة من الركود وارتفاع معدلات البطالة، واستخدمت السياسات المالية والنقدية في وقت لاحق لمكافحة الركود والبطالة، بالإضافة إلى اتخاذ بعض التدابير لجعل الاقتصادات أكثر كفاءة وتنافسية، لاسيما من خلال إلغاء بعض القيود وفتح مجال الخوصصة، وقد

[1] يوسف كمال، مرجع سبق ذكره، ص 49.

• يشير مصطلح "النيوليبرالية" إلى تبني سياسة اقتصادية تقيد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتزيد من دور قطاع الأعمال.

حققت هذه السياسات نجاحا في دفع الاقتصادات إلى الخروج من حالة الركود، غير أنه كان لهذه السياسات دورا في تهيئة الظروف لموجة الأزمات المالية التي اتسمت بها السنوات التي سبقت الأزمة المالية لسنة 2008، حيث شهدت الاقتصادات الغربية تفوقا للاقتصادات الناشئة عليها في معدل نمو الإنتاجية وفي توسيع التجارة الخارجية.[1]

حسب اقتصاديات جانب العرض فإن حل مشكلة الركود التضخمي من خلال تخفيض الضرائب وتخفيض التنظيم الحكومي لشركات الأعمال (تخفيض التدخل الحكومي في قطاع الأعمال)[2]، وفي وضع الركود التضخمي فإنه لا يمكن العودة إلى الحوافز المالية والنقدية التقليدية للتغلب على جزء الركود، إذ أن ذلك سيؤدي إلى دعم وتقوية جزء من التضخم، وبطريقة عكسية ولنفس السبب فإنه لا يمكن استخدام الطرق الكلية المعتادة لإيقاف التضخم عن طريق إعمال أدوات السياسات المالية والنقدية معا، وبالتالي فإن الاهتمام الآن أصبح يتجه إلى السياسات الشاملة التي تحاول أن تتناول عددا من المشاكل الهيكلية في نفس الوقت.[3]

تركز اقتصاديات جانب العرض على زيادة العرض الكلي باعتبارها الوسيلة الوحيدة لعلاج الركود التضخمي، لأن هذا التحرك من شأنه تخفيض مستوى الأسعار وزيادة مستوى الإنتاج والعمالة، وبالتالي تحول الاهتمام من الطلب الكلي إلى إجمالي العرض، وكانت الفكرة الرئيسية هي أن الحكومة من خلال تخفيضها للضرائب على قطاع الأعمال فإنها تحفز الأجور، كما أن ذلك سيوفر حوافز لزيادة المعروض من اليد العاملة والموارد الأخرى، ووفقا لدعاة نهج جانب العرض فإن الزيادة الناتجة في العرض الكلي تؤدي إلى ما أسموها بالنتيجة السعيدة المتمثلة في توسيع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتخفيض مستوى الأسعار.[4]

لقد توصل أنصار المدرسة المؤسسية إلى نتيجة مفادها أن الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في التأثير على النمو الاقتصادي والتوازن العام، والمتمثلة أساسا في السياسات النقدية والمالية لم تعد كافية لحل المشاكل التي تواجه الرأسمالية ومن بينها مشكلة التضخم، وإنما يجب الاعتماد على أدوات وسياسات أكثر فاعلية تتبناها الدولة، حيث تقوم على التعاون المستمر والشامل بين الأطراف المختلفة، وبصفة خاصة الدولة والشركات المساهمة والنقابات العمالية.[5]

---

[1] D. Bruno, One Currency, Two Europes: Towards A Dual Eurozone, World Scientific Publishing, Singapore, 2016, p 6.

[2] P.A. O'Hara, op cit, p 1099.

[3] لورانس كلاين، اقتصاديات العرض والطلب: تطبيقات معاصرة، ترجمة سمير كريم، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، دون سنة نشر، ص 16-17.

[4] W.A. Mceachern, Economics: A Contenporary Introduction, 9thed, South-Western Cengage Learning, USA, 2011, p 432.

[5] جار الله فواز، هيثم أكرم سعيد، تأثير الركود التضخمي على النمو الاقتصادي في الدول النامية للمدة 1984-2002، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 25-26، 2009، ص 83.

لقد ركزت معظم النظريات الاقتصادية في حل مشكلة الركود التضخمي على تحفيز جانب العرض الكلي، وذلك من خلال زيادة مستوى الإنتاج الذي يتطلب زيادة مستوى العمالة، حيث أن زيادة المعروض من السلع والخدمات سيؤدي إلى انخفاض مستوى أسعارها، إلا أن ذلك لا يتحقق إلا من خلال بقاء حالة الطلب بدون تغيير أو زيادته بأقل من مستوى زيادة العرض، وكذلك ضرورة مراعاة عدم رفع تكاليف الإنتاج للحد الذي يؤدي إلى رفع مستوى الأسعار بشكل أكبر من المستوى الحالي. إلا أن هذا الحل صعب التحقق من الناحية التطبيقية، في ظل سلوك بعض الدول التي تعتمد التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي خاصة الدول النامية، إذ تعتمد بعض هذه الدول على الضرائب كجزء هام من إيراداتها بالإضافة إلى شح الإنفاق، حيث يعتبر هذين العنصرين من أهم العناصر المحفزة للعرض الكلي، كما يجب أن لا ننسى دور النقابات العمالية التي تعتبر عنصرا فعالا بشكل كبير في المنظمة الإنتاجية في الاقتصاد المعاصر، حيث أنه في حالة رفع مستوى الإنتاج نجد أن هذه النقابات تعمد إلى المطالبة برفع مستوى الأجور، وهذا ما ينعكس بانخفاض أرباح المؤسسة، فتلجأ هذه الأخيرة إلى التعويض عن هذا الانخفاض في الأرباح برفع مستوى الأسعار، وعندئذ يجد العمال أن مستوى الاجر الحقيقي قد انخفض، فيخفضون بدورهم من وتيرة الإنتاج، وبذلك تلجأ المؤسسة إلى التخلي عن جزء من اليد العاملة. بالإضافة إلى هذا نشير إلى أنه بفضل الوضعية الاحتكارية التي تفرضها بعض الشركات العالمية على أسواق بعض المنتجات، فإنها لا تسمح بتحقيق هدف تخفيض الأسعار حتى في حالات زيادة الإنتاج والعرض.

خلاصة الفصل

تتكون الدورة الاقتصادية من أربع مراحل تتمثل في مرحلة الانتعاش والتي تعقبها مرحلة الرواج، لتحل بعد ذلك مرحلة الانكماش وتعقبها مرحلة الركود، وقد اختلف الاقتصاديون في تحديد المدى الزمني لهذه الدورات، كما اختلفوا في تفسير العوامل المسببة لها، حيث ذهب بعض المفكرين إلى تقديم تفسير غير اقتصادي على أنها نتاج للعوامل المناخية والكوارث كالزلازل والأعاصير، أما بالنسبة للتفسيرات الاقتصادية فقد ذهب بعضها إلى العوامل النقدية البحتة كالتغيرات في عرض النقود والائتمان، وذهب بعضهم على غرار كينز إلى ثبات الأسعار نتيجة عدم انخفاض معدلات الأجور حتى مع انخفاض مستوى الطلب، بالإضافة إلى نظرية المضاعف–المعجل حيث تنص على أن الصدمات الخارجية تتفاقم بفعل المضاعف وبارتباطها بنظرية الاستثمار المعروفة بالمعجل، وبالتالي فإنه تتولد تقلبات دورية منتظمة في المخرجات. كما نجد أن البعض ربط التقلبات الاقتصادية بنقص الاستهلاك والتغير في مستوى الادخار، بالإضافة إلى الأزمات العينية التي ترتبط بتطور تكنولوجيا الإنتاج.

من أهم الآثار المرافقة للدورات الاقتصادية نجد مشكلتي التضخم والبطالة، حيث يظهر التضخم في حالات الانتعاش والرواج، بينما تظهر البطالة في حالتي الانكماش والركود ومن ثم الكساد، وبالنسبة لتفسير هذه الظواهر في الفكر الاقتصادي فقد ذهب الاقتصاديون الكلاسيك إلى أن التضخم يرجع إلى زيادة كمية النقود المتداولة، أما بالنسبة للتحليل الكينزي فيركز على أنها تحصل نتيجة لوجود فائض في الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الانفاق العام، لكن عادت النظرية النقدية الحديثة للتركيز على الجانب النقدي أين اعتبر "فريدمان" أن السبب الرئيسي للتضخم يتمثل في نمو كمية النقود بسرعة اكبر من نمو كمية الإنتاج، وحيث نجد أن النظريات السابقة ركزت على جانب الطلب الكلي ظهرت نظريات أخرى تؤكد على جانب العرض الكلي كمفسر للتضخم، حيث ترى أن السبب الرئيسي لارتفاع التضخم يتمثل في استمرار زيادة تكاليف الإنتاج التي تحدث بشكل مستقل عن الطلب الكلي، وبين هذا وذاك ظهرت ما تسمى بنظرية التسارع، أي أنه نتيجة لتفاعل جانبي العرض والطلب على حد سواء، ناهيك عن النظريات الهيكلية التي تركز على الاختلال الهيكلي في البناء الاقتصادي للدول.

أما بالنسبة لمشكلة البطالة فقد ذهب الاقتصاديون الكلاسيك إلى أنها ظاهرة مؤقتة سرعان ما تختفي، كما يؤكدون على وجود البطالة الطبيعية والاحتكاكية بالإضافة إلى البطالة الهيكلية، أما الاقتصاديون النيوكلاسيك فيرون أن البطالة في النشاط الاقتصادي هي بطالة اختيارية، حيث يمكن الوصول إلى حالة التشغيل الكامل، وبالنسبة للتحليل الكينزي فنجد أن البطالة ليست أمرا استثنائيا ومؤقتا بل هو يمثل حالة طبيعية للنشاط الاقتصادي، وأنه

يمكن للاقتصاد الوطني الوصول إلى حالة التوازن دون التشغيل الكامل أي مع وجود بطالة، أما بالنسبة للنظريات الحديثة فيمكن إجمالها في نظرية البحث عن العمل التي تركز على وجود بطالة احتكاكية في ظل حالة نقص المعلومات حول سوق العمل، بالإضافة إلى نظرية اختلال سوق العمل ونظرية تجزئة سوق العمل، وكذلك نظرية رأس المال البشري ونظرية الداخليين والخارجيين.

تعتبر ظاهرة الركود التضخمي من بين الآثار المرافقة للدورات الاقتصادية في العصر الحديث، حيث تتجه معدلات البطالة والتضخم على اتخاذ علاقة طردية على عكس نظرية "منحنى فيليبس" الذي يقرر العلاقة العكسية بين هاتين الظاهرتين، وقد ذهب النقديون في تفسير الظاهرة إلى اعتماد الدول الغربية للتوجيهات الكينزية للخروج من حالة الكساد من خلال استخدام السياسات المولدة للتضخم بشكل مستمر، أما اقتصاديو جانب العرض فقد أكدوا ان هذه الظاهرة هي نتيجة للانخفاض في العرض الكلي للسلع والخدمات بسبب زيادة التنظيم الحكومي للأعمال التجارية والضرائب المرتفعة، وبالنسبة لنظرية التوقعات الرشيدة فترى أن الركود التضخمي هو نتيجة لتعلم الناس من أخطائهم السابقة وبذلك فإن السياسات الاقتصادية تفقد فعاليتها، أما المدرسة المؤسسية فترجع السبب إلى تطور المؤسسات الإنتاجية خاصة الضخمة منها والتي يكون لها اليد العليا في تحديد الأسعار بسبب الوضعية الاحتكارية، فمن خلال تطور وسائل الإنتاج يتم تسريح عدد من العمال مع بقاء الأسعار على حالها أو ارتفاعها في أغلب الأحيان.

تركز أغلب الحلول المقترحة للمشاكل السابقة على السياسات النقدية والمالية، حيث تتجه السلطات النقدية في أوقات التضخم إلى اعتماد سياسة نقدية انكماشية بهدف امتصاص الكتلة النقدية الزائدة، هذا بالإضافة إلى اعتماد الحكومة لسياسة مالية انكماشية أيضا، أما في حالة مستويات البطالة المرتفعة المصاحبة لحالة الركود فيتم اعتماد سياسات توسعية بهدف تحفيز الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج، العمالة والدخل. أما بالنسبة لمشكلة الركود التضخمي فيكمن الحل في تحفيز جانب العرض من خلال زيادة مستوى الإنتاج الذي يتطلب زيادة مستوى العمالة، حيث أن زيادة العرض الكلي سيؤدي على انخفاض الأسعار، لكن لا يتحقق هذا الأثر إلا من خلال مراعاة عدم رفع تكاليف الإنتاج إلى الحد الذي يؤدي إلى رفع مستوى الأسعار، والامتناع عن اتخاذ إجراءات تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بمعدل يفوق أو يساوي زيادة العرض.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لسلوك متغيرات السياسة النقدية والمالية وآثار الدورة الاقتصادية في الجزائر

تمهيد

بعد تعريجنا في الفصلين السابقين على السياسات النقدية والمالية وكذا الدورات الاقتصادية وآثارها المتمثلة في التضخم والبطالة والركود التضخمي في إطارها النظري، سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط ما سبق على حالة الاقتصاد الجزائري في إطار تحليلي من خلال عرض البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة ومراقبة تطورها، مع إبداء نظرة شاملة حول وضعية الاقتصاد الوطني خلال الفترة المعنية بما يكفل تفسير التقلبات الحاصلة في تلك المتغيرات.

قبل الخوض في توجهات السياستين النقدية والمالية في الجزائر خلال فترة الدراسة سنحاول تسليط الضوء على تطور الجهاز المالي والمصرفي منذ الاستقلال مع التركيز على فترة التحول نحو نظام اقتصاد السوق، حيث يعتبر هذا الجهاز القاعدة الأساسية للسياسات المالية والنقدية، كما أن نجاعة هذه الأخيرة تتحدد بمدى تطوره كما سبق وذكرنا في الجانب النظري، ومن خلال تحليل المتغيرات الخاصة بالسياستين سنحاول استنباط توجهاتها ومدى نجاعتها قبل قياس الأثر المقرر في الفصل الأخير من البحث.

سنحاول من خلال تحليلنا لآثار الدورات الاقتصادية ربطها بالسياسات الاقتصادية المنتهجة خاصة النقدية منها والمالية، دون إغفال السياسات المتعلقة بالمتغيرات محل الدراسة بصفة مباشرة على غرار سياسات التسعير وسياسات التشغيل، وذلك في محاولة لرصد نظرة استباقية عن العلاقة بين المتغيرات قبل التوجه للجانب التطبيقي. وللوقوف على مختلف هذه الجوانب تقرر تقسيم الفصل إلى أربع مباحث كالتالي:

المبحث الأول: تطور الجهاز المالي والمصرفي الجزائري

المبحث الثاني: سلوك وتطور متغيرات السياسة النقدية في الجزائر

المبحث الثالث: تطور أدوات السياسة المالية

المبحث الرابع: تحليل تطور آثار الدورات الاقتصادية

المبحث الأول: تطور الجهاز المالي والمصرفي الجزائري

لقد ورثت الجزائر عقب استقلالها جهازا مصرفيا محدودا وهشا تتخلله العديد من المعوقات والمشاكل نظرا لنقص التجربة وقلة الموارد، ولهدف النهوض بالقطاع وتأهيله ليتماشى مع الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية لجأت الحكومات المتعاقبة إلى تنفيذ جملة من الإصلاحات عبر عدة مراحل إلى أن تم بلوغ قانون النقد والقرض سنة 1990 وما أعقبه من إصلاحات.

المطلب الأول: تكوين النظام المصرفي الجزائري (1962-1990)

ركزت الدولة الجزائرية في بداية هذه الفترة على إجراءات استرجاع السيادة الوطنية، وذلك من خلال بسط سيادتها على المؤسسات الحيوية الكبرى وتأميمها بما في ذلك المؤسسات المالية، حيث تكتسي هذه الأخيرة أهمية بالغة باعتبارها مصدرا لتمويل المشاريع التنموية الضرورية لبناء الدولة الجزائرية المستقلة، مما يؤدي لتحقيق التطلعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كانت البداية في تشكيل النظام المصرفي الجزائري من خلال قرار إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 1 جانفي •1963، وبذلك أنشئ البنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد تم تبرير هذا الاختيار بالرغبة في تلبية غرض مزدوج ضروري من منظور المهمة المسندة إلى هذه الهيأة، ويمكن إبراز ذلك فيما يلي[1]:

- يتمثل الغرض الأول في وجوب تنظيم العمليات المسموحة للبنك المركزي، وإعطاء الحكومة إمكانية المراقبة اللازمة؛
- أما الغرض الثاني فيتمثل في وجوب تمتع إدارة البنك بالاستقرار والاستقلالية اللازمين لممارسة صلاحياتها. ومن هنا جاء الإلحاح على ضرورة تنظيم اتصال دائم وتعاون فعال بين السلطات العمومية ومؤسسة الإصدار.

بقيت الجزائر عقب استقلالها تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي، وهذا ما يعني حرية انتقال رؤوس الأموال وبالتالي استنزاف الاقتصاد الجزائري، لذلك نجد أن الجزائر سارعت إلى الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي في أكتوبر من سنة 1963، بالإضافة إلى الاستقلالية في تسيير السياسة النقدية وسعر الصرف، وهذا ما جعل من الممكن فرض

• تم إنشاء البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 144-62 الذي صادقت عليه الجمعية التأسيسية في 13 ديسمبر 1962، والذي يحدد النظام الأساسي للبنك المركزي.

[1] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 125.

مزيد من الرقابة الإدارية والمالية على تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج[1]، كما مكنها ذلك من تخفيف آثار حدة التقلبات التي تحدث في الاقتصاد الفرنسي على الاقتصاد الجزائري، لكن بشكل بسيط نظرا لأن النظام المصرفي الجزائري كان يتكون من مجموعة كبيرة من البنوك الأجنبية التي لا تخضع ولا تستجيب لمتطلبات الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة الحرجة.

شهدت السنوات الأولى للاستقلال هيمنة المؤسسات البنكية الأجنبية التي تأسست خلال الحقبة الاستعمارية، حيث كانت هذه المؤسسات تقوم بعمليات التمويل وفق أهدافها ومصالحها الخاصة، كما أن معظم الجهد التمويلي كان موجها لتمويل عمليات التجارة الخارجية التي ترتبط بصلة وثيقة مع فرنسا، ولم تعط الاهتمام اللازم لتمويل الأنشطة الاقتصادية التي لها علاقة بإحداث التنمية الموجهة للسوق المحلية، وبصفة خاصة الأنشطة الاستثمارية التي يترتب عنها خلق مناصب شغل في دولة فتية لا تتمتع بأي إمكانيات مالية أو اقتصادية جاهزة.[2]

بعد تأسيس البنك المركزي الجزائري كانت النتيجة ازدواجية تواجد نظامين مصرفيين، حيث يقوم أحدهما على أساس ليبرالي رأسمالي من جانب، بينما يقوم الآخر على أساس التوجه الاشتراكي مجسدا في سيطرة الدولة من جانب آخر، وبالتالي فقد عجز البنك المركزي الجزائري على احتواء النظام المصرفي ككل وتسييره وفقا للتوجهات الجديدة للدولة[3]. لذلك ولغرض تحقيق الأهداف والتطلعات الرامية لبناء دولة مستقلة ذات سيادة وذات بنية اقتصادية قوية، يتمتع سكانها بالرفاهية والعدالة الاجتماعية، عمدت الدولة إلى تأميم المنشآت المصرفية سنة 1966، وقد كانت هذه الخطوة مسبوقة بتأسيس عملة وطنية (الدينار الجزائري) لتحل محل الفرنك الفرنسي في أفريل من سنة •1964، هذا بالإضافة إلى تأسيس عدد من البنوك التجارية، وبشكل عام تأسيس معظم الجهاز المصرفي الجزائري، فبالإضافة إلى تأسيس البنك المركزي ظهرت المؤسسات المصرفية التالية:

- تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) بموجب القانون المؤرخ في 7 ماي 1963، والذي أصبح يعرف بالبنك الجزائري للتنمية لاحقا، حيث كانت مهمته الأساسية الإسهام في تمويل الاستثمارات المنتجة والشروع في تنفيذ مخططات وبرامج الاستثمار، وبالتالي فقد كان البنك يستجيب لضرورة امتلاك مؤسسة مختصة في منح

[1] H. Benissad, Algerie: Restructurations et Réformes Economiques (1979-1993), OPU, Algerie, 1994, p 83.

[2] الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 321.

[3] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 55.

• قامت الجزائر بإصدار الوحدة النقدية الوطنية (الدينار الجزائر) في 10 أفريل 1964 بمقتضى القانون رقم 64/111، والتي تساوي قيمتها آنذاك قيمة الفرنك الفرنسي (0.18 غرام من الذهب).

القروض على المديين المتوسط والطويل لصالح القطاعين العام والخاص؛[1]

- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP): أنشأت هذه المؤسسة بموجب القانون 64-227 الصادر في أوت 1964، من مهامها جمع الادخارات الصغيرة للعائلات والأفراد، أما في مجال القرض فإن الصندوق يقوم بتمويل ثلاثة أنواع من العمليات، تتمثل في تمويل البناء والجماعات المحلية وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية، وفي إطار هذه العمليات فإن الصندوق بإمكانه القيام بشراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية[2]. وفي أفريل 1997 تحول الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك بموجب القرار 97-01 وانضم بذلك إلى النظام المصرفي الجزائري، حيث أصبح بإمكانه القيام بمختلف العمليات البنكية باستثناء العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وبعد هذه الفترة وبالتحديد منذ سنة 2005 توجهت اهتمامات البنك نحو تمويل مشاريع البنية التحتية؛
- البنك الوطني الجزائري (BNA): أنشأ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، ويعد أول بنك تجاري وطني، حيث مارس مختلف النشاطات المرخصة للبنوك التجارية، كما تخصص في تمويل القطاع الزراعي[3]. لكن تمت إعادة هيكلة البنك لاحقا من خلال إنشاء بنك متخصص بتمويل وتطوير المجال الفلاحي (بنك الفلاحة والتنمية الريفية•).
- القرض الشعبي الجزائري (CPA): تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بموجب القرار 66-366 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966، وقد تولى في بدايته أنشطة خمس بنوك أجنبية هي البنك التجاري والصناعي في الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة، والبنك الشعبي للقرض الجزائري (BPCA)، وفي خطوة ثانية منذ عام 1967 تولى القرض الشعبي الجزائري أنشطة كل من بنك الجزائر-مصر، شركة مرسيليا للقرض في الجزائر (SMC Algérie)، المؤسسة الفرنسية للقرض والبنك (CFCB)، والبنك الشعبي العربي (BPA).[4]

يعتبر القرض الشعبي الجزائري ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر المستقلة بعد البنك الوطني الجزائري، ويقوم نشاطه على قبول الودائع على اختلاف أنواعها واستثمارها، كما يتم توظيف الموارد المالية للبنك من خلال تقديم قروض استهلاكية واستثمارية.

---

[1] Fond National d'investissement, Historique, http://www.fni.dz/fni/?q=fr/historique_g.html , 09-02-2018.

[2] رايس مبروك، انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 254.

[3] Banque Nationale d'Algérie, Présentation de la BNA, http://www.bna.dz/index.php/fr/a-propos-de-la-bna/presentation-de-la-bna.html , 12-02-2018.

• أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982 بالمرسوم رقم 82-106.

[4] Guide des banques et des établissement financiers en Algerie, Ed 2012, KPMG, Alger, Algérie, p 14.

وفي منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة تعثرت محاولة لخصخصة البنك الذي تبلغ أصوله نحو ستة مليارات دولار، كما يحوز على 30.6% من إجمالي أصول القطاع المصرفي العام، ويوظف نحو 3900 شخصا موزعة على 125 وكالة.[1]

وبعد إعادة هيكلة البنك تم تأسيس بنك التنمية المحلية في أفريل 1985 وفقا للقرار 85-85، حيث يعتبر آخر بنك تجاري تم تأسيسه قبل مرحلة الإصلاحات الهيكلية.

- بنك الجزائر الخارجي (BEA): أنشأ بنك الجزائر الخارجي بموجب القرار 67-204 الصادر في 1 أكتوبر 1967 على شكل شركة وطنية، وفي عام 1970 تم إحالة جميع العمليات المصرفية التي تقوم بها كبريات الشركات الوطنية مع الخارج إلى بنك الجزائر الخارجي.

لقد مر نظام العملة في الجزائر على ثلاث مراحل يمكن إبرازها كالتالي[2]:

- المرحلة الأولى ما بين 1962-1971: تميزت بمواصلة القواعد التقليدية في تسيير العملة استثناء لذلك قام البنك المركزي بتدخل مباشر في تمويل النشاط الاقتصادي لاسيما بربط علاقات مباشرة مع قطاع التسيير الذاتي من 1963 إلى 1967؛
- انطلقت المرحلة الثانية بعد إصلاح 1971، حيث تم تغيير قواعد تمويل النشاط بالانتقال من تمويل ميزاني على تمويل غير ميزاني، وتعطي أهمية رئيسية للخزينة العمومية في احداث القرض والعملة؛
- تنطلق المرحلة الثالثة من (1978-1979)، حيث تميزت بإعادة النظر في دور الخزينة العمومية في تمويل النشاط الاقتصادي وتكليف البنوك بهذا التمويل، أي محاولة تمييز ما بين شبكة البنك وشبكة الخزينة العمومية. ومن ذلك نستطيع القول إن تاريخ نظام العملة في الجزائر يتميز في وقت ما بالدور الذي لعبته الخزينة العمومية حتى أصبحت في فترة معينة الهيئة الرئيسية في إصدار وتسيير العملة عوض البنك المركزي الذي كان بمثابة جهاز تنفيذ أكثر من كونه مصدرا لإصدار وتسيير العملة.

اتبعت الجزائر خلال فترة الستينات نمط التخطيط المركزي بحكم اعتمادها للنهج الاشتراكي، وهذا ما كرسه قانون المالية لسنة 1966، حيث جعل وزارة المالية والتخطيط المتحكم الرئيسي في النقد والقرض في الجزائر.

[1] عباس كاظم الفياض، صباح الأمامي، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 336.

[2] أحمد هني، العملة والنقود، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 155.

لقد عجزت البنوك الناشئة في مرحلة التأميم وبناء النظام المصرفي الجزائري عن توفير التمويل الكامل للاستثمارات المخططة للمؤسسات الاشتراكية المسيرة ذاتيا، حيث بلغ حجم الاستثمارات سنة 1969 ما يقارب 1313 مليون دج، إلا أن السنة الموالية سجلت ارتفاعا بنسبة 224.14% حيث سجل قيمة 4256 مليون دج، وهذا ما جعل الخزينة العمومية مضطرة للاستدانة لثقل عبء التمويل[1]. وهذا ما أدى إلى القيام ببعض الإصلاحات والتعديلات على النظام المصرفي الجزائري.

اتسمت الفترة (1971-1985) بإعادة تنظيم الهياكل المالية خصوصا من خلال إصلاح الآليات المالية، ويهدف هذا الإصلاح الذي تزامن مع إطلاق الخطتين الرباعيتين (1970-1973) بالنسبة للمخطط الرباعي الأول، و(1974-1977) بالنسبة للمخطط الرباعي الثاني، يهدف إلى تمكين المؤسسات المصرفية من مساعدة نظام التخطيط الذي وضع خلال هذه الفترة، ويتم ذلك عن طريق تركيز الموارد المالية بالشكل الأمثل في اتجاه تمويل الاستثمارات.[2]

يتمثل المنطق العام الذي ينظم الإصلاحات المالية لسنة 1971 بشكل أساسي في وجوب تكييف المخطط المعد مسبقا والمصادق عليه مع مخطط التمويل للسماح بإنجازه، مع وجوب توفر الموارد المالية اللازمة وتجميعها لتوزيعها بعد ذلك عن طريق المنظومة المصرفية على مختلف المؤسسات والقطاعات المكلفة بتمويل الاستثمارات المخططة، وبشكل خاص مراقبتها في مرحلتي ما قبل وما بعد إنجاز المشروع.[3]

وقد نصت المادة 6 والمادة 7 من قانون المالية لسنة 1971 على تأمين تمويل الاستثمارات للمؤسسات، حيث قررت المادة 6[4] ترخيصا للخزينة العمومية بالاقتراض من السوق الداخلية كافة مبالغ الاستهلاك والاحتياط واحتياطات شركات التأمين وصناديق التقاعد والضمان والاحتياط الاجتماعي، بالإضافة إلى عقد القروض مع الخارج أو ضمان العقود الخارجية التي تتعاقد عليها المؤسسات.

لقد أجبر قانون المالية لسنة 1971 المؤسسات العمومية على مركزة حساباتها الجارية وكل عملياتها الاستغلالية

---

[1] بقبق ليلى اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية -دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 243.

[2] Kherchi Hanya, L'evolution du systéme bancaire Algerien sous les nouvelles regle prudentielles internationales, Revue d'économie et de statistique appliquée, N°: 09-2008, p 33.

[3] حبو كريمة، السياسة النقدية في ظل الانتقالية في الجزائر (دراسة المنظومة المصرفية الجزائرية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر -3-، الجزائر، 2013-2014، ص 73.

[4] المادة 6، الأمر رقم 70-93 المؤرخ في 31 ديسمبر 1970 المتضمن لقانون المالية لسنة 1971، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع، فالإجراء يوطد فكرة تخصص البنوك حيث يستطيع البنك مراقبة كل الحركات والتدفقات المالية لنشاط المؤسسة من خلال فتح كل مؤسسة لحساب واحد فقط لا غير، ويقوم البنك بتسيير حساباتها ومراقبة حركة نشاطها، إضافة على تمويلها في حالة احتياجها لقروض لغرض تمويل رأس المال العامل.[1]

وقد حددت المادة 27[2] طرق تمويل الاستثمارات المخططة للمؤسسات ضمن نسب تحدد من قبل وزارة المالية، وتتلخص جملة هذه الطرق فيما يلي:

- القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة والمؤسسات؛
- القروض طويلة الأجل الممنوحة من موارد الادخار التي تجمعها الخزينة من المؤسسات المالية المتخصصة وهي الصندوق الجزائري للتنمية (البنك الجزائري للتنمية لاحقا) والمصارف الوطنية؛
- القروض المصرفية المتوسطة الأجل والقابلة لإعادة الخصم لدى مؤسسة الإصدار.

ابتداء من عام 1978 تم التراجع عن المبادئ التي حملها الإصلاح المالي لسنة 1971، حيث تم إلغاء تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية متوسطة الأجل، أما بالنسبة لتمويل الاستثمارات العمومية المخططة فقد انتقلت مهمة تمويلها من النظام البنكي إلى الخزينة من خلال قروض طويلة الأجل[3]. وقد أدى التراجع عن هذه المبادئ إلى اختزال دور البنوك في إطار محاسبي بعيدا عن منح القروض، مما أدى إلى انحسار وتراجع دورها في تعبئة الادخارات.

عمدت الدولة الجزائرية إلى إدخال إصلاحات جديدة على النظام النقدي بموجب القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بالبنوك والقرض، حيث حمل هذا الإصلاح مجموعة من المبادئ التي يقوم عليها النظام النقدي الحديث على غرار استعادة البنك المركزي لدوره الأساسي كبنك للبنوك، حيث أوكلت إليه مهمة إعداد وتسيير وتطبيق السياسة النقدية، كما استعادت مؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخارات وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، هذا بالإضافة على منحها الحق في متابعة استخدام هذه القروض وتمكينها من جميع الإجراءات التي تحمي حقها في استرداد القرض وتقليص درجة وحالات المخاطرة، بالإضافة إلى تقليص القروض

[1] بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات، 14-15 ديسمبر 2004، ص 492.

[2] المادة 7، الأمر رقم 70-93 المؤرخ في 31 ديسمبر 1970 المتضمن لقانون المالية لسنة 1971، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

[3] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 182.

الممنوحة للخزينة إلى الحد الذي يقره المخطط الوطني للقرض.

وقد جاءت هذه الإصلاحات في ظل ظروف اقتصادية صعبة بسبب انخفاض أسعار النفط لمستوى دون 10 دولارات للبرميل، مما خلف صعوبة في تمويل المشاريع التنموية.

في عام 1988 طرأت بعض المستجدات التي تمثلت في إطلاق حملة من الإصلاحات التي تمس مختلف القطاعات خاصة فيما يتعلق بالتحولات التي طرأت على تنظيم النشاط الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق، حيث جاء القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون رقم 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض، ويمكن تلخيص فحوى هذا القانون في العناصر التالية:[1]

- يعتبر البنك المركزي ومؤسسات القرض مؤسسات عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أي أن نشاطاته تقوم على مبادئ التجارة التي تفضي إلى تحقيق الربحية؛
- إعطاء استقلالية أكبر للبنك المركزي في تسيير أدوات السياسة النقدية بما في ذلك تحديد شروط البنوك ومنها تحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم؛
- تمكين المؤسسات المالية التي لا تكتسب الطابع المصرفي من قبول المساهمات على شكل أسهم أو سندات اشتراك في الأرباح، ويمكن أن تنجز عمليات استلام المساهمات وإحداث شركات مالية في صورة شركات فرعية سواء داخل أو خارج التراب الوطني؛
- تمكين مؤسسات القرض والمؤسسات المالية الأخرى من إصدار اقتراضات من الجمهور متوسطة وطويلة المدى، كما يمكنها أيضا الاقتراض من مصدر خارجي.

من خلال التمعن في النظام النقدي والمالي الجزائري خلال الفترة التي أعقبت الاستقلال إلى غاية الثمانينات نجد غيابا للدور الذي من المفترض أن يلعبه البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية وتسيير أدواتها، حيث نجد أن الخزينة لعبت الدور الأهم من خلال سيطرتها بشكل شبه مطلق على النظام المالي والنقدي في الجزائر، واكتفى البنك المركزي بلعب دور الدعم كممول للخزينة، وبالتالي نجد غياب أي ملامح جلية للسياسة النقدية إبان تلك الفترة، ويمكن إرجاع ذلك إلى اتباع الجزائر لنمط التخطيط المركزي، مما جعلها في حالة من الضياع بين السياستين النقدية والمالية.

[1] تلخيص الطالب اعتمادا على: القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي سنة 1988 المعدل والمتمم للقانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت سنة 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات والتحول نحو اقتصاد السوق (منذ سنة 1990)

يعتبر القانون 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض الانطلاقة الأساسية للتحول نحو نظام اقتصاد السوق، ونظرا للمكانة التي يحوزها النظام المصرفي وأثره في وضعية وفعالية السياسة النقدية في اقتصاد أي بلد، حيث يعتبر عاملا أساسيا ومحوريا في نجاح السياسة النقدية، فقد بادرت الدولة الجزائرية سنة 1990 إلى الشروع في إصلاحات اقتصادية واسعة، ويعتبر القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل سنة 1990 المتعلق بالنقد والقرض من أهم مظاهر تلك الإصلاحات، حيث أعطى هذا القانون استقلالية أكبر للبنك المركزي واهتماما أوسع بالسياسة النقدية.

لقد عبر قانون النقد والقرض عن إرادة واضحة لتغيير النمط التسييري الذي اتبعته المصارف خلال عقد الثمانينات، حيث أعاد بعث دورها المنوط بها وتنظيم نشاطاتها وفق أسس اقتصاد السوق، ويهدف هذا القانون في مجمله إلى ما يلي[1]:

- إعادة الاعتبار للبنك المركزي في إدارة النقد والائتمان، وذلك من خلال ضمان استقلاليته، بالإضافة إلى إيقاف التدخل الإداري في النظام المصرفي؛
- إنشاء مجلس النقد والقرض، حيث يأخذ مهام السلطة النقدية باعتباره مسؤولا عن السياسات النقدية، بالإضافة إلى النقد الأجنبي والدين الخارجي؛
- إنشاء سوق مالية وتنشيط السوق النقدية وتحفيز الاستثمارات الأجنبية، وكذا إصلاح الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام، بالإضافة إلى معادلة فرص منح الائتمان بين المؤسسات العامة والخاصة؛
- تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، حيث يعتبر البنك المركزي كمصدر للنقود، بينما تعتبر البنوك الأخرى مؤسسات مانحة للقرض، إضافة إلى إلغاء مبدأ التخصص.

أولا: مبادئ قانون النقد والقرض 90-10:

ويمكن إبراز اهم النقاط التي جاء بها القانون كالتالي:[2]

1. الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية:

[1] لعراف فائزة، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 156-157.

[2] تلخيص الطالب بتصرف اعتمادا على: القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل سنة 1990 المتعلق بالقرض والنقد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

كانت الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض تعتمد على مبدأ التخطيط المركزي لمختلف قراراتها، خاصة المتعلقة منها بتعبئة الموارد لتمويل الاستثمارات في ظل البرامج التنموية المخططة، حيث كان حجم الائتمان الموجه لتمويل هذه المشروعات يخضع لما تفرضه دائرة التخطيط المركزي بعد تقييمها لمتطلبات تنفيذ المشروع، إلا أنه بعد صدور قانون النقد والقرض أصبح تمويل المشاريع مقيدا بأهداف السياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، وذلك من خلال إقرار فصل الدائرة النقدية التي تتكون من البنك المركزي بالإضافة على البنوك والمؤسسات المالية عن الدائرة الحقيقية.

يسمح هذا المبدأ من قانون النقد والقرض باسترجاع البنك المركزي لمكانته على رأس النظام النقدي، بالإضافة إلى استقلاليته في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية، وذلك من خلال استخدام الأدوات التي يراها مناسبة لتحقيق أهداف السياسة النقدية لاسيما هدف استقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، كما يهدف إلى القضاء على التمييز في منح القروض بين القطاعين العام والخاص، بحيث يخضع قرار منح القروض وفقا لما تقرره دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

2. الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

كانت الخزينة العمومية في النظام السابق تلعب دورا محوريا في تمويل المشاريع التنموية خصوصا من خلال اللجوء إلى الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد، وقد أتاحت لها فيزيولوجية النظام اللجوء بسهولة نسبية إلى هذه الموارد لتمويل عجز الخزينة، مما خلق تداخلا بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، بالإضافة إلى خلق تداخل بين أهدافهما التي لا تكون دوما متجانسة.[1]

لقد جاء قانون النقد والقرض ليعيد الاعتبار للسلطة النقدية ويعزز من استقلاليتها، ووفقا لذلك فقد أكد على مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، حيث تم تقييد حرية هذه الأخيرة في عملية الاقتراض لتمويل عجزها، وأصبحت عملية الاقتراض تخضع لمجموعة من القواعد تم إبرازها في المادة 78 من قانون النقد والقرض، حيث يمكن للخزينة العمومية أن تستفيد من تسبيقات لمدة لا تتجاوز 240 يوما متتالية أو غير متتالية خلال السنة الواحدة وفي حد أقصاه 10% من الإيرادات العادية المثبتة للدولة خلال السنة المالية السابقة بشرط أن يتم التسديد قبل نهاية كل سنة مالية، كما يمكن للبنك المركزي أن يبقي لدى مركز الصكوك البريدية على مبالغ تطابق حاجاته المرتقبة عادة، مما يتيح للخزينة استعمالها عند الحاجة على أن تكون جاهزة فور طلبها من قبل البنك المركزي.

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 197.

يهدف هذا المبدأ بشكل أساسي إلى ضبط الدور المتنامي للخزينة العمومية في النشاط الاقتصادي من خلال ضمان استقلالية البنك المركزي، وهذا ما يؤدي إلى تقليص ديون الخزينة وكذلك التمييز بين فعالية السياستين النقدية والمالية، والحد من الآثار السلبية لهذه الأخيرة على التوازنات النقدية بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

وبالنظر إلى تقييد منح الائتمان للخزينة فإننا نجد ان ذلك يؤثر بالضرورة على تمويل الخزينة للاقتصاد، حيث يبقى دورها مقتصرا على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية، وبذلك فإنه يتم إفساح المجال للنظام البنكي لممارسة دوره التقليدي من خلال منح القروض.

ثانيا: هيكل النظام النقدي وفق قانون النقد والقرض:

أما بالنسبة لهيكل النظام النقدي وفقا لما قرره قانون النقد والقرض فقد تم إدخال تعديلات مهمة على النظام البنكي بمستوييه (البنك المركزي والبنوك التجارية).[1]

1. البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر).

وفقا للأحكام العامة التي جاء بها قانون النقد والقرض والمتعلقة بهياكل البنك المركزي وتنظيم عملياته (المواد من 11 إلى 14) فإن البنك المركزي هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويدعى في علاقاته مع الغير "بنك الجزائر"، كما انه يعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير وبالتالي فهو يخضع للأحكام التي ترعى التجارة، بالإضافة إلى أنه لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ويتبع القواعد التي تطبق في المحاسبة التجارية، ولا يخضع لأحكام القانون 88-01 المتضمن للقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، وتعود ملكية رأسماله بشكل كلي للدولة وفقا للمبلغ الذي يحدده القانون.

أما بالنسبة لإدارة ومراقبة وتسيير البنك المركزي فإنه يقوم بذلك محافظ يساعده ثلاثة نواب، بالإضافة إلى مجلس النقد والقرض ومراقبان.

أ. المحافظ ونوابه:

يعين المحافظ بمرسوم من رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات كما يعين نوابه أيضا لمدة خمس سنوات ويحدد رتبة كل واحد منهم، ويتم كل سنة وبصفة تلقائية تبديل رتبة كل نائب محافظ حسب ترتيب معاكس للترتيب

[1] تلخيص الطالب بتصرف اعتمادا على: القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل سنة 1990 المتعلق بالقرض والنقد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

المنصوص عليه في رتبة التعيين، ويمكن تجديد رتبة المحافظ ونوابه مرة واحدة، كما تتم إقالتهم في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم رئاسي، ولا يخضع المحافظ ولا نوابه لقواعد الوظيفة العمومية.

تتمثل وظائف المحافظ أساسا وفقا لما حددته المادة 28 من قانون النقد والقرض، حيث يقوم بإدارة البنك المركزي من خلال اتخاذ جميع الإجراءات التنفيذية والقيام بجميع الاعمال في إطار القانون، وكذلك قيامه بالتوقيع باسم البنك المركزي على جميع الاتفاقيات والمحاضر، بالإضافة إلى شراء وبيع جميع الأملاك المنقولة وغير المنقولة، ويقوم بتنظيم مصالح البنك المركزي ويحدد مهامها، كما تسند إليه مهمة التوظيف والتعيين في الوظائف والترقية والعزل لمستخدمي البنك المركزي وفقا للقانون الأساسي، ويقوم أيضا بتمثيل البنك المركزي لدى السلطات العمومية وسائر البنوك المركزية وبشكل عام لدى الغير، كما يمكنه تعيين ممثلي البنك في مجالس المؤسسات الأخرى، وتقوم الحكومة باستشارته في حال مناقشة مسائل تخص النقد والقرض أو المسائل التي يكون لها انعكاس على الوضع النقدي.

ب. مجلس النقد والقرض:

يعتبر مجلس النقد والقرض مجل إدارة للبنك المركزي، حيث يتمتع بأوسع الصلاحيات لإدارة شؤون البنك وفقا لما ينص عليه القانون، ووفقا للمادة 32 من قانون النقد والقرض فإن المجلس يتكون من المحافظ رئيسا ونوابه الثلاثة كأعضاء، بالإضافة إلى ثلاثة موظفين سامين يعينون بموجب مرسوم من رئيس الحكومة، مع تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلوا محل الموظفين الأعضاء إذا اقتضت الضرورة ذلك، ويعقد المجلس مرة واحدة على الأقل كل شهر بناء على دعوة من رئيسه، كما يكون انعقاده بحضور أربعة أعضاء على الأقل، وفي حالة تقديم ثلاثة أعضاء لطلب لانعقاد المجلس فغنه يجي على الرئيس تقديم دعوة للاجتماع، ووفقا لصلاحياته كمجلس إدارة فإنه يقوم بالتداول في التنظيم العام للبنك المركزي، وفي فتح وإغلاق فروعه بالإضافة إلى إصدار الأنظمة التي تطبق على البنك المركزي، ويقوم بالتداول في كل اتفاقية بناء على طلب المحافظ، كما يفصل في شراء الأموال المنقولة وغير المنقولة وبيعها ويقوم بالترخيص بإجراء المصالحات والمعاملات، هذا بالإضافة لتحديده للميزانية السنوية للبنك المركزي مع قدرته على تعديلها خلال السنة المالية وفقا للاعتبارات الضرورية.

بالإضافة إلى صلاحيات المجلس كمجلس لإدارة البنك المركزي فإنه يضاف إليه وظيفة السلطة النقدية، حيث يقوم بتنظيم إصدار النقود وتحديد أسس وشروط عمليات البنك المركزي، كما يحدد شروط البنوك والمؤسسات المالية وشروط فتح مكاتب التمثيل للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، بالإضافة إلى تحديد أسس وقواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية وحماية الزبائن لاسيما فيما يخص شروط العمليات، كما يقوم بتنظيم سوق الصرف ومراقبته.

2. البنوك والمؤسسات المالية:

نظرا للطابع الإصلاحي الذي جاء به قانون النقد والقرض خاصة فيما يتعلق بالنظام المصرفي واستهداف تطويره وعصرنته وفقا لمقتضيات التحول إلى نظام اقتصاد السوق وبالشكل الذي يضمن فعالية السياسة النقدية، فقد فصل هذا القانون فيما يتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية على النحو التالي:

1.2. البنوك التجارية:

حسب المادة 114 من قانون النقد والقرض فإن البنوك التجارية تعرف على أنها "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون". وبالرجوع إلى المواد السابقة الذكر نجد أن مهام البنوك التجارية تتمثل في تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، بالإضافة إلى وضع وسائل الدفع وإدارتها.

2.2. المؤسسات المالية:

وفقا للمادة 115 من قانون النقد والقرض، تعرف المؤسسات المالية بأنها " أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالعمليات المصرفية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى المادة 111". وبالرجوع إلى هذه المادة نجد أن الأموال المتلقاة من الجمهور تلك التي يتم تلقيها من الغير لاسيما في شكل ودائع.

ويمكن القول ان المصدر الأساسي للأموال المستعملة يتمثل أساسا في رأسمال المؤسسة المالية وقروض المساهمة بالإضافة إلى الادخارات طويلة الأجل.[1]

3.2. البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية:

لأول مرة منذ تأميم البنوك والمصارف الأجنبية سنة 1966، حمل القانون 90-10 ترخيصا للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بفتح فروع لها في الجزائر، وذلك شريطة خضوعها للقانون الجزائري، ويخضع الترخيص بفتح هذه البنوك من قِبل مجلس النقد والقرض لمبدأ المعاملة بالمثل، أي شريطة معاملة البلدان الأجنبية بالمثل للرعايا أو الشركات الجزائرية.

وحسب المادة 140 من قانون النقد والقرض فإنه يتم سحب اعتماد البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية إما بناء على طلبها أو بصفة آلية في حال لم تعد الشروط التي منح الترخيص على أساسها متوفرة، أو في حالة عدم

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 202.

استغلال الاعتماد لمدة اثنا عشر شهرا، وكذلك يتم سحب الترخيص في حالة توقف نشاط موضوع الاعتماد لمدة ستة أشهر. ويشترط أن تبقى خاضعة لمراقبة اللجنة المصرفية، حيث يمكن لهذه الأخيرة سحب الاعتماد كإجراء تأديبي.

ونظرا لهذا التعديل فقد برزت عدة بنوك تجارية مختلطة وخاصة، ويمكن ان نبرز هذه البنوك العاملة حاليا وفقا لبنك الجزائر فيما يلي•:

الجدول (1.3): البنوك التجارية المختلطة والخاصة

تسمية البنك	ملكية البنك	تاريخ الترخيص
بنك البركة الجزائر (Banque AL Baraka Algerie)	البحرين–الجزائر (شراكة بين القطاعين العام والخاص)	20 ماي 1991 كأول مصرف إسلامي بالجزائر
المؤسسة المصرفية العربية الجزائر (Bank ABC)	البحرين	سبتمبر 1998 كأول مصرف دولي خاص
ناتكسيس الجزائر (Natixis Algérie)	مجموعة BPCE –فرنسا	منذ سنة 1999
الشركة العامة الجزائر (Société Générale Algérie)	سوسييتي جينيرال –فرنسا	منذ سنة 2000
سيتي بنك الجزائر (Citibank Algeria)	مجموعة Citigroup –الولايات المتحدة الأمريكية	–تأسيس مكتب تمثيلي سنة 1991 – فتح فرع سنة 1998
البنك العربي الجزائر (Arab Bank Algeria)	الأردن (القطاع الخاص)	أكتوبر 2001
البنك الوطني الشعبي الباريسي الجزائر (BNP Paribas el Djazair)	بي إن بي باريبا –فرنسا	منذ سنة 2002
بنك الثقة الجزائر (Trust bank Algeria)	قبرص (القطاع الخاص)، إضافة إلى مجموعة مساهمين من الأردن والجزائر	أفريل 2003
بنك الخليج الجزائر (AGB)	الكويت	مارس 2004

• تبين قائمة البنوك الخاصة والمختلطة الناشطة في الجزائر إلى غاية تاريخ 11 جانفي 2017.

بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الجزائر (HBTF-Algeria)	الأردن	أكتوبر 2003
فرنسا بنك الجزائر (FRANSABANK El Djazaïr)	لبنان	2006
قرض الفلاحة– بنك الشركات والاستثمار الجزائر (CA-CIB Algerie)	فرنسا	ماي 2007
بنك السلام الجزائر (ASBA)	البحرين	سبتمبر 2008 (ثاني بنك إسلامي)
اتش اس بي سي الجزائر (تابعة لفرع البنك في فرنسا) (HSBC• Algeria)	المملكة المتحدة	أوت 2008

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات: بنك الجزائر (قائمة البنوك)، المواقع الرسمية للبنوك المعنية (ملكية البنك وتاريخ الترخيص).

أما بالنسبة للمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر إلى غاية سنة 2017 فهي كالتالي:

الجدول (2.3): المؤسسات المالية في الجزائر

تسمية المؤسسة	سنة الترخيص
الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)	02 ديسمبر 1972
المؤسسة المالية للاستثمار، المشاركة والتوظيف (SOFINANCE)	09 جانفي 2001
شركة إعادة التمويل الرهني (SRH)	27 نوفمبر 1997
الشركة العربية للإيجار المالي (ALC)	أكتوبر 2001
CETELEM الجزائر	فيفري 2006
المغاربية للايجار المالي (MLA)	2006
الشركة الوطنية للإيجار المالي (SNL)	جويلية 2010
إيجار الجزائر (ILA)	31 ماي 2012
الجزائر إيجار (EDI)	02 أوت 2012

• Hong Kong & Shanghai Banking Corporation.

الصندوق الوطني للاستثمار (FNI) (نتاج إعادة هيكلة البنك الجزائري للتنمية)	2011

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات: بنك الجزائر (قائمة المؤسسات المالية)، المواقع الرسمية للمؤسسات المعنية (تاريخ الترخيص).

بالموازاة مع الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري والترخيص بإنشاء بنوك خاصة وأجنبية، ركزت السلطات الحكومية بالتنسيق مع البنك المركزي وكبريات المؤسسات المصرفية الوطنية على تنظيم وتحديث الجهاز المصرفي لاسيما فيما يتعلق باحترام معايير السلامة والحذر، بالإضافة إلى إنجاز مشروع شبكة تبادل المعلومات وتطوير الخدمات والمنتجات المصرفية، وكذلك البدء في استخدام وسائل الدفع والسحب الآلية، مما أدى إلى تطوير المهنة المصرفية وخلق الروح التجارية البحتة ومبدأ المنافسة، وهكذا دخل الجهاز المصرفي لمرحلة التحديث والانفتاح والتنوع المهني والخدماتي.[1]

ثالثا: برنامج التعديل الهيكلي:

نظرا للوضعية الصعبة التي كان يمر بها الاقتصاد الوطني بسبب الاختلالات الكثيرة التي كان يعاني منها والتي كان من اهم مفرزاتها تفاقم حجم الدين الخارجي، لجأت الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية على غرار صندوق النقد الدولي لغرض الاقتراض، لكن في مقابل ذلك وجب على الجزائر الموافقة على مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف في نظر خبراء الصندوق إلى معالجة التشوهات المختلفة التي تشوب الاقتصاد الوطني، والتي تؤدي في خلاصتها إلى استرجاع التوازنات الداخلية والخارجية، ورغم قساوة هذه الإجراءات من الناحية الاجتماعية على المدى القريب إلا أن الخبراء يرون أنها بمثابة الوصفة الضرورية لتعافي الاقتصاد الوطني في المدى الطويل، مما ينعكس إيجابا على الأوضاع الاجتماعية، ويسعى برنامج التعديل الهيكلي بصفة عامة إلى إرساء مبادئ اقتصاد السوق، خاصة ترقية القطاع الخاص وتقييد الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي.

تتلخص التدابير الاقتصادية والاجتماعية التي تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تنفيذها والتي تندرج في إطار التحولات المنهجية العميقة في الاقتصاد الجزائري فيما يلي:[2]

- تحرير التجارة الخارجية؛
- تحرير الأسعار؛

[1] الجزائر: رفع القدرة التنافسية للاقتصاد وتطور استراتيجي للقطاع المصرفي، إتحاد المصارف العربية، العدد 325، ديسمبر 2007، ص 143-144.

[2] E. Cherif Chakib, Programme d'ajustement structurel et résultat Socio-économiques en Algérie, Revue Sciences Humaines, N°18, Décembre 2002, p 42.

- تخفيض قيمة العملة والتحكم في نمو الأجور؛
- إعادة هيكلة المؤسسات العامة وخصخصتها؛
- تخفيض عجز الموازنة، وبمعنى آخر تخفيض الانفاق العام؛
- تخفيض وإلغاء الإعانات الحكومية للمؤسسات الفاشلة؛
- إصلاح النظام الضريبي والجمركي، بالإضافة إلى إصلاح المؤسسات التجارية والمصرفية والمالية، وكذلك قابلية التحويل الداخلي للدينار من خلال إنشاء سوق صرف ما بين البنوك؛
- تخفيض نسبة الدعم الاجتماعي المتمثل في دعم الأسعار، وكثير من أشكال الإعفاءات.

هذا بالإضافة إلى تقليص حجم الائتمان المصرفي الموجه للقطاع العام عند حدود دنيا، وتشجيع الادخار عن طريق رفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى الحد من نمو الكتلة النقدية.

حسب الخبراء الاقتصاديين فإن هذه البنود من شأنها تحسين وضعية ميزان المدفوعات وكذا الرفع من مستوى النمو الاقتصادي، وبالتالي تحفيز سوق الشغل وتخفيض معدلات البطالة، بالإضافة إلى كبح معدلات التضخم المرتفعة والتوجه بها نحو مستويات مقبولة.

المطلب الثالث: تعديلات قانون النقد والقرض 90-10

مر قانون النقد والقرض بعدة تعديلات تهدف في مجملها إلى إصلاح المنظومة المصرفية وتحديثها ومقاربتها مع الأجهزة المصرفية للدول المتقدمة، وكذلك بهدف ضمان أكبر فعالية لأدوات السياسة النقدية ودفعها لتحقيق الأهداف المسطرة، وسنستعرض في هذا المطلب جملة هذه الإصلاحات.

أولا: تعديلات الأمر رقم 01-01:

تهدف التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من خلال الأمر 01-01[1] أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين[2]:

- يتكون الجهاز الأول من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة البنك المركزي وتسيير شؤونه في حدود الأطر القانونية؛

[1] الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض.

[2] بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 30.

- يتكون الجهاز الثاني من مجلس النقد والقرض، حيث يبقى مكلفا بأداء دور السلطة النقدية، بينما تم إعفاءه من دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

وقد حملت المادة 03 من الأمر 01-01 تعديلا في المادة 23 من القانون 90-10، حيث تم حذف الفقرة الثالثة التي تمنع محافظ البنك المركزي ونوابه من الاقتراض من أي مؤسسة وطنية كانت أو أجنبية، إضافة إلى عدم قبول أي تعهد صادر عنهم في محفظة البنك المركزي ولا محافظ أي من البنوك العاملة في الجزائر.

لقد أعطى الأمر 01-01 استقلالية أكبر للبنك المركزي، حيث حملت المادة 13 من نفس الأمر إلغاء لأحكام المادة 22 من القانون 90-10 والتي تحدد المدة الزمنية التي يقضيها المحافظ ونوابه في مناصبهم، بالإضافة إلى قرارات إعفائهم من مناصبهم وإقالتهم.

ثانيا: تعديلات الأمر 03-11:

جاءت تعديلات سنة 2003 من خلال الأمر 03-11[1] كمحاولة لمعالجة الاختلال وإعادة التوازن للجهاز المصرفي الذي عرف صدمات قوية تمثلت في إفلاس البنكين الخاصين بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري (بيسيا بنك)، حيث برزت معالم ضعفه وأثيرت العديد من التساؤلات حول مدى فعالية أدوات المراقبة التي يعتمدها البنك المركزي.

وبشكل عام فقد جاء الأمر 03-11 ليعزز ويؤكد على بنود القانون 90-10 وبعض التعديلات التي جاء بها الأمر 01-01 فيما يتعلق بفصل مجلس الإدارة عن مجلس النقد والقرض، وفي المادة 14 من الامر 03-11 نجد أنه تم إعادة إدراج الفقرة الثالثة من المادة 23 من القانون 90-10 عقب حذفها في الأمر 01-01، والتي تتعلق بمنع محافظ البنك المركزي ونوابه من الاقتراض من المؤسسات الوطنية والأجنبية، بالإضافة إلى عدم قبول أي تعهد عليه توقيع أحدهم سواء في محفظة بيك الجزائر او محافظ بقية المؤسسات العاملة في الجزائر.

وقد أبرزت المادتين 18 و19 على التوالي تشكيلة مجلس الإدارة وكذا السلطات المخولة له، وبالنسبة لمجلس النقد والقرض فقد حددت تشكيلته في المادة 58 من نفس الأمر، وحددت المادة 62 صلاحياته التي تم تعزيزها وتحديثها بما يتماشى وعصرنة الجهاز المصرفي، وكذلك بغرض تفادي الأخطاء السابقة، حيث نصت الفقرة "ج" من المادة 62 على أنه من ضمن صلاحيات المجلس تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها، ويحدد

[1] الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

المجلس الأهداف النقدية لاسيما تطور المجاميع النقدية والقرضية وتحديد استخدام النقد، بالإضافة إلى وضع قواعد الوقاية في سوق النقد والتأكد من نشر معلومات في السوق تهدف إلى تفادي مخاطر الاختلال، أما الفقرة "ط" من نفس المادة فقد اكدت على أنه من صلاحيات المجلس حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية لاسيما في مجال العمليات.

وبالنسبة لمراقبة البنك المركزي فقد أكد الامر 03-11 في مواده 26 و27 على ما جاء به القانون 90-10، حيث يقوم بذلك مراقبان يعينان بمرسوم من رئيس الجمهورية، على أن ترفع تقاريرهم إلى الوزير المكلف بالمالية، ويجوز لهذا الأخير طلب تقارير حول مسائل معينة إذا ما اقتضى الأمر ذلك.

ثالثا: تعديلات الأمر 10-04:

من أهم التعديلات التي جاء بها الأمر 10-04[1] ما حملته المادة 02 من تعديل للمادة 35 من الأمر 03-11، فبعدما كانت مهمة بنك الجزائر تتركز في توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف بالإضافة إلى السهر على الاستقرار النقدي والمالي، تم إضافة هدف آخر من خلال هذا التعديل والذي يتمثل في العمل على استقرار الأسعار باعتباره هدفا ذات أهمية بالغة من ضمن أهداف السياسة النقدية.

لقد تم التركيز على هدف استقرار الأسعار بالتحديد لارتباطه بمختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن الصدمات التي تمس مستوى الأسعار من شأنها زعزعة الاستقرار الاقتصادي، لذلك نرى الكثير من الدول المتقدمة تتجه في سياستها النقدية إلى التركيز على هدف استقرار الأسعار.

لقد ركز الأمر 10-04 واكد على مراقبة بنك الجزائر لنظم الدفع بالإضافة إلى تأكده من سلامة وسائل الدفع غير العملة الائتمانية، وذلك من خلال المادتين 04 و05 المعدلتين والمكملتين للمادة 56 و56 مكرر على التوالي، وبالنسبة للمادة 06 فقد حملت تعديلا للمادة 83 من الأمر 03-11، حيث تقرر عدم الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري، إلا في إطار الشراكة التي تكون المساهمة الوطنية في رأسمالها تساوي أو تفوق نسبة 51%، هذا بالإضافة إلى اشتراط ملكية الدولة سهما نوعيا في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية الخاصة يخولها حق التمثيل في أجهزة الشركة دون حق التصويت.

وبصفة عامة نجد أن الأمر 10-04 عزز من صلاحيات بنك الجزائر في مجال الرقابة والإشراف على البنوك

[1] الأمر 10-04 الصادر في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

والمؤسسات المالية وتنظيم عملها، ويهدف ذلك إلى الكشف عن مواطن الضعف والخلل ومحاولة إصلاحها قبل تفاقمها، وبذلك يتم تحقيق أكبر درجة من الاستقرار في الجهاز المالي، بالإضافة إلى تعزيز القدرات التنافسية ورفع درجة الثقة، مما يعطي دفعا كبيرا باتجاه نجاعة السياسة النقدية.

المبحث الثاني: سلوك وتطور متغيرات السياسة النقدية في الجزائر

سنستعرض من خلال هذا المبحث تطور متغيرات السياسة النقدية في الجزائر على مرحلتين بالنسبة للكتلة النقدية، تمتد المرحلة الأولى ابتداء من فترة الاستقلال إلى غاية الإصلاحات، أما المرحلة الثانية فتمتد منذ بداية الإصلاحات (سنة 1990) إلى غاية نهاية فترة الدراسة (سنة 2016)، وتتمثل المتغيرات التي يشملها التحليل في الكتلة النقدية، سعر إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة، وسعر الصرف.

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر

أولا: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1964-1989):

كانت الجزائر عقب استقلالها في مواجهة تحد كبير يتمثل في كيفية تمويل مجموعة الاستثمارات الواسعة، وذلك في ظل ضعف النظام المصرفي وعزوف البنوك الأجنبية قبل تأميمها عن تمويل هذه الاستثمارات، بالإضافة إلى تواضع الادخارات، لم تجد الدولة بديلا عن زيادة المعروض النقدي بصفة مستمرة، وذلك لحاجتها الملحة لإنجاز الاستثمارات المخططة باعتبارها البنية التحتية للاقتصاد الجزائري، ولما يترتب عنها من تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

الجدول (3.3): تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة (1964-1989)

الوحدة: مليون دج

التعيين / السنوات	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الكتلة النقدية (M2)	**4 724**	**5 255**	**5 778**	**7 553**	**10 147**	**12 120**
النقود	4 639	5 128	5 550	7 065	9 311	11 010
- النقود الورقية الجا رية (النقود القانونية)	2 581	2 765	2 838	3 227	3 704	4 157
- وديعة تحت الطلب (النقود الكتابية)	2 058	2 363	2 712	3 838	5 607	6 853
شبه النقود	85	127	228	488	836	1 110
نسبة نمو الكتلة النقدية (ΔM2%)	-	11.24	9.95	30.72	34.34	19.44

التعيين / السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975
الكتلة النقدية (M2)	**13 076**	**13 925**	**18 139**	**22 930**	**25 772**	**33 749**
النـقـود	11 625	12 951	16 746	21 493	24 248	31 976
– النقود الورقية الجا رية (النقود القانونية)	4 735	5 699	7 049	8 817	10 451	12 742
– وديعة تحت الطلب (النقود الكتابية)	6 890	7 252	9 697	12 676	13 797	19 233
شبـه النـقـود	1 451	974	1 393	1 437	1 524	1 773
نسبة نمو الكتلة النقدية (ΔM2%)	7.89	6.49	30.26	26.41	12.39	30.95

التعيين / السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981
الكتلة النقدية (M2)	**43 605**	**51 950**	**67 458**	**79 688**	**93 538**	**109 154**
النـقـود	41 076	48 548	62 210	72 207	84 433	97 922
– النقود الورقية الجا رية (النقود القانونية)	17 241	20 573	27 369	35 398	42 344	48 056
– وديعة تحت الطلب (النقود الكتابية)	23 835	27 975	34 840	36 809	42 090	49 866
شبـه النـقـود	2 529	3 402	5 249	7 481	9 105	11 232
نسبة نمو الكتلة النقدية (ΔM2%)	29.2	19.14	29.85	18.13	17.38	16.69

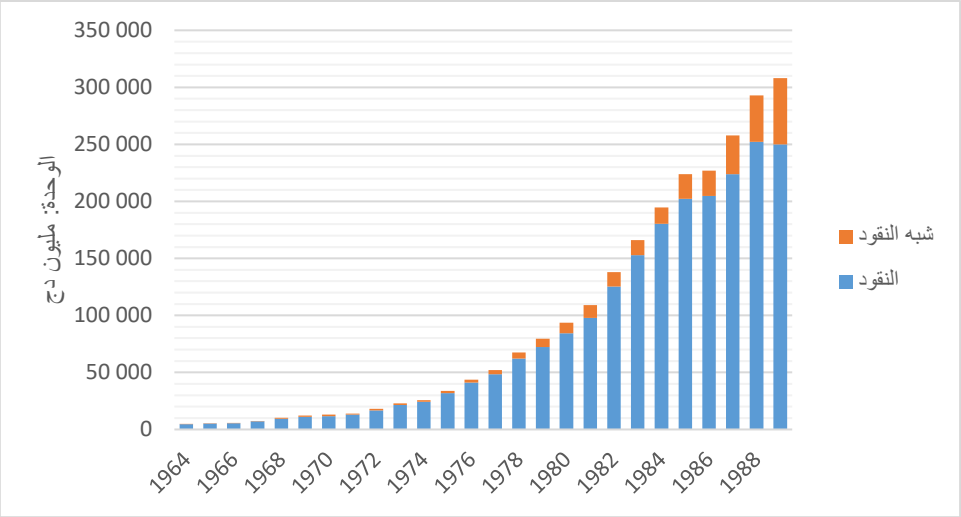
التعيين / السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الكتلة النقدية (M2)	**137 889**	**165 926**	**194 718**	**223 860**	**227 017**	**257 896**
النـقـود	125 299	152 757	180 433	202 229	204 818	223 905
– النقود الورقية الجا رية (النقود القانونية)	49 159	60 018	67 461	76 642	89 360	96 865
– وديعة تحت الطلب (النقود الكتابية)	76 141	92 739	112 972	125 587	115 458	127 041
شبـه النـقـود	12 590	13 170	14 284	21 630	22 199	33 990
نسبة نمو الكتلة النقدية (ΔM2%)	26.33	20.33	17.35	14.96	1.41	13.6

التعيين / السنوات	1988	1989
الكتلة النقدية (M2)	**292 963**	**308 146**
النـقـود	252 205	250 012
– النقود الورقية الجا رية (النقود القانونية)	109 755	119 870
– وديعة تحت الطلب (النقود الكتابية)	142 450	130 142
شبـه النـقـود	40 758	58 134
نسبة نمو الكتلة النقدية (ΔM2%)	13.6	5.18

المصدر: – الديوان الوطني للاحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2011).

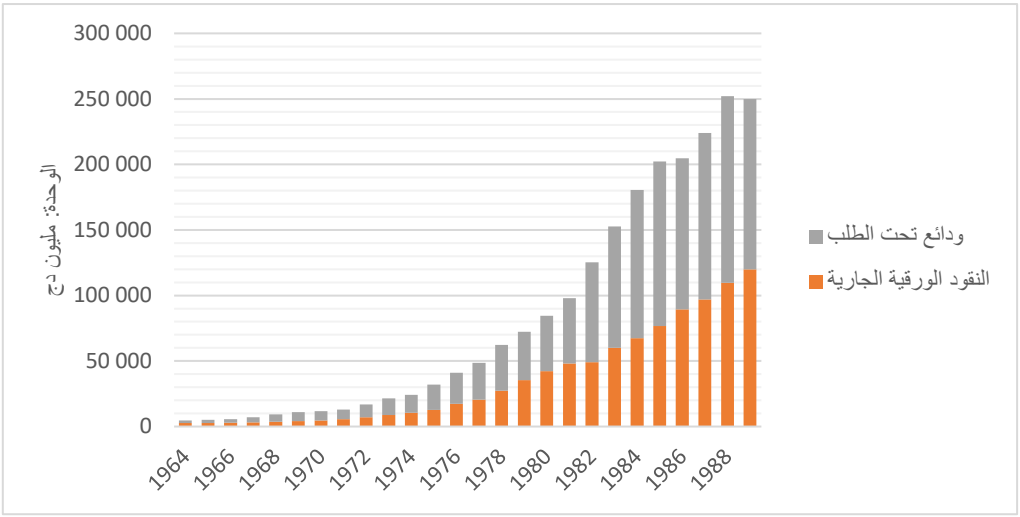
- تم حساب نسبة نمو الكتلة النقدية من طرف الطالب انطلاقا من معطيات نفس الجدول.

الشكل (1.3): تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة (1964-1989)



المصدر: إعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجدول (3.3) بالاعتماد على برنامج (Excel)

الشكل (2.3): تطور مكونات النقود خلال الفترة (1964-1989)



المصدر: إعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجدول (3.3) بالاعتماد على برنامج (Excel)

يظهر من خلال معطيات الجدول (3.3) والأشكال المرافقة له الارتفاع المستمر والمطرد لحجم الكتلة النقدية في الجزائر من فترة الاستقلال إلى غاية سنة 1989، حيث تضاعف منذ سنة 1964 إلى ما يفوق 65 ضعفا، وبالنظر إلى مستوى الارتفاع خلال فترة الستينات نلاحظ أنها عرفت زيادة مستمرة لكن بشكل ضعيف لم يتجاوز الأربع أضعاف، مع تسجيل أكبر معدل نمو خلال الفترة ككل بلغ 34.34% سنة 1968، ويمكن إرجاع ذلك إلى الانطلاق في تنفيذ البرنامج الثلاثي للتنمية (1967-1969) الذي كان يهدف إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي

من خلال تدعيم قطاعي الزراعة والصناعة بشكل أساسي، والتحول التدريجي من الاعتماد على قطاع المحروقات كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني إلى التنويع الاقتصادي وخلق مصادر أخرى للدخل.

ابتداء من عام 1972 بدأت الكتلة النقدية في تسجيل نمو مرتفع ومتسارع استمر إلى غاية سنة 1985، ويمكن إرجاع نسب النمو المرتفعة إلى ارتفاع عائدات الجزائر جراء ارتفاع أسعار البترول خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى الاحتياجات الضخمة لتمويل المخطط التنموي الرباعي الأول (1970-1973) وكذلك المخطط التنموي الرباعي الثاني (1974-1977) وما أعقبها من استثمارات تكميلية وكذا المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، أما بالنسبة للسنة 1986 فقد سجلت نموا طفيفا جدا بلغ نسبة 1.41% وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بنسب النمو في السنوات السابقة، ويرجع ذلك أساسا إلى انهيار أسعار البترول وانخفاض مداخيلها التي تعتبر المصدر الأساسي للجباية وموارد الميزانية العمومية، حيث انخفضت الأسعار إلى ما دون تسعة دولارات للبرميل، واستمر النمو المحتشم للكتلة النقدية جراء تبعات هاته الأزمة إلى غاية سنة 1989.

وبالنظر إلى مكونات الكتلة النقدية فإننا نلاحظ تراجعا في حصة النقود الورقية الجارية (النقود القانونية) من إجمالي الكتلة النقدية ابتداء من سنة 1966، حيث أصبحت النقود الكتابية هي المكون الأساسي، ويأتي هذا التحول نتاجا لتأميم البنوك الأجنبية وإقامة نظام مصرفي وطني مستقل يهدف أساسا إلى تمويل البرامج الاستثمارية المخططة، واستمر الأمر كذلك إلى غاية سنة 1989 حيث ضلت النقود الكتابية هي المكون الرئيسي في الكتلة النقدية.

أما بالنسبة لمستويات شبه النقود (الودائع لأجل) فنلاحظ ان معدل مشاركتها في الكتلة النقدية بقي في مستويات متدنية رغم تسجيله لارتفاع مستمر، ويمكن إرجاع ذلك إلى العزوف عن الادخار سواء بسبب ضعف المداخيل أو بسبب الرغبة في الاحتفاظ بالنقود على شكل سيولة لعدة أسباب أبرزها الوازع الديني، حيث يفضل الأغلبية عدم الخوض في المعاملات الربوية.

تمثل مقابلات الكتلة النقدية المعيار الذي يتم على أساسه إصدار النقود من طرف البنك المركزي، والذي يتمثل في مجموعة الأصول والديون، ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي:

أ. صافي الأصول الخارجية: تشمل صافي وسائل الدفع الدولية الموجودة في حوزة الجهاز المصرفي من الذهب والعملات الأجنبية؛[1]

[1] صاري علي، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014، ص 30.

ب. قروض للخزينة: لغرض تغطية نفقاتها، تلجا الخزينة إلى طلب تسبيقات من البنك المركزي وكذلك الاكتتاب في سندات الخزينة من طرف البنوك التجارية؛

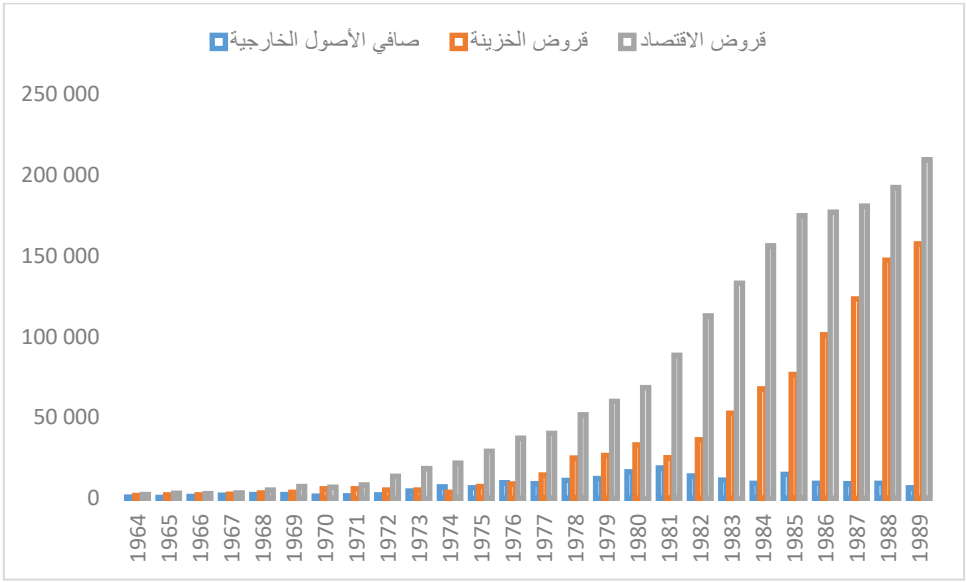
ج. قروض للاقتصاد الوطني: يقصد بها إجمالي القروض الممنوحة من طرف البنوك للمؤسسات وقطاع العائلات، وتمنح أهم هذه القروض للمؤسسات العمومية، وتتضمن كذلك القروض الموجهة من البنك المركزي إلى الهيئات العمومية، بالإضافة إلى مختلف السحوبات على المكشوف المعطاة للبنوك التجارية بصفة استثنائية.[1]

الجدول (4.3): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1964-1989)

البيان / الفترة	1971-1964	1985-1972	1989-1986
صافي الأصول الخارجية (النسبة إلى M2)	18	15	4
قروض الخزينة (النسبة إلى M2)	38	28	46
قروض للاقتصاد (النسبة إلى M2)	54	80	72

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

الشكل (3.3): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1964-1989)



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) باستخدام برنامج (Excel)

[1] الأخضر أبو علاء عزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2013، ص 54.

من خلال الجدول (4.3) والشكل المرافق له يتبين ضعف مساهمة صافي الأصول الخارجية في تغطية الكتلة النقدية مقارنة ببقية المقابلات، وذلك طيلة الفترة وبشكل أخص الممتدة من (1985-1989) حيث لم تتجاوز نسبة 4% بالمتوسط من الكتلة النقدية، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط التي تعد المصدر الأول للعملة الأجنبية، أما الانتعاش في صافي الأصول الذي سبق هذه الفترة فيرجع إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية بسبب الأزمات والحروب خاصة حرب 1973 وحرب الخليج الأولى 1980، وبالتالي نجد ان الصدمات في أسعار البترول تنعكس بصدمات مباشرة على صافي الأصول الخارجية بسبب الاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات.

بالنظر إلى قروض الخزينة نلاحظ تزايدا معتبرا في حجمها حيث ارتفعت منذ سنة 1964 إلى غاية نهاية الفترة بحوالي 87 ضعفا، حيث عرفت الفترة الأولى (1964-1971) تضاعفا بثلاث مرات، بما يقابله 38% من إجمالي الكتلة النقدية خلال الفترة وهي نسبة مرتفعة نوعا ما، ويرجع ذلك إلى ازدياد الدور الذي تلعبه الخزينة في الاقتصاد الوطني، أما بالنسبة للفترة الثانية (1972-1985) فنلاحظ ارتفاعا في قيمتها بنحو 15 ضعفا، فبعد انخفاضها في بداية الفترة إلى غاية سنة 1974 بسبب الإصلاحات المالية الرامية على تخفيف العبء على الخزينة العمومية وتوكيل المهمة إلى البنوك، لكنها عادت للارتفاع مرة أخرى مما يوحي بفشل الإصلاحات المالية وعودة دور الخزينة كممول رئيسي للنشاط الاقتصادي، وبالنظر للفترة الممتدة بين (1986-1989) نلاحظ ارتفاعا متزايدا لقروض الخزينة بسبب طبيعة الإصلاحات الاقتصادية خلال هاته الفترة كما ارتفعت نسبتها إلى المعروض النقدي.

وتجدر الإشارة إلى ان قروض الخزينة تشكل خطرا حقيقيا على التوازن الاقتصادي واستقرار الأسعار، حيث توجه بالدرجة الأولى على شكل نفقات على الاستهلاك أو نفقات على الاستثمار غير الإنتاجي.[1]

تعتبر القروض للنشاط الاقتصادي أكبر مساهم في مقابلات الكتلة النقدية طيلة الفترة، حيث سجلت ارتفاعا ضعيفا نسبيا في الفترة الأولى (1964-1971) أين وصل إلى 3 أضعاف، لكن عقب هاته الفترة اتجهت للارتفاع بشكل متسارع حيث ارتفع منذ سنة 1972 إلى غاية 1989 بنحو 15 ضعفا بمساهمة في مقابلات الكتلة النقدية بلغت 80% خلال الفترة (1972-1985)، ونسبة 72% خلال الفترة (1986-1989)، ويعود انخفاض نسبتها في الفترة الأخيرة إلى ارتفاع حجم قروض الخزينة وبالتالي ارتفاع مساهمتها في مقابلات الكتلة النقدية.

ثانيا: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016):

عرفت هذه المرحلة تطورات واسعة في نمو الكتلة النقدية ومكوناتها والأجزاء المقابلة لها نتيجة للتحول إلى

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 169.

نظام اقتصاد السوق، وتبرز هذه التغيرات خاصة مع بداية الألفية الجديدة، ويمكن إبراز أهم التطورات وفقا للجداول والأشكال المرافقة لها.

الجدول (5.3): تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

الوحدة: مليار دج

التعيين / السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الكتلة النقدية (M2)	**343.005**	**415.27**	**515.902**	**627.427**	**723.514**	**799.562**
النـقـود	270.082	324.993	369.719	446.905	475.834	519.107
- النقود الورقية الجا رية (النقود القانونية)	134.942	157.2	184.851	211.311	222.986	249.767
- وديعة تحت الطلب (النقود الكتابية)	135.141	167.793	184.868	235.594	252.847	269.339
شبـه النـقـود	72.923	90.276	146.183	180.522	247.680	280.455
نسبة نمو الكتلة النقدية (ΔM2%)	11.31	21.07	24.23	21.61	15.31	10.51

التعيين / السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الكتلة النقدية (M2)	**915.058**	**1081.518**	**1592.461**	**1789.35**	**2022.5**	**2473.5**
النـقـود	589.1	671.57	826.372	905.183	1048.2	1238.5
- النقود الورقية الجا رية (النقود القانونية)	290.884	337.621	390.42	439.995	484.5	577.2
- وديعة تحت الطلب (النقود الكتابية)	298.217	333.701	435.952	465.187	563.7	661.3
شبـه النـقـود	325.958	409.948	766.09	884.167	974.3	1235
نسبة نمو الكتلة النقدية (ΔM2%)	14.44	18.19	47.24	12.36	13.03	22.3

التعيين / السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الكتلة النقدية (M2)	**2901.5**	**3299.5**	**3644.3**	**4070.4**	**4933.7**	**5944.6**
النـقـود	1416.3	1643.5	2165.6	2437.5	3167.6	4233.6
- النقود الورقية الجا رية (النقود القانونية)	664.7	781.4	874.3	921	1081.4	1284.5
- وديعة تحت الطلب (النقود الكتابية)	751.6	862.1	1291.3	1516.5	2086.2	2949.1
شبـه النـقـود	1485.2	1656	1478.7	1632.9	1766.1	1761
نسبة نمو الكتلة النقدية (ΔM2%)	17.3	13.72	10.45	11.69	21.21	20.49

التعيين / السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الكتلة النقدية (M2)	**6955.9**	**7173.1**	**8280.7**	**9929.2**	**11015.1**	**11914.5**
النـقـود	4964.9	4944.2	5756.4	7141.7	7681.5	8249.8
- النقود الورقية الجا رية (النقود القانونية)	1540	1829.4	2098.6	2571.5	2952.3	3204
- وديعة تحت الطلب (النقود الكتابية)	3424.9	3114.8	3657.8	4570.2	4729.5	5045.8
شبـه النـقـود	1991	2228.9	2524.3	2787.5	3333.6	3691.7

نسبة نمو الكتلة النقدية (ΔM2%)	17.01	3.12	15.44	19.9	10.94	8.16

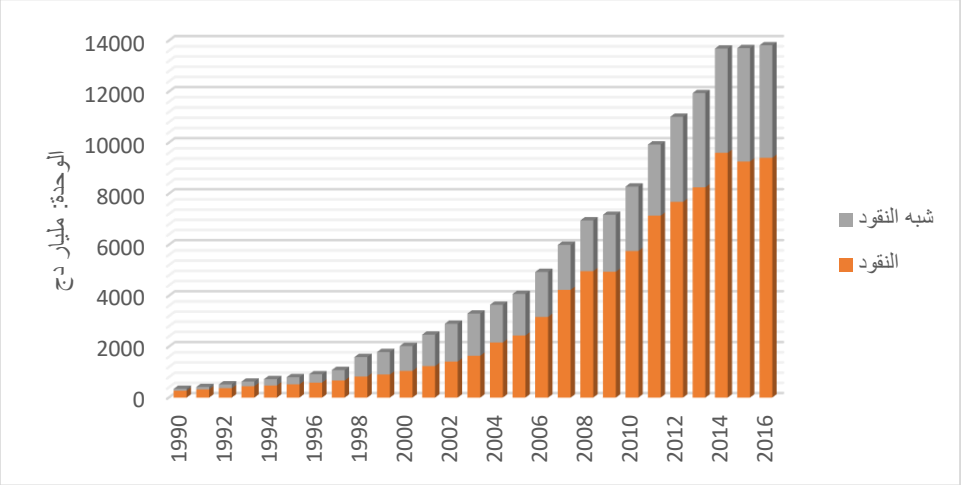
التعيين / السنوات	2014	2015	2016
الكتلة النقدية (M2)	**13686.7**	**13704.5**	**13816.3**
النـقـود	9603	9261.2	9407
– النقود الورقية الجا رية (النقود القانونية)	3658.9	4108.1	4497.2
– وديعة تحت الطلب (النقود الكتابية)	5944.1	5153.1	4909.8
شبـه النـقـود	4083.7	4443.3	4409.3
نسبة نمو الكتلة النقدية (ΔM2%)	14.87	0.13	0.81

المصدر: – الديوان الوطني للاحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2011).

- Rapports annuels de la Banque d'Algérie sur « Evolution économique et monétaire en Algérie » : Rapport 2016

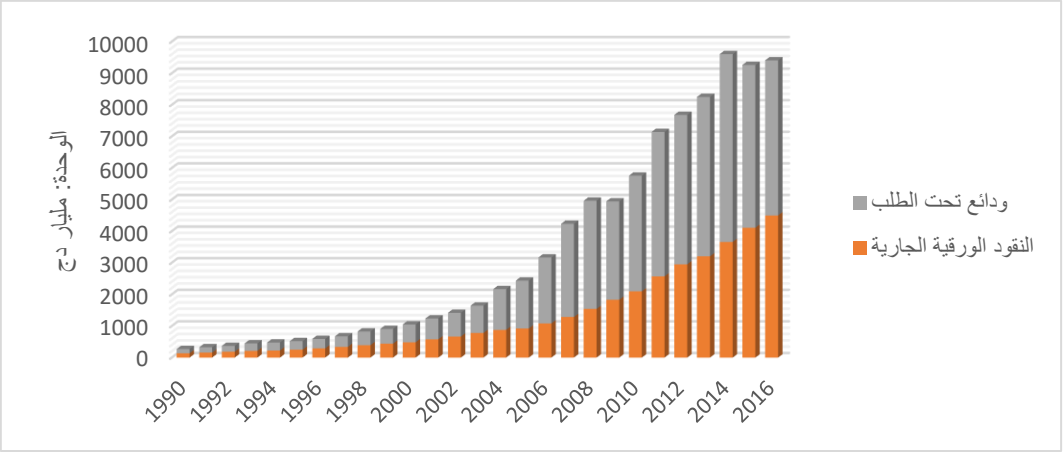
– تم حساب نسبة نمو الكتلة النقدية من طرف الطالب انطلاقا من معطيات نفس الجدول.

الشكل (4.3): تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)



المصدر: إعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجدول (5.3) بالاعتماد على برنامج (Excel)

الشكل (5.3): تطور مكونات النقود خلال الفترة (1990-2016)



المصدر: إعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجدول (5.3) بالاعتماد على برنامج (Excel)

نلاحظ من خلال الجدول (5.3) والشكل (4.3) الارتفاع المستمر للكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت منذ سنة 1990 إلى غاية نهاية فترة الدراسة بحوالي 40 ضعفا، ويمكن التمييز بين ثلاث فترات:

- تمتد الفترة الأولى من سنة 1990 إلى غاية 1993، حيث عرفت الكتلة النقدية خلال هاته الفترة ارتفاعا كبيرا في معدلات النمو مع تسجيل أكبر معدل نمو في سنة 1992 بنسبة بلغت 24.23%، ويعود الارتفاع الكبير إلى الوضعية الاقتصادية الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر مما دفع بالبنوك لتقديم المزيد من الائتمان للمؤسسات بهدف تنشيط النشاط الاقتصادي؛
- تبدأ المرحلة الثانية منذ سنة 1994 إلى غاية عام 2014، حيث عرفت هذه المرحلة تذبذبا على فترات في نسب نمو الكتلة النقدية، وقد تم تسجيل نسب منخفضة نسبيا إلى غاية عام 1998 وهي السنة التي سجلت ارتفاعا كبيرا قدر بـ 47.24%، ويرجع الانخفاض قبل هذه الفترة إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ومقررات برنامج التعديل الهيكلي التي من ضمنها تخفيض عجز الموازنة والتحكم في نمو الأجور وضبط الإعانات الحكومية، مما يعني بالضرورة التحكم في نمو الكتلة النقدية، أما الارتفاع المسجل سنة 1998 فيرجع إلى عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية الذي كان يهدف إلى إعادة تأهيل المؤسسات بهدف ضمان استقلاليتها، لكن بعد ذلك عادت معدلات نمو الكتلة النقدية إلى المستويات السائدة قبل سنة 1998، وعادت للارتفاع مرة أخرى حيث بلغت خلال سنة 2001 نسبة 22.3%، ويعود هذا الارتفاع إلى الشروع في برنامج الإنعاش الاقتصادي في أفريل 2001، بالإضافة على انتعاش

أسعار البترول، وانخفضت النسبة بعد ذلك وعاودت الارتفاع لتصل إلى 21.21% سنة 2006 في إطار برنامج دعم النمو (2005-2009)، ونتيجة لاستراتيجيات دعم النمو السابقة استمر ارتفاع حجم الكتلة النقدية في الجزائر إلى غاية سنة 2009 حيث سجلت نسبة نمو منخفضة نسبيا في الكتلة النقدية بلغت 3.12% بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، ليعاود بعد ذلك الارتفاع بالوتيرة السابقة على غاية سنة 2014؛

- تمثل سنة 2015 بداية للمرحلة الثالثة، حيث انخفضت نسبة نمو الكتلة النقدية بشكل كبير جدا إذ لم تتعدى مستوى 0.13% و0.81% سنتي 2015 و2016 على التوالي، ويرجع ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة نتيجة لانهيار أسعار النفط.

بالنسبة لمكونات الكتلة النقدية فإنه من الملاحظ تسجيل ارتفاع في نسبة الودائع لأجل (شبه النقود) من إجمالي الكتلة النقدية إلى غاية سنة 2002 حيث وصلت إلى 51.19% في ظل تراجع نسبة النقود، ويمكن إرجاع ذلك إلى برنامج التعديل الهيكلي وما نتج عنه من آثار على رأسها التحكم في نمو الكتلة النقدية وتراجع مستوى الأسعار واستقرار سعر صرف الدينار، مما انعكس إيجابا على مستوى أداء الجهاز المصرفي والتعامل بمعدلات فائدة حقيقية موجبة، وهو ما يشكل حافزا لتطور الودائع لأجل، ثم عادت هذه النسبة للانخفاض مرة أخرى، ويمكن إرجاع السبب إلى الأزمة التي عرفها الجهاز المصرفي عقب إفلاس بنكي الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري مما أثار حالة من الغموض وعدم اليقين، بالإضافة إلى زيادة الكتلة النقدية في النشاط الاقتصادي بسبب برامج الإنعاش، أما بالنسبة لتراجع نسب نمو النقود القانونية إلى إجمالي الكتلة النقدية وتسجيلها لمستويات منخفضة نسبيا مقابل تطور النقود الكتابية خاصة منذ سنة 2007، حيث تم تسجيل نسبة تقدر بـ 50% من الكتلة النقدية، ويعكس ذلك عمل السلطة النقدية على تشجيع المعاملات المصرفية من خلال استعمال النقود الكتابية والتقليص من النقود القانونية، وبمعنى آخر الحد من التسرب النقدي لغرض تمكين الجهاز المصرفي من خلق الودائع.

الجدول (6.3): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2016)

الوحدة: مليار دج

التعيين / السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
صافي الأصول الخارجية	6.64 (1.93%)	24.3 (5.85%)	22.64 (4.4%)	19.62 (3.13%)	60.4 (8.35%)	26.3 (3.29%)
قروض الخزينة	167.04 (48.7%)	159 (38.3%)	227 (44%)	527.8 (84.1%)	468.5 (64.7%)	401.6 (50.2%)
قروض للاقتصاد الوطني	246.98 (72%)	325.85 (78.5%)	412.3 (79.9%)	220.25 (35.1%)	305.84 (42.3%)	565.64 (70.8%)

التعيين / السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
صافي الأصول الخارجية	(%14.64) 133.9	(%32.4) 350.3	(%17.6) 280.7	(%9.5) 169.69	(%38.4) 775.9	(%53) 1310.7
قروض الخزينة	(%30.6) 280.55	(%39.1) 423.6	(%45.4) 723.18	(%47.4) 847.9	(%33.5) 667.2	(%23) 569.7
قروض للاقتصاد الوطني	(%84.9) 776.84	(%68.5) 741.3	(%56.9) 906.18	(%64.3) 1150.7	(%49.1) 993.7	(%43.6) 1078.4

التعيين / السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
صافي الأصول الخارجية	(%60.5) 1755.7	(%71) 2342.6	(%85.6) 3119.2	(%102.7) 4180	(%111.8) 5515	(%125) 7415.5
قروض الخزينة	(%19.9) 578.6	(%12.8) 423.4	20.6-	933.2-	1304.1-	2193.1-
قروض للاقتصاد الوطني	(%43.6) 1266.8	(%41.8) 1380.2	(%42.1) 1535	(%43.7) 1779.8	(%38.6) 1905.4	(%37.1) 2205.2

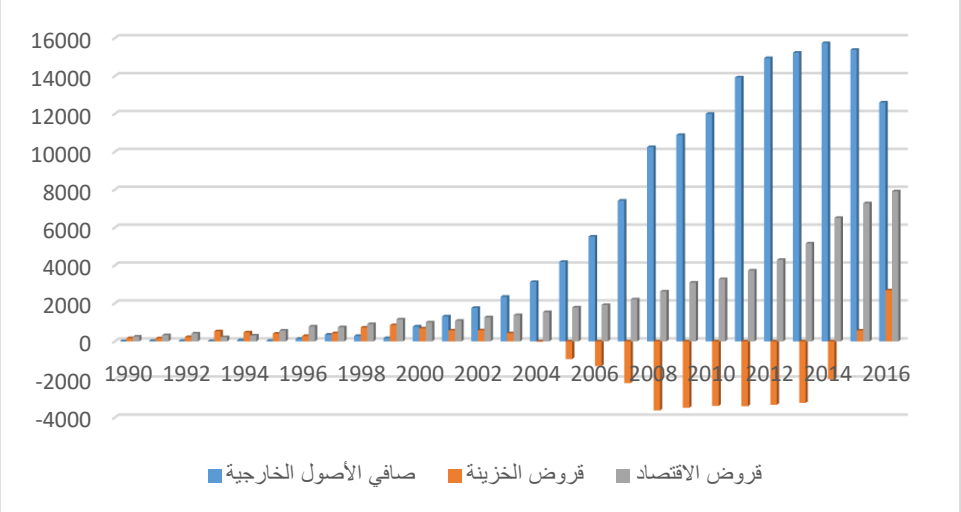
التعيين / السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
صافي الأصول الخارجية	(%147) 10247	(%152) 10886	(%145) 11997	(%140) 13922	(%136) 14940	(%128) 15225
قروض الخزينة	3627.3-	3488.9-	3392.9-	3406.6-	3334-	3235.4-
قروض للاقتصاد الوطني	(%37.6) 2615.5	(%43) 3086.5	(%39.5) 3268.1	(%37.5) 3726.5	(%38.9) 4287.6	(%43.3) 5156.3

التعيين / السنوات	2014	2015	2016
صافي الأصول الخارجية	(%115) 15735	(%112) 15375	(%91.2) 12596
قروض الخزينة	1992.3-	(%4.14) 567.5	(%19.41) 2683
قروض للاقتصاد	(%47.5) 6504.6	(%53.1) 7277.2	(%57.3) 7909.9

(.%): تمثل النسبة إلى الكتلة النقدية

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات بنك الجزائر.

الشكل (6.3): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2016)



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات بنك الجزائر باستخدام برنامج (Excel)

كما ذكرنا سابقا فإن نسبة تغطية الأصول الخارجية للكتلة النقدية تعتمد بشكل أساسي على أسعار النفط، فمن خلال الجدول (6.3) نلاحظ ان نسبة تغطية الأصول الخارجية للكتلة النقدية كانت ضعيفة جدا في بداية الفترة حيث لم تتعدى 1.93%، وارتفعت هذه النسبة لكنها لم تحافظ على نفس الوتيرة حيث أخذت منحى متذبذب إلى أن حققت نسبة مرتفعة نسبيا سنة 1997 بمقدار 32.4%، لكن سرعان ما عاودت الهبوط بعد ذلك بسبب انخفاض أسعار النفط، وعند بداية الألفية الجديدة حققت الأصول الخارجية نسبة مرتفعة، حيث وصلت تغطيتها للكتلة النقدية سنة 2001 إلى نسبة 53% بقيمة تفوق مقدار الكتلة النقدية M1 (النقود القانونية مضافة إلى النقود الكتابية)، واستمرت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن وصلت سنة 2005 إلى التغطية الكلية للكتلة النقدية M2، واستمرت على هذا النحو إلى غاية سنة 2016 حيث سجلت انخفاضا وأصبحت نسبة تغطيتها للكتلة النقدية تقدر بـ 91.2% بسبب انخفاض أسعار النفط، ومن ذلك يبرز دور الأصول الخارجية في تحسين وتطوير الوضعية النقدية.

وبالنظر إلى القروض الموجهة للخزينة فنلاحظ أنها تمثل نسبة مهمة من الكتلة النقدية باعتبارها المكون الأساسي الثاني عقب القروض للاقتصاد الوطني خلال فترة التسعينات ما عدا سنتي 1993 و1994 حيث وصلت نسبة التغطية إلى 84.1% و 64.7% على التوالي وهي نسب مرتفعة جاءت نتيجة للتطهير المالي للمؤسسات العمومية، ومع بداية الألفية الجديدة سجلت القروض للخزينة نسب متدنية مقارنة بسنوات التسعينات، وابتداء من سنة 2004 تم تسجيل حالة غير مسبوقة حيث أصبحت قيم القروض الموجهة للخزينة تأخذ إشارة سالبة، أي انها أصبحت دائنا للبنوك وهو ما يعكس تحسن الوضعية النقدية للدولة، واستمر الحال على نفس الوتيرة إلى غاية سنة 2015 حيث تم تسجيل قيمة موجبة وارتفعت خلال السنة الموالية، وذلك نتيجة لتدهور قيمة الأصول الخارجية نتيجة لانخفاض أسعار النفط وبالتالي بداية تدهور الوضعية النقدية.

شكلت القروض للاقتصاد الوطني إلى غاية بداية الألفية المكون الأساسي للكتلة النقدية (عدا سنتي 1993 و1994)، لكن بعد ذلك تراجعت هذه النسب رغم التطور في القيم المسجلة لتفسح المجال للأصول الخارجية إلى غاية سنة 2016.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

لغرض تأثيره في الكتلة النقدية والوصول إلى أهدافه في إطار السياسة النقدية، يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية على اختلافها، وذلك وفقا لما تقتضيه الأوضاع الاقتصادية والمالية للدولة، حيث تعتبر

الوسائل الكمية ذات تأثير واسع إذ تمس مجمل القطاعات في الاقتصاد الوطني، وذلك على النقيض من الأدوات النوعية التي تهتم بتوجيه الائتمان إلى قطاعات محددة، والتي غالبا ما تكون ضمن أولويات البرامج التنموية. وفيما يلي سنحاول تقديم وتحليل مختلف الأدوات الكمية المستخدمة من طرف بنك الجزائر في إطار سياسته النقدية خلال الفترة (1990-2016).

أولا: سعر إعادة الخصم.

كما سبق وذكرنا في الفصل الأول فإن أداة سعر إعادة الخصم تعتبر من أقدم الأدوات المستعملة من طرف البنوك المركزية، حيث تعتبر عاملا أساسيا للتحكم في سعر الفائدة الإسمي على الإقراض، وذلك كون هذا الأخير يكون دائما أكبر من سعر إعادة الخصم بالإضافة إلى العلاقة الطردية بينهما، وفيما يلي تطور هذا المتغير في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

الجدول (7.3): تطور سعر إعادة الخصم ومعدل الفائدة الحقيقي خلال الفترة (1990-2016) (الوحدة:%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل إعادة الخصم	10.5	11.5	11.5	11.5	15	14	13	11	9.5
معدل الفائدة الحقيقي	-1.27	-17.9	-23.7	-12.5	-17.7	-11.38	0.3	10.21	6.5
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل إعادة الخصم	8.5	6	6	5.5	4.5	4	4	4	4
معدل الفائدة الحقيقي	8.15	9.7	5.3	7.15	3.87	4.03	6.62	5.7	4.3
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل إعادة الخصم	4	4	4	4	4	4	4	4	3.5
معدل الفائدة الحقيقي	3.14	2.26	4.1	3.5	-0.916	4.7	5.1	3.2	1.6

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا معطيات صندوق النقد الدولي والديوان الوطني للإحصائيات.

بالنظر إلى معدلات الخصم خلال السنوات الأولى من التسعينات نجد أنها استمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 1994 حيث تم تسجيل أعلى معدل لها خلال الفترة ككل قدر بنسبة 15%، ويرجع هذا الارتفاع الكبير خلال هذه السنوات إلى رغبة السلطات النقدية في الحد من الضغوط التضخمية الناتجة عن التوسع في منح الائتمان من طرف البنوك، وهذا ما يظهر جليا من خلال معدلات الفائدة الحقيقية السالبة خلال نفس الفترة، حيث يعكس ذلك تفوق معدلات التضخم على معدل الفائدة الاسمي، لكن ابتداء من سنة 1995 نلاحظ بداية الانخفاض التدريجي لسعر إعادة الخصم إلى أن وصل سنة 2004 إلى معدل 4%، ويعود ذلك إلى تنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي المرتبطة بصندوق النقد الدولي ومن ضمنها إيقاف التمويل بالعجز وكذا ترشيد الإنفاق العام وتخفيض

قيمة العملة وتشديد سياسات إدارة الطلب مما أدى إلى تراجع مستوى التضخم، وهذا ما انعكس على معدلات الفائدة الحقيقية التي أصبحت موجبة ابتداء من سنة 1996 وذلك في ظل تحرير أسعار الفائدة، حيث أصبحت معدلات الفائدة الاسمية تسجل مستويات أكبر من معدلات التضخم التي اتجهت للانخفاض بفضل السياسات المنتهجة، أما بالنسبة لثبات معدل إعادة الخصم منذ سنة 2004 عند مستوى 4% إلى غاية سنة 2015 فيمكن إرجاعه إلى إعراض البنوك عن اللجوء إلى البنك المركزي بغرض إعادة التمويل بسبب فائض السيولة لديها، وبالتالي نستطيع القول أن هذه الأداة لم يتم اللجوء إليها خلال هذه الفترة، لكن خلال سنة 2016 نلاحظ تخفيضا في معدل إعادة الخصم حيث أصبح عند مستوى 3.5%، ويرجع هذا التخفيض إلى الظروف المالية الصعبة التي عرفتها البلاد نتيجة لانخفاض أسعار البترول وتراجع مستوى السيولة لدى البنوك، مما يحد من القدرة على تمويل النشاط الاقتصادي، وقد صاحب التخفيض في معدل إعادة الخصم تخفيضا في سعر الفائدة على القروض الموجهة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية على غرار الصناعة، الفلاحة والصيد البحري والخدمية وفي بعض المناطق المحددة• منتصف سنة 2016، حيث تم تحديد نسبة تتراوح بين 2% و3% حسب طبيعة الاستثمار وذلك لمدة تصل إلى خمس سنوات بهدف إنعاش الاستثمار، وهذا ما يدل على التحول إلى استخدام سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية بعد استنفاد أغلب الحلول التقليدية وعلى رأسها سعر الصرف.

ثانيا: معدل الاحتياطي الإجباري.

وفقا للمادة 93 من قانون النقد والقرض 90-10 فإنه يحق للبنك المركزي فرض احتياطي إلزامي على البنوك والمؤسسات المالية لا يتعدى مبدئيا نسبة 28% على المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه، مع إمكانية تحديد نسبة أعلى في حالة الضرورة، ووفقا للتعليمة رقم 94-16 الصادرة في 09 أفريل 1994 التي تفرض على البنوك والمؤسسات المالية تشكيل حد أدنى من الاحتياطي في شكل ودائع لدى البنك المركزي بموجب الشروط المحددة في التعليمة رقم 94-73 المؤرخة في 28 نوفمبر 1994 فإنه طبق معدل احتياطي إلزامي يقدر بنسبة 2.5% على جميع الودائع بالدينار من أي نوع، لكن رغم ذلك لم يتم اعتماد هذه السياسة عمليا إلى غاية بداية الألفية، وذلك بسبب ضعف مستوى السيولة لدى الجهاز المصرفي.

•بالنسبة للاستثمارات غير المعنية بتخفيض نسب الفائدة فقد جاءت محددة وفقا للمادة الاولى من المرسوم التنفيذي رقم 16-196 المؤرخ في 4 جويلية 2016 وهي تشمل الاستثمارات المنجزة في مناطق الهضاب العليا والجنوب وكذا أنظمة دعم خلق مناصب العمل (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتامين عن البطالة والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب).

وفيما يلي نورد جدول يتضمن تطور معدل الاحتياطي الالزامي في الجزائر خلال الفترة (1994-2016):

الجدول (8.3): تطور معدل الاحتياطي الإلزامي خلال الفترة (1994-2016) (الوحدة:%)

السنوات	1994	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل الاحتياطي الالزامي	2.5	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل الاحتياطي الالزامي	8	9	9	11	12	12	12	8	

Source : Bulletin statistique trimestriel, N°5/Décembre 2008, N°27/Septembre 2014, N°38/juin 2017.

تمثل سنة 2001 الانطلاقة الفعلية في اعتماد الإحتياطي الإلزامي كأداة من أدوات السياسة النقدية، ونلاحظ أنها سجلت تزايدا مستمرا ابتداء من نفس السنة موازاة مع الارتفاع المستمر في مستوى السيولة، ويأتي ذلك في إطار مواجهة فائض السيولة الذي من الممكن أن يتسبب في ضغوط تضخمية على النشاط الاقتصادي، واستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2015 حيث وصل إلى نسبة 12% ليتم تخفيضه في السنة الموالية بموجب التعليمة رقم 2016-03 المؤرخة في 25 أفريل 2016، حيث تم تخفيض المعدل بنسبة 4% وأصبح عند مستوى 8%، ويرجع ذلك إلى الصعوبات المالية الحادة التي تمر بها الجزائر جراء انخفاض أسعار البترول.

وتجدر الإشارة إلى أن التعليمة رقم 04-02 المؤرخة في 4 مارس 2004 قد حددت في مادتها الخامسة مجال تغير نسبة الاحتياطي الإلزامي وذلك بإقرار نسبة 15% كحد أقصى و0% كحد أدنى، وبالتالي نجد ان بنك الجزائر منح لهذه الأداة مرونة أكبر لغرض التعامل مع الوضعيات المالية المختلفة التي يمر بها الاقتصاد الوطني.

ثالثا: سياسة السوق المفتوحة.

تم تأسيس السوق النقدية سنة 1989 في شكل سوق ما بين البنوك، حيث ضمت خمس بنوك تجارية ومؤسستين ماليتين (الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والبنك الجزائري للتنمية)، وتطورت خلال فترة منتصف التسعينات لتصل إلى 31 متعاملا.

كان بنك الجزائر في بداية سنة 1994 يقوم بأغلبية الصفقات التي تتم على مستوى السوق، حيث مارس نشاطا مكثفا من خلال تدخلاته أين كان نظام الأمانة هو الأداة الوحيدة للتدخل، وانتقل سنة 1995 إلى تقنية المزايدة لتنظيم السيولة البنكية وركز على ذلك حيث وصل حجم المزايدات إلى أكثر من ثلثي تدخلاته، أما بالنسبة لسياسة السوق المفتوحة فلم يلجأ إليها إلا في سنة 1996 وبمبالغ محدودة نسبيا، أما خلال الفترة (1997-1998)

فقد سجل سوق ما بين البنوك أكثر من نصف الصفقات على مستوى السوق النقدية تتعلق أغلبها بسوق ما بين البنوك لأجل مما يدل على تحسن السيولة البنكية.[1]

باستثناء العملية التي قام بها بنك الجزائر أواخر سنة 1996 في إطار استخدامه لأداة السوق المفتوحة بشرائه لسندات عمومية لا تتجاوز مدتها ستة أشهر، تم تسجيل غياب تام لهذه الأداة بعد هذه العملية وذلك بسبب وجود فائض في السيولة في النظام المصرفي ومحدودية الأوراق المالية القابلة للتداول[2]، وذلك في ظل غياب سوق مالية متطورة.

وقد عادت هذه الأداة لتطرح من جديد من خلال التعليمة 06-16 المؤرخة في 1 سبتمبر 2016 المتعلقة بعمليات السوق المفتوحة الخاصة بإعادة تمويل البنوك، حيث تم تحديد شروط وآليات هذه العمليات في محاولة من البنك المركزي لإنعاش السوق النقدية والتحول إلى آليات جديدة لإعادة التمويل كداعم حالي وبديل مستقبلي للآليات التقليدية على غرار آلية إعادة الخصم، ويهدف هذا الإجراء في مجمله إلى توفير السيولة اللازمة للبنوك ومرونة تمويل النشاط الاقتصادي في ظل الأزمة المالية الراهنة.

وكنتيجة لتطبيق هذه الآليات (السوق المفتوحة، القرض الهامشي•، إعادة الخصم)، سجل تقرير صادر عن بنك الجزائر أنه قد تم إعادة تمويل المصارف بمبلغ 559.5 مليار دج إلى غاية سبتمبر 2017[3]، وهو ما يدل على فعالية هذه الآليات بالشكل الذي يمكِّن من مواصلة تمويل النشاط الاقتصادي.

رابعا: سعر الصرف:

في 30 ماي 1989 عقد اتفاق الاستعداد الائتماني الأول بين الجزائر وصندوق النقد الدولي مدته 12 شهرا، ومن جملة الإجراءات التي شملها البرنامج هي العمل على تطبيق سياسة صرف مرنة تسمح بالتوحيد التدريجي لسوقي الصرف الرسمي وغير الرسمي خلال 3 سنوات، وما أن يصبح السعر الرسمي أكثر تعبيرا عن الندرة الحقيقية للعملات الصعبة حتى يصبح في الإمكان الإسراع في تحرير نظام التجارة وجعله أكثر انفتاحا على العالم الخارجي خصوصا ما

[1] العايب وليد، لحلو بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] K. Nashashibi … [et al], Algeria : Stabilisation and Transition to the Market, IMF, Washington DC, 1998, p 40.

• حسب المادة 02 من التعليمة رقم 16-07 الصادرة عن بنك الجزائر المؤرخة في 1 سبتمبر 2016، فإن تسهيلة القرض الهامشي تعتبر تسهيلة دائمة تمنح للبنوك من طرف بنك الجزائر لحصولهم على السيولة لمدة 24 ساعة بمعدل فائدة محدد مسبقا مقابل اوراق مقبولة في عمليات السياسة النقدية، ويتم اللجوء إليها بمبادرة من البنوك لتلبية احتياجاتهم المؤقتة للسيولة.

[3] حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018، ص 16.

يتعلق بمدفوعات المبادلات الخارجية الجارية[1]. واعقبه بعد ذلك برنامج الاستعداد الائتماني الثاني سنة 1991 الذي يتضمن بدوره التزاما بتخفيض قيمة الدينار.

الجدول (9.3): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2016)

(بيانات متوسط الفترة)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر الصرف الاسمي	8.96	18.47	21.83	23.34	35.06	47.66	54.75	57.7	58.79
سعر الصرف الحقيقي	34.58	59.06	54.62	49.88	59.56	64.14	63.9	65.2	64.21
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر الصرف الاسمي	66.57	75.26	77.21	79.68	77.39	72.06	73.28	72.65	69.29
سعر الصرف الحقيقي	72.45	84.38	85.41	88.28	85.49	78.91	81.63	81.47	77.21
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر الصرف الاسمي	64.58	72.64	74.38	72.93	77.53	79.37	80.58	100.69	109.44
سعر الصرف الحقيقي	70.06	74.27	74.38	71.98	71.73	72.15	72.32	86.35	89.33

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على: وثائق صندوق النقد الدولي- الإحصاءات المالية الدولية.

بعد مرور سعر الصرف بمرحلة الانزلاق التدريجي ابتداء من سنة 1987 والذي كان بمبادرة غير معلنة من طرف بنك الجزائر بهدف الوصول بسعر الصرف إلى مستوى توازني، أخذ هذا التخفيض طابعا رسميا سبتمبر 1991 وذلك في ظل الالتزام بالاتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي، وبذلك تم الولوج إلى مرحلة الانخفاض الصريح لسعر الصرف حيث اتخذ مجلس النقد والقرض قرارا بتخفيض قيمته 22% مقابل الدولار، وعرف بعد ذلك استقرارا نسبيا تخلله تعديلات طفيفة تمهيدا لقرار مجلس النقد والقرض بتخفيضه بنسبة 40.17% وذلك في أفريل 1994، وتخللت هذه الفترة بعض التخفيضات الضئيلة إلى غاية سبتمبر 1994، حيث اعتمد بنك الجزائر ابتداء من هذا التاريخ في تحديد سعر الصرف على نظام التسعير بالمزاد وذلك عن طريق عقد جلسات يومية تضم ممثلي البنوك التجارية المقيمة برئاسة بنك الجزائر وفي مقر هذا الأخير، واستمر هذا النظام على غاية أواخر سنة 1995، وهذا ما مكن من بداية التقارب الفعلي بين سعري الصرف الإسمي والحقيقي، حيث نلاحظ سنة 1996 أن سعر الصرف الاسمي بلغ 54.74 دج للدولار في مقابل 63.89 دج للدولار بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، وهي قيم متقاربة اذا ما قورنت بقيم السنوات السابقة حيث تم تسجيل فروق كبيرة.

[1] إبراهيم أحمد البدوي وآخرون، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، لبنان، 2017، نسخة الكترونية غير مرقمة.

وفي ديسمبر 1995 تم إنشاء سوق صرف ما بين البنوك وفقا للقرار 95-08 المتعلق بتنظيم وطريقة عمل سوق صرف ما بين البنوك، بالإضافة إلى اعتماد حق إمكانية تحويل الدينار لبعض المعاملات الجارية (نفقات الصحة والتعليم بالخارج) سنة 1995 والتي امتدت بعد ذلك لتشمل نفقات السفر إلى الخارج سنة 1997، وهذا ما يمكن اعتباره أهم الخطوات الفعلية نحو التوجه إلى نظام سعر الصرف المعوّم، ومع تفويض البنك المركزي بمهمة الرقابة على الصرف بموجب قانون النقد والقرض، فإن الجزائر أصبحت تعتمد نظام التعويم الموجه في تحديد سعر الصرف، أي أنه يمكن للبنك المركزي التدخل لتعديل سعر الصرف اذا اقتضت الحاجة ذلك.

ابتداء من سنة 2000 عرف سعر الصرف استقرارا نسبيا حيث تعرض لتغيرات طفيفة مقارنة بسنوات التسعينات، حيث نلاحظ ان أول ارتفاع في قيمة العملة منذ سنة 1987 سجل في 2003، أين تم تسجيل ارتفاع قدره 2.87% مقارنة بسنة 2002، واستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2004 حيث وصل إلى مستوى 72.06 دج للدولار ليعاود الارتفاع بعدها، ويرجع ذلك إلى انتعاش أسعار البترول وبالتالي الموارد المالية بالعملة الصعبة وتطور رصيد الخزينة من النقد الأجنبي، إلا أن الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وما نتج عنها من انخفاض في أسعار البترول وانخفاض في قيمة الدولار انعكست بتدني قيمة الدينار الجزائري بمستوى 12.5% سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، واستمرت قيمة الدينار في التدهور (عدا سنة 2011 أين سجلت ارتفاعا بسبب ارتفاع أسعار البترول)، ويرجع التدهور عقب سنة 2011 إلى تداعيات أزمة منطقة اليورو التي نتجت عن أزمة الديون السيادية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري باعتبار أن اكثر من نصف مبادلاته التجارية تجري مع الاتحاد الأوروبي، وذلك في ظل تراجع الطلب على المحروقات وفي ارتفاع أسعار المواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي، أما بالنسبة لسنة 2015 فقد تم تسجيل تدهور كبير قدر بـ 24.95% مقارنة بسنة 2014، حيث سجل سعر الصرف قيمة بلغت 100.69 دج للدولار، واستمر الارتفاع خلال السنة الموالية ليصل إلى 109.44 دج للدولار، ويعود ذلك على الانخفاض الكبير في أسعار النفط وبالتالي انخفاض مداخيل الجباية البترولية وارتفاع فواتير الواردات في ظل تزايد حجم هذه الأخيرة.

المبحث الثالث: تطور أدوات السياسة المالية

بعدما سبق وتطرقنا إلى تحليل معطيات السياسة النقدية في الجزائر فإننا سنحاول من خلال هذا المبحث استعراض توجه السياسة المالية خلال الفترة (1990-2016)، وذلك من خلال تحليل كل من النفقات والإيرادات العامة ورصيد الموازنة.

المطلب الأول: تطور النفقات العامة

عرفت النفقات العامة في الجزائر تطورا كبيرا خلال الفترة (1990-2016) حيث انتقلت من 136.5 مليار دج في بداية الفترة إلى 7383.6 مليار دج خلال نهاية الفترة أي بما يعادل أكثر من 54 ضعفا، وهذا ما يدل بشكل عام على انتهاج الجزائر لسياسة إنفاقية توسعية بما يتماشى ومتطلبات البرامج التنموية.

الجدول (10.3): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

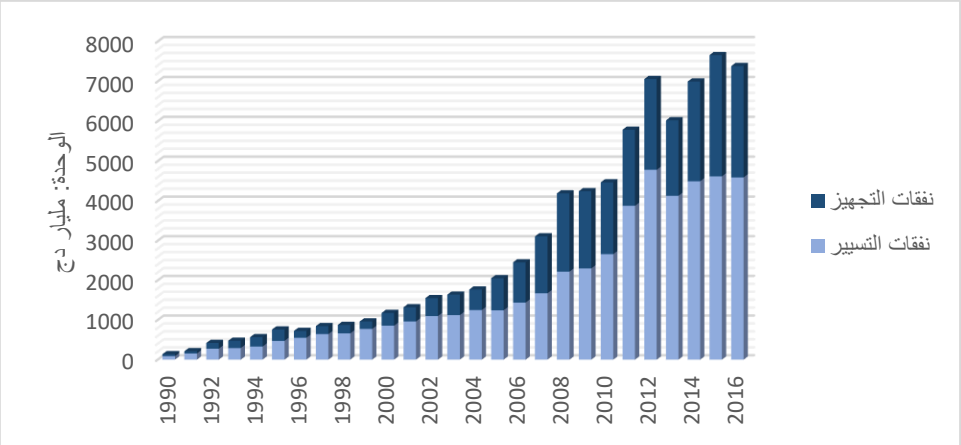
الوحدة: مليار دج

البيان / السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
النفقات العامة	136.5	212.1	420.1	476.6	566.3	759.6	724.6	845.2	875.8
نفقات التسيير	88.8	153.8	276.1	291.4	330.4	473.7	550.6	643.6	663.9
نفقات التجهيز	47.7	58.3	144	185.2	235.9	285.9	174	201.6	211.9
م.ن النفقات العامة	9.64	55.4	98.1	13.4	18.8	34.1	-4.6	16.6	3.6
البيان / السنوات	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
النفقات العامة	961.7	1178.1	1321	1550.6	1639.3	1888.9	2052	2453	3108.7
نفقات التسيير	774.7	856.2	963.6	1097.7	1122.8	1250.9	1245.1	1437.9	1674
نفقات التجهيز	187	321.9	357.4	452.9	516.5	638	806.9	1015.1	1434.7
م.ن النفقات العامة	9.8	22.5	12.13	17.4	5.7	15.2	8.6	19.5	26.73
البيان / السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
النفقات العامة	4191	4246.3	4466.9	5853.9	7058.1	6024.1	6995.7	7656.3	7383.6
نفقات التسيير	2217.7	2300	2659	3879.2	4782.6	4131.5	4494.3	4617	4591.4
نفقات التجهيز	1973.3	1946.3	1807.9	1974.4	2275.5	1892.6	2501.4	3039.3	2792.2
م.ن النفقات العامة	34.81	1.32	5.19	31.05	20.57	-14.64	16.13	9.44	-3.56

المصدر: - الديوان الوطني للاحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2011).

- Rapports annuels de la Banque d'Algérie sur « Evolution économique et monétaire en Algérie » : Rapport 2014 / 2016.

الشكل (7.3): تطور النفقات العامة وتقسيماتها خلال الفترة (1990-2016)



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (10.3) باستخدام برنامج (Excel)

كشفت الصدمة النفطية سنة 1986 عن مدى عمق الخلل في الاقتصاد الجزائري، وذلك بسبب ريعيته حيث تجاوزت مداخيل المحروقات نسبة 97% من مجمل مداخيل الصادرات، وبالتالي كان لزاما على الدولة تبني سياسة الانفتاح والتحول نحو نظام اقتصاد السوق وتنويعه خارج قطاع المحروقات، والاكتفاء بدور المراقب والمنظم للسوق، وذلك في إطار اتفاقية التثبيت والتعديل الهيكلي، وهذا ما يفسر التزايد المستمر للنفقات العمومية خلال فترة التسعينات حيث ارتفعت منذ سنة 1990 إلى غاية 1999 بحوالي ستة اضعاف تم صرف أكثر من ثلثها على التدخلات العمومية وبشكل أخص عمليات التطهير المالي للمؤسسات العمومية، بالإضافة إلى عمليات تسديد الديون، أما الانخفاض الوحيد خلال فترة التسعينات فقد سجل سنة 1996 بسبب مقتضيات برنامج التعديل الهيكلي الذي يقضي بضرورة تخفيض الإنفاق العام.

مع بداية الألفية الجديدة سجل الإنفاق العمومي معدل نمو مرتفع مقارنة بالفترة السابقة حيث قدر بنسبة 22.5%، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول وبالتالي ارتفاع إيرادات الجباية البترولية التي تعتبر عاملا أساسيا في تحديد السياسة الإنفاقية، واستمرت النفقات في الارتفاع إلى غاية سنة 2013 بمتوسط معدل نمو قدر تقريبا بـ 17% نظرا لتطور أسعار النفط خلال معظم الفترة وكذا ضرورة ضخ الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرامج التنموية، حيث تعتبر الميزانية العمومية المصدر الرئيسي لتمويل المجهود التنموي في ظل ضعف وقلة مساهمة قطاع الأعمال في هذا المجهود.

أما الانخفاض سنة 2013 فيمكن إرجاعه إلى الارتفاعات الكبيرة التي عرفتها سنتي 2011 و2012 بمعدل 23.05% و20.57% على التوالي، بسبب الارتفاع الكبير في أسعار البترول خلال هاتين السنتين وما صاحبها من

زيادات معتبرة في الأجور والتحويلات، لكن سرعان ما عاد معدل النمو لتسجيل مستويات إيجابية خلال 2014 و2015 وتم توجيه هذه الزيادات أساسا إلى نفقات التجهيز.

عادت النفقات العامة لتسجيل معدل نمو سالب سنة 2016 عقب الزيادات المتتالية سنتي 2014 و2015، وقد مس هذا التخفيض بشكل أساسي نفقات التجهيز بعدما تم زيادة مخصصاتها في السنة الماضية، وذلك بسبب التأثير السلبي لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة.

بالنسبة لمخصصات كل من نفقات التسيير والتجهيز فإننا نلاحظ سيطرة نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز لكل الفترة، وذلك بواقع 63.4% من إجمالي النفقات للتسيير مقابل 36.6% للتجهيز، عدا بعض التقارب الفعلي خلال بعض المراحل بداية من سنة 2005 إلى غاية 2010، وبدرجة أقل السنتين الأخيرتين 2015 و2016، ويعود الارتفاع في نسبة نفقات التجهيز خلال هذه الفترات إلى تنفيذ المشاريع الكبرى المتضمنة أساسا مشاريع البنية التحتية، أما ضعفها في سنوات التسعينات فيعود لتجميد الدولة لمختلف المشاريع نتيجة لتفاقم المديونية الخارجية والأزمة الأمنية التي حالت دون تطور الاستثمارات، وبصفة عامة فإن معدل نمو نفقات التجهيز خلال الفترة ككل فاق معدل نمو نفقات التسيير بواقع 21.8% مقابل 18.02%.

المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة

عرفت الإيرادات العامة بدورها تطورا على غرار النفقات العامة، إلا أنها بقيت تعاني من محدودية مصادرها حيث تعتمد بشكل كبير على الجباية النفطية، وبهذا تتقرر اتجاهاتها وفقا لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية.

الجدول (11.3): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

الوحدة: مليار دج

البيان / السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الإيرادات العامة	152.5	248.9	311.9	313.9	477.2	611.7	825.2	926.7	774.5
النسبة إلى الناتج المحلي	27.5	28.9	29	26.4	32.1	30.5	32.1	33.3	27.4
إيرادات المحروقات	76.2	161.5	193.8	179.2	222.2	336.1	496	564.8	378.5
نسبتها إلى الإيرادات العامة	50	64.9	62.1	57.1	46.6	54.9	60.1	60.9	48.9
إيرادات جبائية خ. م	71.1	82.7	108.9	121.4	176.2	242	290.6	314	329.9
نسبتها إلى الإيرادات العامة	46.6	33.2	34.9	38.7	36.9	39.6	35.2	33.9	42.6
إيرادات غير جبائية	5.2	4.7	9.2	13.3	78.8	33.6	38.6	47.9	66.1

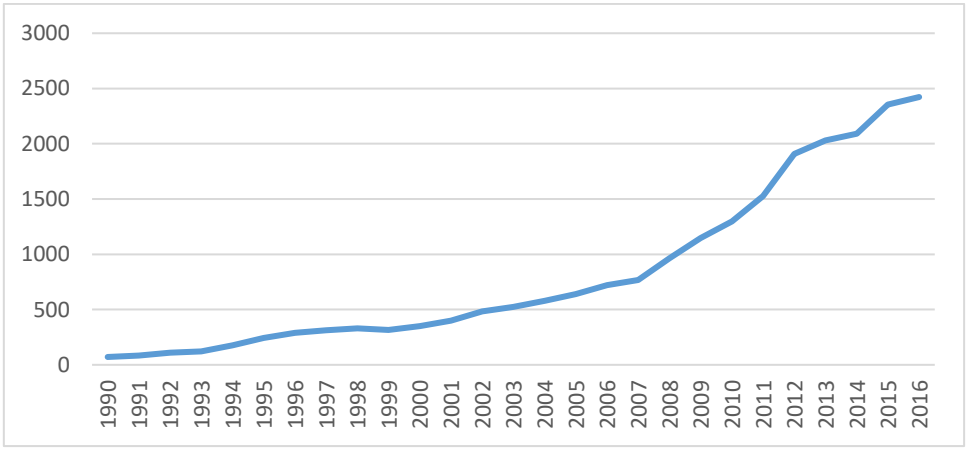
البيان / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإيرادات العامة	950.5	1578.7	1505.5	1603.2	1974.5	2229.9	3082.9	3639.9	3687.9

النسبة إلى الناتج المحلي	29.3	38.3	35.6	35.4	37.6	36.3	40.8	42.8	39.4
إيرادات المحروقات	560.1	1173.2	956.4	942.9	1285	1485.7	2267.8	2714	2711.8
نسبتها إلى الإيرادات العامة	58.9	74.3	63.5	58.8	65.1	66.6	73.6	74.6	73.5
إيرادات جبائية خ.م	314.8	350.1	398.2	482.9	524.9	580.4	640.6	720.9	766.8
نسبتها إلى الإيرادات العامة	33.1	22.2	26.4	30.1	26.6	26	20.8	19.8	20.8
إيرادات غير جبائية	75.6	55.4	150.9	177.4	164.6	163.8	174.5	205	209.3
البيان / السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
الإيرادات العامة	5190.5	3676	4392.9	5790.1	6339.3	5957.5	5738.4	5103.1	5042.2
النسبة إلى الناتج المحلي	47	36.9	36.7	39.7	39.1	35.8	33.3	30.5	29
إيرادات المحروقات	4088.6	2412.7	2905	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1
نسبتها إلى الإيرادات العامة	78.8	65.6	66.1	68.7	66	61.7	59	46.5	35.3
إيرادات جبائية خ.م	965.2	1146.6	1298	1527.1	1908.6	2031	2091.4	2354.7	2422.9
نسبتها إلى الإيرادات العامة	18.6	31.2	29.5	26.4	30.1	34.1	36.4	46.1	48
إيرادات غير جبائية	136.6	116.7	189.8	283.3	246.4	248.4	258.5	374.9	838.2

المصدر: – الديوان الوطني للاحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2011).

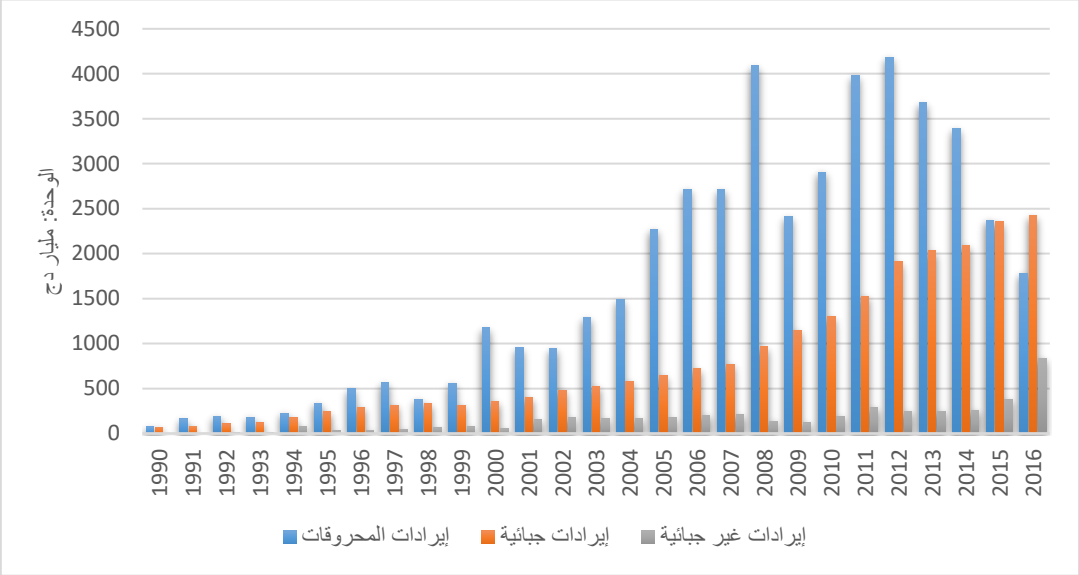
- Rapports annuels de la Banque d'Algérie sur « Evolution économique et monétaire en Algérie » : Rapport 2014 / 2016.

الشكل (8.3): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (11.3) باستخدام برنامج (Excel)

الشكل (9.3): تطور مكونات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (11.3) باستخدام برنامج (Excel)

يظهر من خلال معطيات الجدول (11.3) والأشكال المرافقة له الارتفاع الملحوظ في مستوى الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت بحوالي 33 ضعفا بمتوسط معدل نمو 16.73% سنويا، مع تسجيل بعض الفترات ذات معدلات النمو السالبة، كما يظهر أن ارتفاع نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتبط أساسا بتطورات أسعار البترول، ويعد هذا الأخير السبب الرئيسي لارتفاع وانخفاض الإيرادات العامة.

بالنظر إلى محصلات الجباية البترولية نلاحظ أنها الأكثر مساهمة في مجموع الإيرادات بنسبة متوسطة خلال الفترة قدرت بـ 61.6% وهي نسبة مرتفعة جدا، تليها الإيرادات الجبائية خارج المحروقات بمتوسط نسبة مساهمة يقدر بـ 32.15%، أما أضعف نسبة مساهمة فتعود للإيرادات غير الجبائية بمتوسط 6.28% من مجموع الإيرادات العامة.

نظرا للأزمة النفطية سنة 1986 وما كشفت عنه من اختلالات واسعة في الاقتصاد الجزائري عمدت الدولة الجزائرية إلى إحداث تعديلات في هيكل الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من الإصلاحات، ومن ضمنها الإصلاحات الضريبية التي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من سنة 1992، حيث يرتكز هذا الإصلاح على تأسيس ثلاث ضرائب جديدة تتمثل في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بالإضافة إلى الضريبة على القيمة المضافة، ويمكن تفصيل هذه الضرائب وفقا لما حمله قانون المالية لسنة 1991 على النحو التالي:

- الضريبة على الدخل الإجمالي: تعتبر ضريبة مباشرة وتصاعدية، حيث حدد الحد الأدنى المعفى من الضريبة بقيمة 21600 دج، وما زاد عن ذلك فهو مقسم إلى أقساط، وتتخذ العلاقة بين مستوى الدخل ونسبة الضريبة المفروضة علاقة طردية، وتجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل الحد الأدنى المعفى من الضريبة في قانون المالية لسنة 2008 ليصل إلى 120000 دج سنويا؛
- الضريبة على أرباح الشركات: من أهم الأهداف التي سعى إليها الإصلاح الاقتصادي لسنة 1988 هو وضع المؤسسات العمومية في نفس موضع المؤسسات الخاصة وإخضاعها لمنطق وقواعد السوق، ولتكريس ذلك تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات في قانون المالية لسنة 1991[1]، وتُحصّل هذه الضريبة بصفة سنوية على مجمل الأرباح الحقيقية التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين الذين تم تحديدهم في المادة 136 من نفس القانون؛
- الرسم على القيمة المضافة: أسس هذا الرسم في مقابل إلغاء النظام السابق المتشكل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGS) والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGRS)، وجاء هذا الإلغاء نتيجة للمشاكل القائمة في هذا النظام سواء من حيث تعقده أو من حيث عدم ملائمته مع الإصلاحات الجديدة التي شهدها الاقتصاد الوطني[2]. وهي تعتبر ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسة لفائدة الدولة ويتحملها المستهلك النهائي.

أما بالنسبة للعمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة فقد حددت حسب نفس القانون بعمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات غير الخاضعة للرسوم الخاصة التي تكتسب طابعا صناعيا وتجاريا وحرفيا، بالإضافة إلى عمليات الاستيراد، وتستثنى من الرسم المنتوجات والمواد الغذائية والأعمال والخدمات التي تحدد بموجب قانون المالية ومن ذلك المنتجات المصدرة، مما يساهم في تحفيز الصادرات وزيادة المنافسة بين المؤسسات الإنتاجية المحلية.

يتمثل المعدل العادي للرسم على القيمة المضافة في 17% من رقم الأعمال، بينما يتمثل المعدل المنخفض في 7%، وقد تم تعديل هذه النسب في قانون المالية لسنة 2017، حيث تم رفع كلا المعدلين بنسبة 2%، أي أن المعدلات الجديدة أصبحت 19% و9% على التوالي.

[1] ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، 2003، ص 26.

[2] ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، 2009، ص 69-70.

وبشكل عام يمكن إبراز أهداف الإصلاح الضريبي لسنة 1992 فيما يلي[1]:

- تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي على المؤسسات؛
- إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لتكون عاملا من عوامل ضبط التضخم؛
- المساهمة في تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية والاقتصادية للبلاد. ومن ذلك الفصل بين الضرائب العائدة للدولة وتلك العائدة للجماعات المحلية، حيث تحمل هذه الأخيرة مجموعة من الضرائب تعبر عن مواردها الخاصة التي يمكن توجيهها نحو جهود التنمية المحلية، وتتمثل هذه الضرائب في الرسم على النشاط المهني، الدفع الجزافي والضرائب على الملكية؛
- تحسين شفافية النظام الضريبي بتبسيط إجراءاته ومكوناته بالشكل الذي يسهل التحكم فيه.

إن الهدف الرئيسي من وراء الإصلاحات الضريبية لسنة 1992 هو إيجاد مصدر إيرادات بديل أو مدعِم على الأقل لإيرادات المحروقات التي تتسم بالتذبذب المستمر، إلا أنه بالنظر لتطور الإيرادات الجبائية خارج المحروقات نجد ان معدل مشاركتها في إجمالي الإيرادات ارتفع بنسبة ضئيلة في السنوات اللاحقة لتنفيذ الإصلاحات لكنها عادت لتسجل انخفاضا سنة 1996، وعموما يمكن الحكم على هذه الإصلاحات أنها لم تحقق الهدف المنشود منها والمتمثل في دعم والرفع من نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية من مجموع الإيرادات.

مع بداية الألفية الجديدة استمر انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية خارج المحروقات في مجموع الإيرادات، وذلك في ظل ارتفاع أسعار النفط وبالتالي ارتفاع إيرادات المحروقات، وانتقلت من نسبة 22.2% سنة 2002 إلى 18.6% سنة 2008 وهي أضعف نسبة خلال الفترة ككل، ويعكس ذلك الخلل العميق في نظام الضرائب، وبتعبير آخر ضعف فعالية النظام الضريبي في ظل تقليدية الإدارة الضريبية، وفي محاولة لإصلاح النظام بادرت السلطات من خلال قوانين المالية إلى إطلاق مجموعة من الإصلاحات الضريبية ابتداء من سنة 2001.

ويمكن إبراز اهم أسباب ضعف مشاركة الجباية العادية التي استمرت في تسجيل تدهور مستمر مقابل تعزز مكانة الجباية النفطية فيما يلي[2]:

[1] قدي عبد المجيد، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 20-21 ماي 2002، ص 02.

[2] المرجع السابق، ص 06-07.

- ضعف أداء المؤسسات العمومية وحل بعضها نتيجة لالتزام الدولة تجاه المؤسسات الدولية وإخضاعها لمنطق الإفلاس، بالإضافة إلى خوصصة البعض منها؛
- كثرة الإعفاءات والتخفيضات الضريبية الرامية إلى تشجيع الاستثمار والتصدير والتشغيل، مما أدى بالبعض إلى اللجوء للغش والتدليس للحصول على هذه الامتيازات؛
- وجود توجه كبير نحو التهرب الضريبي الناجم عن الحجم الكبير للقطاع الموازي، مع ضعف تأهيل الإدارة الضريبية؛
- تطور حصيلة الجباية البترولية بسبب ارتفاع أسعار البترول باستثناء بعض السنوات، إضافة على انخفاض قيمة العملة مما يؤثر إيجابا على الحصيلة بالدينار الجزائري.

ابتداء من سنة 2009 أخذت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الارتفاع، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض إيرادات المحروقات بسبب تدهور أسعار النفط، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات خارج المحروقات بسبب زيادة الضرائب على الدخل والحقوق الجمركية وكذا الضرائب على السلع والخدمات، وفي ظل تهاوي أسعار البترول استمر ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية خارج المحروقات من إجمالي الإيرادات، كما أنه تم تحقيق طفرة معتبرة في مستوى الإيرادات غير الجبائية، حيث سجلت 838.2 مليار دج سنة 2016 أي بمعدل نمو قدر بـ 123.6% مقارنة بسنة 2015.

المطلب الثالث: رصيد الموازنة:

يعكس رصيد الموازنة الفرق بين الإيرادات والنفقات، حيث تدل قيمته الموجبة على تسجيل حالة فائض في الموازنة أي أن الإيرادات أكبر من النفقات وهي الحالة المحمودة، أما في حالة تسجيل قيمة سالبة فهي دلالة على حالة العجز، لكن لا يمكن الحكم على هذه الحالة الأخيرة بسوء التسيير في إدارة المالية العمومية إلا بمعرفة أسباب هذا العجز وحجمه خاصة فيما يتعلق بأوجه الإنفاق وبواعثه، مع مراعاة عدم استمراره لفترة طويلة بل يكون مرتبطا بحالات ظرفية، وفيما يلي نورد رصيد الموازنة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول (12.3): رصيد الموازنة خلال الفترة (1990-2016)

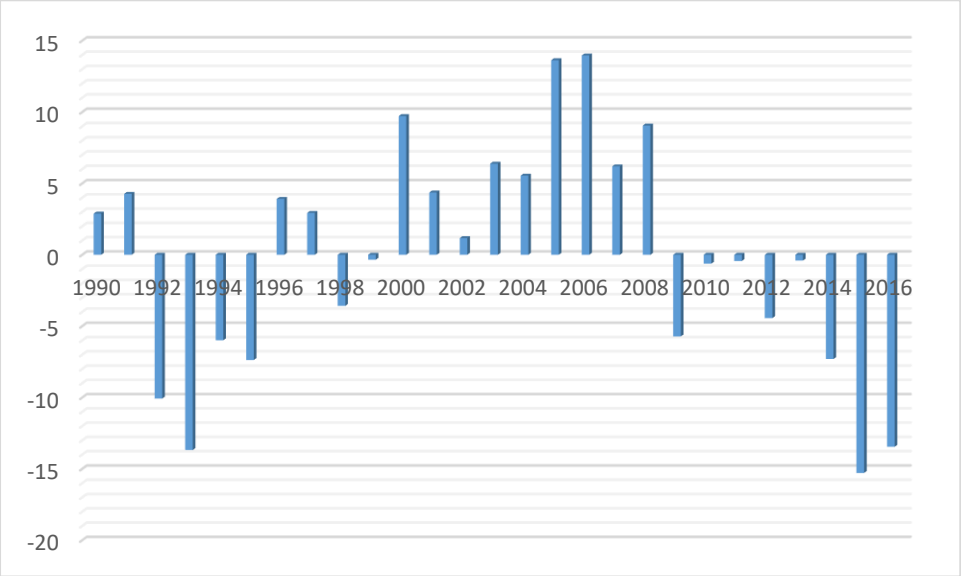
البيان / السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
رصيد الموازنة	16	36.8	-108.2	-162.7	-89.1	-147.9	100.6	81.5	-101.3
النسبة من الناتج المحلي	2.9	4.26	-10.06	-13.7	-5.99	-7.37	3.91	2.93	-3.58
البيان / السنوات	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**

البيان / السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رصيد الموازنة	-11.2	400.6	184.5	52.6	335.2	341	1030.9	1186.9	579.2
النسبة من الناتج المحلي	-0.34	9.71	4.36	1.16	6.38	5.54	13.63	13.96	6.19
رصيد الموازنة	999.5	-570.3	-74	-63.5	-718.8	-66.6	-1257.3	-2553.2	-2341.4
النسبة من الناتج المحلي	9.05	-5.72	-0.61	-0.43	-4.43	-0.4	-7.29	-15.28	-13.45

المصدر: – الديوان الوطني للاحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2011).

- Rapports annuels de la Banque d'Algérie sur « Evolution économique et monétaire en Algérie » : Rapport 2014 / 2016.

الشكل (10.3): تطور رصيد الموازنة في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (12.3) باستخدام برنامج (Excel)

يظهر في بداية فترة الدراسة تسجيل فائض في الموازنة خلال سنتي 1990 و1991 وذلك بسبب انتعاش أسعار النفط عقب ازمة الثمانينات، بالإضافة إلى اتفاق الاستعداد الائتماني الأول في ماي 1989 والذي من أهم بنوده تقليص عجز الموازنة، إلا أن سنة 1992 كانت بداية لمرحلة مستمرة من العجز، حيث تم تسجيل عجز في رصيد الموازنة قدره 108.2 مليار دج بما يعادل 10.06% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في مقابل ارتفاع النفقات العامة بحوالي الضعف، وفي ظل استمرار انخفاض أسعار النفط التي وصلت إلى حدود 17.6 دولار للبرميل سنة 1995، وأمام استمرار ارتفاع النفقات العامة استمرت حالة العجز إلى غاية سنة 1995، حيث لم يشفع تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار، مما يدل على عمق الأزمة.

في سنة 1996 تم تسجيل فائض في الموازنة بسبب تخفيض النفقات العامة مقارنة بالسنة الفارطة وذلك بمعدل 4.6%، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط خلال هاته السنة حيث وصل سعر البرميل على مستوى 21.7

دولار، واستمر تحسن الرصيد للسنة الموالية حيث بلغ الفائض 81.5 مليار دج بسبب ارتفاع الإيرادات العامة، وفي سنة 1998 تم تسجيل انخفاض في معدل نمو الإيرادات مقارنة بالسنة الماضية بنسبة 16.4% بسبب تدني أسعار النفط بوصولها إلى مستوى 12.94 دولار للبرميل، وذلك أمام ارتفاع النفقات مما انعكس بتسجيل حالة عجز، حيث استمرت هذه الحالة إلى غاية السنة الموالية.

مع دخول الألفية الجديدة وأمام التحسن المستمر في أسعار النفط مما ينعكس إيجابا على الإيرادات العامة، استمر رصيد الموازنة في تحقيق فائض وذلك إلى غاية سنة 2008، وبعد سلسلة الفوائض المتتالية ابتداء من سنة 2000 تم تسجيل اول عجز في الألفية خلال سنة 2009 بقيمة 570.3 مليار دج بما يعادل 5.72% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول وبالتالي مستوى الإيرادات العامة مع بقاء الإنفاق العام في مستويات مرتفعة، واستمرت حالة العجز وإن كان بمستويات منخفضة خلال سنتي 2010 و2011، وذلك على الرغم من تحسن أسعار النفط إلا أن ارتفاع حجم النفقات العامة إلى مستوى يفوق الإيرادات العامة سبب حالة العجز.

خلال سنة 2012 زادت حالة العجز عمقا بواقع 718.8 مليار دج أي ما يعادل 4.43% من الناتج المحلي، ويرجع ذلك إلى استمرار ارتفاع النفقات (خاصة نفقات التسيير) في ظل ارتفاع متواضع للإيرادات، واستمرت حالة العجز خلال سنة 2013 لكن بمستوى أخف بلغ 66.6 مليار دج بما يعادل نسبة 0.4% من الناتج المحلي، وذلك برغم تسجيل انخفاض في النفقات قدر بـ 14.6% مقارنة بسنة 2012، لكن صاحبه أيضا انخفاض في الإيرادات.

تعتبر سنة 2014 البداية الحقيقية للأزمة في الاقتصاد الجزائري، حيث تم تسجيل عجز قيمته 1257.3 مليار دج بما يعادل 7.29% من الناتج المحلي، وهو المستوى الذي لم يتم بلوغه من قبل، ويرجع ذلك إلى ارتفاع النفقات العامة مقارنة بالسنة الماضية في مقابل انخفاض الإيرادات بسبب تدهور أسعار النفط، واستمرت حالة العجز تفاقما خلال سنة 2015 بسبب ارتفاع النفقات مقابل استمرار انخفاض الإيرادات، حيث تم تسجيل عجز قدره 2553.2 مليار دج بما يعادل 15.28% من الناتج المحلي وهو اكبر عجز مسجل خلال فترة الدراسة، ويرجع التدهور في الإيرادات خلال سنة 2015 إلى انهيار أسعار البترول بحوالي الضعف مقارنة بسنة 2014، حيث سجلت مستوى 53.06 دولار للبرميل مقابل 100.2 دولار سنة 2014، وشهدت سنة 2016 استمرار مسلسل العجز بواقع 2341.4 مليار دج بما يعادل 13.45% من الناتج المحلي وذلك رغم تخفيض النفقات، إلا أنها بقيت اعلى من

حجم الإيرادات الذي انخفض بدوره بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط، حيث وصل سعر البرميل على مستوى 45 دولار.

لقد تم تمويل العجز خلال هذه السنوات أساسا باقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات، حيث بلغ رصيد هذا الأخير مع نهاية سنة 2016 مبلغ 740 مليار دج بعد أن كان رصيده 5563.5 مليار دج في نهاية سنة 2013، أي تسجيل انخفاض بنسبة 86.7% وذلك في ظرف ثلاث سنوات، واستنادا إلى تقرير بنك الجزائر فإنه بالإضافة على تمويل عجز سنة 2016 من خلال صندوق ضبط الإيرادات فقد لجأت الخزينة العمومية إلى مصادر أخرى للتمويل من بينها القرض الوطني.

بالنظر إلى تآكل قدرة التمويل أصبح لزاما على السلطات الاقتصادية في البلد استحداث أساليب مبتكرة واتخاذ إجراءات صارمة تصب في صالح زيادة مستوى الإيرادات، ونقصد بذلك تحديدا إصلاح النظام الجبائي كخطوة أولى نظرا لضعف تحصيل الإيرادات الجبائية خارج المحروقات مقارنة بالقيمة الحقيقية التي يمكن أن تصل إليها هذه الإيرادات.

وفي سياق الضرائب غير المحصلة أكَّد وزير المالية في ديسمبر 2016 أن حجمها قدر بـ 7000 مليار دج تعود لعدة سنوات، تضم 5000 مليار دج تعود لإفلاس بنكي الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، بينما تمثل 1000 مليار دج صكوك بدون رصيد لأشخاص ليس لديهم القدرة على التسديد، أما 1000 مليار دج المتبقية فهي ناجمة عن عدم التحصيل.[1]

يشكو النظام الجبائي الجزائري من عدة ثغرات رغم اتصافه بمزايا إيجابية كثيرة، إذ أنه يعرض على المستثمرين نسبا ضريبية محفزة تقل كثيرا عن دول مجاورة ودول أخرى، لكنه في المقابل يبدي ضغطا أكثر على المؤسسات والقطاعات، كما يعاني من ضعف في مؤشر العدل بين الولايات من جهة أخرى، بالإضافة إلى افتقاده لنجاعة التحصيل.[2]

يرى الكثير من الخبراء والمتتبعين للاقتصاد الجزائري على غرار "بشير مصيطفى" ضرورة إطلاق وزارة منتدبة للجباية خاصة في ظل ضعف النجاعة الضريبية، حيث أن 99% من الجباية العادية في الدولة تأتي من 12 ولاية

[1] عصرنة آليات التحصيل والرقابة لتجنب الاستدانة، المديرية العامة للضرائب، https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/medias-et-presse-2/articles-de-presse/1087-2016-5، تاريخ الاطلاع: 18-07-2018.

[2] بشير مصيطفى، الجزائر 2030 رؤية استشرافية، سلسلة صناعة الغد، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 69.

فقط من مجموع 48 ولاية، كما أشارت الرسائل الحكومية إلى ضعف الجباية على مستوى ولايات الوطن وأن التحويلات المركزية لتمويل الولايات قد انتهت، وأنه على الجهات المحلية تدبير مواردها المالية من خلال المشاريع الاستثمارية التي عليها إطلاقها، خاصة وأن الوضع المالي للدولة لا يبدي أي إشارة للتحسن في المدى القصير بالنظر على النتائج المحتشمة للحلول التي بادرت إليها وزارة المالية.[1]

المبحث الرابع: تحليل تطور آثار الدورات الاقتصادية

سنتناول في هذا المبحث آثار الدورة الاقتصادية المتمثلة في التضخم والبطالة والركود التضخمي لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، وذلك من خلال عرض البيانات وتحليلها والوقوف على أسبابها ومدى حدتها، بالإضافة إلى مساعي الدولة لمعالجتها.

المطلب الأول: تطور معدل التضخم

عرفت معدلات التضخم في الجزائر مستويات مقبولة في أغلب الفترات عدا بعض السنوات التي سجلت مستويات مرتفعة خاصة في فترة التسعينات، وعموما بلغ معدل التضخم خلال الفترة ككل نسبة 9.35% بالمتوسط، وهي نسبة مرتفعة لا تعكس المستوى الحقيقي للظاهرة خلال أغلب الفترة، ويرجع ذلك على وصول التضخم لمستويات جد مرتفعة في بداية التسعينات لكنه عاد ليسجل استقرارا طويلا بعد ذلك.

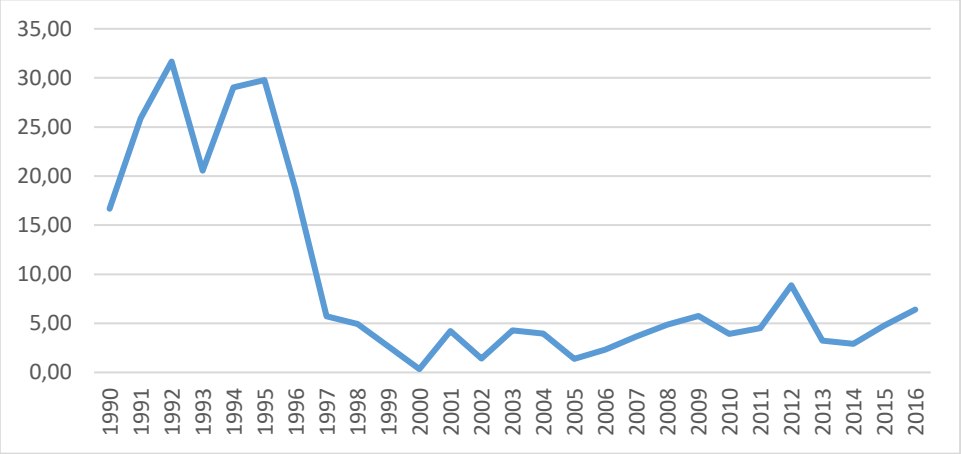
الجدول (13.3): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

البيان / السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الرقم القياسي للأسعار	15.52	19.54	25.72	31.01	40.01	51.93	61.63	65.16	68.39
معدل التضخم	16.7	25.9	31.7	20.5	29.05	29.8	18.7	5.73	4.9
البيان / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الرقم القياسي للأسعار	70.2	70.44	73.41	74.45	77.63	80.71	81.82	83.72	86.79
معدل التضخم	2.64	0.34	4.22	1.42	4.27	3.96	1.38	2.31	3.67
البيان / السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الرقم القياسي للأسعار	91.02	96.23	100	104.52	113.82	117.52	120.95	126.74	134.84
معدل التضخم	4.86	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.4

Source : international financial statistics (IFS), IMF.

[1] بشير مصيطفى، إقتصادنا: الفرصة المتبقية، ط 1، سلسلة صناعة الغد، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 57.

الشكل (11.3): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (13.3) باستخدام برنامج (Excel)

يتضح من خلال الجدول (13.3) والشكل المرافق له الارتفاع الكبير والمستمر لمعدل التضخم في بداية فترة التسعينات، حيث وصل سنة 1992 إلى مستوى 31.7% وهو اعلى مستوى خلال فترة الدراسة، وانخفض في السنة الموالية إلى مستوى 20.5% ليعاود الارتفاع بعد ذلك سنتي 1994 و1995 ليسجل 29.05% و29.8% على التوالي، ويرجع السبب في الارتفاعات الكبيرة خلال هذه الفترة إلى الانتقال نحو نظام اقتصاد السوق وما اقتضاه من تغيرات كبيرة على مجمل المتغيرات الاقتصادية، حيث كان لانخفاض سعر العملة الأثر البالغ على ارتفاع مستوى الأسعار، بالإضافة إلى حالة الركود التي عرفها النشاط الاقتصادي والتي ترجمت بقصور العرض الكلي وعجزه عن مواكبة الارتفاع المستمر في الطلب الكلي مما دفع إلى التوسع في المعروض النقدي لغرض زيادة الاستثمار وتحفيز الاقتصاد، وصاحب ذلك ضغوط من طرف النقابات العمالية لرفع الأجور، وهو ما حدث بالفعل حيث تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون بانتقاله من 1000 دج في سنة 1990 إلى مستوى 4000 دج في سنة 1994.

الجدول (14.3): تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

الوحدة: دج

البيان / الفترة	جانفي 1990	جانفي 1991	جويلية 1991	أفريل 1992	جانفي 1994	ماي 1997
الاجر الوطني الأدنى المضمون	1000	1800	2000	2500	4000	4800
البيان / الفترة	**جانفي 1998**	**سبتمبر 1998**	**جانفي 2001**	**جانفي 2004**	**جانفي 2007**	**جانفي 2010**
الاجر الوطني الأدنى المضمون	5400	6000	8000	10000	12000	15000
البيان / الفترة	**جانفي 2012**					
الاجر الوطني الأدنى المضمون	18000					

Source : Office National des Statistiques, http://www.ons.dz/-Masse-Salariale-.html

بالإضافة إلى العوامل السابقة وبالرغم من صدور بعض القوانين المتعلقة بالأسعار على غرار القانون 89-12[1] الذي يهدف إلى تحديد شروط تكوين الأسعار والقواعد العامة لتسيير الأسواق وميكانيزمات التنظيم الاقتصادي بواسطة الأسعار، لكن لم يجد هذا القانون تطبيقا فعليا في ظل صعوبة المرحلة الانتقالية التي مرت بها الجزائر خلال تلك الفترة، وفي ظل غياب قانون واضح للمنافسة استمرت الممارسات المعرقلة لحرية المنافسة في السوق على غرار الممارسات الاحتكارية التي تؤدي غالبا إلى ارتفاع الأسعار لمستويات أعلى لا تعبر عن القيمة الحقيقية للسلعة، وهو الأمر الذي تم تداركه سنة 1995 من خلال الأمر 95-06 المتعلق بالمنافسة[2]، حيث ألغى من خلال المادة 97 القانون 89-12 المتعلق بالأسعار الذي كان ينص في المادة 11 على أن السلع والخدمات تخضع إما لنظام الأسعار المقننة وإما لنظام التصريح بالأسعار، أما الأمر 95-06 فقد قرر تحرير الأسعار، حيث نصت المادة الرابعة على أن أسعار السلع والخدمات تحدد اعتمادا على قواعد المنافسة، مع احتفاظ الدولة بحق تقييد المبادئ العامة لحرية الأسعار بعد استشارة مجلس المنافسة خاصة فيما يتعلق بالسلع والخدمات ذات الطابع الاستراتيجي أو لضبط الأسعار في حالة الأزمات والكوارث. وقد ألغي هذا الأمر لاحقا بموجب المادة 73 من الأمر 03-03[3] وبقي العمل جاريا بصفة انتقالية بأحكام الباب الرابع والخامس والسادس من الأمر 95-06، والتي ألغيت بدرها لاحقا بموجب المادة 66 من القانون رقم 04-02[4]، وقد ظهر بعد ذلك قانونين كلاهما يعدل ويتمم الأمر 03-03، والمقصود بذلك القانون رقم 08-12[5] والقانون رقم 10-05[6].

لقد أكدت القوانين السابقة في مجملها على أن الأسعار تحدد وفقا لقواعد المنافسة، بالإضافة إلى حماية قواعد هذه الأخيرة من خلال حظر مختلف الممارسات التي من شأنها عرقلتها والإخلال بها، والتصدي لمختلف الممارسات الاحتكارية، وتهدف مختلف هذه التدابير إلى ضمان استقرار الأسعار دون انخفاضها إلى مستويات أدنى من تكلفة إنتاجها.

---

[1] القانون 89-12 المؤرخ في 5 جويلية سنة 1989 متعلق بالأسعار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 29، الصادرة في 19 جويلية 1989.

[2] الامر رقم 95-06، المؤرخ في 25 جانفي سنة 1995 متعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 09، الصادرة في 22 فيفري 1995.

[3] الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية سنة 2003 متعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43 الصادرة في 20 جويلية 2003.

[4] القانون 04-02 المؤرخ في 23 جوان سنة 2004 يحدد القواعد المطبقة في الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41 الصادرة في 27 جوان 2004.

[5] القانون 08-12 المؤرخ في 25 جوان سنة 2008، المعدل والمتمم للأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36 الصادرة في 02 جويلية 2008.

[6] القانون 10-05، المؤرخ في 15 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46 الصادرة في 18 أوت 2010.

لقد اتجهت معدلات التضخم منذ سنة 1997 إلى الانخفاض بشكل كبير مقارنة بالسنوات السابقة، حيث وصل إلى مستوى 5.73% بعدما سجل نسبة 29.8% سنة 1995، واستمر هذا الانخفاض ليصل على مستوى قياسي بلغ 0.34% سنة 2000، ويرجع هذا الانخفاض المهم إلى الإجراءات المتخذة في إطار برنامج التعديل الهيكلي على غرار تخفيض عجز الموازنة من خلال ترشيد النفقات، بالإضافة على تفعيل أداة سعر الفائدة ورفعها وكذلك تحرير الأسعار.

عادت معدلات التضخم لترتفع منذ سنة 2001 حيث سجلت 4.22%، ويرجع هذا الارتفاع إلى نمو الكتلة النقدية بمعدل 22.3% مقارنة بالسنة الفارطة وذلك لتمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد عرفت السنوات اللاحقة على غاية سنة 2006 مستويات تضخم مقبولة بلغت في متوسطها 2.66%، ويمكن إرجاع هذا الاستقرار في مستوى الأسعار إلى ترشيد النفقات وتسجيلها لمعدلات نمو منخفضة، كما أن جل الزيادة في النفقات كانت تمس جانب التجهيز على حساب جانب التسيير، أي أن الدولة اهتمت خلال هذه الفترة بالاستثمارات التي تولد زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وتوليد الثروة، وذلك في ظل الاستقرار الذي عرفته معظم المتغيرات الاقتصادية الأخرى على غرار سعر الصرف.

عرف معدل التضخم سنة 2007 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالسنتين السابقتين، حيث سجل مستوى 3.67%، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون حيث بلغ 12000 دج، ومن الملاحظ أنه في كل مرة يتم الرفع من الحد الأدنى للأجر يصاحبه ارتفاع في معدل التضخم، واستمر ارتفاع التضخم في سنة 2008 بوصوله إلى مستوى 4.86%، ويرجع هذا الارتفاع في جزء كبير منه إلى ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة خاصة الفلاحية منها.

خلال سنة 2009 وصل معدل التضخم على أعلى مستوى منذ بداية الألفية حيث سجل 5.73%، ويعود ذلك على انخفاض قيمة الدينار بسبب انتهاج الولايات المتحدة لسياسة الدولار الضعيف وبالتالي ارتفاع تكلفة الاستيراد بالنسبة لشركائها التجاريين، وبالنسبة للجزائر خاصة باعتبارها مستوردا للحبوب والمنتجات الزراعية الأمريكية، هذا بالإضافة إلى فائض الطلب خاصة على مواد البناء بسبب الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية، دون إغفال بعض الممارسات الاحتكارية على بعض المواد كاللحوم وبعض المنتجات الفلاحية مما يدفع بأسعارها للارتفاع.

تواصلت الضغوط التضخمية سنة 2010 لكن بشكل أخف مقارنة بالسنتين الماضيتين، وقد سجلت أسعار بعض المواد ارتفاعات على غرار السلع الغذائية، لكن عاد مستوى التضخم في سنة 2011 إلى تسجيل ارتفاع جديد حيث بلغ 4.52%، لكن هذه المرة كان السبب داخليا على عكس السنوات السابقة أين كان التضخم المستورد يلعب دورا كبيرا، حيث انخفضت أسعار المنتجات الفلاحية في السوق العالمية، ويعود السبب الأساسي إلى ارتفاع معدلات الأجور بشكل كبير، دون إغفال الممارسات الاحتكارية على المنتجات الفلاحية خاصة المستوردة منها.

في سنة 2012 تم تسجيل أعلى معدل تضخم منذ سنة 1996 بوصوله إلى مستوى 8.89%، ويعود هذا الارتفاع الكبير بواقع 4.37 نقطة مقارنة بسنة 2011 إلى زيادة الكتلة النقدية بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية المستوردة خاصة من أوروبا في ظل ارتفاع معدلات التضخم في هذه الأخيرة، وعادت الأسعار للانخفاض في سنة 2013 بشكل كبير وسريع، حيث سجل معدل التضخم مستوى 3.25% وهو أدنى مستوى منذ سنة 2006، ويرجع ذلك إلى انخفاض النفقات العامة إضافة على تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية سواء المصنعة محليا أو المستوردة، واستمر الانخفاض للسنة الموالية حيث وصل معدل التضخم إلى 2.92%.

عرفت سنة 2015 عودة لارتفاع معدل التضخم من جديد مسجلا 4.78% أي بارتفاع يقدر بـ 1.86 نقطة عن السنة السابقة، وذلك رغم انخفاض أسعار المنتجات الفلاحية الرئيسية (أهمها القمح ومسحوق الحليب) في الأسواق العالمية نظرا لنمو العرض بمعدل أعلى من معدل نمو الطلب، كما أنه لا يمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى التوسع في الكتلة النقدية حيث أنها لم تتجاوز 0.13% مقارنة بسنة 2014، وبالتالي يمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري بمعدل 20% مقارنة بالسنة السابقة، كما أن هذه الارتفاعات تكتسب طابعا ذاتيا، وقد تزايدت وتيرة ارتفاع التضخم سنة 2016 ليبلغ 6.4% أي بزيادة قدرها 1.62 نقطة عن سنة 2015، وذلك بنفس معطيات السنة السابقة حيث استمر انخفاض أسعار المواد الغذائية الرئيسية في السوق العالمية، أما التوسع النقدي فكان محتشما بتسجليه 0.81%، في حين استمر انخفاض قيمة العملة ولعله السبب الرئيسي للتضخم خلال السنتين الأخيرتين، بالإضافة إلى الإجراءات الجبائية الحكومية على بعض السلع والخدمات مما أدى إلى ارتفاع أسعارها على غرار الوقود والسيارات والإلكترونيات وكذلك النقل العمومي، كما لا ننسى الدور الذي يلعبه ضعف التنافس في أسواق السلع والخدمات في ارتفاع الأسعار.

المطلب الثاني: تطور معدل البطالة

عقب الأزمة النفطية سنة 1986 تدهورت معظم المؤشرات الاقتصادية وعرفت مختلف الأسواق على غرار سوق العمل اختلالات واسعة، حيث أخذت أزمة البطالة في التفاقم بشكل كبير خاصة بعد حالة الركود التي عرفها الاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات، حيث تراجع مستوى الاستثمارات بشكل كبير، كما كان لتنفيذ برامج التعديل الهيكلي وما تضمنته من إجراءات تقشفية الأثر البالغ في تفاقم الظاهرة، دون أن ننسى ارتفاع معدل النمو السكاني الذي يؤثر بشكل كبير في دالة الطلب على العمل، وكذا الوضعية الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد والتي أثرت بدورها على قرارات الاستثمار.

الجدول (15.3): تطور معدل البطالة وبعض المؤشرات المرتبطة به خلال الفترة (1990-2016)

البيان / السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو السكاني	2.59	2.48	2.36	2.23	2.07	1.91	1.75	1.62	1.5
إجمالي القوى العاملة (ألف)	6484.5	6754.9	7004	7300.19	7594.09	7847.45	8095.04	8298.34	8507.81
معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة	12.25	12.29	12.33	12.4	12.48	12.57	12.64	12.59	12.59
معدل النشاط	44.17	44.45	44.53	44.84	45.08	45.02	44.94	44.57	44.21
معدل البطالة	19.7	21.2	23.8	23.2	24.4	28.1	25.9	26.41	28.1

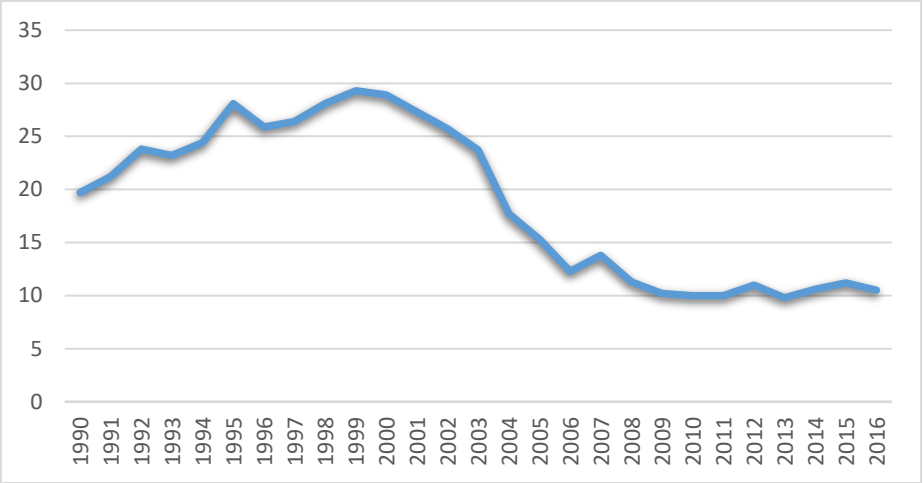
البيان / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو السكاني	1.42	1.36	1.31	1.28	1.28	1.32	1.39	1.47	1.55
إجمالي القوى العاملة (ألف)	8719.34	8930.75	9157.76	9379.04	9598.54	9819.76	10042.3	10254.8	10460.1
معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة	12.63	12.72	12.85	13.02	13.24	13.5	13.8	14.12	14.48
معدل النشاط	43.88	43.57	43.31	43.08	42.87	42.69	42.54	42.41	42.29
معدل البطالة	29.3	28.89	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8

البيان / السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل النمو السكاني	1.63	1.74	1.84	1.94	2.03	2.06	2.02	1.94	1.84
إجمالي القوى العاملة (ألف)	10661.1	10861.4	11136.9	11358.9	11597.8	12064.5	11642.6	11798.8	11937
معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة	14.88	15.32	15.5	16.47	17.5	18.31	16.69	16.62	16.54
معدل النشاط	42.19	42.12	42.36	42.51	42.68	43.68	41.52	41.48	41.41
معدل البطالة	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5

المصدر: - مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي)؛

- الديوان الوطني للإحصائيات بالنسبة لمعدل البطالة.

الشكل (12.3): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (15.3) باستخدام برنامج (Excel)

عرف معدل البطالة ارتفاعا متواصلا خلال فترة التسعينات، حيث وصل كأقصى حد إلى نسبة 29.3% سجلت سنة 1999، ويرجع هذا الارتفاع إلى السياسات النقدية والمالية الانكماشية التي تبنتها الدولة والتي من مظاهرها تخفيض الانفاق الاستثماري وتقليص عدد الوظائف في القطاع الحكومي وكذا المؤسسات الاقتصادية العمومية.

لقد أدى انخفاض قيمة الدينار الجزائري في مقابل العملات الأجنبية إلى زيادة كل من تكلفة الاستثمار وتكلفة الإنتاج، وهو ما أدى بدوره على الحد من نمو الاستثمارات والتوسع فيها، ومن ثم عدم قدرة الاقتصاد الوطني على خلق مزيد من فرص العمل الجديدة، كما دفع هذا الانخفاض إلى تصفية المؤسسات الاقتصادية العمومية إما بالغلق أو الخوصصة، مما أدى إلى عدم بعث استثمارات جديدة أو تجديد الاستثمارات القديمة بسبب العجز المالي، ونتج عن ذلك تسريح عدد كبير من العمال وازدادت قوة الطلب على العمل في السوق مقابل انخفاض عرضه.[1]

سجل معدل نمو القوى العاملة في بداية التسعينات نسبا مرتفعة نسبيا بلغ أقصاها 4.23% سنة 1993، واتجه للانخفاض بعدها بشكل طفيف سنويا إلى أن وصل إلى 2.51% سنة 1997، وهذا في ظل ارتفاع مستمر لمعدل مشاركة الإناث ضمنها، ويحدث ذلك في ظل تباطؤ النشاط الاقتصادي الذي ينتج عنه ضعف في الطلب على العمل وبالتالي استمرار معدل البطالة في الارتفاع، ويمكن إرجاع انخفاض معدل نمو القوى العاملة إلى انخفاض

[1] سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2009-2010، ص 54-55، منقول بتصرف يسير.

معدل النشاط الذي يمثل نسبة القوى العاملة إلى إجمالي السكان في سن العمل، حيث نجد انها سجلت ارتفاعا مستمرا إلى غاية سنة 1994 بمستوى 45.08% وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة، لتدخل بعدها في انخفاض إلى غاية سنة 2010، وذلك على الرغم من الارتفاع المستمر في نسبة السكان في سن العمل إلى إجمالي السكان.

الجدول (16.3): تطور نسبة السكان في سن العمل إلى إجمالي السكان في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

البيان / الفترة	1995-1990	2000-1996	2005-2001	2010-2006	2016-2011
السكان في سن العمل (15-64 سنة)	54.85	59.42	64.3	67.07	66.11

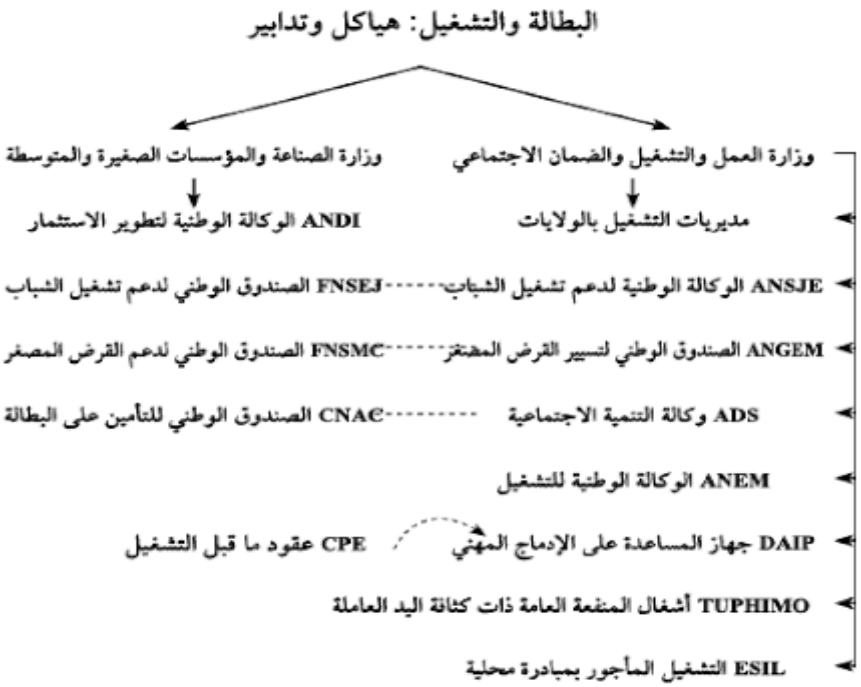
Source : https://www.indexmundi.com/facts/algeria

إن تدني معدل النشاط الذي لم يتجاوز نسبة 45.08% يرجع أساسا إلى ضعف مشاركة النساء ضمن القوى العاملة، أما بعض الأفراد الآخرين الذين لم يشاركوا ضمن القوى العاملة فيمكن تصنيفهم ضمن البطالة المحبطة، حيث يعدون راغبين في العمل وقادرين عليه لكن تملكهم اليأس بسبب فشلهم في إيجاد فرصة عمل وبالتالي توقفوا عن البحث عنه، كما ان هناك فئة من أصحاب الشهادات الذين لم يوفقوا في إيجاد فرص العمل التي تتلاءم مع مستوى الشهادات التي يحملونها وبالتالي رفضوا قبول البحث عن مناصب عمل لمستويات أقل وذلك لضعف الأجور، وهو ما نطلق عليه البطالة الاختيارية، كما أن هناك فئات أخرى في سن العمل وقادرين عليه على غرار الطلبة وربّات البيوت والأفراد المشتغلين في الأنشطة الاقتصادية الذاتية أو المؤسسات العائلية، عادة لا تشملهم إحصائيات البطالة.

يرى بعض الخبراء والمتتبعين لبرامج الإصلاح الخاصة بالبنك وصندوق النقد الدوليين أن تطبيقها يزيد من مستوى البطالة بشكل كبير في المدى القصير وربما المتوسط بسبب تأثيرها المباشر على مستوى الاستثمارات وبالتالي معدل النمو الاقتصادي، لكن الإجراءات المتبعة في إطار هذه البرامج ستؤدي إلى تصحيح الاختلالات في المدى المتوسط أو الطويل، وبذلك ستتحسن معظم المؤشرات الاقتصادية بما في ذلك انخفاض معدل البطالة، وهذا ما التمسناه بداية من سنة 2004 حيث انخفض معدل البطالة إلى مستوى 17.7% لأول مرة منذ التحول نحو نظام اقتصاد السوق، لكن من جهة أخرى نجد أن هذا التحسن جاء نتاجا لعدة عوامل أخرى أبرزها تحسن أسعار النفط مع بداية الألفية الجديدة وإطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي مع تحسن الوضعية الأمنية في البلد، وهذا ما يعني بعث أنشطة استثمارية تستقطب اليد العاملة مما يخفف من مستوى البطالة.

باشرت الجزائر مجموعة من الإجراءات والتدابير لمواجهة الارتفاع الكبير في معدلات البطالة التي احتدت بفعل برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث قامت بإنشاء مجموعة من الأجهزة والآليات الخاصة بالتشغيل ومكافحة البطالة، وهذا ما يبرزه الشكل (13.3).

الشكل (13.3): هياكل وآليات مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر



المصدر: أشرف عبد العزيز وآخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، لبنان، 2013، نسخة إلكترونية غير مرقمة.

ويمكن تقديم هذه الأجهزة كما يلي:

1. **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)**: تم إنشاؤه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والضمان الاجتماعي، تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة على تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي.[1]

شرع الصندوق ابتداء من سنة 1994 في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لاإرادية ولأسباب اقتصادية، ومنذ سنة 1998 إلى غاية 2004 قام بتنفيذ إجراءات احتياطية

[1] Présentation de la caisse nationale d'assurance chômage, https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Fr/FR_PresentationCNAC.aspx , 07-08-2018.

بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر تحت رعاية مستخدمين تم توظيفهم وتكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة، منذ سنة 2004 وبتقلص عدد المسجلين في نظام التأمين عن البطالة تم تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع والمؤسسات المدمجة في إجراءات ترقية الشغل.[1]

تتبلور فكرة التشغيل بموجب الصندوق في المحافظة على مناصب العمل أو المساعدة في العودة إلى العمل والمساهمة في التقليل من حدة البطالة، ويحوز الصندوق على كفاءات عالية في مجال التسيير، وقد أصبح بمثابة آلية عمومية لمكافحة البطالة للفئة الشبابية [35- 50 سنة]، والتي لم يوجد لها حل من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لعامل السن[2]. وذلك منذ سنة 2004 إلى غاية جوان 2010، وابتداء من سنة 2010 تم السماح بتوسيع الفئة الاجتماعية المستفيدة لتشمل الشباب بين [30- 50 سنة]، كما تم مضاعفة مبلغ الاستثمار الإجمالي ليصبح 10 ملايين دج بعدما كان في حدون 5 ملايين دج.

2. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ): تم إنشاء الوكالة سنة 1996 تحت وصاية وزارة العمل، وهي موجهة للشباب العاطل عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين [19- 35 سنة]، حيث تقوم الوكالة بمرافقة هؤلاء الشباب لتجسيد مشاريعهم في شكل مؤسسات، على أن لا تفوق الكلفة الإجمالية لهذه المشاريع مبلغ 10 ملايين دج.

في إطار برامج دعم الشباب ومنذ تأسيس الوكالة على غاية سنة 2016 تم إنشاء 367980 مشروع يندرج 53% منها ضمن قطاع الخدمات، أما قطاع الفلاحة والصيد فقد استحوذ على 15% من إجمالي المشاريع، 12% بالنسبة للحرف، 9% لكل من قطاعي الأشغال العمومية والصناعة، أما بالنسبة للمهن الحرة فقد حازت على 3% من المشاريع، ووفرت جملة هذه المشاريع 878264 منصب شغل.

تجدر الإشارة إلى أن أكثر من نصف هذه الحصيلة تم تحقيقها ابتداء من سنة 2010.

3. وكالة التنمية الاجتماعية (ADS): تم إنشاؤها سنة 1996 لغرض التخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، وكانت آنذاك تحت إشراف رئيس الحكومة لتصبح منذ عام 2008 تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة، تتمثل مهامها الرئيسية في مساعدة الفئات الاجتماعية الفقيرة، كما تقوم

[1] هاشم صلاح، الحماية الاجتماعية للفقراء، ط 1، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، الجيزة، مصر، 2018، ص 121-122.

[2] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 295.

بالتمويل الكلي أو الجزئي عن طريق المنح أو أي وسيلة تمويل أخرى لبعض المشاريع ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع خلق مؤسسات صغيرة، وتسعى لجمع المساعدات والتبرعات والهبات سواء من داخل الوطن أو خارجه لتمويل مشاريعها الاجتماعية.

تشمل هذه الوكالة على مجموعة من البرامج التابعة لها نذكر منها:

1.3. أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة: يهدف هذا الإجراء المطبق سنة 1997 إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة، وذلك من خلال إنشاء مناصب شغل مؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة، وقد تم تطبيق هذا البرنامج إلى غاية سنة 2000 من خلال قرض خارجي بقيمة 50 مليون دولار من طرف البنك الدولي، تم من خلاله خلق حوالي 42000 منصب شغل دائم، وخلال الفترة 2001-2004 استفادت وكالة التنمية الاجتماعية من مبلغ 9 ملايير دج في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي لخلق 22000 منصب شغل ثابت.[1]

2.3. عقود ما قبل التشغيل (CPE): تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسيير هذا الجهاز، وهو موجه لفئة حاملي الشهادات الجامعية والتقنية الذين تتراوح أعمارهم بين [19- 35 سنة]، ويهدف إلى إدماج هذه الفئة في سوق الشغل بطريقة سلسة من خلال اكتسابهم للخبرة جراء هذه العقود.

3.3. التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة (LAIG): هي عملية تشغيل في ورشات البلديات مقابل تعويض محدد بـ 3000 دج لكل شهر، وتكون الاستفادة منه لشخص واحد من كل عائلة دون أي شرط محدد عدا أن يفوق سنه 18 سنة ويكون عاطلا عن العمل، وقد سمح هذا الجهاز بالتخفيف من حدة البطالة ولو بشكل يسير، إلا انه سجل تراجعا خلال فترة التثبيت والتعديل الهيكلي بسبب انخفاض عدد ورشات البلديات المفتوحة وصعوبة الأعمال المنجزة، بالإضافة إلى ضعف الجوانب التنظيمية الخاصة به وعدم وضوح أهدافه.[2]

بالنسبة للنقائص المتعلقة أساسا بالأهداف المسطرة والجوانب التنظيمية والقانونية لتحقيقها فتتمثل أساسا فيما يلي:[3]

[1] كمال بن دكفال، فعالية السياسة الاقتصادية في الحد من البطالة في الجزائر، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 25، جوان 2016، ص 28.

[2] فكارشة سفيان، التشغيل في الجزائر والسياسات المنتهجة للحد من البطالة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 05، 2014، ص 292-293، منقول بتصرف يسير.

[3] معو زين العابدين، مبروك ساحلي، سياسات التشغيل في الجزائر وسبل حوكمتها، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 21، جوان 2014، ص 152، منقول بتصرف يسير.

- طبيعة العمل المقترح غير محدد بما أنها تدخل في إطار "نشاطات ذات المنفعة العامة"، وهي مفهوم غامض ومبهم، بالإضافة إلى أن مناصب الشغل المقترحة في إطار هذا الجهاز لا تشكل علاقة عمل حسب قانون الشغل المعمول به؛
- عدم وضوح آلية تحديد مستويات الأجور مقابل أشغال متساوية تقريبا، وذلك على أساس تشابه خصائص مناصب الشغل المقترحة في إطار التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة مع الوظائف المأجورة في إطار مبادرة محلية مطورة في إطار جهاز خاص، حيث يقدر أجر الأولى بـ 3000 دج مقابل 2500 دج بالنسبة للثانية، وفي كلتا الحالتين يعتبر هذا التعويض والأجر الممنوح أجورا زهيدة لا تغطي الاحتياجات الغذائية.

4. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI): تم إنشاء الوكالة سنة 1993 في إطار الإصلاحات الاقتصادية تحت مسمى وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار، وذلك إلى غاية سنة 2000 لتتحول إلى تسميتها الحالة، تسعى الوكالة إلى تشجيع الاستثمارات من خلال عدة تسهيلات للمستثمرين على غرار المزايا الضريبية، كما تقوم بمرافقة ومتابعة الاستثمارات، وهو ما يمثل دفعة قوية في اتجاه توفير مناصب شغل.

وبالنظر إلى الإنجازات المحققة من طرف الوكالة خلال الفترة 2002-2017 نجد أنها سجلت 63235 مشروع استثمار منها 98.58% محلي، وقد ساهمت هذه المشاريع في توفير 1231594 منصب شغل تعود 89.15% منها للاستثمارات المحلية، ومن ذلك نجد أن الاستثمارات الأجنبية توفر من خلال مشاريعها فرص عمل أكثر، مما يستدعي زيادة الجهود لاستقطابها.

5. الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ANGEM): ظهر القرض المصغر للمرة الأولى في الجزائر سنة 1999، إلا أنه لم يعرف النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها، ولذلك تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل[1]، تحت وصاية وزارة التضامن والأسرة.

تقوم الوكالة بتقديم قروض مصغرة عن طريق الدعم والمتابعة لفائدة الأشخاص الراغبين في خلق نشاطاتهم الخاصة لإنتاج سلع أو خدمات، على أن يتجاوز سنهم 18 سنة ولا يملكون أي دخل ثابت أو لديهم دخل

[1] تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz/ar/article/presentation ، 08-08-2018.

غير منتظم، ويقوم الجهاز بتقديم قرض دون فوائد لشراء المواد الأولية بنسبة تمويل 100% بقيمة قصوى تبلغ 100 ألف دج، ويمكن أن تصل إلى 250 ألف دج بالمناطق الجنوبية، أما بالنسبة للتجهيزات الصغيرة والعتاد فإن التمويل يكون ثلاثيا، حيث تقوم الوكالة بتمويل 29% من التكلفة الإجمالية بقرض دون فوائد، بينما يقوم البنك بتمويل 70% بقرض ذات فوائد مخفضة، ويتحمل المستفيد نسبة 1% من إجمالي التكلفة التي يجب ان لا تتجاوز مبلغ 1 مليون دج. وحسب معطيات الوكالة فإنه منذ تأسيسها إلى غاية منتصف سنة 2018 تم منح 844926 قرض، مما سمح باستحداث 1261953 منصب شغل.

يجمع علماء الاقتصاد على أن نسبة البطالة إذا بلغت معدلا يكتب برقمين فهي سيئة جدا بالنسبة لاقتصاد أي بلد، مما يستوجب إجراءات استعجالية وفاعلة لتخفيضها، كما أنهم يجمعون على أنه إذا تراوحت البطالة ما بين 10% و15% فإن الأمر يعتبر خطيرا جدا، وإذا تعدى هذه النسبة فهو كارثي وغير مقبول وفي الوقت نفسه يصبح من العسير إيجاد حلول له.[1]

على الرغم من إجراءات الدولة لتوفير مناصب شغل والتقليل من مستوى البطالة من خلال سياسات التشغيل والبرامج التنموية، وعلى الرغم من تحسن مؤشرات نمو الاقتصاد الكلي، إلا أن الأوضاع على مستوى الاقتصاد الجزئي تبقى حرجة بسبب ضعف المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، وذلك بسبب غياب استراتيجية واضحى للتنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، وهو ما يمثل سببا رئيسيا لاستمرار أزمة البطالة نظرا للحلول المؤقتة التي تنتهجها الدولة للتشغيل عوض الاهتمام بتسطير استراتيجية خلق مناصب شغل ثابتة، وهذا ما يؤدي إلى انعكاسات اجتماعية أبرزها تفشي حالة الفقر بين أوساط البطالين.

رغم الانخفاض المسجل في معدلات البطالة إلا أنها بقيت تكتب برقمين، أي أن مستوياتها خطرة جدا تستدعي التدخل العاجل لإصلاح الوضع، قبل تفاقمه، ولم ينخفض معدل البطالة دون مستوى 10% إلا سنة 2013 حيث سجل مستوى 9.8% ليعاود الارتفاع بعدها، وعموما بقي معدل البطالة مستقرا منذ سنة 2008 في حدود 10% إلى 11%.

المطلب الثالث: توجه الركود التضخمي في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المطلب الكشف عن إمكانية وجود حالة ركود تضخمي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال تطبيق المؤشرين المذكورين في الجانب النظري، والوقوف على حدتها في حال وجودها.

[1] أشرف عبد العزيز وآخرون، مرجع سبق ذكره، نسخة إلكترونية غير مرقمة.

الجدول (17.3): تطور الركود التضخمي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

البيان / السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم	16.7	25.9	31.7	20.5	29.05	29.8	18.7	5.73	4.9
معدل البطالة	19.7	21.2	23.8	23.2	24.4	28.1	25.9	26.41	28.1
معدل الركود التضخمي	36.4	47.1	55.5	43.7	53.45	57.9	44.6	32.14	33
معدل نمو الناتج المحلي	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1

البيان / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	2.64	0.34	4.22	1.42	4.27	3.96	1.38	2.31	3.67
معدل البطالة	29.3	28.89	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8
معدل الركود التضخمي	31.94	29.23	31.52	27.12	27.97	21.66	16.68	14.61	17.47
معدل نمو الناتج المحلي	3.2	3.82	3	5.6	7.2	4.3	5.91	1.7	3.4

البيان / السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم	4.86	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.4
معدل البطالة	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5
معدل الركود التضخمي	16.16	15.93	13.91	14.52	19.89	13.05	13.52	15.98	16.9
معدل نمو الناتج المحلي	2.36	1.63	3.63	2.9	3.4	2.77	3.8	3.76	3.3

المصدر: بالنسبة لمعدل الركود التضخمي تم حسابه من طرف الطالب اعتمادً على معطيات الجدولين (13.3) و(15.3).

- معطيات البنك الدولي بالنسبة لمعدل نمو الناتج.

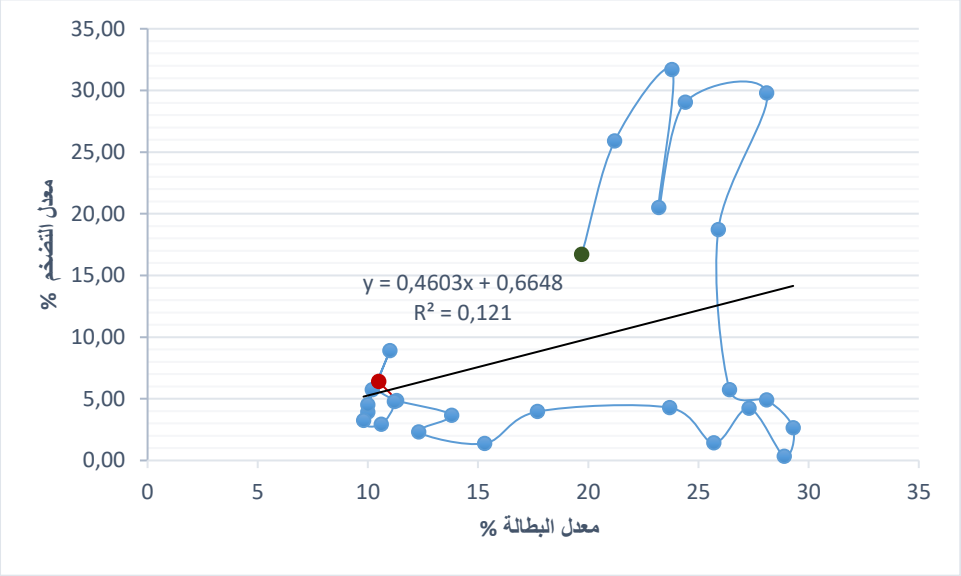
نلاحظ من خلال الجدول (17.3) أن كلا من معدلي التضخم والبطالة تجاوزا نسبة 4% منذ بداية فترة الدراسة إلى غاية سنة 1998، وبالتالي فإن هذا يدل على حدوث ركود تضخمي خلال هذه الفترة، حيث تم تسجيل مستويات مرتفعة جدا وصلت إلى 57.9% تم تسجيلها سنة 1995، أما أدنى قيمة فبلغت 32.14% سلجت سنة 1997، وبالنظر إلى المستويات التي سجلها المتغيرين المكونين لهذا المؤشر إلى غاية سنة 1998 فنجد أنهما بلغا في المتوسط 20.33% بالنسبة لمعدل التضخم و24.53% بالنسبة لمعدل البطالة، وهي معدلات جد مرتفعة تعكس مدى خطورة الوضع خلال تلك الفترة، كما نلاحظ تباطؤ نمو الناتج المحلي خلال فترة الركود التضخمي حيث تم تسجيل معدلات نمو سالبة خلال بعض السنوات وهو ما يعكس العلاقة العكسية بين معدلات الركود التضخمي ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

خلال سنتي 1999 و2000 انخفضت معدلات التضخم دون مستوى 4% في حين استمرت معدلات البطالة في تسجيل معدلات مرتفعة للغاية، حيث لم تنخفض دون مستوى 9.8% طيلة فترة الدراسة، وبذلك نجد أن مشكل البطالة ظل قائما في الجزائر طيلة فترة الدراسة، وأن كل الفترات التي لم تعد فترات ركود تضخمي فإنها تعد فترات بطالة، ولذلك سنركز على توجه معدل التضخم.

اتسمت الفترة من 2002 إلى 2007 عموما بتراجع معدلات التضخم دون مستوى 4% باستثناء سنة 2003، حيث تم تسجيل 4.27%، ويمكن القول بأن هذه الفترات تعد أكثر الفترات استقرارا بالنسبة لمعدل التضخم، كما اتسمت بتسجيل معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 7.2% سنة 2003 وهو أعلى معدل خلال فترة الدراسة.

عرفت باقي فترة الدراسة ابتداء من سنة 2008 عودة لارتفاع معدلات التضخم فوق مستوى 4% باستثناء بعض الفترات المتقطعة التي انخفض فيها إلى ما دون هذا المستوى على غرار سنة 2010 حيث سجل 3.91%، 3.25% و2.92% سنتي 2013 و2014 على التوالي، ورغم استمرار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تسجيل قيم موجبة إلا أنها تبقى أقل من تلك المسجلة في بداية الألفية.

الشكل (14.3): العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (17.3) باستخدام برنامج "Excel"

يبين الشكل (14.3) العلاقة الطردية بين البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري وهو ما يبرزه معامل الانحدار في مخالفة واضحة لمنحنى "فيليبس" الذي يقرر العلاقة العكسية بين المتغيرين، ويظهر ذلك جليا خلال فترة التسعينات، ولم تسجل العلاقة العكسية بين المتغيرين إلا في بعض الفترات المتقطعة لكن بأثر منخفض، فيما سجلت بعض الفترات حالة ركود تضخمي عكسي (انخفاض معدل البطالة والتضخم معا).

بتطبيق العلاقة التعريفية للركود التضخمي التي تأخذ مؤشرا تركيبيا يقاس بمتوسط المعدل السنوي للزيادة في الأسعار مطروحا منه معدل المتوسط السنوي للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي كانت النتيجة كالتالي:

$$I_{st} = 9.35 - 2.89 = 6.46$$

كما أشرنا في الفصل الثاني فإنه في حال كان هذا المؤشر أكبر من الصفر فإن الاقتصاد الوطني يعاني من حالة ركود تضخمي، ومن خلال النتيجة المتحصل عليها بالتطبيق على حالة الاقتصاد الجزائري نلاحظ أن قيمة الركود التضخمي حسب هذا المؤشر هي قيمة موجبة (6.46+) كما أنها مرتفعة جدا، حيث أن الزيادة في معدل التضخم أكبر بكثير من الزيادة في الناتج المحلي، وبذلك نقر بوجود حالة ركود تضخمي حادة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

خلاصة الفصل

اهتمت الدولة الجزائرية عقب استقلالها بإنشاء جهاز مصرفي قوي وتطويره باعتباره البنية التحتية للسياسات النقدية وقاعدة لتمويل الاستثمارات المحفزة للاقتصاد، وفي سبيل ذلك قامت بإنشاء بنك مركزي وتأسيس عملة وطنية وفي وقت لاحق بتأميم المنشآت المصرفية، وقد عرف هذا النظام عدة إصلاحات خاصة في فترة السبعينات بسبب عجزها عن التمويل الكامل للاستثمارات مما اضطر بالخزينة إلى الاستدانة، ليتم إعفاء البنوك سنة 1978 من تمويل الاستثمارات العمومية المخططة وتوكيل المهمة إلى الخزينة، وهذا ما اختزل دور البنوك في إطار محاسبي.

تسببت الأزمة النفطية سنة 1986 في تحول عميق في هيكل الاقتصاد الجزائري وبداية لتبني نظام اقتصاد السوق بدلا للاقتصاد الموجه الذي كان سائدا في الفترة السابقة، وترجم ذلك بمجموعة من الإصلاحات في النظام المالي والمصرفي من خلال إعادة الاعتبار للبنك المركزي باعتباره بنك البنوك ومنحه استقلالية أكبر، كما استعادت المؤسسات البنكية دورها الطبيعي في تعبئة الادخارات وتوزيع القروض ومتابعتها، وقد تم تثبيت ودعم هذه الإجراءات من خلال قانون النقد والقرض 90-10 وتعديلاته اللاحقة التي هدفت في مجملها إلى تعزيز استقلالية البنك المركزي وسلطاته في إدارة السياسة النقدية، وكذلك تطوير الجهاز المصرفي وتعزيز التنافسية ورفع درجة الأمان والثقة.

نظرا لعدم قدرة الجهاز المصرفي الجزائري عقب الاستقلال على تمويل الاستثمارات التنموية اتجهت الدولة إلى زيادة المعروض النقدي بشكل مستمر، واستمرت هذه الزيادة عقب التحول إلى نظام اقتصاد السوق خاصة مع بدايته لإعطاء دفعة للاقتصاد الراكد، لينخفض معدل نموه في منتصف التسعينات بفعل برنامج التعديل الهيكلي، لكنه عاد للارتفاع مرة أخرى مع الشروع في برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.

عرفت الجزائر خلال فترة التسعينات سياسات نقدية ومالية انكماشية نتيجة لبرنامج التعديل الهيكلي وذلك من خلال رفع سعر إعادة الخصم وتخفيض قيمة العملة وترشيد النفقات، في حين لم يتم اعتماد سياسة معدل الاحتياطي الإلزامي إلا مع بداية الألفية، وغياب لسياسة السوق المفتوحة إلا في نهاية الفترة.

بداية من الألفية الجديدة عرفت السياسة النقدية استقرارا حيث تم تثبيت سعر إعادة الخصم، كما عرف سعر الصرف استقرارا يتخلله بعض التقلبات الطفيفة مع اعتماد معدل الاحتياطي الاجباري ضمن أدوات السياسة النقدية، بينما تم التوجه لاعتماد سياسة مالية توسعية لتمويل برامج التنمية واستمر الحال كذلك بالرغم من الأزمة الاقتصادية في أواخر الفترة نتيجة تدهور أسعار النفط، وذلك بهدف تنشيط الاقتصاد.

كانت فترة التسعينات بمثابة الكابوس في الاقتصاد الجزائري حيث عرف معدلات مرتفعة جدا لكل من البطالة والتضخم، لكن نظرا للإجراءات المتبعة من طرف الدولة للتخفيف من حدتها عرفت هذه المعدلات انخفاضا كبيرا مع بداية الألفية خاصة بالنسبة لمعدل التضخم حيث انخفض إلى معدلات قياسية، أما بالنسبة لمعدل البطالة فإنه وبالرغم من انخفاضه إلا أنه بقي في مستويات مرتفعة، وبهذا نجد أن الجزائر عانت طيلة فترة الدراسة من مشكل البطالة، وفيما يخص ظاهرة الركود التضخمي فعند قياسها تبين أن الاقتصاد الجزائري تضرر بشكل كبير من هذه المشكلة خلال فترة الدراسة وبمستوى مرتفع مما يدل على حدتها.

الفصل الرابع:

دراسة تطبيقية للعلاقة بين السياسات النقدية والمالية وآثار الدورة الاقتصادية في الجزائر

تمهيد

بعد عرض التطورات الخاصة بمتغيرات السياستين النقدية والمالية بالإضافة إلى معدلي البطالة والتضخم في الفصل السابق، سنحاول في هذه المرحلة من الدراسة تحديد العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية والمالية وكل من معدل البطالة ومستوى الأسعار باعتبارهما أهم آثار للدورة الاقتصادية مع قياس الأثر، وبالتالي فإننا نهدف من خلال هذا الفصل إلى الإجابة على إشكالية الدراسة.

نستهل هذا الفصل بعرض لمجموعة من الدراسات السابقة المحلية والأجنبية التي تناولت الموضوع بطرق وأساليب مختلفة، وكأساس لدراستنا التطبيقية ننتقل إلى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة، والتي تعد خطوة مهمة في بناء النماذج القياسية، يليها اختبار التكامل المشترك بين متغيرات السياستين النقدية وكل من معدل البطالة ومستوى الأسعار، وذلك بالاعتماد على منهجية ARDL، لنتجه بعد ذلك إلى اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات وفق منهجية Toda-Yamamoto المطورة لاختبار Granger، ومن ثم تحليل الصدمات الهيكلية باستعمال نموذج الإنحدار الذاتي الهيكلي SVAR.

وفقا لما سبق يتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عرض ومناقشة الدراسات السابقة؛

المبحث الثاني: الإطار النظري لاستقرارية السلاسل الزمنية والعلاقة السببية؛

المبحث الثالث: التكامل المشترك بين السياسات النقدية والمالية ومعدل البطالة ومؤشر الأسعار في الجزائر؛

المبحث الرابع: تحليل الصدمات الهيكلية للسياستين النقدية والمالية.

المبحث الأول: عرض ومناقشة الدراسات السابقة

سنستعرض من خلال هذا المبحث مجموعة من أهم الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية، حيث عرف الموضوع إقبالا كبيرا من طرف الباحثين في الشأن الاقتصادي نظرا لأهميته البالغة، وقد تناول كل منهم جانبا معينا بأساليب وأدوات مختلفة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة المحلية

1. أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)[1]

عالجت هذه الدراسة إشكالية مدى تأثير أدوات السياستين النقدية والمالية على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2010)، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية حسب مفهوم "Granger" يتجه من كل من الإنفاق العام والإيرادات العامة باتجاه معدلات البطالة، وكذلك من الإيرادات العامة باتجاه الإنفاق الحكومي، في حين أفرزت النتائج عدم وجود علاقة سببية بين عرض النقود ومعدل البطالة.

بعد استخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) في عملية التقدير أكدت نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية النتائج التي أفرزتها اختبارات السببية، حيث أوضحت وجود استجابة معنوية لمعدل البطالة تجاه صدمات الانفاق الحكومي والإيرادات العامة، والعكس بالنسبة لصدمات عرض النقود حيث لم يظهر معدل البطالة أي استجابة معنوية لها، وبعد تحليل دوال الاستجابة أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والبطالة في مختلف الآجال، ووجود علاقة عكسية بين الإيرادات العامة والبطالة كذلك في مختلف الآجال.

2. دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)[2]

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية الدور الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)، وكغيرها من الدراسات التطبيقية فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي وكذلك المنهج التجريبي لقياس الأثر، وانتهت الدراسة إلى إثبات الدور الذي تلعبه السياسات

[1] نذير ياسين، أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012.

[2] بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2015-2016.

المالية والنقدية في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، حيث ساهمت السياسات التوسعية في بلوغ معدلات نمو موجبة بلغت 2.66% في متوسطها.

3. التضخم الركودي في الجزائر ومدى فعالية السياسة المالية والنقدية في علاجه خلال الفترة (1985-2012)[1]

اهتمت هذه الدراسة بمعالجة إشكالية مدى فعالية السياستين المالية والنقدية في علاج الركود التضخمي في الجزائر خلال الفترة (1985-2012)، وذلك اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي دون الخوض في الجانب التطبيقي، وقد خلصت الدراسة إلى معاناة الاقتصاد الجزائري من مشكلة الركود التضخمي خلال النصف الثاني من الثمانينات وعقد التسعينات، أما مع بداية الألفية فقد تم تسجيل حالة ركود تضخمي في فترات متفرقة، وذلك لانخفاض مستوى التضخم خلال هذه الفترة، أما بالنسبة لفعالية السياستين النقدية والمالية فقد انتهت الدراسة إلى ان هاتين السياستين لم تكونا فعالتين في مكافحة الظاهرة خلال الفترة (1985-1998)، وبالنسبة للفترة اللاحقة فقد لوحظ أن السياسة النقدية ركزت على تحقيق هدفها النهائي المتمثل في الحد من التوترات التضخمية والذي يعتبر أحد مكونات الركود التضخمي، لكن هذا النجاح كان نسبيا حيث فشلت في بعض الفترات في الحد من التوترات التضخمية خاصة التي ترجع إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الفلاحية واتساع نشاط المضاربة والأسواق الموازية، وبالنسبة للسياسة المالية فإنه رغم التوسع في الإنفاق العمومي إلا ان العرض الكلي بقي جامدا ولم ينعكس أثره على الاقتصاد الوطني بزيادة العرض والإنتاج والتشغيل في الداخل بل اتجه إلى تنمية اقتصادات الشركاء الأساسيين المتعاملين مع الجزائر، وهذا ما أدى إلى استخلاص ان السياسة المالية لم تكن فعالة في علاج ظاهرة التضخم الركودي في الجزائر.

4. إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري[2]

اعتنت هذه الدراسة بإشكالية طبيعة وشكل العلاقة بين بين البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري، ومعرفة أثر تغير المعروض النقدي على الظاهرتين خلال الفترة (1990-2014)، وذلك من خلال اتباع المنهج الاستقرائي والاستنباطي بالإضافة إلى المنهج التجريبي، وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين البطالة والتضخم سواء

[1] عبد الحفيظ صدوقي، التضخم الركودي في الجزائر ومدى فعالية السياسة المالية والنقدية في علاجه خلال الفترة (1985-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014-2015.

[2] سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2016-2017.

في الأجلين القصير أو الطويل، بالإضافة إلى عدم وجود علاقة سببية حسب مفهوم "Granger" في أي اتجاه بينهما، وبالتالي عدم انطباق منحنى "فيلبس" على حالة الاقتصاد الجزائري، أما بالنسبة لأثر المعروض النقدي على معدل التضخم فقد كان إيجابيا ومعنويا في المدى القصير والطويل، في حين لم يتم تسجيل أي تأثير على معدل البطالة، وهذا ما يدل على عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على زيادة العرض لمجابهة الطلب المتزايد مما يؤدي لتفاقم ظاهرة التضخم.

كما خلصت الدراسة إلى أن أهم محددات التضخم تتمثل في الكتلة النقدية، النفقات العامة، الواردات، أسعار البترول، إضافة إلى قيمه الماضية، أما بالنسبة لمحددات البطالة فتمثلت في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وإجمالي الاستثمارات المحلية.

5. محددات دالة الإنتاج وسياسات الحد من الدورات الاقتصادية –دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر (1970–2005)[1]

كان الهدف من الدراسة البحث عن العوامل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي والذي يخلص إلى الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحديد السياسات التي من شأنها التقليل أو الحد من التقلبات الاقتصادية عن طريق دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2005)، وذلك بالاعتماد على المنهج الاستنباطي والاستقرائي، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- تعتبر العمالة أكبر مساهم في الإنتاج خلال الفترة ما قبل 1990، لكن بعد هذه السنة تضاءلت نسبة مساهمتها، وذلك على العكس من رصيد رأس المال حيث كانت مساهمته أقل في الفترة الأولى وأصبحت أكبر في الفترة الثانية؛
- تحسنت إنتاجية عوامل الإنتاج خلال الفترة ما بعد سنة 1990، حيث ارتفعت غلة الحجم خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة الأولى، وذلك يدل على زيادة كفاءتها، في حين ظلت مساهمة التكنولوجيا خلال كل الفترة ضئيلة؛
- يرجع عدم الاستقرار الاقتصادي أساسا إلى عدم استقرار الصادرات خاصة مع اعتماد الجزائر على المحروقات والتقلبات الكبيرة التي تصاحب أسعار هذه الأخيرة؛

[1] دحمان بواعلي سمير، محددات دالة الإنتاج وسياسات الحد من الدورات الاقتصادية –دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر (1970-2005)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2006.

- تفتقد الجزائر إلى فعالية السياسة المالية والنقدية وذلك لعدم إرساء شروط نجاحها على غرار سوق مالي كفء ومتطور.

6. استخدام مقاربة نماذج الانحدارات الذاتية "VAR" لتقييم فعالية السياسات المالية والنقدية في معالجة البطالة في الاقتصاد الجزائري[1]

حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة معالجة إشكالية مدى تأثير السياستين المالية والنقدية على ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2013)، وذلك بالاعتماد على التحليل الوصفي والجانب التطبيقي القياسي، وقد خلصت الدراسة إلى أن الصدمات الإيجابية في الإيرادات العامة من شأنها التخفيض من معدلات البطالة، في حين أن الصدمات الإيجابية في النفقات العامة ينتج عنها ارتفاع معدلات البطالة، وبالتالي فإن السياسات الإنفاقية التوسعية بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينزية من خلال ظهور آثار المزاحمة.

بالنسبة لآثار السياسة النقدية قد أوضحت النتائج أن استجابة معدلات البطالة لصدمات عرض النقد ضئيلة وغير معنوية إحصائيا، كما أثبتت هذه النتائج اختبارات السببية بمفهوم "Granger" حيث خلصت إلى وجود علاقة سببية تتجه من متغيرات السياسة المالية نحو متغيرة البطالة، في حين لم يتم تسجيل علاقة سببية بين متغير السياسة النقدية باتجاه متغير البطالة.

7. السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل المتغيرات الدولية –دراسة حالة الجزائر[2]

حاول الطالب من خلال هذه الدراسة معالجة إشكالية تحديد أهم العوامل التي يجب توافرها لضمان فعالية السياستين النقدية والمالية في ظل التغيرات الدولية، معتمدا في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- إن السياسة النقدية تتطلب اقتصاد قويا ومرن، وهذا ما دفع بالعديد من الدول النامية إلى إبداء أهمية أكبر بالسياسة المالية؛
- ضرورة التنسيق بين السياستين المالية النقدية، ويكون الإنحياز بترجيح كفة إحداهما وفقا للظروف المحيطة ومدة توفر شروط تطبيقها؛

[1] حمزة بن سبع، نذير ياسين، استخدام مقاربة نماذج الانحدارات الذاتية "VAR" لتقييم فعالية السياسات المالية والنقدية في معالجة البطالة في الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 8-9 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

[2] فريد بن طالبي، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل المتغيرات الدولية –دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002.

- تعطي استقلالية البنك المركزي دفعا كبيرا باتجاه تحقق فعالية السياسة النقدية في حد ذاتها وتحسين أداء السياسة المالية، حيث ان امتناع البنك المركزي عن قبول طلبات الحكومة التي لا يراها البنك مناسبة للاقتصاد تفرض عليها التوجه إلى إيجاد مصادر إيرادية جديدة والتسيير الكفء للنفقات؛
- رغم الإصلاحات التي مست السياسة المالية خاصة جانب ترشيد النفقات لا تزال بعض الصعوبات في تحصيل الموارد بسبب وجود فجوات تسمح بتسرب الأموال، إضافة إلى ضعف المحاصيل الجبائية نتيجة لضعف المنظومة وأدوات التحصيل والتهرب الضريبي.

8. التضخم الركودي في البلاد النامية حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2012)[1]

كان القصد من هذه الدراسة الوقوف على مدى فعالية السياسات المتبعة على الصعيد المحلي في التصدي لظاهرة الركود التضخمي، وذلك في ظل اتجاه المنظومة الرأسمالية لاتباع أسلوب تصريف الأزمات الاقتصادية للدول النامية ومنها أزمة الركود التضخمي كحل لتخفيف آثاره عليها، وقد خلصت الدراسة إلى إثبات وجود الظاهرة في الاقتصاد الجزائري في فترات متفرقة (2001، 2008، من 2011 إلى 2014)، وذلك لارتفاع معدلات التضخم فوق مستوى 4% خلال الفترات المعنية، أي أن السياسات الاقتصادية وفقت إلى حد ما في التقليل من حدة هذه الظاهرة، أما بالنسبة لمعدل البطالة فقد اتجه إلى التناقص خلال الفترة (2000-2012) حيث تراجع من 29.5% سنة 2000 إلى 9.8% سنة 2013، لكن الملاحظ أنها مازالت مرتفعة خاصة لدى فئة الشباب وكذا حاملي الشهادات العليا، كما أنه طغى على التشغيل الطابع المؤقت، حيث أن نسبة التشغيل المؤقت كانت أكبر من نسبة التشغيل الدائم خلال فترة الدراسة.

9. السياسات النقدية والمالية ومشكلة التضخم –حالة الاقتصاد الجزائري–[2]

تمحورت هذه الدراسة حول إشكالية مدى فعالية السياستين النقدية والمالية في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2002)، معتمدا في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي وكذا المنهج التاريخي بتتبع مسار السياسات الاقتصادية في الجزائر على غرار السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة التسعير، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

[1] ميسوم طالبي، التضخم الركودي في البلاد النامية حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.

[2] كمال بن يخلف، السياسات المالية والنقدية ومشكلة التضخم –حالة الاقتصاد الجزائري–، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007.

- ترجع أسباب التضخم في الجزائر بشكل أساسي إلى التوسع السريع في الكتلة النقدية التي تتجاوز ارتفاع الإنتاج الوطني، كما يمكن تفسيره بأسباب هيكلية حيث يكون التضخم حتميا لتحقيق النمو الاقتصادي، لأنه لا يمكن تحقيق هذا الأخير في ظل استقرار الأسعار؛
- أدى تحرير الأسعار وتدابير إلغاء الدعم إلى الارتفاع الكبير في مستوى الأسعار خاصة خلال الفترة (1992-1995)، ولكن عاد بعد هذه الفترة ليسجل انخفاضا باتجاه أسعار السوق؛
- منح قانون النقد والقرض استقلالية أكبر للبنك المركزي، وهذا ما دفع باتجاه فعالية كل من السياستين النقدية والمالية، وتعتبر أدوات السياسة النقدية للتأثير على كمية النقود خاصة الأدوات غير المباشرة من أهم السياسات التي اعتمدها الاقتصاد الجزائري لخفض التضخم؛
- بعد الارتفاعات الكبيرة لمعدل التضخم اعتمدت الجزائر ابتداء من سنة 1994 سياسة مالية تقييدية تهدف إلى تقليص لجوء الخزينة إلى البنك، والبحث عن مصادر تمويلية جديدة على غرار خلق مصادر ضريبية، وهو ما يمثل دفعا باتجاه خفض مستوى الأسعار.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة العربية

1. أثر السياسة المالية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003[1]

استهدفت هذه الدراسة معالجة إشكالية مدى فعالية السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الحكومة عبر دعم القطاع العام واتباع سياسة مالية توسعية في معالجة المشاكل الاقتصادية خاصة مشكل البطالة خلال الفترة (2003-2011)، وذلك باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى أن مساهمة السياسة المالية من خلال أدواتها التوسعية كانت مساهمة متواضعة في معالجة مشكل البطالة، أي أن أثرها كان ضعيفا، حيث ارتفعت نسب البطالة خصوصا بعد سنة 2003، ويرجع الباحث ذلك إلى الظروف والأوضاع السياسية الصعبة التي يعيشها البلد، ولتحقيق فعالية أكبر اقترح الباحثان تنسيقا فعالا بين السياستين النقدية والمالية لمجابهة هذه الظاهرة.

2. قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة من (1994-2012)[2]

هدفت الدراسة إلى معالجة إشكالية مدى فعالية السياسة النقدية في السودان في الحد من معدلات التضخم

[1] محمد عبد صالح، محمد سلمان جاسم، أثر السياسة المالية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 18، 2015، العراق، ص ص 213-232.

[2] ليلى علي كشاط، قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة من (1994-2012)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة شندي، السودان، مارس 2015.

المرتفعة وتلافي الآثار الاقتصادية لهذه الظاهرة خلال الفترة (1994-2012)، وقد استخدمت الطالبة المنهج الوصفي والتحليلي بالإضافة إلى المنهج التجريبي من خلال اعتماد نموذج انحدار خطي متعدد، وخلصت الدراسة إلى إثبات تأثير السياسة النقدية على معدل التضخم في السودان، حيث أفرزت النتائج عن وجود علاقة طردية ذات معنوية إحصائية بين عرض النقود ومستوى التضخم، بالإضافة إلى علاقة طردية ومعنوية بين كل من الاحتياطي النقدي وهوامش المرابحات كمتغيرات مستقلة ومعدل التضخم كمتغير تابع.

3. أثر السياسات المالية والنقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010-2014[1]

حاول الباحثون من خلال هذه الدراسة معالجة إشكالية مدى فعالية السياسات المالية والنقدية المتبعة من قبل السلطات الحكومية للحد من تفاقم الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار في الاقتصاد الليبي، وبالنسبة لمنهجية الدراسة فقد تم الجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي، وخلصت الدراسة إلى تسجيل وجود اختلال في العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها وكذا عدم التوافق بين التغير في الكتلة النقدية والتغير في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن إفراط السلطات في حجم إصداراتها النقدية زاد من حدة الضغوط التضخمية، وبهدف الحد من هذا الارتفاع الكبير في مستوى الأسعار بادرت السلطات إلى جملة من الإجراءات التقشفية، ومن أبرز مظاهرها تخفيض مستوى الإنفاق العام، إلا أنها لم تنجح في الحد من تفاقم الضغوط التضخمية وتحقيق استقرار الأسعار، وحسب الباحثين فإن هذا يشير إلى أن مشكلة التضخم تعد واحدة من مشاكل كثيرة يعاني منها الاقتصاد الليبي، وزاد من سوء الوضع الاضطرابات السياسية والأمنية فضلا عن الفساد المالي والإداري.

4. دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي[2]

هدف الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى تقييم تأثير السياسات النقدية على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تحليل تأثير المتغيرات النقدية تجاه المتغيرات المالية على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1966-2010)، وبالنسبة لمنهجية الدراسة فقد تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي إضافة إلى المنهج التجريبي باستخدام نماذج الإنحدار الذاتي (VAR) واختبار السببية لـ "Granger"، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كالتالي:

---

[1] محمد مصباح سعيد وآخرون، أثر السياسات المالية والنقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010-2014، ندوة حول: الأزمة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الليبي: التحديات وسياسات الإصلاح المطلوبة، جامعة سبها، ليبيا، مارس 2016.

[2] أحمد حسين الهيتي، أوس فخر الدين أيوب، دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4 العدد 8، 2012، العراق، ص ص 16-40.

- تعتبر السياسة النقدية أكثر تأثيرا من السياسة المالية في الاقتصاد الأردني، حيث أن زيادة عرض النقود ينتج عنها زيادة في الناتج ومن ثم الأسعار إذا كان هناك زيادة في الطلب الكلي أكبر من الزيادة في العرض الكلي، وذلك في المدى القصير؛
- أكدت نتائج اختبار السببية أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من عرض النقود باتجاه الناتج المحلي الإجمالي مما يدل على فعالية السياسة النقدية.

5. قياس فعالية السياسة النقدية والمالية في العراق[1]

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة معالجة إشكالية مدى فعالية السياستين النقدية والمالية وبيان تأثيرهما على الناتج والأسعار باعتبارهما هدفين أساسيين من أهداف سياسات الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال الفترة (1980-2001)، معتمدا في ذلك على المنهج الوصفي والتحليلي، بالإضافة إلى القياس باستخدام نموذج "سانت لويس"، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تسببت السياسة المالية التوسعية في زيادة الضغوط التضخمية في العراق؛
- لم تتمتع السلطة النقدية في البلد بالاستقلالية اللازمة، حيث لم تكن سوى أداة في يد الدولة وأصبح عرض النقد مصدرا لتمويل الخزينة، وقد أدت زيادته بمعدلات مرتفعة لزيادة المشاكل في الاقتصاد وانهيار قيمة العملة المحلية؛
- حسب نتائج نموذج "سانت لويس" فإن السياسة المالية في العراق أكبر فعالية من السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي، في حين أن السياسة النقدية أكثر فعالية من السياسة المالية في التأثير على مستوى الأسعار.

6. أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003– منتصف 2010) تحليل وقياس[2]

عالجت هذه الدراسة إشكالية تحديد العلاقة الموجود بين السياسة النقدية والسياسة المالية بالإضافة إلى آثارهما على التضخم في العراق خلال الفترة (2003- منتصف 2010)، وبالنسبة لمنهجية الدراسة فقد اعتمدت على

[1] كامل علاوي كاظم، قياس فعالية السياسة النقدية والمالية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 20، العراق، ص ص 54-70.

[2] أزاد أحمد الدوسكي وآخرون، أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003- منتصف 2010) تحليل وقياس، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7 العدد 23، 2011، العراق، ص ص 97-115.

الأسلوب الوصفي والتحليلي بالإضافة إلى التجريبي باستخدام نماذج الإنحدار الخطية، وقد خلصت الدراسة إلى أن قيد السياسة المالية على السياسة النقدية كبير من خلال عرض النقد، والذي يتحدد بإجمالي الإنفاق العام، كما أن قيد السياسة النقدية على السياسة المالية كبير من خلال سعر الصرف. وتساهم السياسة المالية في الاقتصاد العراقي في رفع مستوى الأسعار، حيث تخلق تضخما من جانب الطلب فضلا عن التوقعات التضخمية، في حين تؤثر السياسة النقدية في تخفيض معدل التضخم خلال فترة الدراسة.

7. دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية –دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990–2003)[1]

حاول الطالب من خلال هذه الدراسة معالجة إشكالية مدى فعالية السياسات النقدية والمالية في علاج التضخم وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار في الاقتصاد اليمني خلال الفترة (1990-2003)، معتمدا في ذلك على المنهج الوصفي والتحليلي وكذلك المنهج التاريخي من خلال عرض العوامل التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في اليمن، وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- أسهمت الزيادة في حجم السيولة بمعدل نمو يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تغذية الضغوط التضخمية خلال الفترة (1990-1994)، بالإضافة إلى اعتماد سياسة مالية توسعية؛
- ساهمت السياسات المالية والنقدية التي طبقتها الحكومة خلال الفترة (1995-2003) في الحد من نمو حجم السيولة المحلية من خلال الحد من الاقتراض من البنك المركزي في تمويل عجز الموازنة العامة، واعتمدت بدل ذلك مصادر حقيقية غير تضخمية، وتشجيع المدخرات من خلال رفع الحد الأدنى لسعر الفائدة على الودائع، وهذا ما ساهم بشكل كبير في كبح الضغوط التضخمية والتخفيف من حدتها.

8. أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في الفترة (1985–2011)[2]

كان الهدف من هذه الدراسة بيان أثر السياستين النقدية والمالية على كل من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والمقارنة بين هذا الأثر في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1985-2011)، وقد اعتمد في إنجاز الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي وكذا المنهج القياسي، ونظرا لأن البيانات لم تكن متكاملة من نفس الدرجة فقد تم اعتماد شعاع

[1] أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية –دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.

[2] مي صالح سلمان، أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في الفترة (1985-2011)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مؤتة، الأردن، 2012.

الإنحدار الذاتي (VAR) في عملية التقدير، وخلصت الدراسة إلى إثبات أثر السياسات النقدية والمالية على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم خلال فترة الدراسة، وبالنسبة للسياسة الأكثر تأثيرا فقد رجحت كفة السياسة النقدية على حساب السياسة المالية في تأثيرها على الناتج المحلي، بينما كانت السياسة المالية أكثر تأثيرا على التضخم من السياسة النقدية.

9. الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية في النشاط الاقتصادي: دراسة مقارنة بين الأردن والجزائر للفترة (1980–2009) باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي الهيكلي المتجه (SVAR)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر الفعالية النسبية للسياسة النقدية مقابل السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في مقارنة بين حالتي الأردن والجزائر خلال الفترة (1980-2009)، وذلك باعتماد المنهج الوصفي والتحليلي وكذلك المنهج التجريبي من خلال استخدام نموذج شعاع الإنحدار الذاتي الهيكلي (SVAR•) لبيانات سنوية خلال فترة الدراسة وتحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل، وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة المالية كانت أكثر فعالية نسبيا وذات تأثير أطول زمنيا من السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي في الأردن، أما بالنسبة لحالة الجزائر فقد أسفرت النتائج على أن السياسة النقدية كانت أكثر فعالية وذات تأثير أطول زمنيا في النشاط الاقتصادي مقارنة بالسياسة المالية.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة الأجنبية

1. تشوه قانون "أوكن" خلال الدورة الاقتصادية[2]

هدفت هذه الدراسة إلى كشف التغيرات في قانون "أوكن" خلال الدورة الاقتصادية، حيث يبدو هذا القانون بديهي للغاية إذ أن زيادة الإنتاج تتطلب مزيدا من العمال وبالتالي انخفاض البطالة، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الطلب إلى انخفاض الإنتاج وبالتالي تخفيض عدد العمال وارتفاع معدل البطالة، لذلك حاول الطالب من خلال هذه الدراسة التحقق من ثبات قانون "أوكن" من خلال تتبع سلوك الشركات في تعديل حجم العمالة مقارنة بالتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وطبيعة تقلبات الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة وأوروبا، وقد خلصت

[1] أمينة إسماعيل مغلاوي، الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية في النشاط الاقتصادي: دراسة مقارنة بين الأردن والجزائر للفترة (1980-2009) باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي الهيكلي المتجه (SVAR)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة مؤتة، الأردن، 2011.

• Structural Vector Auto-regressive Models.

[2] Gaetan Stephan, La déformation de la loi d'Okun au cours du cycle économique, Thèse de doctorat en Science Economique, université de Rennes 1, France, 2014.

الدراسة إلى تسجيل وجود تشوه معنوي إحصائيا لمعامل "أوكن" خلال فترات الركود والانتعاش في الاقتصاد الأمريكي منذ منتصف الثمانينات عندما فقدت الإنتاجية طبيعتها المسايرة للتقلبات الدورية، لكن على العكس من ذلك في ألمانيا وفرنسا كان التشوه أضعف خلال الدورة، ويرجع ذلك حسب الباحث لطبيعة تقلبات الاقتصاد الكلي في الدول الأوروبية، حيث أن الاقتصاد الألماني يمر بصدمات اقتصادية قوية ذات طابع عابر وتتكرر بصفة مستمرة، ومع ذلك فإن بقية البلدان الأوروبية تتعرض لصدمات ذات طبيعة دائمة.

2. التضخم، تقلبات الإنفاق العام، والنمو الداخلي المستدام[1]

تمثلت الفكرة الرئيسية للبحث في استخدام الحكومة لإنشاء النقود كوسيلة لتمويل النفقات العامة ضمن نموذج توازن عام، وحسب النتائج المتوصل إليها فإن التقلبات في عرض النقود مقترنا بتأثير النقود على رأس المال البشري أدت إلى نتائج مهمة ومؤثرة على أداء الاقتصاد الكلي، وكانت هذه النتائج كالتالي:

- وجود علاقة سلبية بين نمو الناتج على المدى الطويل وتقلب السياسات، كما أن متوسط التضخم وتباينه ارتفع بسبب التقلب في الإنفاق العام، بالإضافة إلى أن النموذج قدر احتمالا للارتباط السلبي للتضخم بنمو الناتج؛
- يرتبط نمو العرض النقدي بعلاقة عكسية مع الأنشطة التي تعزز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

3. السياسة النقدية والمالية في مصيدة السيولة مع استمرار التضخم[2]

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة توصيف السياسة النقدية والمالية المثلى عند الوقوع في فخ السيولة بالاعتماد على نموذج الكينزيين الجدد مع استمرار التضخم، وقد توصلت الدراسة إلى أنه إذا كان لمنحنى "فيلبس" نظرة أمامية ونظرة خلفية معا فإن السياسة النقدية التي يتم تنفيذها حال حدوث فخ السيولة يمكن أن تكون فعالة ويمكن استخدامها لتجنب حالة الكساد، وفيما يتعلق بالسياسة المالية فإن استمرار التضخم يبرر بعض الزيادات في النفقات الحكومية مما يخفض من سعر الفائدة الحقيقي، وبتعبير آخر فإن الحكومة تحاول تغذية التضخم للوصول إلى معدل مقصود، وإذا كان استمرار التضخم يرجع إلى التوقعات التكيفية وليس إلى مؤشر الأسعار فإن السياسة النقدية ستكون غير فعالة في حين أن السياسة المالية تكون هي المثلى، وبالتالي فإن هذه النتائج تظهر أن استمرار

[1] Dimitrios Varvarigos, Inflation, Volatile Public Spending, and Endogenously Sustained Growth, Journal of Economic Dynamics and Control, Volume 34, Issue 10, October 2010, Netherlands, pp 1893-1906.

[2] JB. Michau, Monetary and Fiscal Policy in a Liquidity Trap with Inflation Persistence, Ecole Polytechnique, CNRS, Cahier de recherche 2014-30, Octobre 2014, France.

التضخم هو في الواقع أمر مرغوب به في حالة الوقوع في فخ السيولة.

4. أثر السياسة النقدية على البطالة[1]

ركز الباحث في هذه الدراسة على اختبار الفرضية القائلة بأن مدى تباطؤ البطالة الذي يحدث عقب حالة الركود يعتمد على ردود فعل السياسة النقدية، فالسلوك التقييدي للسياسة النقدية خلال فترة الركود سيؤدي تأثير التباطؤ، حيث أن الزيادة الدورية في البطالة ستصبح دائمة وتؤدي إلى زيادة البطالة الهيكلية في فترة ما بعد الركود. وقد تم تفسير التباطؤ قياسيا بمدى التيسير النقدي خلال فترات الركود ومن خلال المتغيرات المعيارية لمؤسسات سوق العمل في تحليل لمجموعة من الدول باستخدام بيانات ربع سنوية، حيث شملت العينة 40 حلة ركود في 19 من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلال الفترة (1980-2007)، وقد أشارت نتائج التحليل الاقتصادي القياسي إلى وجود تأثيرات قوية للسياسة النقدية، حيث شهدت الدول التي خفضت أسعار الفائدة الحقيقية في فترة الركود زيادة أقل بكثير في معدل التضخم غير المتسارع للبطالة (NAIRU•) (نسبة إلى الزيادة في المعدل الطبيعي للبطالة) بعد خمس سنوات، وحسب الباحث فإن هذه النتيجة وإن كانت تتعارض مع قناعات البنك المركزي الأوروبي إلا أنها وافقت العديد من المؤلفات الاقتصادية التي أثبتت دور السياسة النقدية في إحداث دور هام في تطور معدل البطالة.

5. مقالات حول ديناميكية التضخم والسياسة النقدية في عالم العولمة[2]

هدفت هذه الأطروحة إلى تحليل أثر العولمة على ديناميكية التضخم والسياسة النقدية وذلك من خلال ثلاثة فصول، حيث تناول الفصل الأول البحث في تأثير العولمة المالية على سلوك التضخم الذي يستهدف اقتصادات الأسواق الناشئة ومدى استجابة البنوك المركزية لتغيرات سعر الصرف، وذلك من خلال استخدام بيانات فصلية لستة (6) اقتصاديات ناشئة تستهدف التضخم منذ تاريخ بداية الاستهداف إلى غاية الربع الأخير من سنة 2009، وبالنسبة للتقدير فقد تم اعتماد طريقة العزوم المعممة (GMM•) المتعددة المعادلات للتحقيق في العلاقة، وقد خلصت النتائج إلى أن هناك استجابة معنوية للبنك المركزي لتغيرات سعر الصرف في كل من البرازيل والشيلي والمكسيك وتايلند، في حين لم تكن معنوية بالنسبة لكوريا وجمهورية التشيك.

[1] E. Stockhammer, S. Sturn, The Impact of Monetary Policy on Unemloyment, IMK Working Paper 15-2008, 2008, Germany.

• Non-Accelerating Inflation Rate of Unemployment.

[2] M. Naveed Tahir, Essays on Inflation Dynamics and Monetary Policy in A Globalized World, Doctoral Thesis in Economics, University of Lyon 2, France, December 2012.

• Generalized Method of Moments.

في الفصل الثاني تم دراسة الأهمية النسبية لقنوات الانتقال النقدي في كل من البرازيل والشيلي وكوريا، وذلك من خلال استخدام بيانات شهرية تبدأ منذ بداية استهداف التضخم إلى غاية شهر ديسمبر من سنة 2009، وبالنسبة للنمذجة فقد تم استخدام نماذج الإنحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)، وقد أشارت النتائج إلى أن قناة سعر الصرف وقناة أسعار الأسهم لها أهمية نسبية أعلى من قناة سعر الفائدة التقليدي وقناة الائتمان.

أما الفصل الثالث فقد تناول دور الانفتاح الحقيقي والمالي على ديناميكية التضخم في البرازيل والشيلي وكوريا، وذلك من خلال استخدام بيانات شهرية لنفس الفترة في الفصلين السابقين واعتماد طريقة العزوم المعممة (GMM) في عملية التقدير، حيث تم استخدام نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للانفتاح الحقيقي، ومؤشر (KAOPEN) ومجموع الأصول مضافا إلى مجموع الخصوم بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي كمؤشرات للانفتاح المالي، وقد خلصت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بشكل عام بين الانفتاح الحقيقي والتضخم، وفي حالة الانفتاح المالي فإن النتائج لم تكن حاسمة وذلك لحساسية طريقة قياسها.

6. الآثار الديناميكية للسياسة المالية[1]

كان الهدف من هذه الأطروحة التعرف على كيفية تأثير التغيرات في السياسة المالية على النشاط الاقتصادي، حيث أنه في أعقاب الركود العالمي (2008-2009) أثيرت عدة تساؤلات في الأدبيات الاقتصادية حول الآثار القصيرة وطويلة الأجل للسياسة المالية على النشاط الاقتصادي، لذلك تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أجزاء.

تناول الجزء الأول آثار صدمات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية) على الاقتصاد الكندي اعتمادا على منهجية (Sign-restrections-Var••). استجابة للركود العالمي قامت الدول المتقدمة ومن بينها كندا بتطبيق منهجية من مرحلتين للسياسة المالية، حيث قاموا بتقديم حزم تحفيزية غير مسبوقة لإنعاش اقتصاداتهم، واعتمدوا خطة للحد من الدين العام وضمان الاستدامة المالية طويلة الأجل، ومن ذلك يعتبر فحص المضاعف المالي مهما لإثبات فعالية مثل هذه التدابير في إنعاش النشاط الاقتصادي، وقد خلصت النتائج إلى أن مضاعفات الإنفاق أكبر من مضاعفات خفض الضرائب على مدى العقدين الأخيرين، وتشير هذه النتائج حسب الطالب إلى أن التخفيضات في الإنفاق يمكن أن تكون أكثر ضررا للاقتصاد من التعديلات القائمة على الضرائب.

[1] VP Tsoungui Belinga, On the Dynamic Effects of Fiscal Policy, Doctoral Thesis in Economics, University of Montreal, Canada, May 2015.

•• طورت منهجية (Sign-restrections-Var) من طرف "Mountford & Uhlig"، للمزيد من الإطلاع أنظر:

A. Mountford, H. Uhlig,What are the Effects of Fiscal Policy Shocks?, Jornal of Applied Econometrics, Vol 24, Issue 6, USA, pp 960-992.

بالنسبة للجزء الثاني من البحث فقد قدم تقديرات لمضاعف الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة على دورة السياسة النقدية، حيث يتم استنتاج حالة السياسة النقدية من انحراف معدل الأموال الفدرالية• عن المعدل المستهدف، وبعد عملية التقدير باستخدام بيانات فصلية للفترة (1965-2012) أظهرت النتائج أن مضاعف الإنفاق الحكومي يكون أعلى في ظل سياسة نقدية ميسرة، وحسب الطالب فإن هذا يؤكد أن فعالية السياسة المالية في أوقات الركود تكون أكبر إذا كانت مدعومة بالسياسة النقدية.

أما الجزء الثالث فقد تناول تأثير تدابير كل من التوسع والانكماش المالي على توزيع الدخل في 18 دولة من أمريكا اللاتينية خلال الفترة (1990-2010)، وقد خلصت النتائج إلى أن تدابير التوسع المالي تساهم في الحد من عدم المساواة في الدخل عن طريق تحسين حصة الدخل من الشرائح الدنيا للسكان مع تخفيض حصة الدخل للشرائح العليا، كما تم ملاحظة أن هذا التوسع يمكن أن لا يكون له أي تأثير على النمو الاقتصادي وكذلك بالنسبة لإجراءات الانكماش المالي فإنها لا تؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ، وحسب الطالب فإن هذه النتائج تمكِّن البلدان التي لديها بعض الوفرة المالية أن تواصل تنفيذ برامج شبكات الأمان الاجتماعي كما بإمكانها تحفيز العمالة منخفضة المهارات وتحسين المستوى المعيشي.

7. السياسة النقدية والركود التضخمي في المملكة المتحدة[1]

حاولت هذه الدراسة تقدير نموذج اقتصاد كلي، وذلك من خلال تتبع الاختلال في الناتج مع تحليل سلوك التضخم في المملكة المتحدة، حيث يساعد السلوك المتقلب للتضخم والناتج ومعدلات الفائدة على التمييز بين التفسيرات المختلفة لاندلاع الركود التضخمي، وقد تم الاعتماد على نماذج التوازن العام العشوائي الديناميكي في تقدير النموذج باستخدام بيانات فصلية للفترة (1959-2000)، وقد خلصت الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من التضخم في سبعينات القرن الماضي كانت تعزى إلى عدم ملائمة السياسة النقدية المنتهجة في الوقت الحقيقي، حيث تم إهمال السياسة النقدية، كما أن التقديرات غير الدقيقة لدرجة زيادة الطلب في النشاط الاقتصادي ساهمت بشكل كبير في تفشي ظاهرة الركود التضخمي، وانطلاقا من هذه النتيجة نشير إلى أهمية السياسة النقدية مقارنة بغيرها من السياسات في السيطرة على التضخم في المدى القصير والطويل.

• معدل الأموال الفدرالية (Federal Funds Rate): هو معدل الفائدة الذي تقترض به مؤسسات الإيداع من مؤسسات إيداع أخرى خلال يوم وليلة.

[1] E Nelson & K Nikolov, Monetary Policy and Stagflation in the UK, Jornal of Money, Credit and Banking, Vol 36, N 03 Part 1, June 2002, USA, pp 293-318.

مناقشة الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات التي سبق عرضها والتي ترتبط بموضوع دراستنا يمكن القول أنها أعطت نظرة شاملة حول وضعية السياسات النقدية والمالية وتأثيراتها في مختلف الاقتصاديات النامية والمتقدمة، فبالنسبة للدراسات المحلية نجد أنها اتفقت في بعض الجزئيات على غرار مساهمة الإيرادات في تخفيض معدل البطالة، أما النفقات فتربطها علاقة طردية مع معدل البطالة، مما يعني أن السياسة الإنفاقية التوسعية في الجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينزية، وبالنسبة لتأثيرها على التضخم فخلصت بعض الدراسات إلى تأثير السياسات المالية التقييدية سلبا على التضخم، وأرجعوا التضخم إلى التوسع في الكتلة النقدية الناتج عن زيادة الإنفاق وجمود الهيكل الاقتصادي واختلاله وعدم قدرته على الاستجابة بزيادة الإنتاج، وبالتالي فإنه يمكن معالجة الوضع والرجوع إلى المعدل التوازني عن طريق التحكم في كمية النقود، بينما خلص البعض الآخر إلى أن الجزائر تفتقد لفعالية السياسات النقدية والمالية في ظروف الاختلال الهيكلي للاقتصاد الوطني وعدم قدرته على الاستجابة لأدوات هذه السياسات، ويمكن إرجاع هذا التباين في النتائج إلى اختلاف فترات الدراسة وكذلك اختلاف الأساليب والأدوات المستعملة.

بمقارنة الاقتصاد الجزائري والنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة الخاصة بعينة من الاقتصاديات العربية التي أدرجت دراسة حالاتها ضمن دراساتنا السابقة، نجد أنها توافقت في بعض الجوانب خاصة جانب تسبب عرض النقود في تقلب مستويات التضخم، إلا في حالة الأردن حيث كانت السياسة المالية أكثر تأثيرا على التضخم من السياسة النقدية، وقد تباينت النتائج في الدراسات الخاصة بالدول العربية حتى تلك المتعلقة بالدولة نفسها، ويرجع ذلك لخصائص كل دولة والأوضاع التي تعيشها.

بالمرور إلى الدراسات الأجنبية التي أجريت معظمها على دول متقدمة نجد أن أكثرها يوافق النظريات الاقتصادية، إضافة لوجود تأثيرات قوية للسياسة النقدية على البطالة في هذه البلدان على عكس الدول النامية، ويرجع ذلك أساسا إلى تطور الأجهزة المالية والمصرفية وقدرتها التأثيرية في هذه الدول، وقد تم إثبات الدور المهم الذي تلعبه السياسة النقدية والفعالية الكبيرة التي يمكن أن تحققها السياسة المالية إذا كان هناك تنسيق بين السياستين خاصة في حالات الركود.

المبحث الثاني: الإطار النظري لاستقرارية السلاسل الزمنية والعلاقة السببية؛

المطلب الأول: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية

تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة من أهم مراحل عملية النمذجة، ويتم ذلك من خلال التأكد من وجود أو عدم وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة.

ويعرف الإتجاه العام للسلسلة بأنه عبارة عن مقدار الاندفاع في الزيادة أو الانخفاض أو الثبات في قيم ظاهرة ما خلال فترة زمنية معينة.[1]

نقول عن سلسلة زمنية X_t أنها مستقرة بمعنى ضعيف (Weakly Stationary) إذا كان توقعها وتباينها ثابتان ومستقلان عن الزمن، كما أن تبايناتها المشتركة تعتمد على الفجوة بين الفترتين الزمنيتين وليس على الفترات الزمنية في حد ذاتها[2]، أي:

$$E(X_t) = E(X_{t+k}) = \mu$$
$$V(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = V(Y_{t+k}) = \gamma(0) = \sigma^2 < \infty$$
$$COV(Y_t, Y_{t-k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t-k} - \mu)] = \gamma(k)$$

ولغرض اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات فإننا نعتمد على بعض المقاييس الإحصائية:

أولا: اختبار معنوية معاملات الانحدار الذاتي:

تعكس دالة الإرتباط الذاتي (ACF) لسلسلة زمنية الإرتباط الموجود بين المشاهدات لفترات مختلفة، ولها أهمية كبيرة في إبراز مجموعة من الخصائص الهامة للسلسلة الزمنية، ومن الناحية العملية نقوم بتقدير دالة الإرتباط الذاتي للمجتمع بواسطة دالة الإرتباط الذاتي للعينة، وتأخذ دالة الإرتباط الذاتي عند الفجوة k العلاقة التالية[3]:

$$\hat{\rho}_k = \sum_{t=k+1}^{T} \frac{(Y_t - \bar{Y})(Y_{t-k} - \bar{Y})}{\sum_{t=1}^{T}(Y_t - \bar{Y})^2} \qquad , t = 1,2, \dots, T \quad \dots\dots\dots\dots (1.4)$$

بالنسبة للسلاسل المستقرة فإن دالة الارتباط الذاتي تتجه للتنازل بسرعة كلما ارتفعت درجة الإبطاء k، وتكون السلسلة مستقرة إذا كان معامل الارتباط الذاتي يساوي صفرا أو يقترب منه بالنسبة للفجوات الأكبر من

[1] حسن ياسين طعمة، إيمان حسين حنوش، أساليب الإحصاء التطبيقي، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 397.
[2] B.H. Baltagi, Econometrics, 4thEd, Springer, NY, USA, 2008, p 356.
[3] محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، ط 1، دار الحامد، عمان، الأردن، 2011، ص 203.

الصفر. مع الإشارة إلى أن قيم معاملات الإرتباط تنحصر بين القيمتين (1-) و(1+).

لاختبار معنوية معاملات الإرتباط الذاتي ككل هناك مجموعة من الأدوات الإحصائية نذكر منها:

1. إختبار Box-Pierce:

طور هذا الإختبار سنة 1970، وهو يختبر فرضية أن جميع معاملات الإرتباط الذاتي تساوي الصفر، وتأخذ هذه الإحصائية العلاقة التالية[1]:

$$Q = T\sum_{k=1}^{K}\hat{\rho}_k^2 \sim \chi^2(K) \dots\dots\dots\dots\dots (2.4)$$

حيث تمثل T حجم العينة، وتمثل K أقصى تأخير.

القرار الإحصائي:

- إذا كانت قيمة Q المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لـ χ^2 عند درجة حرية K ومستوى معنوية α $(Q > \chi_\alpha^2(K))$، فإننا نرفض فرضية العدم التي تقرر أن جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر، ونقبل الفرض البديل، وبالتالي فإن السلسلة غير مستقرة.
- إذا كانت $Q < \chi_\alpha^2(K)$ فإننا نقبل فرضية العدم، وبالتالي فإن السلسة مستقرة.

2. إختبار Ljung-Box:

يهمل إختبار Box-Pierce عدة خصائص في العينات الصغيرة، مما يعني أنه يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير دقيقة في كثير من الأحيان عندما نكون أمام حجم صغير للعينة، لذلك تم تطوير هذا الإختبار بالشكل الذي يراعي خصائص العينات الصغيرة، وتعرف هذه الإحصائية المعدلة بإحصائية Ljung-Box المطورة سنة 1978، وتأخذ هذه الإحصائية شكل العلاقة التالية[2]:

$$Q^* = T(T+2)\sum_{k=1}^{K}\frac{\hat{\rho}_k^2}{T-k} \rightsquigarrow \chi^2(K) \dots\dots\dots\dots (3.4)$$

[1] C. Brooks, Introductory Econometrics for Finance, 3rdEd, Cambridge University Press, UK, 2014, p 254.
[2] Ibid, p254.

نلاحظ من خلال إحصائية Ljung-Box أنه كلما ارتفع حجم العينة نحو مالانهاية فإن (T+2) و(T-k) سوف تلغى مما يجعلها تتجه لمعادلة إحصائية Box-Pierce.[1]

ثانيا: إختبارات جذر الوحدة:

من أهم مميزات اختبارات جذر الوحدة أنها تميز بين نوعين لعدم الإستقرارية في السلاسل الزمنية، حيث يميز بين اتجاه عام محدد واتجاه عام عشوائي. ويمكن التميز بين هذين النوعين كالتالي:[2]

- سلسلة من نوع TS (Trend Stationary): والتي تمثل عدم استقرارية من النوع التحديدي، وتأخذ الشكل التالي: $x_t=f(t)+\varepsilon_t$ ،حيث $f(t)$ هي دالة كثير الحدود للزمن، خطية أو غير خطية، وε_t تشويش أبيض، وأكثر هذه السلاسل تبسيطا وأكثرها انتشارا هي دالة كثير الحدود من الدرجة الأولى والتي تأخذ الشكل التالي: $x_t=a_0+a_1t+\varepsilon_t$ .....(4.4)

تعتبر هذه السلاسل غير مستقرة لأن توقعها مرتبط بالزمن: $E(x_t)=a_0+a_1t+E(\varepsilon_t)= a_0+a_1t$

ويمكن جعلها مستقرة من خلال تقدير العلاقة (4.4) ومن ثم طرح القيمة المقدرة $(\hat{a}_0 + \hat{a}_1 t)$ من x_t.

- سلسلة من نوع DS (Differency Stationary): للسلاسل غير المستقرة عشوائيا، وتأخذ الشكل التالي: $x_t= x_{t-1}+\beta+\varepsilon_t$ ، ولجعلها مستقرة نستخدم الفروقات: $\Delta^d x_t=\beta+\varepsilon_t$

حيث β هي ثابت حقيقي، وd تمثل درجة الفرق.

1. إختبار ديكي–فولر (DF test):

يقوم اختبار (Dickey-Fuller, 1979)[3] بدراسة استقرارية سلسلة زمنية من خلال تحديد مركبة الإتجاه العام، حيث يقوم على اختبار ثلاثة نماذج انطلاقا من نموذج الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR (1):

$$Y_t = \emptyset Y_{t-1} + \varepsilon_t \ \dots\dots\dots\dots (5.4)$$

إذا كانت $\emptyset = 1$ نقول إننا في حالة جذر وحدة، وتصبح العلاقة نموذج سير عشوائي (Random Walk Model) بدون اتجاه، وفي هذه الحالة يكون التباين غير ساكن، وعموما إذا كان $|\emptyset| < 1$ فهذا يعني أن السلسلة مستقرة.[4]

[1] C. Brooks, Op cit, p 254.
[2] R. Bourbonnais, Économétrie: Cours et exercices corrigés, 9éme édition,Dunod, Paris, France, 2015, p 245-246.
[3] D. Dickey, W. Fuller, Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series With a Unit Root, Journal of the American Statistical Association, Vol. 74, Issue 366, Jun1979, USA, pp 427-431.
[4] D.N. Gujarati, Basic Econometrics, 4thEd, McGraw-Hill, USA, 2004, p 802.

بطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة (5.4) نحصل على الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad , \quad \lambda = \emptyset - 1$$

يمكن أن تصادف سيرورة السير العشوائي ثلاث حالات مختلفة تتمثل في حالة عدم وجود اتجاه، وحالة وجود اتجاه، وحالة وجود اتجاه عام محدد وعشوائي، وعليه نقوم بتقدير اختبار DF في الحالات الممكنة المختلفة:[1]

- النموذج الأول: Y_t هي سير عشوائي $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (6.4)$
- النموذج الثاني: Y_t هي سير عشوائي باتجاه $\Delta Y_t = c + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (7.4)$
- النموذج الثالث: Y_t هي سير عشوائي باتجاه محدد وعشوائي $\Delta Y_t = c + \beta t + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots (8.4)$

لإجراء اختبار DF نقوم بحساب إحصائية "τ" ومن ثم نقارنها بالقيمة الجدولية المعدة خصيصا لهذا الإختبار من طرف (Dickey & Fuller) والمطورة من طرف (Mackinnon).

وتأخذ إحصائية "τ" العلاقة التالية:[2]

$$\tau = \frac{\hat{\lambda}}{\hat{\sigma}_{\hat{\lambda}}} \ldots\ldots\ldots\ldots (9.4)$$

حيث تمثل $\hat{\sigma}_{\hat{\lambda}}$ الخطأ المعياري للمعلمة المقدرة.

القرار الإحصائي:

- إذا كانت قيمة إحصائية "τ" المحسوبة أكبر من المجدولة ($\tau_{cal} > \tau_{tab}$) فإننا نرفض فرضية العدم ($H_0: \lambda = 0$ أو $\emptyset = 1$) ونقبل الفرض البديل ($H_1: \lambda < 0$ أو $\emptyset < 1$) ونقول إن السلسلة مستقرة؛
- إذا كانت قيمة إحصائية "τ" المحسوبة أصغر من المجدولة ($\tau_{cal} < \tau_{tab}$) فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرض البديل ونقول إن السلسلة مستقرة.

يقوم اختبار DF على افتراض عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، لذلك قام (Dickey & Fuller, 1981)[3] بمراعاة هذه الحالة وذلك بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطئة للمتغير التابع، وأصبح يعرف باختبار ديكي–فولر المطور (ADF)، ويتم تحديد درجة التأخير المناسبة حسب أقل قيمة لأحد المعايير المعتمدة في ذلك على غرار معياري Akaike (AIC) وSchwarz (SC).

[1] D.N. Gujarati, Op cit, p 815.
[2] M.H. Pesaran, Time Series and Panel Data Econometrics, Oxford University Press, UK, 2015, p 333.
[3] D. Dickey, W. Fuller, Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Econometrica, Vol 49, Issue 4, Jul 1981, USA, pp 1057-1072.

وبالتالي فإن اختبار ADF يقوم على تقدير النماذج التالية:[1]

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{P} \emptyset_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots\dots\dots (10.4)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c - \sum_{j=1}^{P} \emptyset_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots.. (11.4)$$

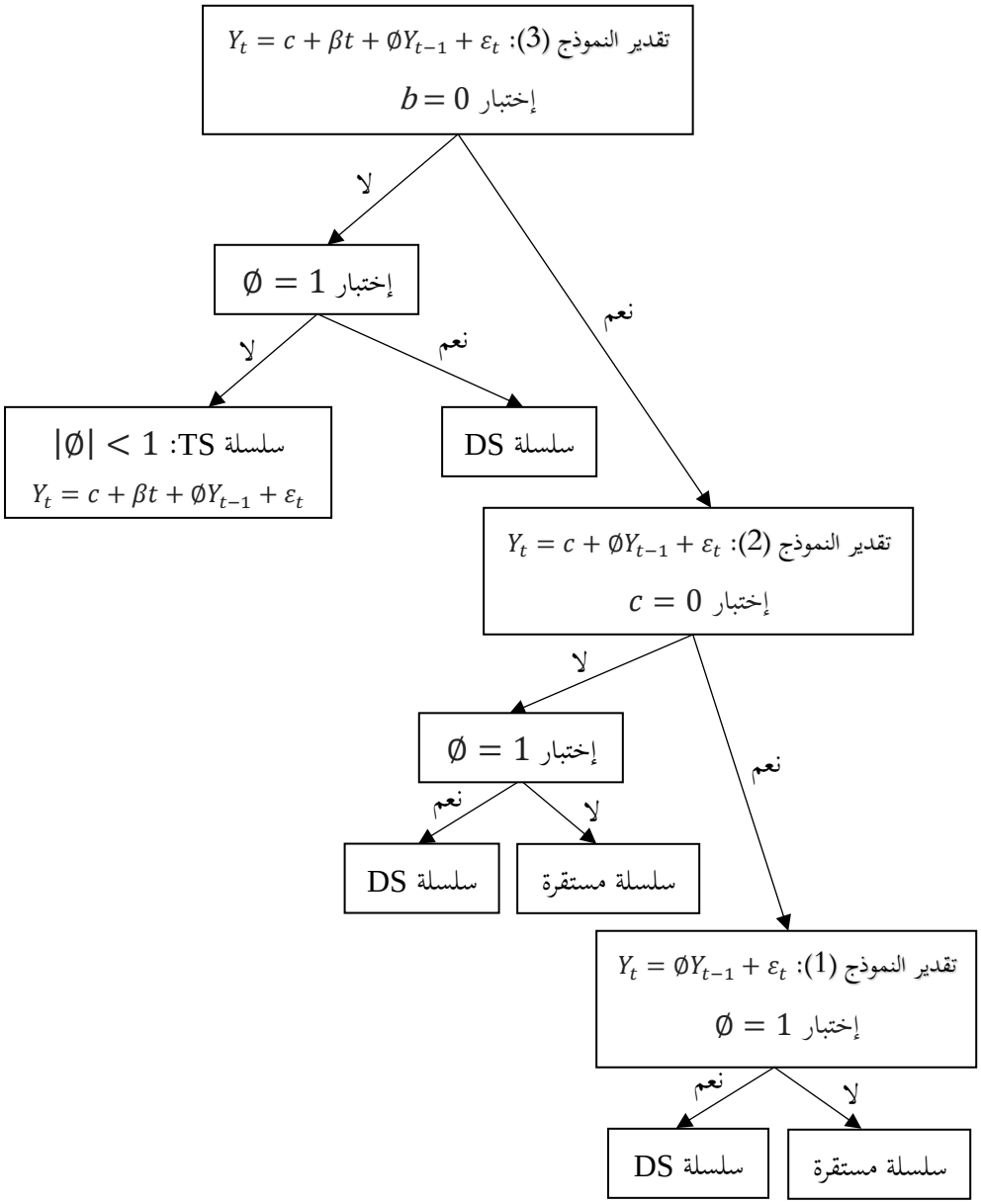
$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + bt - \sum_{j=1}^{P} \emptyset_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \quad \dots.. (12.4)$$

ويمكن اختزال منهجية اختبار ADF في المخطط الموضح في الشكل (1.4).

ملاحظة: يتم تطبيق صيغة إحصائية "τ" الموضحة في العلاقة (9.4) لاختبار مختلف الفرضيات في هذا الاختبار.

[1] Taladidia Thiombiano, Econométrie des séries temporelles cours et exercices, L'Harmattan, France, 2008, P 223.

الشكل (1.4): منهجية مبسطة لاختبارات جذر الوحدة



Source: R. Bourbonnais, Économétrie: Cours et exercices corrigés, 9éme Ed, op. cit, p 251

2. إختبار فيليب–بيرون (PP test):

يختلف اختبار (Phillips-Perron, 1988)[1] عن اختبار ديكي–فولر في طريقة معالجة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، حيث يعتمد اختبار ديكي–فولر على عملية تصحيح معلمية وذلك بإضافة عدد معين من الفروق المبطأة للمتغير، بينما يعتمد اختبار PP على عملية تصحيح غير معلمية لحالة عدم ثبات التباين وحالة وجود ارتباط

[1] P. Phillips, P. Perron, Testing for a Unit Root in Time Series Regression, Biometrika, Vol 75, Issue 2, Jun 1988, UK, pp 335-346.

ذاتي للأخطاء.

يمر إجراء هذا الإختبار على أربعة مراحل:[1]

- تقدير النماذج الأساسية الثلاثة لاختبار DF بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، مع حساب الإحصائيات المتعلقة بها؛
- تقدير التباين قصير المدى للبواقي: $\hat{\sigma}^2 = T^{-1}\sum_{t=1}^{T}\varepsilon_t^2$
- تقدير التباين طويل المدى بناء على بنية التكامل المشترك للبواقي للنماذج المقدرة سابقا:

$$S_{Tl}^2 = T^{-1}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2T^{-1}\sum_{s=1}^{l}\left(1-\frac{s}{l+1}\right)\sum_{t=s+1}^{T}\hat{\varepsilon}_t\,\hat{\varepsilon}_{t-s} \dots\dots\dots (13.4)$$

تمثل l عامل الإبطاء (Newey-West truncation). ويمكن تقديرها وفقا للعلاقة التالية:

$$l \approx 4(T/100)^{2/9}$$

- حساب إحصائية PP والتي تأخذ العلاقة التالية:

$$t_{\widehat{\emptyset}_l}^{*} = \sqrt{k}\times\frac{(\widehat{\emptyset}-1)}{\hat{\sigma}_{\widehat{\emptyset}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\widehat{\emptyset}}}{\sqrt{k}} \quad \dots\dots\dots\dots (14.4)$$

حيث: $k = \hat{\sigma}^2/S_{Tl}^2$، وهو يساوي (-1) في الحالة التقاربية إذا كان $\hat{\varepsilon}_t$ عبارة عن تشويش أبيض.

بعد الانتهاء من هذه الخطوات نقارن الإحصائية PP بالقيم الجدولية لـ Mackinnon ونتبع نفس خطوات وقرارات اختبار DF.

3. إختبار Ng-Perron:

إن اختيار درجة الإبطاء المثلى للنماذج يعتبر إشكالا في الاختبارات السابقة وغيرها من اختبارات جذر الوحدة على غرار (ERS, 1986) أو المعروف بـ (DF-GLS test). حيث أنه غالبا ما يؤدي استخدام فترات إبطاء مختلفة إلى نتائج غير دقيقة فيما يتعلق برفض فرضية العدم التي تقرر عدم استقرارية السلسلة عندما تكون صحيحة، وإلى قبولها عندما تكون خاطئة، هذا بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بخصائص حجم العينة الصغيرة.[2]

[1] R. Bourbonnais, Économétrie, 10éme édition, Dunod, Paris, France, 2018, p 269.
[2] R. Harris, R. Sollis, Applied Time Series Modeling and Forcasting, Wiley, West Sussex, England, 2003, p 54.

اقترح (Ng-Perron, 2001)[1] اختبارا منقحا لمعالجة المشاكل السابقة، حيث تم اقتراح معيار جديد للمعلومات يتمثل في معيار المعلومات المعدلة (MIC)• الذي يأخذ في عين الإعتبار حقيقة أن التحيز في مجموع معاملات الإنحدار الذاتي يعتمد بشدة على درجة الإبطاء، وذلك على عكس معايير المعلومات التقليدية على غرار معيار (Akaike) ومعيار المعلومات البايزي (BIC)••. ونظرا لذلك فإنه في حال تضارب النتائج بين هذا الاختبار والاختبارات الأخرى سابقة الذكر يتم الاعتماد على نتائج هذا الإختبار.

يقترح Ng-Perron أربعة اختبارات إحصائية اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى المعممة على البيانات بعد إزاحة الاتجاه العام (detrended data)، وتأخذ هذه الإحصائيات شكل العلاقات التالية:[2]

$$\text{MZa} = \frac{(T^{-1}(Y_t^d)^2 - f_0)}{2k} \quad \dots\dots\dots\dots (15.4)$$

حيث: $k = \frac{\sum_{t=2}^{T}(Y_{t-1}^d)^2}{T^2}$ ، وتمثل Y_t^d السلسلة Y_t بعد إزاحة الاتجاه عام.

$$\text{MSB} = \left(\frac{k}{f_0}\right)^{\frac{1}{2}} \quad \dots\dots\dots\dots (16.4)$$

$$\text{MZt} = \text{MZa} \times \text{MSB} \quad \dots\dots (17.4)$$

بالنسبة للإحصائية MPT نميز بين حالتين:

- إذا كان يبدو أن Y_t تحتوي على اتجاه عام:

$$\text{MPT} = \frac{(c^2k - cT^{-1}(Y_t^d)^2)}{f_0} \quad \dots\dots\dots (18.4)$$

- إذا كان يبدو أن Y_t لا تحتوي على اتجاه عام:

$$\text{MPT} = \frac{(c^2k - (1-c)T^{-1}(Y_t^d)^2)}{f_0} \quad \dots\dots (19.4)$$

القيمة f_0 هي تقدير لِطَيْفِ البواقي عند التردد 0.

(c=-7) إذا كان يبدو أن السلسلة تحتوي على اتجاه عام، و(c=-13.5) إذا كان يبدو أنها لا تحتوي على اتجاه. نقارن هذه الإحصائيات (MZa, MSB, MZt, MPT) بالقيم المجدولة المعدة من طرف Ng-Perron، حيث تقرر الفرضية الصفرية أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة.

[1] S. Ng, P. Perron, LAG Length Selection and the Construction of Unit Root Tests with Good Size and Power, Econometrica, Vol 69, Issue 6, November 2001, USA, pp 1519-1554

• Modified Information Criteria.

•• Bayesian information criterion

[2] R. Bourbonnais, M. Terraza, Analyse de séries temporelles, 3éme édition, Dunod, Paris, France, 2010, p 178-179.

المطلب الثاني: اختبارات العلاقة السببية

أولا: إختبار السببية بمفهوم Granger:

يعتبر اختبار السببية حسب مفهوم (Granger, 1969)[1] أداة أساسية للتحقيق التجريبي في التفاعلات الديناميكية بين عدة متغيرات، ويستند هذا المفهوم الإحتمالي للسببية إلى إدراك عقلاني بأن الأسباب دائما تسبق آثارها، وبالتالي لا يمكن لحدث حصل في المستقبل أن يتسبب في حدث آخر في الماضي أو الحاضر، ومن ذلك يشير هذا الترتيب الزمني إلى أن القيم السابقة والحالية للسلسلة x التي تؤثر على سلسلة أخرى y يجب أن تساعد في التنبؤ بالقيم المستقبلية لهذه السلسلة y، وعلاوة على ذلك يجب أن يستمر التحسن في التنبؤ بالقيم المستقبلية لـ y بعد ظهور أي معلومات أخرى ذات صلة[2]. ومن خلال ذلك يمكن القول أن السلسلة x تسبب السلسلة y إذا كانت السلسلة x تحتوي على معلومات تحسن من التوقعات الخاصة بالسلسلة y.

ليكن لدينا نموذج VAR (p)، حيث x وy متغيرات مستقرة، وبافتراض أن معايير الخطأ ε_{1t} وε_{2t} غير مرتبطين:

$$\begin{cases} X_t = \gamma_1 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{1i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i} Y_{t-i} + \varepsilon_{1t} \quad \ldots\ldots (20.4) \\ Y_t = \gamma_2 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{2i} Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{2i} X_{t-i} + \varepsilon_{2t} \quad \ldots\ldots (21.4) \end{cases}$$

يعد تحديد عدد الفجوات الزمنية p مهما للغاية، حيث أن اختيار عدد أقل من الإبطاءات يؤدي إلى خطأ في التوصيف، أما اختيار عدد أكبر فيؤدي إلى عدم الاستغلال الكامل لمعلومات السلسلة الزمنية[3]. ويتم اعتماد التأخيرات الموافقة لأقل قيمة لمعايير المعلومات على غرار AIC وSC.

ولتطبيق اختبار السببية Granger نتبع الخطوات التالية:[4]

1. تقدير الصيغة المقيدة، والتي نحصل من خلالها على مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد RSS_R، وتأخذ هذه الصيغة الشكل التالي: $X_t = \gamma_1 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{1i} X_{t-i} + \varepsilon_{1t} \ldots\ldots (22.4)$

[1] C. Granger, Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross spectral Methods, Econometrica, Vol 37, No 3, Aug 1969, USA, pp 424-438.

[2] B. Schelter et al, Handbook of Time Series Analysis, WILEY-UCH, Weinheim, Germany, 2006, p 337.

[3] محمد شيخي، أحمد سلامي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الإدخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، الجزائر، ص 128.

[4] D.N. Gujarati, Op.cit, p 698.

2. تقدير الصيغة غير المقيدة (20.4)، والتي نحصل من خلالها على مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد RSS_{UR}؛

3. تصاغ فرضية العدم على الشكل التالي: $(H_0^1 : \sum_{i=1}^{P} \beta_{1i} = 0)$، أي أن القيم المتأخرة للمتغير Y لا تؤثر في هذا الإنحدار؛

4. لاختبار الفرضية H_0 نطبق اختبار F والذي يأخذ الشكل التالي:

$$F = \frac{(RSS_R - RSS_{UR})/m}{RSS_{UR}/(T-k)} \sim F(m, T-k) \quad \dots\dots\dots (23.4)$$

حيث تمثل m عدد الفترات الزمنية المتأخرة (تعادل عدد المعالم التي نختبر صفريتها)؛ T تمثل حجم العينة؛ وk تمثل عدد المعلمات المقدرة في النموذج غير المقيد.

كما يمكن اختبارها من خلال حساب نسبة المعقولية التي تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية (2×p):[1]

$$L^* = (T-m) \times \left(Ln \left| \sum_{RVAR} \right| - Ln \left| \sum_{UVAR} \right| \right) \quad \dots\dots\dots (24.4)$$

حيث: $\sum_{RVAR}$: مصفوفة التباين التغاير للبواقي في النموذج المقيد؛

$\sum_{UVAR}$: مصفوفة التباين التغاير للبواقي في النموذج غير المقيد.

5. القرار الإحصائي: إذا كانت قيمة F المحسوبة تزيد عن قيمة F المجدولة ($F_{cal} > F_{tab}$) فإننا نرفض فرضية العدم، أي أن قيم Y في الفترات الزمنية المتأخرة تؤثر على الإنحدار، وبمعنى آخر نقول أن Y تسبب X؛

وكذلك الأمر بالنسبة لنسبة المعقولية L^* إذا كانت أكبر من القيمة المجدولة ($L^* > \chi^2$) فإننا نرفض فرضية العدم ونقول بوجود علاقة سببية من Y إلى X؛

6. نكرر الخطوات من 1 إلى 5 لاختبار النموذج (21.4)، أي اختبار إذا ما كان X يسبب Y.

يفضي اختبار السببية إلى ثلاث حالات نبرزها كما يلي:

- وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد، وهنا نميز حالتين:

[1] R. Bourbonnais, Économétrie: Cours et exercices corrigés, 9éme édition, Op.cit, p 293.

- المتغير Y يسبب المتغير X، و X لا يسبب Y، أي رفض الفرضية $(H_0^1: \sum_{i=1}^{P} \beta_{1i} = 0)$ وقبول الفرضية $(H_0^2: \sum_{i=1}^{P} \beta_{2i} = 0)$؛
- المتغير X يسبب المتغير Y، و Y لا يسبب X، أي رفض الفرضية $(H_0^2: \sum_{i=1}^{P} \beta_{2i} = 0)$ وقبول الفرضية $(H_0^1: \sum_{i=1}^{P} \beta_{1i} = 0)$.

- وجود علاقة سببية ثنائية أو استرجاعية (Feedback) بين المتغيرين X وY ، أي أننا نرفض الفرضيتين $(H_0^1: \sum_{i=1}^{P} \beta_{1i} = 0)$ و$(H_0^2: \sum_{i=1}^{P} \beta_{2i} = 0)$؛
- حالة الاستقلال، أي عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين في أي اتجاه، أي أننا نقبل الفرضيتين $(H_0^1: \sum_{i=1}^{P} \beta_{1i} = 0)$ و$(H_0^2: \sum_{i=1}^{P} \beta_{2i} = 0)$.

ثانيا: إختبار السببية بمفهوم Sims:

لاحظ (Sims, 1972)[1] شرطا ضروريا لاعتبار أن المتغيرة Y_t لا تسبب المتغيرة X_t، يتمثل في أن معاملات القيم المستقبلية لـ X_t تساوي الصفر في انحدار Y_t على قيم X_t المستقبلية، الحالية والماضية[2]. أي أنه إذا كانت القيم المستقبلية للمتغيرة X_t تسمح بتفسير القيم الحالية للمتغيرة Y_t فإن المتغيرة Y_t تسبب المتغيرة X_t.

يعتبر اختبار Sims امتدادا لاختبار Granger حيث يشمل القيم المستقبلية للمتغير المستقل في الصيغة غير المقيدة:

$$\begin{cases} X_t = \gamma_1 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{1i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i} Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \varphi_{1i} Y_{t+i} + \varepsilon_{1t} \quad \dots\dots (25.4) \\ Y_t = \gamma_2 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{2i} Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{2i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \varphi_{2i} X_{t+i} + \varepsilon_{2t} \quad \dots\dots (26.4) \end{cases}$$

يعتمد اختبار Sims على نفس خطوات اختبار Granger، حيث تكون الصيغة المقيدة كالتالي:

- الصيغة المقيدة للنموذج (25.4): $X_t = \gamma_1 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{1i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i} Y_{t-i} + \varepsilon_{1t}$
- الصيغة المقيدة للنموذج (26.4): $Y_t = \gamma_2 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{2i} Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{2i} X_{t-i} + \varepsilon_{2t}$

[1] C.A. Sims, Money, Income, and Causality, The American Economic Review, Vol 62, No 4, Sep 1972, USA, pp 540-552.
[2] J.B. Cromwell et al, Multivariate Tests for Time Series Models, Number 100, Sage Publications, California, USA, 1994, p 40.

وبالاعتماد على نفس إحصائية F نختبر الفرضيات $(H_0^1 : \sum_{i=1}^{P} \varphi_{1i} = 0)$ و$(H_0^2 : \sum_{i=1}^{P} \varphi_{2i} = 0)$ ويكون القرار كالتالي:

- نقول أن X_t لا تسبب Y_t إذا تم قبول فرضية العدم $(H_0^1 : \sum_{i=1}^{P} \varphi_{1i} = 0)$؛
- نقول أن Y_t لا تسبب X_t إذا تم قبول فرضية العدم $(H_0^2 : \sum_{i=1}^{P} \varphi_{2i} = 0)$.

ثالثا: إختبار السببية وفق منهجية Toda-Yamamoto:

قدّم (Toda-Yamamoto, 1995)[1] تطويرا لاختبار Granger للسببية قابلا للتطبيق في حالة السلاسل الزمنية المتكاملة من نفس الدرجة وفي حالة السلاسل غير المتكاملة من نفس الدرجة.

يعاني اختبار Granger من عدة انتقادات، حيث أنه يدرس السببية بين متغيرين دون مراعاة أثر المتغيرات الأخرى، وهذا ما يجعله من الممكن أن يخضع لخصائص التحيز، كما أن اختبار السببية حساس لخصائص النموذج وعدد تأخيراته، إضافة إلى أنه غالبا ما تكون بيانات السلسلة الزمنية غير مستقرة وهذا ما يمكن أن يتسبب في مشكلة الإنحدار الزائف.[2]

بالإضافة إلى الانتقادات سابقة الذكر يشترط اختبار Granger أن تكون السلاسل مستقرة، لكن اختبار Toda-Yamamoto ألغى هذا الشرط وهذا ما يتيح ضمان احتواء المزيد من المعلومات بسبب استخدام السلاسل الأصلية، وبالتالي تعتبر النتائج المحصلة من هذا الاختبار أكثر دقة من نتائج اختبار Granger التقليدي.[3]

لتطبيق هذا الاختبار يجب أولا تحديد عدد التأخيرات المثلى (p) لنموذج VAR والحد الأقصى لدرجة التكامل (d_{max})، ثم نقوم بتقدير نموذج VAR ذات ($p+d_{max}$) تأخير، حيث ($p \geqslant d_{max}$)[4]. وفي حالة وجود متغيرين x وy يكتب النموذج على النحو التالي:

$$X_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \alpha_{1i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \alpha_{2i} Y_{t-i} + \varepsilon_{1t} \dots\dots\dots (27.4)$$

[1] H.Y. Toda, T. Yamamoto, Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes, Journal of Econometrics, Volume 66, Issues 1–2, March–April 1995, Netherlands, pp 225-250.
[2] S.R. Alimi, C.C. Ofonyelu, TODA-YAMAMOTO Causality Test Between Money Market Interest Rate and Expected Inflation: The Fisher Hypothesis Revisited, European Scientific Journal, vol 9, Issue 7, March 2013, Macedonia, p 131.
[3] A. Górecka et al, Economic Issues in Retrospect and Prospect II, 1et Ed, IJOPEC Publication, London, UK, 2018, p 330.
[4] M.Z. Nezhad, R. Zarea, Investigating the Causality Granger Relationship between the Rates of Interest and Inflation in Iran, Journal of Social Science, Vol 3, Issue 4, 2007, India, p 240.

$$Y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \beta_{1i} Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \beta_{2i} X_{t-i} + \varepsilon_{2t} \quad \dots\dots\dots (28.4)$$

نقوم بتقدير إحصائية Wald المعدلة (MWALD) التي تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية معادلة لطول التأخير المناسب (p) بدلا من ($p+d_{max}$)[1]، ونختبر الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0^1: \alpha_{2i} = 0 \\ H_1^1: \alpha_{2i} \neq 0 \end{cases} \qquad \begin{cases} H_0^2: \beta_{2i} = 0 \\ H_1^2: \beta_{2i} \neq 0 \end{cases}$$

إذا كانت إحصائية (MWALD) أكبر من قيمة χ^2 الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم ونقول إن هناك علاقة سببية.

المبحث الثالث: التكامل المشترك بين السياسات النقدية والمالية ومعدل البطالة ومؤشر الأسعار في الجزائر

يهتم هذا المبحث بتحديد وقياس العلاقة بين متغيرات السياستين النقدية والمالية ومعدل البطالة ومؤشر الأسعار، وفي سبيل ذلك سنبدأ بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية، والتي نقرر على إثرها إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك، مما يقودنا لإجراء اختبار وفقا للنموذج الذي نراه مناسبا حسب نتائج الإستقرارية، ونتبعه باختبار للعلاقة السببية.

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تتمثل متغيرات الدراسة في لوغاريتم مؤشر أسعار المستهلك (LCPI)، معدل البطالة (UEM)، معدل نمو الكتلة النقدية (M)، لوغاريتم سعر الصرف الفعال الحقيقي (LREER)، لوغاريتم النفقات العامة الحقيقية (LREXP)، لوغاريتم الإيرادات الضريبية (LRT)، لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)، وفيما يلي سنقوم بدراسة استقرارية هذه السلاسل.

يتم الحصول على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)، النفقات العامة الحقيقية (REXP) والإيرادات الضريبية الحقيقية (RT)، من خلال قسمة القيمة النقدية لكل متغير من هذه المتغيرات على مكمش الناتج المحلي الإجمالي (GDP^F) ثم ضرب ناتج القسمة في 100.[2]

[1] Ho-don Yan, Cheng-lang Yang, Does an Undervalued Currency Merit Economic Growth? – Evidence from Taiwan, Panoeconomicus, vol 59, issue 1, 2012, Serbia, p 46.

[2] مجدي الشوربجي، آثار السياسات الاقتصادية الكلية على الناتج والأسعار في مصر، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2013، ص 201.

أولا: إختبار معنوية معاملات الإنحدار الذاتي للسلاسل محل الدراسة:

تكون دالة الإرتباط الذاتي (العمود AC) ودالة الارتباط الذاتي الجزئي (العمود PAC) للسلاسل محل الدراسة على الشكل التالي:

الشكل (2.4): دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للسلاسل محل الدراسة

Correlogram of LCPI

Date: 03/14/19 Time: 14:03
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.815	0.815	19.985	0.000
		2	0.638	-0.076	32.737	0.000
		3	0.484	-0.039	40.393	0.000
		4	0.340	-0.073	44.335	0.000
		5	0.225	-0.017	46.139	0.000
		6	0.152	0.033	47.003	0.000
		7	0.106	0.015	47.443	0.000
		8	0.066	-0.027	47.622	0.000
		9	0.033	-0.021	47.670	0.000
		10	0.002	-0.028	47.670	0.000
		11	-0.031	-0.036	47.718	0.000
		12	-0.062	-0.024	47.919	0.000

Correlogram of UEM

Date: 03/14/19 Time: 14:07
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.943	0.943	26.777	0.000
		2	0.861	-0.258	49.972	0.000
		3	0.745	-0.318	68.064	0.000
		4	0.606	-0.210	80.548	0.000
		5	0.455	-0.102	87.900	0.000
		6	0.286	-0.214	90.951	0.000
		7	0.125	0.005	91.566	0.000
		8	-0.033	-0.090	91.611	0.000
		9	-0.178	-0.043	92.988	0.000
		10	-0.287	0.169	96.791	0.000
		11	-0.385	-0.138	104.06	0.000
		12	-0.445	0.086	114.40	0.000

Correlogram of M

Date: 03/14/19 Time: 14:10
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.167	0.167	0.8376	0.360
		2	-0.130	-0.163	1.3689	0.504
		3	0.030	0.087	1.3983	0.706
		4	0.100	0.060	1.7393	0.784
		5	0.124	0.116	2.2852	0.808
		6	0.119	0.103	2.8115	0.832
		7	0.023	0.010	2.8327	0.900
		8	-0.051	-0.045	2.9414	0.938
		9	0.093	0.095	3.3198	0.950
		10	0.087	0.008	3.6679	0.961
		11	-0.197	-0.228	5.5603	0.901
		12	-0.048	0.030	5.6819	0.931

Correlogram of LREER

Date: 03/14/19 Time: 14:16
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.519	0.519	8.1228	0.004
		2	0.434	0.226	14.033	0.001
		3	0.516	0.323	22.720	0.000
		4	0.387	0.013	27.822	0.000
		5	0.229	-0.146	29.687	0.000
		6	0.185	-0.109	30.965	0.000
		7	0.195	0.044	32.457	0.000
		8	0.183	0.129	33.834	0.000
		9	0.051	-0.088	33.949	0.000
		10	-0.048	-0.217	34.054	0.000
		11	-0.069	-0.168	34.287	0.000
		12	-0.163	-0.122	35.675	0.000

Correlogram of LREXP

Date: 03/14/19 Time: 14:17
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.825	0.825	20.508	0.000
		2	0.640	-0.127	33.356	0.000
		3	0.572	0.258	44.029	0.000
		4	0.506	-0.077	52.754	0.000
		5	0.433	0.043	59.434	0.000
		6	0.367	-0.041	64.447	0.000
		7	0.259	-0.170	67.077	0.000
		8	0.134	-0.113	67.818	0.000
		9	0.035	-0.091	67.871	0.000
		10	-0.062	-0.129	68.048	0.000
		11	-0.153	-0.067	69.195	0.000
		12	-0.203	0.013	71.352	0.000

Correlogram of LRT

Date: 03/14/19 Time: 14:19
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.841	0.841	21.304	0.000
		2	0.659	-0.165	34.913	0.000
		3	0.539	0.112	44.396	0.000
		4	0.421	-0.107	50.442	0.000
		5	0.321	0.017	54.109	0.000
		6	0.263	0.052	56.689	0.000
		7	0.175	-0.166	57.887	0.000
		8	0.057	-0.117	58.020	0.000
		9	-0.015	0.044	58.030	0.000
		10	-0.069	-0.058	58.247	0.000
		11	-0.109	0.027	58.824	0.000
		12	-0.137	-0.062	59.797	0.000

Correlogram of LRGDP

Date: 03/14/19 Time: 14:20
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.913	0.913	25.126	0.000
		2	0.817	-0.106	46.019	0.000
		3	0.718	-0.065	62.821	0.000
		4	0.610	-0.106	75.504	0.000
		5	0.496	-0.105	84.264	0.000
		6	0.385	-0.051	89.800	0.000
		7	0.277	-0.062	92.815	0.000
		8	0.170	-0.083	94.001	0.000
		9	0.065	-0.071	94.186	0.000
		10	-0.036	-0.085	94.246	0.000
		11	-0.131	-0.063	95.085	0.000
		12	-0.223	-0.099	97.685	0.000

المصدر: مخرجات برنامج "Eviews 10"

نلاحظ من خلال دوال الارتباط الذاتي أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات (k=1,2,3) لسلسلة لوغاريتم مؤشر أسعار المستهلك (LCPI)، ومن أجل الفجوات (k=1,…,4) للسلاسل المتمثلة في لوغاريتم سعر الصرف الفعال الحقيقي (LREER)، لوغاريتم الإيرادات الضريبية (LRT)، ومن أجل الفجوات (k=1,…,5) لسلسلة معدل البطالة (UEM)، وكذلك سلسلتي لوغاريتم النفقات العامة الحقيقية (LREXP) ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (LRGDP)، تختلف معنويا عن الصفر، أي أنها تقع خارج مجال الثقة عند مستوى معنوية 5%، عدا سلسلة معدل نمو الكتلة النقدية (M) حيث نلاحظ أن جميع المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات (k=1,…,12) تساوي معنويا الصفر، أي أنها تقع داخل مجال الثقة عند مستوى معنوية 5%، ولتأكيد هذه النتيجة نتجه لحساب إحصائية Ljung-Box لاختبار المعنوية الكلية لمعاملات دالة الإرتباط الذاتي.

- إحصائية Ljung-Box لسلسلة لوغاريتم مؤشر أسعار المستهلك (LCPI):

$$Q^* = T(T+2)\sum_{k=1}^{K}\frac{\hat{\rho}_k^2}{T-k} = 27(27+2)\sum_{k=1}^{12}\frac{\hat{\rho}_k^2}{27-k} = 47.919 > \chi^2_{(0.05;12)} = 21.02$$

- إحصائية Ljung-Box لسلسلة معدل البطالة (UEM):

$$Q^* = T(T+2)\sum_{k=1}^{K}\frac{\hat{\rho}_k^2}{T-k} = 27(27+2)\sum_{k=1}^{12}\frac{\hat{\rho}_k^2}{27-k} = 114.40 > \chi^2_{(0.05;12)} = 21.02$$

- إحصائية Ljung-Box لسلسلة معدل نمو الكتلة النقدية (M):

$$Q^* = T(T+2)\sum_{k=1}^{K}\frac{\hat{\rho}_k^2}{T-k} = 27(27+2)\sum_{k=1}^{12}\frac{\hat{\rho}_k^2}{27-k} = 5.6819 < \chi^2_{(0.05;12)} = 21.02$$

- إحصائية Ljung-Box لسلسلة لوغاريتم سعر الصرف الفعال الحقيقي (LREER):

$$Q^* = T(T+2)\sum_{k=1}^{K}\frac{\hat{\rho}_k^2}{T-k} = 27(27+2)\sum_{k=1}^{12}\frac{\hat{\rho}_k^2}{27-k} = 35.675 > \chi^2_{(0.05;12)} = 21.02$$

- إحصائية Ljung-Box لسلسلة لوغاريتم النفقات العامة الحقيقية (LREXP):

$$Q^* = T(T+2)\sum_{k=1}^{K}\frac{\hat{\rho}_k^2}{T-k} = 27(27+2)\sum_{k=1}^{12}\frac{\hat{\rho}_k^2}{27-k} = 71.352 > \chi^2_{(0.05;12)} = 21.02$$

- إحصائية Ljung-Box لسلسلة لوغاريتم الإيرادات الضريبية الحقيقية (LRT):

$$Q^* = T(T+2)\sum_{k=1}^{K}\frac{\hat{\rho}_k^2}{T-k} = 27(27+2)\sum_{k=1}^{12}\frac{\hat{\rho}_k^2}{27-k} = 59.797 > \chi^2_{(0.05;12)} = 21.02$$

- إحصائية Ljung-Box لسلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (LRGDP):

$$Q^* = T(T+2)\sum_{k=1}^{K}\frac{\hat{\rho}_k^2}{T-k} = 27(27+2)\sum_{k=1}^{12}\frac{\hat{\rho}_k^2}{27-k} = 97.685 > \chi^2_{(0.05;12)} = 21.02$$

بمقارنة جميع إحصائيات Q^* المحسوبة (عدا الإحصائية الخاصة بسلسلة معدل نمو الكتلة النقدية) مع القيمة المجدولة نجد أن $(Q^* > \chi^2_{(0.05;12)} = 21.02)$، وعليه فإننا نرفض فرضية العدم التي تقرر أن جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر، ونقول إن السلاسل (LCPI, UEM, LREER, LREXP, LRT, LRGDP) غير مستقرة عند المستوى، أما سلسلة معدل نمو الكتلة النقدية (M) فهي مستقرة عند المستوى، وذلك حسب اختبار معنوية معاملات الإنحدار الذاتي.

ثانيا: إختبار ديكي–فولر المطور (ADF) للسلاسل قيد الدراسة:

تم تقدير النماذج الثلاث لاختبار ADF باستخدام برنامج "Eviews"، حيث تم تحديد درجات التأخير المناسبة بصفة آلية انطلاقا من معيار "Schwarz" الذي يعتبره بعض القياسيين أفضل معيار في حالة العينات الصغيرة، ونوضح نتائج الاختبار في الجدول (1.4) (للاطلاع على النتائج الكاملة للمقدرات أنظر الملاحق 1-7).

الجدول (1.4): نتائج اختبار ADF للسلاسل قيد الدراسة

البيان / السلاسل	الاختبار عند المستوى			الاختبار عند الفرق الأول			القرار
	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	
LCPI	-	-	-8.55 (-3.62)	-1.951 (-1.955)	-1.90 (-2.98)	-1.55 (-3.60)	-
UEM	-	-	-2.79 (-3.61)	-3.02*** (-1.95)	-3.06** (-2.98)	-3.13 (-3.60)	I(1)
M	-	-	-4.48 (-3.60)	-5.96*** (-1.95)	-5.90*** (-2.99)	-5.82*** (-3.61)	I(1)
LREER	-	-	-6.14 (-3.59)	-	-	-4.51 (-3.67)	-

LREXP	-	-	-2.61 (-3.59)	-4.90*** (-1.95)	-5.30*** (-2.99)	-5.38*** (-3.61)	I(1)
LRT	-	-	-2.62 (-3.59)	-	-5.95*** (-2.98)	-4.56*** (-3.61)	I(1)
LRGDP	-	-	-2.67 (-3.62)	-	-3.60** (-2.98)	-3.50 (-3.60)	I(1)

(.): القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%
**: رفض فرضية العدم (وجود جذر وحدة) عند مستوى معنوية 5%
***: رفض فرضية العدم (وجود جذر وحدة) عند مستوى معنوية 1%

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج "Eviews 10" (أنظر الملاحق).

بعد إجراء اختبار ADF باتباع منهجية اختبار جذر الوحدة (الشكل 1.4)، نلاحظ أن نتائج هذا الاختبار وافقت نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار الذاتي لبعض سلاسل المتغيرات قيد الدراسة، حيث أظهرت النتائج عدم استقرار جميع السلاسل عند المستوى، وبعد إجراء الفروق الأولى نجد أن خمسة منها أصبحت مستقرة، ويتعلق الأمر بكل من معدل البطالة (UEM)، معدل نمو الكتلة النقدية (M)، لوغاريتم النفقات العامة الحقيقية (LREXP)، لوغاريتم الإيرادات الضريبية الحقيقية (LRT) ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي(LRGDP)، أي أن هذه السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أما بالنسبة للوغاريتم مؤشر أسعار المستهلك (LCPI) ولوغاريتم سعر الصرف الفعال الحقيقي (LREER) فلم تستقر حتى بعد إجراء الفرق الأول، ويمكن التأكد من هذه النتائج من خلال المرور إلى اختبار PP الذي يعتبر أقوى من اختبار ADF خاصة في حالة العينات الصغيرة.

ثالثا: إختبار فيليب–بيرون (PP) للسلاسل قيد الدراسة:

بعد إجراء اختبار PP باستخدام برنامج "Eviews" تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (2.4).

الجدول (2.4): نتائج اختبار PP للسلاسل قيد الدراسة

البيان / السلاسل	الاختبار عند المستوى			الاختبار عند الفرق الأول			القرار
	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	
LCPI	-	-5.17*** (-2.98)	-4.23** (-3.59)	-	-	-	I(0)
UEM	-	-	-2.05 (-3.59)	-3.01*** (-1.95)	-3.04** (-2.98)	-3.15 (-3.60)	I(1)
M	-	-	-5.65 (-3.59)	-11.2*** (-1.95)	-13.6*** (-2.98)	-16.8*** (-3.60)	I(1)

LREER	-	-	-6.14 (-3.59)	-10.8*** (-1.95)	-22.0*** -2.98	-22.4*** (-3.60)	I(1)
LREXP	-	-	-2.61 (-3.59)	-4.90*** (-1.95)	-5.61*** (-2.98)	-5.46*** (-3.60)	I(1)
LRT	-	-	-2.62 (-3.59)	-	-6.51*** (-2.98)	-8.70*** (-3.60)	I(1)
LRGDP	-	-	-3.27 (-3.59)	-	-3.57** (-2.98)	-3.47 (-3.60)	I(1)

(.): القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%

**: رفض فرضية العدم (وجود جذر وحدة) عند مستوى معنوية 5%

***: رفض فرضية العدم (وجود جذر وحدة) عند مستوى معنوية 1%

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج "Eviews 10" (أنظر الملاحق).

نلاحظ أن نتائج اختبار PP قد وافقت نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلاسل قيد الدراسة ما عدا سلسلتي لوغاريتم مؤشر أسعار المستهلك (LCPI) ولوغاريتم سعر الصرف الفعال الحقيقي (LREER)، حيث أظهرت النتائج أن الأولى مستقرة عند المستوى، أما الثانية فتستقر بعد إجراء الفرق الأول، وعليه فإننا نعتمد نتائج هذا الإختبار نظرا لمميزاته مقارنة بالاختبارات السابقة.

المطلب الثاني: استخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة في اختبار التكامل المشترك

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة تبين أن هناك سلسلة واحدة مستقرة عند المستوى، ويتعلق الأمر بلوغاريتم مؤشر أسعار المستهلك (LCPI)، أما بقية السلاسل فقد استقرت بعد إجراء الفروق الأولى، وبالتالي فإننا لا نستطيع إجراء اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تشترط أن تكون السلاسل مستقرة من نفس المستوى، وفي هذه الحالة ننتقل لاختبار التكامل المشترك وفقا لمنهجية نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)•.

أولا: الإطار النظري لاختبار التكامل المشترك وفق نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة:

تتيح الاختبارات التقليدية للتكامل المشترك على غرار اختبار (Engle-Granger, 1987)[1] الذي

• Autoregressive Distributed Lag.

[1] R. Engle; C. Granger, Co-Integration and Error correction: Representation, Estimation, and Testing, Econometrica, Vol.55, No.2, Mar 1987, USA, pp 251-276.

يستخدم في حالة دراسة علاقة التكامل بين متغيرين فقط (متغير تابع والآخر مستقل)، واختبار (Johansen, 1988)[1] بالنسبة للنماذج المتعددة المتغيرات (متغيرين فأكثر)، تتيح اختبار التكامل المشترك بين السلاسل المتكاملة من نفس الدرجة فقط، لذلك قام (Pesaran et al, 2001)[2] بتطوير منهجية يمكن من خلالها اختبار وجود تكامل مشترك بغض النظر عن درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة سواء كانت I(0) أو I(1) أو مزيجا بينهما بشرط أن لا تتعدى الدرجة الأولى، أي أنه من غير الممكن تطبيق هذه المنهجية في حال وجود سلاسل متكاملة من الدرجة الثانية I(2). كما تتمتع هذه الطريقة بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بطرق اختبار التكامل المشترك التقليدية، بالإضافة إلى أنه يعطي أفضل النتائج للمعلمات في المدى الطويل[3]، ويمكن كتابة نموذج ARDL(p,q) على الشكل التالي:

$$\emptyset(L)y_t = c + \theta(L)x_t + u_t \quad \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (29.4)$$

$$y_t = c + \emptyset_1 y_{t-1} + \cdots + \emptyset_p y_{t-p} + \theta_0 x_t + \theta_1 x_{t-1} + \cdots + \theta_q x_{t-q} + u_t \dots\dots (30.4)$$

ولتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL ينبغي القيام بالخطوات التالية:[4]

- اختيار فترة الابطاء المثلى للفروق الأولى للمتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، وذلك وفقا لأقل قيمة من مجموعة المعايير على غرار معيار (AIC) ومعيار (SC) وكذا معيار (HQ)، ويكتب نموذج UECM وفق هذه المنهجية على الشكل التالي:
  - نموذج السياستين النقدية والمالية ومؤشر الأسعار:

$$\begin{aligned}\Delta\text{LCPI} = \alpha_0 &+ \sum_{i=1}^{p-1} \beta_{11i}\,\Delta\text{LCPI}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \beta_{12i}\,\Delta\text{M}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \beta_{13i}\,\Delta\text{LREER}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3-1} \beta_{14i}\,\Delta\text{LREXP}_{t-i} \\ &+ \sum_{i=0}^{q_4-1} \beta_{15i}\,\Delta\text{LRT}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_5-1} \beta_{16i}\,\Delta\text{LRGDP}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_6-1} \beta_{17i}\,\Delta\text{UEM}_{t-i} + \emptyset_{11}\text{LCPI}_{t-1} \\ &+ \emptyset_{12}\text{M}_{t-1} + \emptyset_{13}\text{LREER}_{t-1} + \emptyset_{14}\text{LREXP}_{t-1} + \emptyset_{15}\text{LRT}_{t-1} + \emptyset_{16}\text{LRGDP}_{t-1} \\ &+ \emptyset_{17}\text{UEM}_{t-1} + u_{1t} \quad \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (31.4)\end{aligned}$$

[1] S. Johansen, Statistical analysis of Cointegration Vectors, Jornal of Economic Dynamics and Control, Vol.12, No.1-2, June–September 1988, Netherlands, pp 231-254.

[2] M. Pesaran, R. Smith, Y. Shin, Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol. 16, No. 3, 2001, USA, pp 289-326.

[3] دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الإستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص 16.

[4] عبد اللطيف حسن شومان، علي حسن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 34، 2013، العراق، ص 188-190، بتصرف.

- نموذج السياستين النقدية والمالية ومعدل البطالة:

$$\Delta \mathrm{UEM} = \alpha_1 + \sum_{i=1}^{p-1} \beta_{21i}\, \Delta \mathrm{UEM}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \beta_{22i}\, \Delta \mathrm{M}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \beta_{23i}\, \Delta \mathrm{LREER}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3-1} \beta_{24i}\, \Delta \mathrm{LREXP}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4-1} \beta_{25i}\, \Delta \mathrm{LRT}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_5-1} \beta_{26i}\, \Delta \mathrm{LRGDP}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_6-1} \beta_{27i}\, \Delta \mathrm{LCPI}_{t-i} + \emptyset_{21} \mathrm{UEM}_{t-1} + \emptyset_{22} \mathrm{M}_{t-1} + \emptyset_{23} \mathrm{LREER}_{t-1} + \emptyset_{24} \mathrm{LREXP}_{t-1} + \emptyset_{25} \mathrm{LRT}_{t-1} + \emptyset_{26} \mathrm{LRGDP}_{t-1} + \emptyset_{27} \mathrm{LCPI}_{t-1} + u_{2t} \quad \dots\dots\dots\dots\dots\dots \quad (32.4)$$

نظرا لأهمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية وكذلك دوره المعنوي في التأثير عليها وفقا للدراسات بحيث لا يمكن إهماله، إضافة إلى إدراجه في بعض الأبحاث ضمن متغيرات السياسة المالية، كما أنه مؤشر إجمالي يعبر عن محصلة النشاط الاقتصادي الوطني، قمنا بإدخاله ضمن النموذجين.

- استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير النموذج UECM؛
- اختبار المعنوية الكلية للنموذج المحصل بواسطة اختبار Wald (إحصائية F) ذات التوزيع غير المعياري، والتي تحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\mathrm{F} = \frac{(SSRR - SSRU)/M}{SSRU/T - K} \quad \dots\dots\dots (33.4)$$

حيث:

SSRR: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد؛ SSRU: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد.

M: عدد معلمات النموذج المقيد؛ K: عدد معلمات النموذج الغير مقيد؛ T: حجم العينة.

تنص فرضية العدم لهذا الاختبار على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وبالتالي فإن الفرض البديل يتضمن وجود تكامل مشترك، وتصاغ الفرضيات كالتالي:

- بالنسبة للعلاقة (31.4):

$$\begin{cases} \mathrm{H}_0: \emptyset_{11} = \emptyset_{12} = \emptyset_{13} = \emptyset_{14} = \emptyset_{15} = \emptyset_{16} = \emptyset_{17} = 0 \\ \mathrm{H}_1: \emptyset_{11} \neq \emptyset_{12} \neq \emptyset_{13} \neq \emptyset_{14} \neq \emptyset_{15} \neq \emptyset_{16} \neq \emptyset_{17} \neq 0 \end{cases}$$

- بالنسبة للعلاقة (32.4):

$$\begin{cases} \mathrm{H}_0: \emptyset_{21} = \emptyset_{22} = \emptyset_{23} = \emptyset_{24} = \emptyset_{25} = \emptyset_{26} = \emptyset_{27} = 0 \\ \mathrm{H}_1: \emptyset_{21} \neq \emptyset_{22} \neq \emptyset_{23} \neq \emptyset_{24} \neq \emptyset_{25} \neq \emptyset_{26} \neq \emptyset_{27} \neq 0 \end{cases}$$

- مقارنة إحصائية F المحسوبة مع إحصائية F المجدولة والمحسوبة من قِبَل (Pesaran et al, 2001) حيث هناك قيمتين حرجتين، تفترض قيمة الحد الأدنى أن كل المتغيرات مستقرة عند المستوى I(0)، أما قيمة الحد الأعلى فتفترض استقرار المتغيرات عند الفروق الأولى I(1). ويكون القرار الإحصائي كالتالي:

- إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى المجدولة فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية طويلة الأجل)؛
- إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى المجدولة فإننا نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات؛
- إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة تقع بين قيمة الحد الأعلى وقيمة الحد الأدنى المجدولتين فإن النتائج تكون غير محددة، أي عدم القدرة على تحديد وجود أو عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

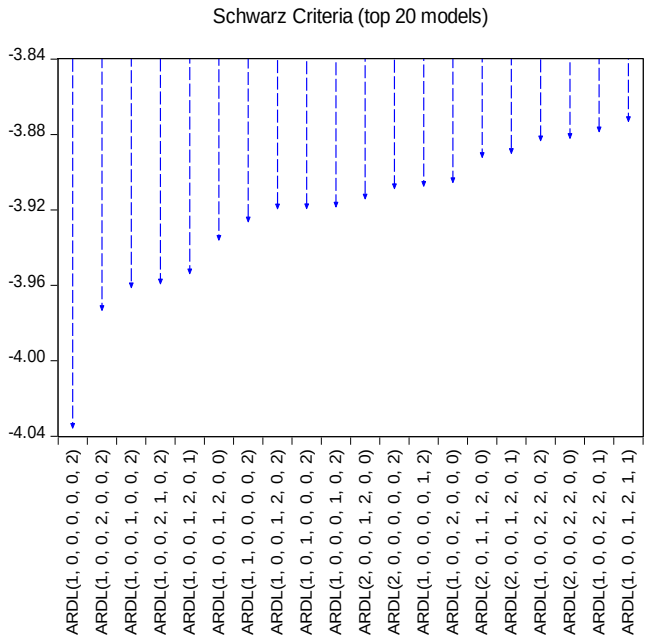
ثانيا: اختبار التكامل المشترك للعلاقة بين السياستين النقدية والمالية ومعدل البطالة ومؤشر الأسعار:

1. تحديد درجة التأخير المثلى:

سنبدأ كما ذكرنا في الجانب النظري للنموذج باختيار درجة التأخير المثلى وفقا لمعيار "Schwarz"، ونظرا لضعف عدد المشاهدات سنحدد درجة التأخير القصوى بتأخيرين اثنين، وسنستخدم في عملية التقدير برنامج "Microfit 5.50" المطوَّر خصيصا لمثل هذه النماذج من طرف (H. Pesaran & B. Pesaran)، ووفقا للنتائج التي أفرزها البرنامج تبين أن أفضل نموذج إبطاء بالنسبة لحالة مؤشر الأسعار كمتغير تابع هو ARDL(1,0,0,0,0,0,2)، لكن نظرا لعدم ملائمة الشكل الدالّي للنموذج وفقا لاختبار "Ramsey" (أنظر الملحق رقم 8) قررنا الانتقال إلى النماذج الموالية حسب أفضليتها وفقا لمعيار المعلومات "Schwarz" والتحقق من خلوها من مختلف مشاكل القياس من خلال الاختبارات التشخيصية، إلى أن تقرر أن أفضل نموذج إبطاء (لخلوه من مختلف المشاكل القياسية) هو ARDL(1,0,0,2,0,0,0)، وذلك بواقع فجوة (تأخير) واحدة للوغاريتم مؤشر أسعار المستهلك، وفجوتين للنفقات العامة الحقيقية، في حين لم يتم تسجيل أي فجوة لبقية المتغيرات. وبالنسبة للنموذج الخاص بمعدل البطالة كمتغير تابع فقد تبين أن أفضل نموذج إبطاء هو ARDL(2,2,1,2,1,1,0)، بواقع فجوتين لكل من معدل البطالة، معدل نمو الكتلة النقدية ولوغاريتم النفقات العامة الحقيقية، وفجوة واحدة للوغاريتم سعر الصرف الفعال الحقيقي، لوغاريتم الإيرادات الضريبية الحقيقية ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مع عدم تسجيل أي فجوة للوغاريتم مؤشر أسعار المستهلك، والشكلين الآتيين يبرزان أفضل 20 نموذج لكل صيغة من

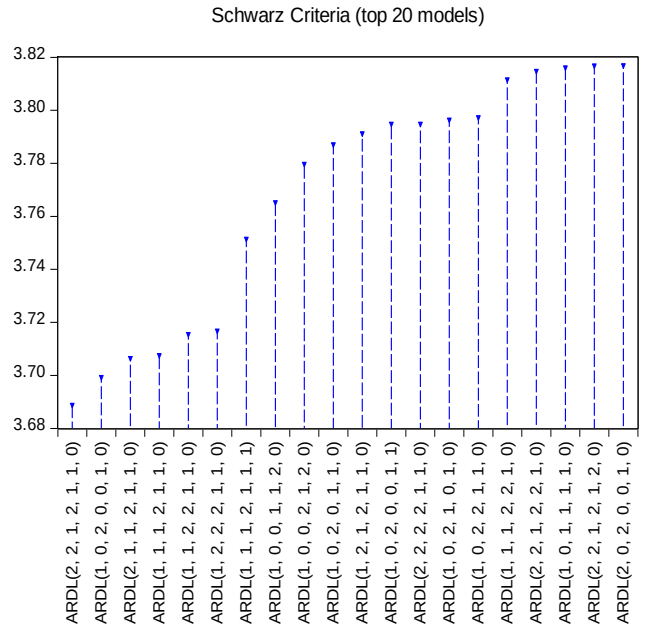
صيغتي معدل البطالة ومؤشر الأسعار (تم الاعتماد في تصنيف أفضل النماذج على برنامج "Eviews10" نظرا لعدم توفر هذه الميزة في برنامج "Microfit 5.50" حيث أن هذا الأخير يكتفي بتقدير أفضل نموذج دون الإشارة إلى النماذج التي تليه في أفضلية التأخيرات).

الشكل (3.4): فترة الإبطاء المثلى لنموذج ARDL الخاص بمؤشر الأسعار كمتغير تابع



المصدر: مخرجات برنامج "Eviews10".

الشكل (4.4): فترة الإبطاء المثلى لنموذج ARDL الخاص بمعدل البطالة كمتغير تابع



المصدر: مخرجات برنامج "Eviews10".

2. تقدير نموذجي UECM واختبار التكامل المشترك:

بعد تحديد درجة التأخير المثلى لنموذجي ARDL نتجه لتقدير نموذجي UECM ومن ثم اختبار وجود علاقة تكامل مشترك وفق منهجية اختبار الحدود وبتطبيق فترات الإبطاء المثلى، يصبح النموذجين الواجب تقديرهما واختبار العلاقة انطلاقا منهما على النحو التالي:

$$\Delta LCPI = \alpha_0 + \beta_{140}\Delta REXP_t + \beta_{141}\Delta REXP_{t-1} + \emptyset_{11}LCPI_{t-1} + \emptyset_{12}M_{t-1} + \emptyset_{13}LREER_{t-1} + \emptyset_{14}LREXP_{t-1} + \emptyset_{15}LRT_{t-1} + \emptyset_{16}LRGDP_{t-1} + \emptyset_{17}UEM_{t-1} + u_{1t} \quad \dots\dots\dots\dots\dots\dots (34.4)$$

$$\Delta UEM = \alpha_1 + \beta_{211}\Delta UEM_{t-1} + \beta_{220}\Delta M_t + \beta_{221}\Delta M_{t-1} + \beta_{230}\Delta LREER_t + \beta_{240}\Delta LREXP_t + \beta_{241}\Delta LREXP_{t-1} + \beta_{250}\Delta LRT_t + \beta_{260}\Delta LRGDP_t + \emptyset_{21}UEM_{t-1} + \emptyset_{22}M_{t-1} + \emptyset_{23}LREER_{t-1} + \emptyset_{24}LREXP_{t-1} + \emptyset_{25}LRT_{t-1} + \emptyset_{26}LRGDP_{t-1} + \emptyset_{27}LCPI_{t-1} + u_{2t} \quad \dots\dots\dots\dots\dots\dots (35.4)$$

بعد تقدير النموذجين وحساب إحصائية F، تم مقارنتها بالقيم الجدولية المعدلة من قِبَل (Narayan, 2004) [1] لحالة العينات الصغيرة (80 مشاهدة فأقل)، حيث أن القيم الحرجة المعدة من طرف (Pesaran et al, 2001) تستند لأحجام عينات كبيرة ولا يمكن استخدامها في حالة العينات الصغيرة، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار الحدود:

الجدول (3.4): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

النموذج / الإحصائية	F-Statistic	القرار
مؤشر الأسعار كمتغير تابع العلاقة (34.4)	25.743	**وجود علاقة تكامل مشترك**
معدل البطالة كمتغير تابع العلاقة (35.4)	7.9543	**وجود علاقة تكامل مشترك**
القيم الحرجة	**قيمة الحد الأعلى I(1)**	**قيمة الحد الأدنى I(0)**
مستوى معنوية 1%	5.694	3.864
مستوى معنوية 5%	4.163	2.730
مستوى معنوية 10%	3.498	2.277

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من مخرجات برنامج "Microfit 5.50" وجداول القيم الحرجة المعدة من طرف "Narayan".

[1] P.K. Narayan, Reformulating Critical Values for the Bounds F-statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Discussion Papers, No. 02/04, Department of Economics, Monash University, Australia, January 2004, p 01-32.

من خلال الجدول (3.4) نلاحظ أن قيمتي إحصائية F للنموذجين أكبر من قيمة الحد الأعلى المقترحة من طرف (Narayan) عند مختلف مستويات المعنوية 1%، 5% و10%، وعليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرض البديل القائل بوجود علاقة تكامل مشترك بين السياسات النقدية والمالية وكل من متغيري مؤشر الأسعار والبطالة في الجزائر، وبالتالي فإننا نتجه لقياس العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

3. تقدير معاملات الأجل الطويل:

يتم تقدير معاملات الأجل الطويل انطلاقا من نموذجي UECM، فعلى سبيل المثال يتم حساب معاملات الأجل الطويل انطلاقا من العلاقة (34.4) على الشكل التالي (يتم الحساب انطلاقا من العلاقة (35.4) بنفس الطريقة):

الجدول (4.4): طريقة حساب معاملات الأجل الطويل انطلاقا من نموذج UECM

المتغير	تقدير المعامل في الأجل الطويل	المتغير	تقدير المعامل في الأجل الطويل
الثابت (c)	$-\frac{\alpha_0}{\emptyset_{11}}$	النفقات العامة الحقيقية (LREXP)	$-\frac{\emptyset_{14}}{\emptyset_{11}}$
الكتلة النقدية (M)	$-\frac{\emptyset_{12}}{\emptyset_{11}}$	سعر الصرف الفعال الحقيقي (LREER)	$-\frac{\emptyset_{13}}{\emptyset_{11}}$
الإيرادات الضريبية الحقيقية (LRT)	$-\frac{\emptyset_{15}}{\emptyset_{11}}$	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (LRGDP)	$-\frac{\emptyset_{16}}{\emptyset_{11}}$
معدل البطالة (UEM)	$-\frac{\emptyset_{17}}{\emptyset_{11}}$		

المصدر: من إعداد الطالب.

وبعد تقدير معاملات الأجل الطويل لنموذجي السياستين النقدية والمالية ومتغيري البطالة ومؤشر الأسعار، وبالاعتماد على برنامج "Microfit 5.50" كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول (5.4): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

نموذج معدل البطالة كمتغير تابع UEM				نموذج مؤشر الأسعار كمتغير تابع LCPI			
المتغير	المعلمة	إحصائية t	إحتمال t	المتغير	المعلمة	إحصائية t	إحتمال t
c	130.03	1.758	0.113	c	10.23	1.398	0.182
M	-0.357	-3.127	0.012	M	0.003	0.9502	0.357
LREER	38.44	4.774	0.001	LREER	-1.235	-2.875	0.012

LREXP	1.058	2.4787	0.026	LREXP	-4.634	-0.790	0.450
LRT	0.4134	1.4325	0.173	LRT	-4.773	-0.949	0.367
LRGDP	-1.243	-1.389	0.185	LRGDP	-32.72	-3.419	0.008
UEM	0.007	0.6753	0.510	LCPI	18.60	6.6091	0.000

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Microfit 5.50".

من خلال الجدول (5.4) الخاص بتقدير معاملات الأجل الطويل الخاصة بنموذج مؤشر الأسعار (LCPI) كمتغير تابع يتضح ما يلي:

- وجود علاقة طردية بين الكتلة النقدية ومؤشر الأسعار، وهذا يوافق النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي زيادة مستوى التضخم، إلا أن هذا الأثر لم يكن ذو دلالة إحصائية حسب إحصائية "Student"؛
- يرتبط سعر الصرف الفعلي الحقيقي بعلاقة عكسية مع مؤشر الأسعار، وهي علاقة غير مقبولة اقتصاديا، حيث يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى تدهور قدرتها الشرائية وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار خاصة بالنسبة للسلع المستوردة كون قيمتها مدفوعة بالعملات الأجنبية، وكان هذا الأثر ذو معنوية إحصائية، ويمكن إرجاع ذلك إلى الإجراءات التقييدية التي تتخذها الدولة أثناء الصدمات الخارجية التي تؤدي إلى تخفيض قيمة العملة، وتصب جملة هذه الإجراءات في خانة ضبط الأسعار ومنع ارتفاعها ، وكمثال على هذه الإجراءات نجد تحرير الأسعار في منتصف التسعينات، إضافة إلى تقييد الواردات السلعية أثناء وقوع صدمات خارجية؛
- وجود علاقة طردية ذو معنوية إحصائية بين النفقات العامة الحقيقية ومؤشر الأسعار، حيث أن هذه العلاقة توافق النظرية الاقتصادية؛
- وجود علاقة طردية بين الإيرادات الضريبية الحقيقية ومؤشر الأسعار، وهي علاقة مقبولة اقتصاديا من وجهة نظر اقتصاديي جانب العرض إلا أنها لم ذو دلالة إحصائية؛
- وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومؤشر الأسعار، وهي علاقة غير مقبولة اقتصاديا كما أنها لم تكن ذو دلالة إحصائية؛
- وجود علاقة طردية بين البطالة ومستوى الأسعار، وهي علاقة غير مقبولة من الناحية الاقتصادية كما أنها لم تكن معنوية إحصائيا.

أما بالنسبة لنتائج تقدير معاملات المدى الطويل الخاصة بنموذج معدل البطالة (UEM) كمتغير تابع، فيتضح من خلالها ما يلي:

- يرتبط معدل البطالة بعلاقة عكسية مع معدل نمو الكتلة النقدية، وهي علاقة مقبولة اقتصاديا كما أنها ذو معنوية إحصائية؛
- هناك علاقة طردية ذو معنوية إحصائية بين سعر الصرف الفعال الحقيقي ومعدل البطالة، وهي علاقة مرفوضة من الناحية الاقتصادية، حيث أن انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات، وينتج عن ذلك انخفاض الطلب على المنتجات المستوردة والتوجه نحو المنتجات المصنعة محليا، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج داخل الدولة المعنية، وهذا يتطلب ارتفاع الطلب على العمل وبالتالي انخفاض مستوى البطالة؛
- يرتبط معدل البطالة بعلاقة عكسية مع النفقات العامة الحقيقية، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، إلا أن هذه العلاقة لم تكن ذات دلالة إحصائية؛
- ترتبط الإيرادات الضريبية الحقيقية بعلاقة عكسية مع معدل البطالة، وهي علاقة غير مقبولة اقتصاديا حسب التفسير الذي قدمه اقتصاديو جانب العرض، إلا أن هذا الأثر لم يكن ذو معنوية إحصائية؛
- هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الحقيقي ومعدل البطالة، وهي علاقة مقبولة اقتصاديا كما أنها ذو معنوية إحصائية؛
- يرتبط معدل البطالة بعلاقة طردية ذو معنوية إحصائية مع مستوى الأسعار، وهي علاقة غير مقبولة اقتصاديا حيث أنها تناقض مضمون منحنى فيليبس، وتدل على حالة الركود التضخمي في الاقتصاد الجزائري التي توصلنا إليها في الفصل التحليلي.

4. نموذج تصحيح الخطأ:

بعد تقدير نموذجي تصحيح الخطأ لصيغتي معدل البطالة كمتغير تابع ومؤشر الأسعار كمتغير تابع كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول (6.4): نتائج تقدير نموذجي تصحيح الخطأ

المتغير التابع: معدل البطالة ΔUEM				المتغير التابع: مؤشر الأسعار ΔLCPI			
المتغير	المعلمة	إحصائية t	إحتمال t	المتغير	المعلمة	إحصائية t	إحتمال t
ΔUEM_{t-1}	0.2358	1.529	0.148	ΔREXP	0.0736	1.125	0.277

$\Delta REXP_{t-1}$	-0.1052	-2.182	0.044	ΔM	-0.128	-2.866	0.012
ECM_{t-1}	-0.2347	-5.099	0.000	ΔM_{t-1}	0.046	1.191	0.253
				$\Delta LREER$	12.76	2.007	0.064
				$\Delta LREXP$	8.984	2.516	0.025
				$\Delta REXP_{t-1}$	6.701	2.344	0.034
				ΔLRT	-11.41	-2.757	0.015
				$\Delta LRGDP$	42.63	1.688	0.113
				ECM_{t-1}	-0.7490	-5.840	0.000

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Microfit 5.50".

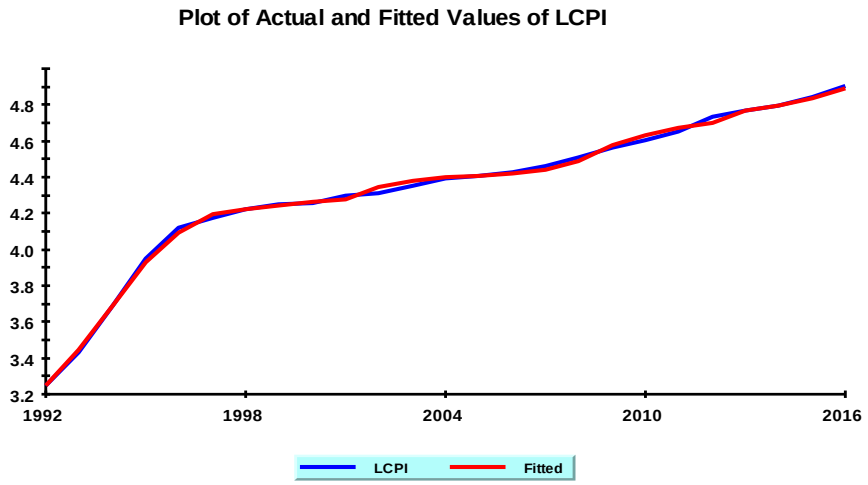
يمثل معامل حد تصحيح الخطأ قوة جذب نحو التوازن طويل المدى، ومن خلال الجدول (6.4) نلاحظ أنه ذو إشارة سالبة كما أنه ذو معنوية إحصائية عند مستوى 5% وحتى عند 1% في نموذجي تصحيح الخطأ، وهذا ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة المدى، حيث بلغت قيمة المعامل في حالة معدل البطالة كمتغير تابع (0.749-) وهي قيمة مرتفعة تدل على أن عودة معدل البطالة لمستواه التوازني بعد تعرضه لصدمة يتطلب حوالي سنة واحدة وأربعة أشهر، أما بالنسبة لقيمة المعامل في حالة مؤشر الأسعار كمتغير تابع فقد بلغت (0.2347-) وهي قيمة جيدة تدل على أن حدوث صدمة في الأسعار يتطلب بالتقريب أربع سنوات وثلاثة أشهر للعودة إلى مستوى التوازن.

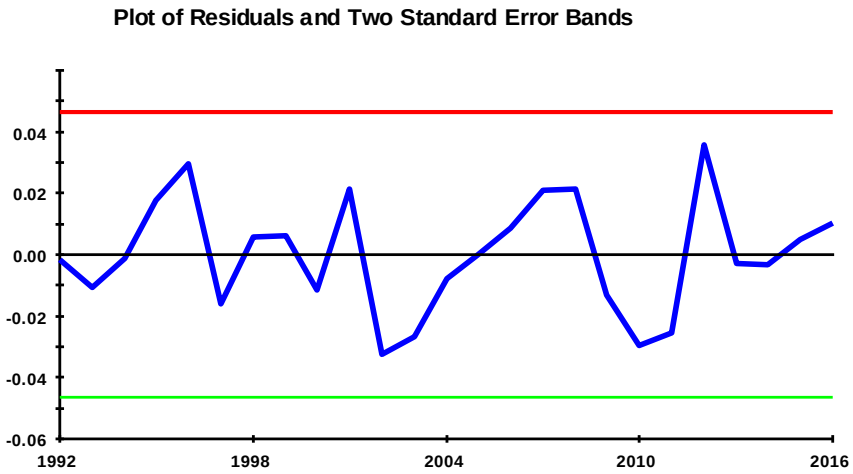
بالنسبة لنموذج تصحيح الخطأ الخاص بمؤشر الأسعار نلاحظ أن النفقات العامة الحقيقية تربطها علاقة عكسية مع مؤشر الأسعار في المدى القصير، وهذا يناقض النظرية الاقتصادية، أما فيما يخص نموذج تصحيح الخطأ الخاص بمعدل البطالة نلاحظ أن النتائج وافقت نتائج المدى الطويل لكل من الكتلة النقدية والإيرادات الضريبية الحقيقية (علاقة عكسية مع معدل البطالة)، سعر الصرف الحقيقي (علاقة طردية مع معدل البطالة)، أما فيما يخص علاقة كل من النفقات العامة الحقيقية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع معدل البطالة فقد خالفت نتائج المدى الطويل حيث ارتبط كلا المتغيرين بعلاقة طردية مع معدل البطالة.

5. اختبار جودة النماذج:

سنستعرض في هذه المرحلة مجموعة من الاختبارات التي تقيس جودة ومدى ملائمة النماذج المقدرة.

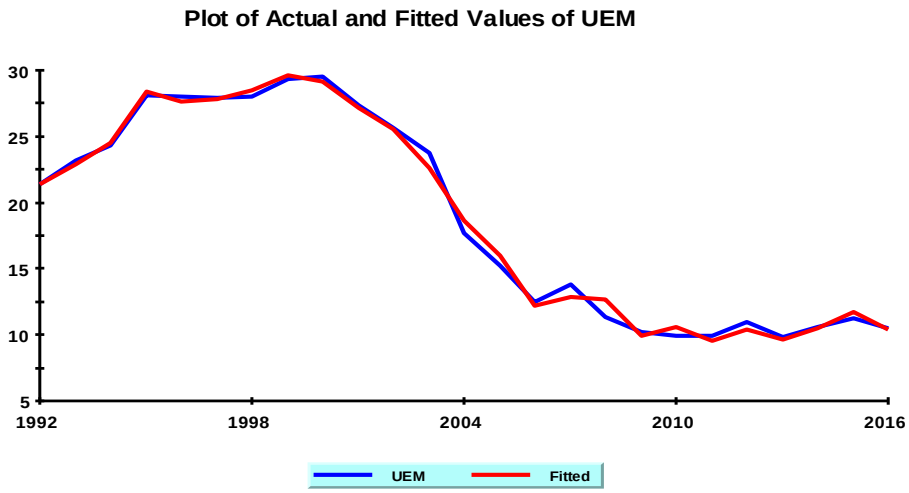
الشكل (5.4): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي للنموذج الخاص بمؤشر الأسعار كمتغير تابع

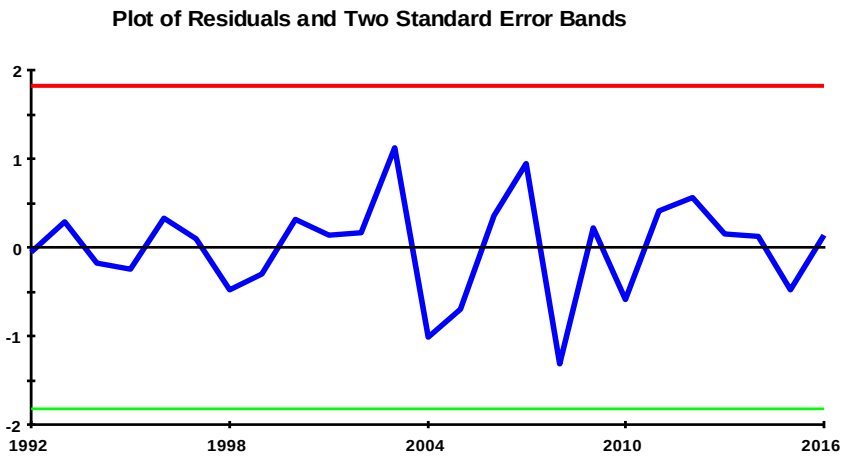




المصدر: مخرجات برنامج "Microfit 5.50".

الشكل (6.4): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي للنموذج الخاص بمعدل البطالة كمتغير تابع





المصدر: مخرجات برنامج "Microfit 5.50".

يتبين من خلال الشكلين السابقين التقارب الكبير بين القيم المقدرة والقيم الحقيقية، وهذا ما يؤكد مصداقية النماذج المحصلة وقدرتها التفسيرية. نمر بعد ذلك إلى إجراء بعض الاختبارات التشخيصية للنموذجين، ويتعلق الأمر باختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء، اختبار مدى ملائمة تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالّي، إضافة إلى اختباري طبيعية الأخطاء وتجانس التباين للأخطاء.

الجدول (7.4): الاختبارات التشخيصية لنموذجي ARDL

نموذج مؤشر الأسعار كمتغير تابع		
الاختبار	إحصائية LM	إحصائية F
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.1889 [0.664]	0.1066 [0.749]
Ramsey's RESET test	1.0050 [0.316]	0.5863 [0.457]
Normality Test : Jarque-Bera	0.5309 [0.767]	-
Heteroskedasticity Test*	0.8183 [0.366]	0.7783 [0.387]
نموذج معدل البطالة كمتغير تابع		
الاختبار	إحصائية LM	إحصائية F
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	2.2935 [0.130]	0.8080 [0.395]
Ramsey's RESET test	1.5345 [0.215]	0.5231 [0.490]
Normality Test : Jarque-Bera	0.5889 [0.745]	-
Heteroskedasticity Test*	1.4529 [0. 228]	1.4191 [0.246]
* Based on the regression of squared residuals on squared fitted values. [.] : الإحتمال المقابل لإحصائية الاختبار		

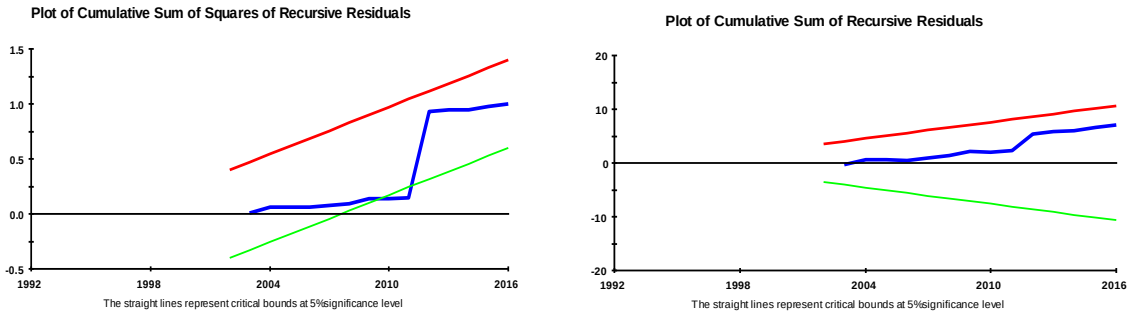
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Microfit 5.50".

من خلال الجدول (7.4) نلاحظ خلو النموذجين من مختلف المشاكل القياسية الشائعة، حيث أظهر اختبار "Breusch-Godfrey" خلو النموذجين من مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء، كما أفضت إحصائيتي اختبار

"Reset" إلى صحة الشكل الدّالي المستخدم، ووفقا لإحصائية "Jarque-Bera" فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، إضافة إلى أن تباين الأخطاء ثابت في النموذجين.

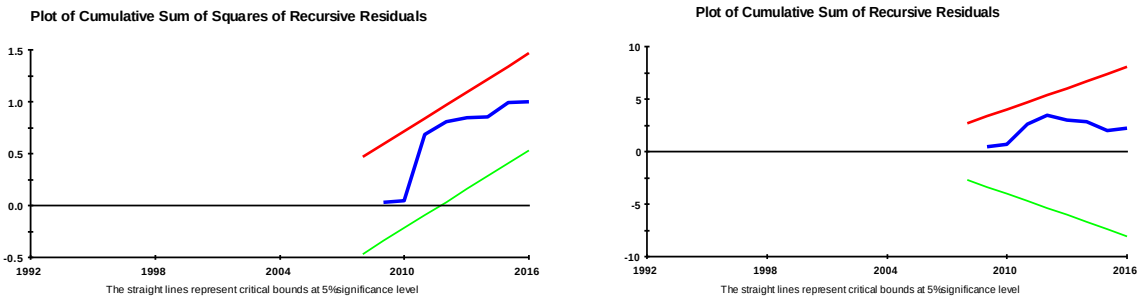
نمر الآن إلى اختبار وجود تغير هيكلي في النموذج باستخدام اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ) المقترحين من طرف (Brown, Durbin & Evans, 1975)[1]، حيث رافق هذين الاختبارين معظم الدراسات التي استخدمت هذه المنهجية كونه يبرز مدى انسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل واستقرارها، كما أنه يكشف عن وجود أي تغير هيكلي في البيانات.

الشكل (7.4): اختبار CUSUM وCUSUMSQ (نموذج مؤشر الأسعار كمتغير تابع)



المصدر: مخرجات برنامج "Microfit 5.50".

الشكل (8.4): اختبار CUSUM وCUSUMSQ (نموذج معدل البطالة كمتغير تابع)



المصدر: مخرجات برنامج "Microfit 5.50".

يتضح من خلال الشكلين السابقين انحصار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، عدا تسجيل انحراف طفيف بالنسبة لاختبار

[1] R. Brown, J. Durbin, J. Evans, Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships over Time Journal of the Royal Statistical Society. Series B (Methodological) Vol. 37, No. 2,1975, UK, pp 149-192.

(CUSUMSQ) الخاص بنموذج مؤشر الأسعار كمتغير تابع خارج حدود المنطقة الحرجة لكن سرعان ما يعود للاستقرار داخل المنطقة، وهذا يدل على استقرار النموذجين وخلوهما من أي تغيرات هيكلية، أي أن هناك انسجاما بين مقدرات الأجل الطويل ومقدرات الأجل القصير كما أنها مستقرة.

المطلب الثالث: إختبار العلاقة السببية بين متغيرات السياسات النقدية والمالية والبطالة ومؤشر الأسعار في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة وجود علاقة سببية وتحديد اتجاهها بين متغيرات السياستين النقدية والمالية وآثار الدورة الاقتصادية في الجزائر، وسنعتمد في ذلك على منهجية Toda-Yamamoto المطورة لاختبار Granger.

لغرض تحديد العلاقة السببية فإننا نقوم بتقدير نموذج VAR يضم المتغيرات قيد الدراسة، أي أننا نقوم بتقدير النموذج التالي:

$$LCPI_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \alpha_{1i} LCPI_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \alpha_{2i} M_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \alpha_{3i} LREER_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \alpha_{4i} LREXP_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \alpha_{5i} LRT_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \alpha_{6i} LRGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \alpha_{7i} UEM_{t-i} + \varepsilon_{1t} \quad \dots\dots\dots (36.4)$$

$$M_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \beta_{1i} M_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \beta_{2i} LCPI_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \beta_{3i} LREER_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \beta_{4i} LREXP_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \beta_{5i} LRT_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \beta_{6i} LRGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \beta_{7i} UEM_{t-i} + \varepsilon_{2t} \quad \dots\dots\dots (37.4)$$

$$LREER_t = \gamma_0 + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \gamma_{1i} LREER_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \gamma_{2i} LCPI_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \gamma_{3i} M_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \gamma_{4i} LREXP_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \gamma_{5i} LRT_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \gamma_{6i} LRGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \gamma_{7i} UEM_{t-i} + \varepsilon_{3t} \quad \dots\dots\dots (38.4)$$

$$LREXP_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \delta_{1i} LREXP_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \delta_{2i} LCPI_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \delta_{3i} M_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \delta_{4i} LREER_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \delta_{5i} LRT_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \delta_{6i} LRGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \delta_{7i} UEM_{t-i} + \varepsilon_{4t} \quad \dots\dots\dots (39.4)$$

$$LRT_t = \theta_0 + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \theta_{1i} LRT_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \theta_{2i} LCPI_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \theta_{3i} M_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \theta_{4i} LREER_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \theta_{5i} LREXP_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \theta_{6i} LRGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \theta_{7i} UEM_{t-i} + \varepsilon_{5t} \quad \dots\dots\dots (40.4)$$

$$LRGDP_t = \rho_0 + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \rho_{1i}\, LRGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \rho_{2i}\, LCPI_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \rho_{3i}\, M_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \rho_{4i}\, LREER_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \rho_{5i}\, LREXP_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \rho_{6i}\, LRT_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \rho_{7i}\, UEM_{t-i} + \varepsilon_{6t} \quad \dots\dots\dots (41.4)$$

$$UEM_t = \sigma_0 + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \sigma_{1i}\, UEM_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \sigma_{2i}\, LCPI_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \sigma_{3i}\, M_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \sigma_{4i}\, LREER_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \sigma_{5i}\, LREXP_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \sigma_{6i}\, LRT_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \sigma_{7i}\, LRGDP_{t-i} + \varepsilon_{6t} \quad \dots\dots\dots (42.4)$$

وتكون فرضيات الاختبار للعلاقة (36.4) كالتالي (يتم اختبار بقية العلاقات باعتماد نفس الفرضيات):

$$\begin{cases} H_0: \alpha_{2i} = 0, \alpha_{3i} = 0, \alpha_{4i} = 0, \alpha_{5i} = 0, \alpha_{6i} = 0, \alpha_{7i} = 0, & \& \ \alpha_{2i} = \alpha_{3i} = \alpha_{4i} = \alpha_{5i} = \alpha_6 = \alpha_{7i} = 0 \\ H_1: \alpha_{2i} \neq 0, \alpha_{3i} \neq 0, \alpha_{4i} \neq 0, \alpha_{5i} \neq 0, \alpha_{6i} \neq 0, \alpha_{7i} \neq 0, & \& \ \alpha_{2i} \neq \alpha_{3i} \neq \alpha_{4i} \neq \alpha_{5i} \neq \alpha_6 \neq \alpha_{7i} \neq 0 \end{cases}$$

كما ذكرنا في الجانب النظري، نقوم كخطوة أولى بتحديد درجة التأخير المثلى (p) لنموذج VAR والحد الأقصى لدرجة التكامل (d_{max}). وبعد إجراء اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية وجدنا أن (d_{max}=1)، أما بالنسبة لدرجة التأخير المثلى فنلاحظ من خلال الجدول (8.4) أننا يجب أن نفاضل بين درجة تأخير واحدة ودرجتين، حيث نجد أن معياري (SC) و(LR) يقرران درجة تأخير واحدة، بينما تقرر معايير (FPE)، (AIC) و(HQ) درجة التأخير المثلى بتأخيرين اثنين، وعليه فإننا نتجه لاختيار درجة تأخير واحدة نظرا لأن أغلب الدراسات تفضل الاعتماد على معيار (SC) في حالة العينات الصغيرة، إضافة إلى أننا لا نستطيع إجراء عملية التقدير باعتماد ثلاثة تأخيرات (باحتساب أقصى درجة تكامل) نظرا لصغر حجم العينة.

الجدول (8.4): درجة التأخير المثلى لنموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LCPI M LREER LREXP LRT LRGDP UEM
Sample: 1990 2016

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-55.44676	NA	3.49e-07	4.995741	5.337026	5.090399
1	139.7045	265.4058*	3.43e-12	-6.696362	-3.966080*	-5.939098
2	212.3052	58.08058	1.63e-12*	-8.584420*	-3.465141	-7.164549*

* indicates lag order selected by the criterion

المصدر: مخرجات برنامج "Eviews10"

وبالتالي فإننا نقوم بتقدير نموذج VAR($p+d_{max}$=2)، وكانت نتائج اختبار السببية وفق منهجية Toda-Yamamoto بين معدل البطالة ومؤشر الأسعار ومتغيرات السياستين النقدية والمالية على الشكل التالي:

الجدول (9.4): نتائج اختبار السببية وفق منهجية Toda-Yamamoto

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	إحصائية اختبار Wald	الإحتمال المقابل	القرار
LCPI	M	2.8814	0.2368	LCPI ↚ M
	LREER	4.9299	0.0850	LCPI ← LREER
	LREXP	8.0411	0.0179	LCPI ← LREXP
	LRT	1.7526	0.4163	LCPI ↚ LRT
	LRGDP	1.4238	0.4907	LCPI ↚ LRGDP
	UEM	0.0642	0.9684	LCPI ↚ UEM
	جميع المتغيرات المستقلة	34.627	0.0005	LCPI ← ALL
UEM	M	0.0646	0.9682	UEM ↚ M
	LREER	1.7984	0.4069	UEM ↚ LREER
	LREXP	2.0366	0.3612	UEM ↚ LREXP
	LRT	0.5563	0.7572	UEM ↚ LRT
	LRGDP	2.8670	0.2385	UEM ↚ LRGDP
	LCPI	4.0131	0.1344	UEM ↚ LCPI
	جميع المتغيرات المستقلة	35.334	0.0004	UEM ← ALL
M	LCPI	8.2493	0.0162	M ← LCPI
	UEM	6.4019	0.0407	M ← UEM
LREER	LCPI	1.6046	0.4483	LREER ↚ LCPI
	UEM	1.7544	0.4159	LREER ↚ UEM
LREXP	LCPI	1.0120	0.6029	LREXP ↚ LCPI
	UEM	1.4496	0.4844	LREXP ↚ UEM
LRT	LCPI	1.2190	0.5436	LRT ↚ LCPI
	UEM	1.1687	0.5574	LRT ↚ UEM
LRGDP	LCPI	3.7642	0.1523	LRGDP ↚ LCPI
	UEM	4.6428	0.0981	LRGDP ← UEM

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى مخرجات برنامج "Eviews10"

بعد إجراء اختبار السببية بين معدل البطالة ومؤشر الأسعار ومتغيرات السياستين النقدية والمالية تم الخروج بالنتائج التالية:

- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من مؤشر الأسعار باتجاه الكتلة النقدية؛
- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من سعر الصرف الفعّال الحقيقي باتجاه مؤشر الأسعار عند مستوى معنوية 10%؛
- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من النفقات العامة الحقيقية باتجاه مؤشر الأسعار؛
- عدم وجود علاقة سببية في أي اتجاه بين الإيرادات الضريبية الحقيقية ومؤشر الأسعار؛
- عدم وجود علاقة سببية في أي اتجاه بين الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي ومؤشر الأسعار؛

- عدم وجود علاقة سببية في أي اتجاه بين معدل البطالة ومؤشر الأسعار؛
- جميع متغيرات السياستين النقدية والمالية إضافة إلى معدل البطالة مجتمعة تسبب مؤشر الأسعار؛
- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من معدل البطالة باتجاه الكتلة النقدية؛
- عدم وجود علاقة سببية في أي اتجاه بين سعر الصرف الفعّال الحقيقي ومعدل البطالة؛
- عدم وجود علاقة سببية في أي اتجاه بين النفقات العامة الحقيقية ومعدل البطالة؛
- عدم وجود علاقة سببية في أي اتجاه بين الإيرادات الضريبية الحقيقية ومعدل البطالة؛
- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باتجاه معدل البطالة عند مستوى معنوية 10%؛
- جميع متغيرات السياستين النقدية والمالية مجتمعة بالإضافة إلى مؤشر الأسعار تسبب معدل البطالة.

المبحث الرابع: تحليل الصدمات الهيكلية للسياستين النقدية والمالية

لغرض تقييم آثار السياستين النقدية والمالية على كل من البطالة ومؤشر الأسعار من خلال تحليل الصدمات سنعتمد على نموذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR.

المطلب الأول: الإطار النظري لنموذج أشعة الإنحدار الذاتي الهيكلي "SVAR"

قدم (C.A. Sims, 1980)[1] منهجية شعاع الإنحدار الذاتي، حيث أثار الكثير من الاعتراضات على نماذج الاقتصاد الكلي التقليدية، وتتمثل أبرزها فيما يلي:[2]

- بسبب مشكل التعريف (التمييز) (The identification problem) يتم فرض قيود الإقصاء أو الاستبعاد بشكل روتيني، واتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي اعتبار المتغير خارجي المنشأ بصورة تعسفية إلى حد ما، وبشكل خاص لا يمكن اعتبار أي متغير خارجيا في عالم ذات نظرة عقلانية؛
- غالبا ما يتحقق التعريف (التمييز) بدون حجج اقتصادية أو قياسية.

تتمثل فكرة "Sims" الأساسية في اعتبار جميع المتغيرات على أنها متغيرات داخلية، وذلك من منطلق عدم وضوح التمييز بين طبيعة المتغيرات الخارجية والمتغيرات الداخلية، إضافة إلى إدخاله تأخيرات لكل المتغيرات يتم تحديد

[1] C.A. Sims, Macroeconomics and Reality, Econometrica, Vol. 48, No. 1, Jan 1980, USA, pp 1-48.
[2] C. Lack, C. Lenz, A Program for the Identification of Structural VAR-Models, 2001, p 01, Available at: https://pdfs.semanticscholar.org/3954/71508a4d2e3fedf1f3a78ca15b11820916df.pdf

عددها بصفة ملائمة (وفقا لمعايير المعلومات)، أي أنه يأخذ عنصر الزمن بعين الاعتبار مما يجعل التحليل ديناميكيا على عكس نماذج المعادلات الآنية. ويكتب نموذج VAR لـ n متغير و p تأخير على الشكل التالي:

$$Y_t = \pi + \sum_{i=1}^{p} A_i Y_{t-i} + u_t \quad \dots\dots\dots (43.4)$$

يمثل Y_t شعاع المتغيرات الداخلية: $Y_t=[Y_{1t}, Y_{2t},..., Y_{nt}]$ ؛ وبالنسبة لـ A_i فهي تمثل مصفوفة معاملات الإنحدار الذاتي ذات البعد (nxn) حيث: $i=1,...,p$ ؛ π يمثل شعاع الحد الثابت لـ n متغير. u_t يمثل شعاع البواقي ذات البعد n ذات تشويش أبيض مستقلة ذاتيا كما أنها ذات تباين ثابت.

يمكن كتابة العلاقة (43.4) على شكل تأخير كثير الحدود (lag polynomial):

حيث $A(L)=(I-A_1L-...-A_pL^p)$

$$A(L)Y_t = \pi + u_t \quad \dots\dots\dots (44.4)$$

يتحقق شرط الاستقرارية في نموذج VAR إذا كانت جذور محدد كثير الحدود $|A(L)| = 0$ تقع خارج دائرة الوحدة.

لا تعتبر البواقي الناتجة عن نموذج VAR صدمات هيكلية باعتبارها تعكس الحركات غير المتوقعة في المتغيرات الداخلية، حيث يمكن أن تكون نتيجة لأحد العوامل الثلاثة:[1]

- الاستجابة الآلية (Automatic Responses) للحركات غير المتوقعة في بقية متغيرات النظام؛
- الصدمات التقديرية المنتظمة (Systematic Discretionary Shocks) لصناع القرار لتغيرات بقية متغيرات النظام؛
- الصدمات التقديرية العشوائية (Random Discretionary Shocks) للسياستين النقدية والمالية التي يمكن اعتبارها كصدمات ناتجة عن قرارات البنك المركزي والحكومة كالأثر على الكتلة النقدية من خلال التغيير في سعر إعادة الخصم أو الأثر على الإيرادات العمومية من خلال التغيير في الضريبة على الدخل مثلا.

[1] نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية: مع تطبيق معادلة (St.louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2011-2003)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، رقم 22، 2012، العراق، ص 66.

تتحدد الصدمات في نموذج VAR وفقا لقيود عشوائية (Atheoretic restrictions)، أي أنها لا تتحدد من منظور النظرية الاقتصادية. حيث تقترح نماذج VAR التقليدية قيود تعريفية بناء على هيكل تكراري يعرف بتقسيم Cholesky (Cholesky decomposition)، ويفصل هذا التقسيم الإحصائي البواقي إلى صدمات غير مرتبطة بسبب القيود المفروضة على أساس الترتيب التعسفي للمتغيرات، ويشير التقسيم إلى أن المتغير الأول لا يستجيب إلا للصدمات الخارجية الخاصة به، أما المتغير الثاني فيستجيب للمتغير الأول والصدمات الخارجية للمتغير الثاني وهكذا، ويشار إلى هذا الهيكل على أنه مثلث سفلي (Lower triangular)، حيث تكون جميع العناصر فوق القطر الرئيسي صفرا، مثلا في النظام أدناه (نموذج مكون من 3 متغيرات) تعبر z_t عن قيود Cholseky وw_t عن متجه الصدمات غير المرتبطة (شاقولية):[1]

$$e_1=w_1$$

$$e_2=z_1e_1+w_2$$

$$e_3=z_1e_1+ z_2e_2+w_3$$

في المثال أعلاه يوفر تقسيم Cholesky [$(3^2-3)/2=3$] قيد نحتاجه لتعريف النظام بشكل تام، وبصفة عامة يوفر هذا التقسيم [$(n^2-n)/2$] قيد لتعريف النظام، ومع ذلك فهذا يعد ترتيبا واحدا محتمل للمتغيرات، حيث هناك إمكانية لوجود (n!) ترتيب للمتغيرات. لا يكون اختيار ترتيب المتغيرات مهما إذا كان الارتباط بين البواقي منخفضا، لكن عادة لا يكون الأمر كذلك نظرا لأن المتغيرات المضمنة في نموذج VAR يتم اختيارها عادة بدقة نظرا لتمتعها بميزات قوية، ومنه يمكن أن تكون نتائج VAR حساسة للغاية للترتيب المفروض مما يجعل تفسيرها صعبا للغاية.

يتم تحديد الصدمات من تقسيم Cholesky لمصفوفة التباين–التغاير. في نموذج VAR نقوم بترتيب المتغيرات بطريقة معينة، حيث يفترض أن التغيرات في المتغيرات الأعلى رتبة تسبب تغيرات متزامنة (contemporaneous) في المتغيرات الأدنى رتبة، ومع ذلك يفترض أن المتغيرات ذات الترتيب المنخفض تؤثر على المتغيرات ذات الترتيب المرتفع لكن مع تأخر زمني.[2]

[1] D. McCoy, How useful is Structural VAR Analysis for Irish economics?, Central Bank of Ireland, Technical Paper 2/RT/97, April 1997, Ireland, p 05.
[2] K. Arin, F. Koray, Are some taxes different than others? An empirical investigation of the effects of tax policy in Canada, Empirical Economics, Vol 31, No 1, 2006, Austria, p 186.

تعرض تقسيم Cholesky للعديد من الانتقادات على أساس أن الترتيب الذي يفرضه لا يتفق مع النظرية الاقتصادية. وقد أدت هذه الانتقادات إلى تطوير منهجية SVAR من مساهمات (Sims, 1986)[1]، (Blanchard & Watson, 1986)[2]، و(Bernanke, 1986)[3] الذين استخدموا النظرية الاقتصادية لفرض قيود على القيم الملاحظة للبواقي المقدرة (e_t) لاستعادة الاضطرابات الهيكلية الأساسية (u_t)، وبالإضافة إلى استعادة هيكل الاضطرابات الأساسية من الضروري الحفاظ على هيكل الخطأ المفترض لضمان الاستقلال بين الصدمات، وبالتالي فإن منهجية SVAR تقدر المعلمات الهيكلية بفرض قيود هيكلية متزامنة انطلاقا من النظرية الاقتصادية، ويمكن اعتبارها قيود قصيرة المدى في أن هذه الصدمات تعتبر لها آثار مؤقتة، وهذا ما دفع (Shapiro & Watson, 1988)[4] و(Blanchard & Ouah, 1989)[5] إلى تقديم نهج بديل لـ SVAR يرى أن الصدمات لها تأثيرات دائمة، مما يعني أن المتغيرات غير ثابتة نظرا لأن الصدمات تستمر في التراكم عبر الزمن.[6]

يكتب نموذج SVAR بالشكل التالي:[7]

$$AY_t = \pi^* + \sum_{i=1}^{p} A_i^* Y_{t-i} + Be_t \quad \ldots\ldots\ldots \quad (45.4)$$

حيث B تمثل مصفوفة معاملات الأخطاء الهيكلية ؛ e_t تمثل الأخطاء الهيكلية وهي ضجة بيضاء؛

A: مصفوفة ذات البعد (nxn) للعلاقة الآنية بين المتغيرات، وتكون عناصر قطرها الرئيسي مساوية للواحد؛

A_i^*: مصفوفة المعاملات الهيكلية (i=1,…,p)، وهي تختلف بشكل عام عن نظيرتها في الشكل المختزل إذا كان ($A \neq I$). بضرب طرفي العلاقة (45.4) في مقلوب المصفوفة A يصبح لدينا:

$$Y_t = A^{-1}\pi^* + \sum_{i=1}^{p} A^{-1}A_i^* Y_{t-i} + A^{-1}Be_t \ldots\ldots (46.4)$$

[1] C.A. Sims, Are Forecasting Models Usable for Policy Analysis?, Federal Reserve Bank of Minneapolis, Quarterly Review (Winter 1986), USA, pp 2-16.
[2] O.J. Blanchard, M.W. Watson, Are Business Cycles All Alike?, in R. Gordon (ed) The American Business Cycle: Continuity and Change, University of Chicago Press, 1986, USA, pp 123-156.
[3] B.S. Bernanke, Alternative Explanations of the Money-Income Correlation, Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, Vol 25, No 1, 1986 USA, pp 49-100.
[4] M.D. Shapiro, M.W. Watson, Sources of Business Cycle Fluctuations, NBER Macroeconomics Annual 1988, Vol 3, USA, pp 111-148.
[5] O.J. Blanchard, D.Quah, The Dynamic Effects of Aggregate Demand and Supply Disturbances, American Economic Review, American Economic Association, vol 79, No 4, September 1989, USA, pp 655-673.
[6] D. McCoy, Op Cit, p 06.
[7] B. Pfaff, Analysis of Integrated and Cointegrated Time Series with R, Springer, NY, USA, 2008, p 43.

$$Y_t = \pi + \sum_{i=1}^{p} \mathrm{A}_i Y_{t-i} + u_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (47.4)$$

من خلال العلاقة (47.4) نلاحظ أنه على الرغم من أن نموذج SVAR هو نموذج هيكلي إلا أنه يشتق من الشكل المختزل لنموذج VAR(p) وذلك من خلال إضافة قيود على المصفوفتين A وB. كما يمكن استرداد بواقي الشكل المختزل من نموذج SVAR من خلال العلاقة ($u_t = \mathrm{A}^{-1}Be_t$)، بالإضافة إلى استرداد مصفوفة التباين–التباين المشترك من خلال ($\sum_u = \mathrm{A}^{-1}BB'\mathrm{A}^{-1\prime}$).

يمكن استخدام نموذج SVAR لتحديد الصدمات وتعقبها عن طريق استخدام دوال الاستجابة الدفعية (IRA)• و/أو تحليل تباين خطأ التنبؤ (FEVD)•• من خلال فرض قيود على المصفوفتين A وB.[1]

نسمي المصفوفة P مصفوفة الانتقال، حيث ($\mathrm{P}=\mathrm{A}^{-1}\mathrm{B}$)، أي أن ($u_t = Pe_t$).

لغرض تقدير نموذج SVAR نقوم كخطوة أولى بتقدير الشكل المختزل لنموذج VAR، ومن ثم تحديد الصدمات الهيكلية عن طريق تشكيل مصفوفة الانتقال P. في هذا الشق من دراستنا نحاول تقدير آثار صدمات السياستين النقدية والمالية، حيث يتضمن نموذجنا سبعة متغيرات، وسنعتمد في وضع القيود التي تعكس السلوكيات الاقتصادية على النظريات الاقتصادية في المقام الأول ثم الدراسات السابقة.

في هذا الصدد نجد أن أقرب الدراسات إلى دراستنا من حيث المتغيرات المكونة للنموذج هي دراسة (Perotti, 2004)[2] التي تناولت "تقدير آثار السياسة المالية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)"، حيث أدمج في نموذجه خمس متغيرات تتمثل في الإنفاق الحكومي الحقيقي والإيرادات الحكومية الحقيقية، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إضافة إلى معدل التضخم ومعدل الفائدة الإسمي، وحسب (شيبي وآخرون، 2010)[3] فإن هذه المتغيرات الخمس تعتبر الحد الأدنى من المتغيرات الاقتصادية الضرورية التي تمكننا من فهم التأثيرات الديناميكية لتقلبات السياسة المالية.

• Impulse response analysis.
•• Forecast error variance decomposition.
[1] B. Pfaff, VAR, SVAR and SVEC Models: Implementation Within R Package vars, Journal of Statistical Software, Vol 27, Issue 4, USA, p 04.
[2] R. Perotti, Estimating the Effects of Fiscal Policy in OECD Countries, IGIER Working Paper No. 276, Centre for Economic Policy Research (CEPR), December 2004, UK, pp 1-60.
[3] عبد الرحيم شيبي، بن بوزيان محمد، سيدي محمد شكوري، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية في الجزائر: دراسة قياسية، منتدى البحوث الاقتصادية، ورقة عمل رقم 536، أوت 2010، مصر، ص 8.

يعتمد نموذجنا تقريبا على نفس المتغيرات التي اعتمدها (Perotti, 2004)، غير أننا سنعتمد على الإيرادات الضريبية الحقيقية بدلا من الإيرادات الحكومية الحقيقية، ومعدل نمو الكتلة النقدية كمؤشر للسياسة النقدية بدلا من سعر الفائدة الإسمي، كما يعتمد على إضافة متغيرين آخرين، ويتعلق الأمر بسعر الصرف الفعال الحقيقي ومعدل البطالة، وعليه يكون شعاع المتغيرات الداخلية (يجب أن تكون مستقلة) على الشكل التالي:

$$Y_t = [\Delta m_t \; \Delta lreer_t \; \Delta lrt_t \; \Delta lrexp_t \;\; lcpi_t \; \Delta uem_t \; \Delta lrgdp_t]'$$

وبالتالي يكون شعاع البواقي القانونية غير المرتبطة ذاتيا لنموذج VAR على الشكل التالي:

$$U_t = \left[u_t^m \; u_t^{lreer} \; u_t^{lrt} \; u_t^{lrexp} \;\; u_t^{lcpi} \; u_t^{uem} \; u_t^{lrgdp}\right]'$$

من أجل تحديد معاملات مصفوفة الانتقال اعتمد (Perroti, 2004) على الطريقة التالية:[1]

- كتابة المساواة $(u_t = Pe_t)$ على النحو التالي: $Au_t = Be_t$، وكما أوضحنا سابقا فإن: $(P=A^{-1}B)$؛
- تثبيت بعض العناصر غير القطرية للمصفوفتين A وB بالاعتماد على بعض الدلالات الاقتصادية، فإذا افترضنا أن أحد البواقي لا يؤثر في الآخر في خضم نفس السنة فإن هذا العنصر سيأخذ القيمة 0، أما إذا افترضنا وجود تأثير فإنه يجب قياسه لأجل إعطاء قيمة للعنصر α_{ij} (قيود اقتصادية)؛
- تثبيت العناصر القطرية بإعطائها قيمة 1 (قيود التوحيد).

تعتبر نماذج SVAR نماذج هيكلية، لذلك فهي تهدف لتمثيل نموذج حقيقي للنشاط الاقتصادي، وبما أن معلومات المعاينة وحدها لا تكشف عن الحقيقة فإنه يجب فرض بعض الآراء المسبقة لتحديد النموذج القياسي، وهذا ينطبق على كل نموذج اقتصاد كلي قياسي هيكلي، بمعنى أيّ نموذج هيكلي سواء كان نموذج SVAR أو نموذج معادلات آنية فإنه يعكس التحيز الذي يمارسه المنمذِج إلى حد ما.[2]

المطلب الثاني: تحديد القيود وتقدير النموذج

أولا: تحديد القيود:

من خلال النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة التي من أبرزها دراسة (Perotti, 2004)،

[1] عبد الرحيم شيبي، بن بوزيان محمد، سيدي محمد شكوري، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[2] J. Gottschalk, Monetary policy and the German Unemployment Problem in Macroeconomic Models: Theory and Evedence, Springer, Berlin, Germany, 2005, p 271.

(Unal, 2015)[1]، (Vinayagathasan, 2013)[2]، (Haug et al, 2013)[3]، (Boiciuca, 2015)[4]، بالإضافة إلى الدراسات التي تناولت حالة الاقتصاد الجزائري على غرار دراسة (شيبي وآخرون، 2010) و(قوري، 2014)[5]، تم تسطير الفرضيات التالية:

- نفترض في المعادلة الأولى أن التغيرات التي تحصل في الكتلة النقدية يمكن تفسيرها بصدمة هيكلية في الكتلة النقدية (حد الخطأ الجديد)، أما بقية المتغيرات فليس لها تأثير آني؛
- تفترض المعادلة الثانية أن التغيرات غير المتوقعة في سعر الصرف الفعال الحقيقي تكون بسبب صدمة هيكلية في المتغير نفسه (حد الخطأ الجديد).
- تدل المعادلة الثالثة على أن التغيرات غير المتوقعة في الإيرادات الضريبية الحقيقية يمكن تفسيرها بتغيرات غير متوقعة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وصدمة هيكلية في الإيرادات الضريبية الحقيقية؛
- تبين المعادلة الرابعة أن التغيرات غير المتوقعة في النفقات العامة الحقيقية يمكن أن تكون بسبب تغيرات غير متوقعة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إضافة إلى استجابة آنية لصدمة هيكلية في الإيرادات الضريبية الحقيقية، وصدمة هيكلية في النفقات العامة الحقيقية؛
- تدل المعادلة الخامسة على أنه يمكن للتغيرات غير المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والنفقات العامة الحقيقية بالإضافة إلى الإيرادات الضريبية الحقيقية وصدمة هيكلية في مستوى الأسعار التأثير على مستوى الأسعار بشكل فوري، أما بالنسبة لبقية المتغيرات فلا يكون تأثيرها آنيا؛
- بالنسبة للمعادلة السادسة، نفترض أن معدل البطالة يتأثر آنيا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والنفقات العامة الحقيقية، إضافة إلى الإيرادات الضريبية الحقيقية ومستوى الأسعار، وصدمة هيكلية في معدل البطالة؛
- تفترض المعادلة السابعة أن النفقات العامة الحقيقية والإيرادات الضريبية الحقيقية، معدل البطالة ومستوى الأسعار، إضافة إلى صدمة هيكلية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تؤثر فورا على هذا الأخير؛

[1] U. Unal, The Unemployment Effects of Fiscal Policy in Netherlands, MPRA Paper 81433, University Library of Munich, Germany, 2015, pp 1-16.
[2] T. Vinayagathasan, Monetary Policy and the Real Economy: A Structural VAR Approach for Sri Lanka, GRIPS Discusuion Paper 13-13, National Graduate Institute for Policy Studies (GRIPS), July 2013, Japan, pp 1-33.
[3] A. Haug, T. Jedrzejowicz, A. Sznajderska, Combining Monetary and Fiscal Policy in an SVAR for a Small Open Economy, Economics Discussion Papers No. 1313, October 2013, New Zealand, pp 1-39.
[4] I. Boiciuca, The effects of fiscal policy shocks in Romania. A SVAR Approach, Procedia Economics and Finance, Vol. 32, 2015, Netherlands, pp 1131-1139.
[5] عبد الله قوري يحي، محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012، مجلة الباحث، العدد 14، 2014، الجزائر، ص 83-95.

يمكن ترجمة هذه القيود وفقا للنموذج التالي:

$$\begin{cases} u_t^m = e_t^m \\ u_t^{lreer} = e_t^{lreer} \\ u_t^{lrt} = \alpha_{lrt}^{lrgdp} u_t^{lrgdp} + e_t^{lrt} \\ u_t^{lrexp} = \alpha_{lrexp}^{rgdp} u_t^{rgdp} + \beta_{lrexp}^{lrt} e_t^{lrt} + e_t^{lrexp} \\ u_t^{lcpi} = \alpha_{lcpi}^{lrexp} u_t^{lrexp} + \alpha_{lcpi}^{lrt} u_t^{lrt} + \alpha_{lcpi}^{lrgdp} u_t^{lrgdp} + e_t^{lcpi} \\ u_t^{uem} = \alpha_{uem}^{lrexp} u_t^{lrexp} + \alpha_{uem}^{lrt} u_t^{lrt} + \alpha_{uem}^{lrgdp} u_t^{lrgdp} + \alpha_{uem}^{lcpi} u_t^{lcpi} + e_t^{uem} \\ u_t^{lrgdp} = \alpha_{lrgdp}^{lrexp} u_t^{lrexp} + \alpha_{lrgdp}^{lrt} u_t^{lrt} + \alpha_{lrgdp}^{lcpi} u_t^{lcpi} + \alpha_{lrgdp}^{uem} u_t^{uem} + e_t^{lrgdp} \end{cases}$$

وعليه يمكن كتابة المصفوفتين A وB على الشكل التالي:

$$A = \begin{array}{c} \begin{matrix} u_t^m & u_t^{lreer} & u_t^{lrt} & u_t^{lrexp} & u_t^{lcpi} & u_t^{uem} & u_t^{lrgdp} \end{matrix} \\ \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & -\alpha_{lrexp}^{rgdp} \\ 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & -\alpha_{lrt}^{lrgdp} \\ 0 & 0 & -\alpha_{lcpi}^{lrt} & -\alpha_{lcpi}^{lrexp} & 1 & 0 & -\alpha_{lcpi}^{lrgdp} \\ 0 & 0 & -\alpha_{uem}^{lrt} & -\alpha_{uem}^{lrexp} & -\alpha_{uem}^{lcpi} & 1 & -\alpha_{uem}^{lrgdp} \\ 0 & 0 & -\alpha_{lrgdp}^{lr} & -\alpha_{lrgdp}^{lrexp} & -\alpha_{lrgdp}^{lcpi} & -\alpha_{lrgdp}^{uem} & 1 \end{pmatrix} \end{array}$$

$$B = \begin{array}{c} \begin{matrix} e_t^m & e_t^{lreer} & e_t^{lrt} & e_t^{lrexp} & e_t^{lcpi} & e_t^{uem} & e_t^{lrgdp} \end{matrix} \\ \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & \beta_{lrexp}^{lrt} & 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 \end{pmatrix} \end{array}$$

ثانيا: تقدير نموذج VAR.

قبل تقدير النموذج نقوم بتحديد درجة التأخير المناسبة وفقا لمعايير المعلومات، وباستخدام السلاسل المستقرة تبيَّن حسب الجدول (10.4) أن درجة التأخير المثلى لنموذج VAR حسب جميع معايير المعلومات هي تأخيرين اثنين (p=2).

الجدول (10.4): درجة التأخير المثلى لنموذج VAR (باستخدام المتغيرات المستقرة)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: D(M) D(LREER) D(LRT) D(LREXP) LCPI D(UEM) D(LRGDP)
Sample: 1990 2016

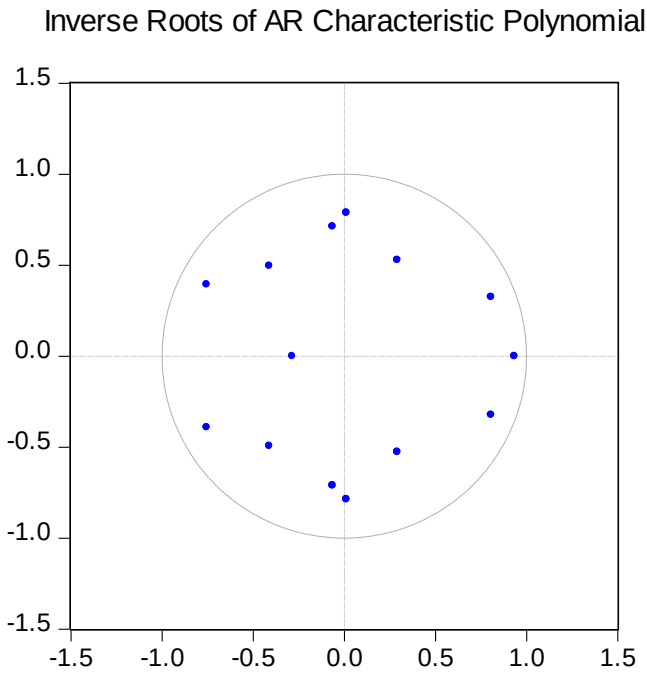
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-4.472735	NA	6.14e-09	0.956061	1.299660	1.047218
1	107.9799	149.9369	3.73e-11	-4.331661	-1.582869	-3.602406
2	211.3550	77.53127*	1.52e-12*	-8.862913*	-3.708927*	-7.495559*

* indicates lag order selected by the criterion

المصدر: مخرجات برنامج "Eviews10"

بعد تحديد درجة التأخير وتقدير نموذج VAR (2) نمر إلى التحقق من استقراريته.

الشكل (9.4): استقرارية نموذج VAR



المصدر: مخرجات برنامج "Eviews10"

يتضح من خلال الشكل (9.4) أن النموذج المقدر VAR (2) يحقق شروط الاستقرار، حيث أن مقلوب جذور كثير الحدود أقل من الواحد، أي أنها تقع داخل دائرة الوحدة، ويدل ذلك على خلو النموذج من مشكلتي الارتباط الذاتي بين الأخطاء وعدم ثبات التباين.

بعد التأكد من استقرارية النموذج نتجه لتقدير المصفوفتين A وB، وبالاعتماد على برنامج "Eviews10" كانت النتائج كالتالي:

$$A = \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & -91.38 \\ 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 735.88 \\ 0 & 0 & 9.8957 & -16.85 & 1 & 0 & -53.85 \\ 0 & 0 & 5.1740 & 4.6606 & -10.812 & 1 & 40.862 \\ 0 & 0 & 4.0037 & 2.3087 & -41.009 & 0.1785 & 1 \end{pmatrix}$$

$$B = \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & -7.896 & 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 \end{pmatrix}$$

وعليه تكون مصفوفة الإنتقال P التي تحسب بالعلاقة ($P=A^{-1}B$) كالتالي:

$$A = \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0.0140 & 0.1161 & 0.0069 & -0.00003 & 0.00017 \\ 0 & 0 & 0.0430 & 0.0648 & -0.0556 & 0.00025 & -0.0014 \\ 0 & 0 & 0.0044 & 0.0113 & -0.0015 & 0.00457 & -0.0256 \\ 0 & 0 & 0.2160 & -0.831 & 0.20344 & 1.04847 & -0.2714 \\ 0 & 0 & -0.010 & 0.0012 & 0.00007 & -0.0000003 & -0.000001 \end{pmatrix}$$

المطلب الثالث: دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية (SIRF)

تسمح دوال الاستجابة بدراسة انعكاس صدمة معينة يتعرض لها متغير ما على القيم المستقبلية للمتغير نفسه وبقية متغيرات النموذج مع افتراض أن صدمات بقية المتغيرات تساوي الصفر.

يمكن الحصول على آثار الصدمات من خلال تحويل العلاقة (45.4) إلى شعاع المتوسط المتحرك الهيكلي (SVMA) حيث:[1]

$$[A - A^*(L)]Y_t = Be_t$$

$$\Rightarrow Y_t = [A - A^*(L)]^{-1}Be_t \quad \dots\dots\dots\dots (48.4)$$

نضع: $D = [A - A^*(l)]^{-1}$

$$Y_t = D_0 e_t + D_1 e_{t-1} + \cdots + D_s e_{t-s}$$

$$Y_t = \sum_{S=0}^{\infty} D_s e_{t-s} \quad \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (49.4)$$

تشير S إلى الأفق الزمني للتنبؤ.

[1] R. KAMATI, Monetary Policy Transmission Mechanism and Interest Rate Spreads, Doctorat Thesis in Philosophy, University of Glasgow, Scotland, November 2014, p 77.

نظرا لأن الصف i والعمود j للمصفوفة D_s يحدد أثر حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير العمودي j في الفترة الزمنية t ($e_{j,t}$) على المتغير الصفي i في الفترة الزمنية t+s ($Y_{i,t+s}$)، فإن استجابة $Y_{i,t+s}$ لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في $e_{j,t}$ يمكن الحصول عليه من خلال المعادلة التالية:[1]

$$D_{ij,s} = \frac{\partial Y_{i,t+s}}{\partial e_{j,t}} \quad \dots\dots\dots\dots\dots \quad (50.4)$$

$$s = 0,1,\dots,\infty \qquad \text{حيث:}$$

وبشكل عام تشكل المصفوفة D_s تأثيرات هامشية للابتكارات (Innovations) في النظام على Y_{t+s}، ويتم التعبير عن ذلك على النحو التالي:[2]

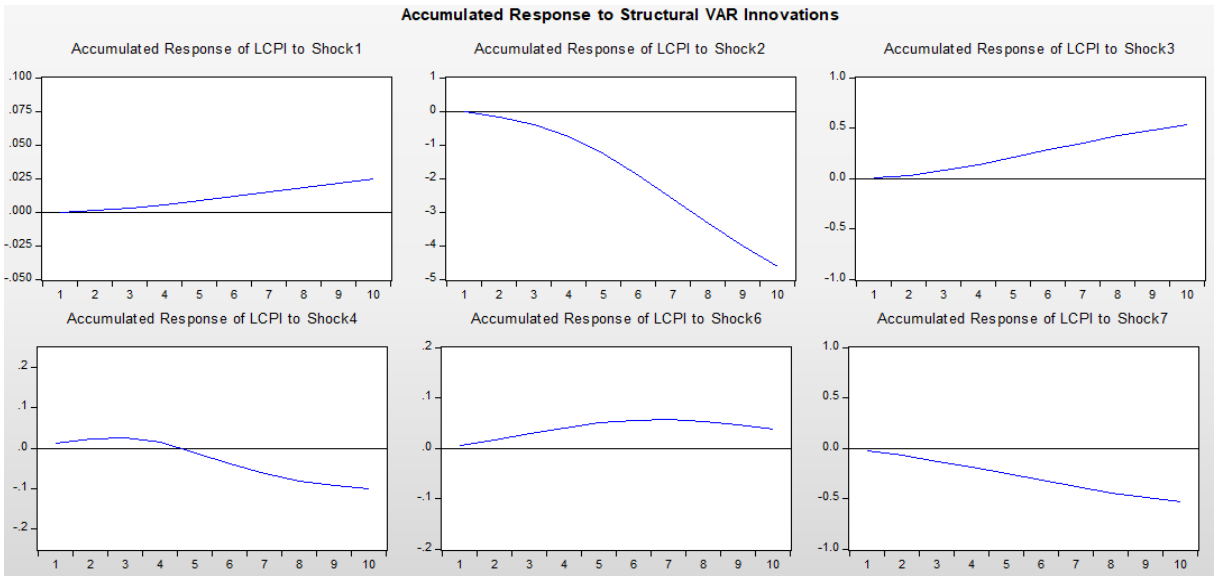
$$D_s = \frac{\partial Y_{t+s}}{\partial e_t} \quad \dots\dots\dots\dots\dots \quad (51.4)$$

تمثل معاملات المصفوفة D_s معاملات الاستجابة للصدمة

أولا: آثار صدمات السياستين النقدية والمالية على مستوى الأسعار

بعد تقدير دوال الاستجابة الدفعية لآثار صدمات السياسة النقدية على مستوى الأسعار خلال مدة مقدرة بعشر سنوات، كانت التقديرات كما يعكسها الشكل (10.4)•.

الشكل (10.4): استجابة مؤشر الأسعار لصدمات السياستين النقدية والمالية



المصدر: مخرجات برنامج "Eviews10"

[1] مجدي الشوربجي، مرجع سبق ذكره، ص 195.

[2] R. KAMATI, Op cit, p 77-78.

• جدول القيم المقدَّرة للصدمات مبين في (الملحق 9).

من خلال الشكل (10.4) نستخلص ما يلي:

- يؤدي حدوث صدمة هيكلية موجبة في الكتلة النقدية مقدرة بـ 1% إلى حدوث أثر موجب في المدى القصير، المتوسط والطويل على مستوى الأسعار، حيث يصل في أقصاه إلى نسبة 0.025% في السنة العاشرة، ويتوافق ذلك مع ما هو متوقع نظريا، حيث أن زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد من أهم المحفزات المباشرة لارتفاع معدل التضخم خصوصا في الأجلين المتوسط والطويل؛
- سيتولد عن صدمة هيكلية موجبة في سعر الصرف الفعّال الحقيقي أثر سلبي على مستوى الأسعار طول فترة التنبؤ، وهذا مناقض لمبادئ النظرية الاقتصادية، ويدل ذلك على ضعف استجابة مستوى الأسعار للصدمات الناتجة عن التغيرات الخارجية، وذلك بسبب تدخلات السلطات النقدية في البلاد من خلال السياسات التي تنتهجها لضبط مستوى التضخم، ففي إطار برنامج التعديل الهيكلي اعتمدت الحكومة سياسة تقييدية على غرار تفعيل أداة سعر الفائدة ورفع معدلها وكذلك تحرير الأسعار الذي أدى إلى تعزيز المنافسة وفك الاحتكار، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين العرض وتخفيض الأسعار، إضافة إلى محدودية الطلب الكلي في ظل معدلات البطالة المرتفعة؛
- الصدمة الهيكلية الموجبة في الإيرادات الضريبية الحقيقية سيكون لها تأثير موجب على مستوى الأسعار طول فترة التنبؤ، حيث يصل إلى حدود 0.52% خلال السنة العاشرة، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية حسب التفسير الذي قدمه اقتصاديو جانب العرض؛
- ينتج عن صدمة هيكلية موجبة في النفقات العامة الحقيقية ضغوط تضخمية في المدى القصير تقدر بحوالي 0.03% في السنة الثانية من حدوث الصدمة، ويتواصل التأثير الموجب على مستوى الأسعار إلى غاية السنة الرابعة ليصل إلى حدود 0.01%، ويتوافق ذلك مع النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة الإنفاق يؤدي إلى تحفيز الطلب الكلي في ظل قصور العرض خاصة بالنسبة لحالة الاقتصاد الجزائري، لكن ابتداء من السنة الخامسة يصبح هذا الأثر سلبيا ليصل خلال السنة العاشرة إلى 0.1-%، وربما يعود ذلك إلى أثر الإنفاق الاستثماري الذي يحفز العرض الكلي خلال الأجلين المتوسط والطويل، مما يؤدي إلى تغطية الطلب الزائد وبالتالي انخفاض الأسعار إلى مستوى أقل؛
- يكون لحدوث صدمة هيكلية موجبة في معدل البطالة أثر موجب على مستوى الأسعار طول فترة التنبؤ، حيث يصل إلى ذروته في المدى المتوسط ليبلغ نسبة 0.05%، ويتضاءل في المدى الطويل ليصل إلى نسبة 0.03%،

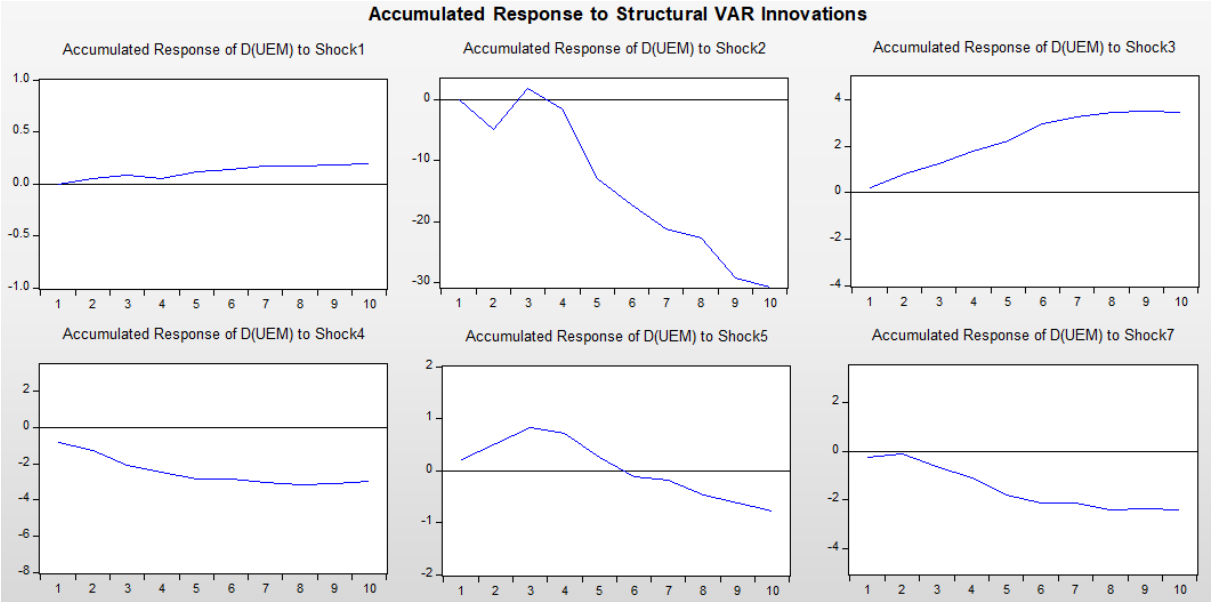
وهذا يناقض النظرية الاقتصادية حسب منحنى "فيليبس" الذي يبين أن العلاقة بين معدل التضخم ومستوى الأسعار هي علاقة عكسية؛

- يتولد عن الصدمة الهيكلية الموجبة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تأثير سلبي على مستوى الأسعار في مختلف الآجال، ويصل إلى ذروته في السنة العاشرة بنسبة 0.53-%؛

ثانيا: آثار صدمات السياستين النقدية والمالية على معدل البطالة.

بعد استعراض آثار صدمات السياستين النقدية والمالية على مستوى الأسعار ننتقل إلى توضيح آثار هذه الصدمات الهيكلية على معدل البطالة.

الشكل (11.4): استجابة معدل البطالة لصدمات السياستين النقدية والمالية



المصدر: مخرجات برنامج "Eviews10"

يتضح من خلال الشكل (11.4) ما يلي:

- يؤدي حدوث صدمة هيكلية موجبة في الكتلة النقدية بمقدار 1% إلى أثر موجب على معدل البطالة طول فترة التنبؤ، حيث تصل إلى نسبة 0.19% خلال السنة العاشرة وهذا يناقض المنظور الاقتصادي، لذلك فالمبرر المحتمل لهذا الأثر هو عدم أو ضعف استجابة الجهاز الإنتاجي (الذي يعد مستوعبا للقوى العاملة) في الاقتصاد الوطني للزيادة غير المتوقعة في المعروض النقدي؛

- يتولد عن صدمة هيكلية موجبة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي أثر سالب على معدل البطالة طيلة الفترة، وهذا يتوافق مع ما هو متوقع نظريا، حيث أن انخفاض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية في الخارج وارتفاع أسعار السلع المستوردة من الخارج، وهذا ما يؤدي إلى إنعاش الصادرات السلعية وتخفيض الواردات لارتفاع أسعارها، بمعنى رفع معدل الإنتاج في الاقتصاد الوطني مما يتطلب تشغيل قوى عاملة جديدة (تخفيض معدل البطالة)؛
- ينتج عن صدمة هيكلية موجبة في الإيرادات الضريبية الحقيقية بمقدار 1% أثر موجب على معدل البطالة في مختلف الآجال، ويصل في أقصاه إلى حدود 3.5% خلال الفترة التاسعة، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية من وجهة نظر اقتصاديي جانب العرض، حيث أن ارتفاع الضرائب يؤدي إلى انكماش الاستثمار مما يعني انخفاض الطلب على اليد العاملة وبالتالي ارتفاع معدل البطالة؛
- الصدمة الهيكلية الموجبة في النفقات العامة الحقيقية يكون أثرها سلبيا على معدل البطالة خلال كل فترة التنبؤ، حيث يصل إلى مستوى 3.11-% كأقصى أثر سلبي خلال الفترة التاسعة، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن ارتفاع النفقات العامة خاصة الاستثمارية يؤدي إلى بعث مشاريع استثمارية تمتص جزءا من اليد العاملة العاطلة مما يعني انخفاض معدل البطالة؛
- إن حدوث صدمة هيكلية موجبة في مستوى الأسعار يكون له أثر موجب على معدل البطالة خلال الأجل القصير، لكن هذا الأثر يصبح سلبيا في المديين المتوسط والطويل، ويتوافق ذلك مع النظرية الاقتصادية؛
- ينتج عن صدمة هيكلية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تأثير سلبي على معدل البطالة طول فترة التنبؤ، وهذا يتوافق مع المنظور الاقتصادي وفقا لقانون "أوكن" الذي يقرر العلاقة العكسية بين المتغيرين؛

خلاصة الفصل

استهلينا هذا الفصل بعرض لبعض الدراسات السابقة المحلية والأجنبية، بالتركيز على المحلية منها باعتبار دراستنا امتدادا لهذه الدراسات، وجدنا أن نتائجها قد اختلفت في تقرير مدى فعالية السياستين النقدية والمالية في الحد من آثار الدورة الاقتصادية، وبالتالي تقصي مكانة هذه السياسات بالنسبة للاقتصاد الجزائري، ويمكن إرجاع هذا التضارب في النتائج إلى اختلاف المناهج المتبعة والأساليب المستخدمة، إضافة إلى اختلاف فترات الدراسة.

بالنسبة لدراستنا التطبيقية، أفرزت نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة عن استقرار سلسلة مستوى الأسعار عند المستوى، أما بقية السلاسل فتستقر عند الفرق الأول، لذلك انتقلنا إلى إجراء اختبارات التكامل المشترك بالاعتماد على منهجية ARDL، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات السياستين النقدية والمالية لحالة مؤشر الأسعار كمتغير تابع، وكذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات السياستين النقدية والمالية لحالة معدل البطالة كمتغير تابع، وتم التأكد من سلامة وجودة هذه النماذج عن طريق مجموعة من الاختبارات.

بالانتقال إلى اختبار العلاقة السببية وفق منهجية Toda-Yamamoto، أظهرت نتائج الاختبار أن متغيرات السياستين النقدية والمالية مجتمعة تسبب كل من معدل البطالة وكذلك مستوى الأسعار، وبتفصيل العلاقة السببية لكل متغير نجد أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من سعر الصرف الفعال الحقيقي وكذلك النفقات العامة الحقيقية باتجاه مستوى الأسعار، إضافة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من كل من معدل البطالة ومستوى الأسعار باتجاه الكتلة النقدية، وكذلك وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من معدل البطالة باتجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

بالنسبة لنتائج تحليل الصدمات باستعمال نموذج SVAR، أظهرت النتائج أن استجابة مستوى الأسعار ومعدل البطالة لصدمات المتغيرات النقدية والمالية ضعيفة نسبيا، وبالنسبة لأثر هذه الصدمات فإن حدوث صدمة في الكتلة النقدية ينعكس بأثر موجب على مستوى الأسعار في مختلف الآجال وأثر موجب كذلك على معدل البطالة طول فترة التنبؤ، وبالنسبة لصدمة موجبة في سعر الصرف الفعال الحقيقي فتنعكس بأثر سلبي على مستوى الأسعار في مختلف الآجال، وأثر سلبي أيضا على معدل البطالة في الأجل القصير، المتوسط والطويل، أما حدوث صدمة موجبة في الإيرادات الضريبية الحقيقية فينعكس بأثر موجب على معدل البطالة ومستوى الأسعار طول فترة التنبؤ، وفيما يخص الصدمة الموجبة في النفقات العامة الحقيقية فإنها تؤثر إيجابا على مستوى الأسعار في المدى

القصير، كما تؤثر سلبا على معدل البطالة في الأجل القصير، المتوسط والطويل، وتنعكس صدمة الناتج المحلي الحقيقي بأثر سلبي خلال كل فترة التنبؤ على مستوى الأسعار، وكذلك يكون أثرها سلبيا على معدل البطالة خلال مختلف الآجال.

الخاتمة

يعتبر موضوع الدورات الاقتصادية وضبط آثارها من أكثر المواضيع رواجا في الدراسات المعاصرة، وذلك لكونها سمة ملازمة للاقتصاديات الرأسمالية سواء المتقدمة منها أو النامية، ونظرا لأهمية هذا الموضوع ومعاناة الجزائر من آثار الدورات الاقتصادية بشكل ملحوظ فقد حاولنا من خلال هذا البحث تحديد العلاقة بين هذه الآثار والتي تمثلت في التضخم والبطالة والسياسات النقدية والمالية باعتبارها كابحا وضابطا لها حسب الأدبيات الاقتصادية وأيضا حسب الدراسات السابقة، وذلك خلال الفترة (1990-2016).

لبلوغ الهدف من هذه الدراسة تم تقسيم هذا البحث إلى جزأين نظري وتطبيقي، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للسياسات النقدية والمالية من خلال إبراز أهم أهدافهما وأدواتهما، وكذلك مكانتهما في الفكر الاقتصادي المعاصر، وأهم السياسات النقدية غير التقليدية المطبقة في السنوات الأخيرة، دون أن ننسى دور كل سياسة في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى التفاعل بين السياستين.

في الفصل الثاني من الدراسة تناولنا الدورات الاقتصادية من خلال إبراز مراحلها وأسبابها حسب مختلف المدارس الاقتصادية، إضافة إلى أهم آثارها والمتمثلة في التضخم والبطالة والركود التضخمي وأهم النظريات المفسرة لها وعلاجها. أما الفصل الثالث فخصصناه لاستعراض تطور الجهاز المالي والمصرفي الجزائري، وعرض لتطور متغيرات السياسات النقدية والمالية، إضافة إلى تطور كل من البطالة والتضخم وإبراز العلاقة بينهما خلال فترة الدراسة لتحديد ما إذا كانت الجزائر تعاني من ظاهرة الركود التضخمي، مع الوقوف على الأسباب المفسرة لمختلف التطورات التي شهدتها المتغيرات.

خصِّص الفصل الرابع من الدراسة لتحديد العلاقة وقياسها من خلال دراسة وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات السياستين وكل من البطالة ومؤشر الأسعار، وكذلك تحديد العلاقة السببية لننتهي بتحليل الصدمات.

أولا: إختبار الفرضيات

تعتبر **الفرضية الأولى** صحيحة، حيث عانت الجزائر طول فترة الدراسة من معدلات بطالة مرتفعة، إضافة إلى معدلات تضخم مرتفعة خاصة في فترة التسعينات ومتذبذبة منذ بداية الألفية، ويعود سبب هذا الارتفاع في المعدلين في بداية الفترة إلى الأزمة النفطية سنة 1986 وما أعقبها من تبعات، وكذلك التحول نحو نظام اقتصاد السوق وما اقتضاه من تغيرات كبيرة دون أن ننسى تدهور الوضع الأمني، ونظرا لارتفاع معدلي البطالة والتضخم ووفقا لمؤشري قياس الركود التضخمي اللّذين استخدمناهما في الدراسة فإن الجزائر عانت من حالة ركود تضخمي خلال فترة الدراسة؛

الفرضية الثانية صحيحة، حيث ساهمت السياسات النقدية والمالية الانكماشية في إطار برنامج التعديل الهيكلي في كبح معدل التضخم والتوجه به نحو مستويات معقولة مع نهاية فترة التسعينات، ونتيجة لتحسن أسعار النفط العالمية وإطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي اتّجهت الجزائر لانتهاج سياسات نقدية ومالية توسعية ساهمت في تخفيض معدل البطالة بشكل ملحوظ؛

الفرضية الثالثة صحيحة نسبيا، حيث توصلنا من خلال اختبار السببية باعتماد منجية Toda-Yamamoto المطورة لاختبار Granger إلى وجود علاقة سببية تتجه من سعر الصرف الفعال الحقيقي وكذلك النفقات العامة الحقيقية باتجاه مؤشر الأسعار؛

الفرضية الرابعة صحيحة، وقد تم التحقق من هذه الفرضية من خلال تحليل الصدمات باستعمال نموذج SVAR، وتم ملاحظة أن متغيرات السياستين تحقق آثار مهمة على كل من البطالة والأسعار، وبالمقارنة بين آثار السياستين لاحظنا أن أثر صدمات متغيرات السياسة المالية وكذلك الناتج الحقيقي أكبر من أثر الصدمة في الكتلة النقدية.

ثانيا: نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ما يتعلق بالجانب النظري ومنها ما هو متعلق بالجانب التحليلي التطبيقي، والتي يمكن عرضها كالتالي:

1. نتائج الجانب النظري:

- تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة الأهداف النهائية التي يجملها ما يسمى بالمربع السحري لكالدور، والمتمثلة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، تحقيق العمالة الكاملة، استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى التحكم في التقلبات الاقتصادية، أما السياسة المالية فتسعى لتحقيق جملة الأهداف السابقة بالإضافة إلى الأهداف الهيكلية عن طريق تطوير النظام الإنتاجي، وكذلك معالجة مسألة إعادة توزيع الدخل بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية؛
- تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى كمية ونوعية، حيث تتمثل الأدوات الكمية في سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني وسياسة السوق المفتوحة، أما بالنسبة للأدوات النوعية فتتمثل في سياسة تأطير القرض، السياسة الانتقائية للقرض، والإقناع الأدبي؛
- تتمثل أدوات السياسة المالية في النفقات العامة، السياسة الضريبية وسياسة الدين العام؛

- تعتمد فعالية السياسات النقدية على درجة تطور الجهاز المالي والمصرفي في البلد بما في ذلك درجة استقلالية البنك المركزي، لذلك نجد أن الدول المتقدمة تعتمد بشكل كبير على الأدوات الكمية، أما الدول النامية فتركن إلى استعمال الأدوات النوعية نظرا لعدم وجود نظام مالي ومصرفي كفء ومتقدم؛
- ترتبط السياستين النقدية والمالية بعلاقة وثيقة من خلال الأهداف المشتركة، ويعزز ذلك من ضرورة التنسيق بينهما ضمانا لعدم تعارضهما وتداخلهما بالصورة التي تضعف من فعاليتهما، وبالتالي تثبيط الوصول إلى الأهداف المسطرة؛
- يعتبر تأثير السياسة المالية أبرز وأسرع على النشاط الاقتصادي مقارنة بتأثير السياسة النقدية، حيث تعتمد هذه الأخيرة في تأثيرها على النشاط الاقتصادي على متغيرات وسيطية؛
- اختلفت أهمية ومكانة السياسات النقدية والمالية في الفكر الاقتصادي باختلاف الظروف الاقتصادية لبروز هذه النظريات، حيث برزت النظرية الكينزية التي دعت إلى ضرورة تفعيل أدوات السياسة المالية إلى جانب الأدوات النقدية في ظل عجز السياسة النقدية لوحدها عن مواجهة أزمة الكساد الكبير، في وقت كان الاقتصاديون الكلاسيك يُسَلِّمون بأن السياسة النقدية هي الكفيلة بتسيير أوضاع النشاط الاقتصادي دون الحاجة إلى تدخل الدولة من خلال أدواتها المالية، وبعد نشوء حالة الركود التضخمي نشأت النظرية النقدية الحديثة التي أكدت على ما ذهب إليه الاقتصاديون الكلاسيك من عدم فعالية أدوات السياسة المالية في مواجهة الأزمات ودعوا إلى رد الاعتبار الريادي للسياسة النقدية لكن بأدوات ووسائل علاج جديدة، أما نظرية التوقعات العقلانية فأكدوا على عدم جدوى السياسة النقدية في إحداث أي أثر حقيقي، وبالنسبة لاقتصاديي جانب العرض فأكدوا على ضرورة تقييد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتخفيض نسب الضرائب، ولم يهتموا بالسياسة النقدية حيث دعوا إلى تبني معدل نمو نقدي ثابت؛
- أدى تطور الأنظمة الاقتصادية إلى زيادة تعقيد المشاكل التي تواجه النشاط الاقتصادي، وهذا ما أدى إلى محدودية السياسات النقدية التقليدية، مما فرض استحداث سياسات نقدية جديدة من خلال توظيف نفس الأدوات لكن بميكانيزمات وأساليب تنفيذ جديدة، ويتعلق الأمر بسياسة سعر الفائدة السالب وسياسة التيسير الكمي؛
- يصادف النشاط الاقتصادي تقلبات متعاقبة فيما يصطلح عليه بالدورات الاقتصادية، حيث تختلف مدتها وأسبابها باختلاف مدارس الفكر الاقتصادي، وتتكون الدورة من أربع مراحل تتمثل في مرحلة الانتعاش، مرحلة الرواج، مرحلة الانكماش لتعقبها مرحلة الركود؛

- من أهم المخلفات المرافقة للدورة الاقتصادية نجد حالة التضخم التي تظهر في مرحلتي الانتعاش والرواج بشكل أشدّ، وحالة البطالة التي تظهر في مرحلتي الانكماش والركود وتزيد حدتها في حالة الكساد؛
- اختلفت مدارس الفكر الاقتصادي في أسباب التضخم حيث يرى البعض أنها تعود لكمية النقود، أما البعض الآخر فيركز في تفسير التضخم على فائض الطلب الكلي، ومنهم من يفسرها من جانب العرض الكلي، وبين هذا وذاك نجد نظرية التسارع التي ترى أن التضخم نتيجة تسارع بين جانبي العرض والطلب، في حين ركزت النظريات الهيكلية على الاختلال الهيكلي في البناء الاقتصادي في تفسيرها للتضخم؛
- بالنسبة لتفسير ظاهرة البطالة اتفق الاقتصاديون الكلاسيك على أنها ظاهرة مؤقتة سرعان ما تختفي، وبالتالي فإن سوق العمل يكون في حالة توازن دائم، وأن البطالة في النشاط الاقتصادي هي بطالة اختيارية، وبالنسبة للتحليل الكينزي فنجد أن البطالة ليست أمرا استثنائيا وأنه يمكن للاقتصاد الوطني الوصول إلى حالة التوازن مع وجود بطالة، ومع بروز النظريات الحديثة توسعت آفاق تفسير الظاهرة بإدراج فرضيات منها ما يتعلق بسلوكيات الأفراد الباحثين عن العمل؛
- تتمثل ظاهرة الركود التضخمي في اتخاذ البطالة والتضخم لعلاقة طردية، حيث تنشأ حالة من التضخم في أوقات الركود، وقد تم تفسيرها من قبل النقديين على أنها نتيجة لاستخدام السياسات المولدة للتضخم بشكل مستمر، أما اقتصاديو جانب العرض فيرون أنها نتيجة لانخفاض العرض الكلي، بسبب الضرائب المرتفعة، بينما يرى أنصار المدرسة المؤسسية أنها نتيجة لتطور المؤسسات الإنتاجية الاحتكارية التي يكون لها اليد العليا في تحديد الأسعار من خلال إدخال تكنولوجيا تجعلها تستغني عن اليد العاملة؛
- تعمد السلطات النقدية والمالية في البلد في حالة معدلات التضخم المرتفعة إلى اعتماد سياسات انكماشية (امتصاص الكتلة النقدية الزائدة، ترشيد النفقات، رفع الضرائب على الأجور)، وفي حالة معدلات البطالة المرتفعة تعتمد السلطات سياسات توسعية؛
- يكمن الحل لظاهرة الركود التضخمي في زيادة مستوى العرض الكلي مع مراعاة ثبات تكاليف الإنتاج، والامتناع عن اتخاذ إجراءات تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بمعدل يفوق أو يساوي الزيادة في العرض الكلي.

2. نتائج الجانب التحليلي والتطبيقي:

- عرفت الجزائر زيادة مطردة في المعروض النقدي بسبب عدم قدرة الجهاز المصرفي على تمويل الاستثمارات التنموية، واستمرت الزيادة إلى غاية التسعينات حيث انخفضت بفعل برنامج التعديل الهيكلي، لكن عاد للارتفاع مع الشروع في برامج الإنعاش الاقتصادي؛

- نتيجة لبرنامج التعديل الهيكلي، اعتمدت الجزائر خلال فترة التسعينات سياسات نقدية ومالية انكماشية؛
- بدأ اعتماد الجزائر لسياسة الاحتياطي الإلزامي مع بداية الألفية، في حين غابت سياسة السوق المفتوحة إلى أن تم اعتمادها في آخر فترة الدراسة (سنة 2016)؛
- عرفت السياسة النقدية مع بداية الألفية استقرارا حيث تم تثبيت سعر إعادة الخصم وعرف سعر الصرف استقرارا تخلله بعض التقلبات الطفيفة، وخلال نفس الفترة تم اعتماد سياسة مالية توسعية لغرض تمويل برامج التنمية؛
- تمثل إيرادات المحروقات المكوّن الأساسي للإيرادات العامة للدولة بنسبة تفوق النصف طول فترة الدراسة عدا سنتي 2015 و2016 حيث انخفضت لتصل إلى حدود 46.5% و35.5% على التوالي، وعليه فإن حجم الإيرادات العامة في الجزائر يتحدد بشكل كبير حسب تطورات أسعار النفط العالمية، وحيث أن النفقات العامة تتحدد حسب مستوى الإيرادات العامة نجد أن العامل الأساسي لتطور النفقات وما يترتب تبعا لها على النشاط الاقتصادي الوطني يرجع إلى مستوى عائدات المحروقات، بمعنى أن حالة النشاط الاقتصادي الوطني مرهونة بمستوى أسعار النفط العالمية؛
- رغم تحسن حجم الإيرادات الجبائية خارج المحروقات وارتفاع حصتها ضمن مكونات الإيرادات العامة في آخر فترة الدراسة إلا أنها تبقى بعيدة عن المستويات التي يجب أن تكون عليها، ويرجع ذلك أساسا إلى ضعف فعالية النظام الضريبي؛
- عرفت الجزائر خلال فترة التسعينات معدلات تضخم وبطالة مرتفعة، لكن نظرا للإجراءات التقييدية في إطار برنامج التعديل الهيكلي انخفض التضخم إلى معدلات قياسية مع بداية الألفية، أما معدل البطالة فرغم انخفاضه إلا أنه بقي يسجل مستويات مرتفعة تفوق نسبة 10%؛
- عانت الجزائر خلال فترة الدراسة من حالة ركود تضخمي حاد، وقد تم الوصول إلى هذه النتيجة من خلال مؤشرين مختلفين؛
- أفضت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية إلى استقرار سلسلة لوغاريتم مؤشر الأسعار عند المستوى، أما بقية السلاسل للمتغيرات قيد الدراسة فقد استقرت بعد إجراء الفرق الأول؛
- أسفر اختبار التكامل المشترك وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة (ARDL) عن وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات السياستين النقدية والمالية ومعدل البطالة، وكذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات السياستين النقدية والمالية ومؤشر الأسعار؛

- بلغ حد تصحيح الخطأ (سرعة التعديل نحو التوازن) 0.23- في النموذج الخاص بمؤشر الأسعار كمتغير تابع، و0.74- في النموذج الخاص بمعدل البطالة كمتغير تابع؛
- ترتبط الكتلة النقدية بعلاقة عكسية ذات معنوية إحصائية مع معدل البطالة في الأجلين القصير والطويل، ويتوافق ذلك مع النظرية الاقتصادية؛
- يرتبط سعر الصرف الفعال الحقيقي بعلاقة طردية معنوية إحصائيا مع معدل البطالة في الأجلين القصير والطويل، وهي علاقة تناقض المنظور الاقتصادي؛
- ترتبط النفقات العامة بعلاقة طردية معنوية مع معدل البطالة في الأجل القصير، وتصبح هذه العلاقة عكسية في الأجل الطويل وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية، إلا أنه لم يكن ذو معنوية إحصائية؛
- ترتبط الإيرادات الضريبية الحقيقية بعلاقة عكسية معنوية إحصائيا مع معدل البطالة في الأجل القصير؛
- يرتبط الناتج المحلي الحقيقي بعلاقة عكسية ذات معنوية إحصائية مع معدل البطالة في الأجل الطويل، ويتوافق ذلك مع النظرية الاقتصادية؛
- يرتبط معدل البطالة مع معدل التضخم بعلاقة طردية معنوية إحصائيا في الأجل الطويل حسب النموذج الخاص بمعدل البطالة كمتغير تابع؛
- ترتبط الكتلة النقدية بعلاقة طردية مع مستوى الأسعار في المدى الطويل، وهي علاقة مقبولة اقتصاديا إلا أنها لم تكن ذو دلالة إحصائية؛
- يرتبط معدل التضخم بعلاقة عكسية معنوية إحصائيا مع سعر الصرف الفعال الحقيقي في المدى الطويل، وهي علاقة تناقض النظرية الاقتصادية، ويمكن إرجاع ذلك إلى الإجراءات التي تتخذها الدولة والتي ترمي إلى ضبط الأسعار ومنع ارتفاعها خاصة في ظل الصدمات الخارجية التي تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة؛
- وجود علاقة طردية بين النفقات العامة الحقيقية ومستوى الأسعار، وهي علاقة مقبولة اقتصاديا، كما أنها مقبولة إحصائيا حسب إحصائية "Student"؛
- ترتبط الإيرادات الضريبية الحقيقية بعلاقة طردية مع مستوى الأسعار، وهي علاقة مقبولة اقتصاديا إلا أنها لم تكن ذو معنوية إحصائية؛
- هناك علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من النفقات العامة الحقيقية باتجاه مستوى الأسعار، وكذلك من سعر الصرف الفعال الحقيقي باتجاه مستوى الأسعار؛
- هناك علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من كل من مستوى الأسعار ومعدل البطالة باتجاه الكتلة النقدية؛

- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من معدل البطالة باتجاه الناتج المحلي الحقيقي؛
- يكون لصدمة موجبة في الكتلة النقدية أثر موجب على مستوى الأسعار ومعدل البطالة في مختلف الآجال؛
- حدوث صدمة موجبة في النفقات العامة الحقيقية يكون له أثر موجب على مستوى الأسعار وسلبي على معدل البطالة في مختلف الآجال؛
- ينتج عن صدمة موجبة في الإيرادات الضريبية الحقيقية أثر موجب على كل من معدل البطالة ومستوى الأسعار طول فترة التنبؤ المقدرة بعشر سنوات؛
- يكون للصدمة الموجبة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي أثر سلبي على مستوى الأسعار وكذلك على معدل البطالة في مختلف الآجال؛
- الصدمة الموجبة في الناتج المحلي الحقيقي يكون أثرها سلبيا على مستوى الأسعار ومعدل البطالة في الأجل القصير، المتوسط والطويل.

ثالثا: التوصيات

بناء على النتائج السابقة الذكر يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات نوجزها في ما يلي:

- ضرورة العمل على ضمان استقلالية البنك المركزي، وإحداث سوق مالي ونقدي متطور بهدف تمكين السياستين النقدية والمالية من تحقيق أهدافها بأكبر درجة من الفعالية؛
- تعتبر السياسة المالية فاعلا أساسيا في توجه النشاط الاقتصادي الوطني، وهذا ما يوجب ضرورة التحكم في النفقات العامة وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية التي تستوعب اليد العاملة العاطلة، وكذلك الاستثمارات الإنتاجية التي تحفز العرض الكلي، مع ضرورة ترشيد الإنفاق الاستهلاكي؛
- ضرورة التوجه نحو نظام جبائي جديد نظرا لضعف المنظومة الحالية وفشلها، حيث يقدر حجم الضرائب غير المحصلة في آخر فترة الدراسة بنسبة 87%، وهي نسبة مرتفعة جدا بحيث لا يمكن إهمالها أو التغاضي عنها في ظل ضعف الجباية النفطية؛
- ضرورة التنويع الاقتصادي خاصة في ظل الصدمات المتوالية في أسعار النفط، والتي لها الأثر البالغ على النشاط الاقتصادي الوطني، ويتم ذلك من خلال اتخاذ مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد وتحفيز القطاعات الحيوية على غرار قطاعي الفلاحة والصناعة؛

- اهتمام صناع القرار بالدراسات القياسية والاستشرافية التي تمكِّن من إعطاء نظرة استباقية عن السلوك المستقبلي المحتمل للمتغيرات الاقتصادية، وهذا ما يكفل وضع سياسة اقتصادية متكاملة (تتضمن مزيجا من السياسات الاقتصادية) تكون أكثر فعالية في الوصول إلى الأهداف المسطَّرة؛
- تهيئة مناخ مناسب للاستثمار مما يساعد على تخفيض نسبة البطالة، إضافة إلى أنها تعتبر مصدراً إضافياً جديداً للإيرادات الضريبية؛
- تفعيل وتطوير آليات الرقابة لمحاربة الفساد المالي؛
- تعتبر فعالية السياسة النقدية محدودة جدا في ظل عزوف شريحة كبيرة من المواطنين على التعامل مع المنظومة البنكية، ويرجع ذلك أساسا إلى الخلفية الدينية، وهذا ما يوجِب التوسع في الصيرفة الإسلامية، ومن شأن ذلك أيضا تطوير النشاط الاقتصادي.

رابعا: آفاق البحث

خلال إعدادنا لهذا البحث مررنا على بعض النقاط المهمة دون التوسع فيها، والتي من الممكن أن تكون إشكاليات بحث في حد ذاتها، وانطلاقا من هذه النقاط يمكن اقتراح مجموعة من البحوث كما يلي:

- قياس الدورات الاقتصادية –دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول مع الإشارة لحالة الجزائر–؛
- تقييم أثر سياسة التيسير الكمي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في مجموعة من الدول مع الإشارة لحالة الجزائر؛
- تقييم التوجهات الضريبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر في ظل اضطرابات أسعار النفط العالمية؛
- الصيرفة الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر –مع عرض بعض التجارب الدولية–.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللّغة العربية

أ. الكتب:

1. إبراهيم أحمد البدوي وآخرون، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، لبنان، 2017.
2. إبراهيم متولي حسن المغربي، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010.
3. أحمد أبو الفتوح علي الناقة، نظرية الاقتصاد الكلي: مدخل رياضي للسياسة المالية والنقدية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001.
4. أحمد النبهاني، الدورات الائتمانية ودورات الأعمال في ظل تطور الصناعة المصرفية، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
5. أحمد بوطيبة فيصل، العائد من الاستثمار في التعليم، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2013.
6. أحمد جابر حسنين علي، الإصلاح الإداري ودوره في القضاء على الفقر، ط 1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2013.
7. أحمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
8. أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عابد، إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
9. أحمد شعبان محمد علي، السياسات النقدية والمصرفية للبنك المركزي في إطار النظام المصرفي الإسلامي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.
10. أحمد محمد أحمد أبو طه، التضخم النقدي، ط 1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2012.
11. أحمد هني، العملة والنقود، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
12. الأخضر أبو علاء عزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2013.
13. إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
14. إسماعيل عبد الكافي، مصطلحات عصر العولمة، ط 1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، مصر، 2007.
15. إسماعيل محمد الزيود، دور المشروعات الإنمائية الصغيرة في التنمية الريفية، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2010.
16. أشرف عبد العزيز وآخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، لبنان، 2013.

17. إلمان محمد الشريف، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر، 1994.
18. إلمان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية –نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
19. أوجست سوانينبيرج ، الاقتصاد الكلي بوضوح، ترجمة خالد العامري، ط 1، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، الجيزة، مصر، 2008.
20. بربيش سعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007.
21. بشير مصيطفى، إقتصادنا: الفرصة المتبقية، ط 1، سلسلة صناعة الغد، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
22. بشير مصيطفى، الجزائر 2030 رؤية استشرافية، سلسلة صناعة الغد، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
23. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، 2008.
24. بول ساموبلسون، علم الاقتصاد –الأسعار والنقود، ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
25. بول ميلز، جون بريسلي، التمويل الإسلامي النظرية والتطبيق، ترجمة سابك لدراسات الأسواق المالية الاسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014.
26. بيرجت ستراكنبروغ، الاقتصاد اليوم كيف يعمل؟، ترجمة هاني صالح، العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008.
27. جورج باكلي، سوميت ديساي، كل ما تحتاج معرفته عن علم الاقتصاد، ط 1، ترجمة أحمد المغربي، دار الفجر، القاهرة، مصر، 2013.
28. حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ط 1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1995.
29. حسن حسين أحمد البشايرة، سياسة تدخل الدولة في سوق السلع والخدمات في الاقتصاد الإسلامي، ط 1، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
30. حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
31. حسن ياسين طعمة، إيمان حسين حنوش، أساليب الإحصاء التطبيقي، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
32. حسين الأسرج، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبطالة في دول مجلس التعاون الخليجي (النسخة العربية)، منصة النشر المستقلة (CreateSpace independent Publishing Platform)، كارولينا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014.
33. حسين محمد خليل، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، الأردن، 2008.

34. حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة التقليدية، دار عماد الدين، عمان، الأردن، 2009.
35. خالد محمد الزواوي، البطالة في الوطن العربي: المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2004.
36. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
37. خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي –الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
38. داود العذاري، جواد كاظم البكري، اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية، ط 1، دار جرير للنشر، عمان، الأردن، 2010.
39. دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي –الاقتصاد المالي، ج 4، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009.
40. رايس مبروك، انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
41. رزق عادل، إدارة الأزمات المالية العالمية –منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، ط 1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2010.
42. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1998.
43. رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، ص 1، دار زهران، عمان، الأردن، 2009.
44. زايد فهد خليل، فن إدارة الأزمات الاقتصادية –العولمة وبداية الانهيار، دار يافا العلمية، عمان، الأردن، 2012.
45. زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2006.
46. ساموبلسون بول، ويليام نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، عمان، الأردن، 2001.
47. سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011.
48. سعيد علي محمد العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011.
49. سميسم سلام، الاقتصاد بين نظريتين السوق الاجتماعي والإسلامي، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، الأردن، 2010.
50. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.
51. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
52. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط 1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.
53. شادية سعودي كمال مندور، دور التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في اليابان في الفترة (1950-1990)، ط 1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2015.
54. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

55. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.
56. صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.
57. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
58. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
59. عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية، ط 1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2010.
60. عايب وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010.
61. العايب وليد، لحلو بوخاري، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، ط 1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013.
62. عباس كاظم الفياض، صباح الأمامي، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
63. عبد الباسط وفا، الدورات الاقتصادية العينية والتفسير النيوكلاسيكي الحديث للتقلبات الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001.
64. عبد الحميد عبد المطلب، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.
65. عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية –تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
66. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان أحمد محمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004-2005.
67. عبد اللطيف حمزة القراري، المصارف الإسلامية –النظرية والتطبيق، ط1، أكاديمية أكسفورد العليا، المملكة المتحدة، 2016.
68. عبد المجيد محمد راشد، الكارثة والوهم: مستقبل سياسة الإصلاح الاقتصادي بمصر في ظل نظام العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2006.
69. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
70. عبد الوهاب عبد الجواد الموسوي، الليبرالية والأزمات: دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2016.
71. عزام محمد الجويلي، الإعلام الاجتماعي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
72. علي عبد الكريم الجابري، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، دار دجلة، عمان، الأردن، 2012.

73. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
74. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006.
75. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006.
76. فتحي حسن ملكاوي، البناء الفكري: مفهومه ومستوياته وخرائطه، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة، 1981.
77. فهمي حسين كامل، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، 2006.
78. فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دون سنة نشر.
79. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
80. كامل بكري، رمضان محمد مقلد، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
81. لعراف فائزة، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.
82. لورانس كلاين، اقتصاديات العرض والطلب: تطبيقات معاصرة، ترجمة سمير كريم، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، دون سنة نشر.
83. مجدي الشوربجي، آثار السياسات الاقتصادية الكلية على الناتج والأسعار في مصر، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2013.
84. مجدي محمود شهاب، متغيرات سوق العمل المحلي وانعكاساتها على مشكلة البطالة في مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998.
85. مجيد خليل حسين، عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، الأردن، 2008.
86. محسن حسن العموري، مبادئ علم الاقتصاد، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2014.
87. محمد الخصاونة، المالية العامة: النظرية والتطبيق، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
88. محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003.
89. محمد الفاتح محمود المغربي، إدارة المنشآت المالية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
90. محمد الفاتح محمود المغربي، مؤسسات مالية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
91. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، ط 1، دار الحامد، عمان، الأردن، 2011.
92. محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، ط1، دار غيداء، عمان، الأردن، 2011.

93. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ط 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
94. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، ط 1، دار المناهج، عمان، الأردن، 2014.
95. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
96. محمد علي عزب، التعليم الجامعي وقضايا التنمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2011.
97. محمد نبيل جامع، الحلول المقترحة لمواجهة البطالة في جمهورية مصر العربية، الجزء الثاني، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2011.
98. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
99. محمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.
100. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
101. مصيطفى عبد اللطيف، بن بوزيان محمد، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، ط 1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2015.
102. مصيطفى عبد اللطيف، عبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط 1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2014.
103. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2006.
104. نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985.
105. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
106. نزار كاظم الخيكاني، حيدر الموسوي، السياسات الاقتصادية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2013.
107. هاشم صلاح، الحماية الاجتماعية للفقراء، ط 1، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، الجيزة، مصر، 2018.
108. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
109. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفا، عمان، الأردن، 2005.
110. هيفاء عبد الرحمان التكريتي، آليات العومة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
111. هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف، ط 1، دار وائل، عمان، الأردن، 2009.

112. وائل رفعت علي خليل، إشكاليات الإعلام ومعطيات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

113. وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، ط 1، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2010.

114. وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، ط 1، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2000.

115. وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، 2011.

116. يوجين أ.ديوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، ط 3، ترجمة محمد رضا العدل، حمدي رضوان عبد العزيز، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997.

117. يوسف كمال، التقييس: ربط المعاملات والأجور بالأسعار في الإسلام، ط 1، (نشر مشترك) دار السلام، القاهرة، مصر؛ المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009.

118. يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1984.

119. يونس محمود، اقتصاديات النقود والبنوك والأوراق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.

ب. الأطروحات والمذكرات:

120. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

121. بقبق ليلى اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية –دراسة قياسية–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2014-2015.

122. بن الدين محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (حالة الجزائر 1990–2009)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009-2010.

123. حبو كريمة، السياسة النقدية في ظل الانتقالية في الجزائر (دراسة المنظومة المصرفية الجزائرية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر –3–، الجزائر، 2013-2014.

124. دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2005-2006.

125. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2009-2010.

126. طالبي ميسوم، التضخم الركودي في البلاد النامية حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014-2015.

ج. المجلات، الدوريات والملتقيات:

127. إبراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري: دراسة تحليلية، Munich Personal RePEc Archive، ورقة بحثية رقم 5465، نوفمبر 2007.

128. أحمد أبو بكر علي بدوي، الحوافز المالية والنقدية في الدول العربية إبان الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على جهود الإصلاح المالي، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2010.

129. بتول مطر عبادي، التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة للمدة (1970-2004)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 7، 2012.

130. البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004.

131. بلعزوز بن على، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية -واقع وتحديات، 14-15 ديسمبر 2004.

132. جار الله فواز، هيثم أكرم سعيد، تأثير الركود التضخمي على النمو الاقتصادي في الدول النامية للمدة 1984-2002، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 25-26، 2009.

133. الجزائر: رفع القدرة التنافسية للاقتصاد وتطور استراتيجي للقطاع المصرفي، إتحاد المصارف العربية، العدد 325، ديسمبر 2007.

134. جميل أحمد خضر وآخرون، البطالة: الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات (دراسة حالة المملكة العربية السعودية)، المجلة العربية للإدارة، إصدار خاص، 2013.

135. حسين علي العمر، قنوات تأثير السياسة النقدية (حالة الكويت)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 3، أكتوبر 2009.

136. دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الإستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر.

137. راتول محمد، كروش صلاح الدين، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000- 2010)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ربيع 2014.

138. رجاء خضير الربيعي، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للعلوم الاقتصادية، المجلد 260، العدد 7، 2012.

139. سياسة المالية العامة وعدم المساواة في الدخل، نشرة صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2014.

140. صاري علي، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 7، ديسمبر 2014.

141. صاري علي، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014.

142. عبد الرحيم شيبي، بن بوزيان محمد، سيدي محمد شكوري، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية في الجزائر: دراسة قياسية، منتدى البحوث الاقتصادية، ورقة عمل رقم 536، أوت 2010، مصر.

143. عبد اللطيف حسن شومان، علي حسن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 34، 2013، العراق.

144. عبد الله قوري يحي، محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012، مجلة الباحث، العدد 14، 2014، الجزائر.

145. عبيرات مقدم، ميلود زيد الخير، مشكلة البطالة في الفكر الإقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، دون سنة نشر.

146. علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر 2001.

147. فكارشة سفيان، التشغيل في الجزائر والسياسات المنتهجة للحد من البطالة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 05، 2014.

148. قدي عبد المجيد، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 20-21 ماي 2002.

149. كمال بن دكفال، فعالية السياسة الاقتصادية في الحد من البطالة في الجزائر، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 25، جوان 2016.

150. كنعان علي، غانم عدنان، دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 4، 2011.

151. لبزة هشام، محمد الهادي ضيف الله، دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1984-2010، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 7، 2014.

152. لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 20-21 أكتوبر 2009.

153. محمد شيخي، أحمد سلامي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الإدخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، الجزائر.

154. المرسي السيد حجازي، اتساع نطاق الدين العام في العالم الإسلامي –المشكلة والحلول، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005.

155. معو زين العابدين، مبروك ساحلي، سياسات التشغيل في الجزائر وسبل حوكمتها، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 21، جوان 2014.

156. منى كمال، الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، Munich Personal RePEc Archive، ورقة بحثية رقم 26856، نوفمبر 2010.

157. ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، 2003.

158. ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، 2009.

159. نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية: مع تطبيق معادلة (St.louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، رقم 22، 2012، العراق.

160. نجم عبد عليوي، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة للعراق 2003-2007، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، م 3 ع 12، 2009.

د. مراسيم وقوانين:

161. المادة 6، الأمر رقم 70-93 المؤرخ في 31 ديسمبر 1970 المتضمن لقانون المالية لسنة 1971، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

162. المادة 7، الأمر رقم 70-93 المؤرخ في 31 ديسمبر 1970 المتضمن لقانون المالية لسنة 1971، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

163. القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي سنة 1988 المعدل والمتمم للقانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت سنة 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

164. القانون 89-12 المؤرخ في 5 جويلية سنة 1989 متعلق بالأسعار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 29، الصادرة في 19 جويلية 1989.

165. القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل سنة 1990 المتعلق بالقرض والنقد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

166. الامر رقم 95-06، المؤرخ في 25 جانفي سنة 1995 متعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 09، الصادرة في 22 فيفري 1995.

167. الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض.

168. الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية سنة 2003 متعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43 الصادرة في 20 جويلية 2003.

169. القانون 10-05، المؤرخ في 15 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46 الصادرة في 18 أوت 2010.

170. الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

171. الأمر 10-04 الصادر في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

172. القانون 04-02 المؤرخ في 23 جوان سنة 2004 يحدد القواعد المطبقة في الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41 الصادرة في 27 جوان 2004.

173. القانون 08-12 المؤرخ في 25 جوان سنة 2008، المعدل والمتمم للأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36 الصادرة في 02 جويلية 2008.

هـ. التقارير:

174. تطوير العلاقة بين المنظومة التعليمية وأسواق العمل في الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2015.

175. تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2007.

176. حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018.

177. الديوان الوطني للاحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2011).

ثانيا: المراجع باللّغات الأجنبية

أ. الكتب:

178. A. Górecka et al, Economic Issues in Retrospect and Prospect II, 1et Ed, IJOPEC Publication, London, UK, 2018.

179. A. Monga, Print your Own Money, A Wellness Guide to financial freedom, 1st ed, Notion Press, India, 2014.

180. A.W. Mullineux, The Business Cycle After Keynes: A Contemporary Analysis, Wheatsheaf Books LTD, Brighton, UK, 1984.

181. Alain Beitone, Antoine Cazorla, Dictionnaire de science économique, 3éme édition, édition Mehdi, Tizi-Ouzou, Algerie, 2013.

182. B. Pfaff, Analysis of Integrated and Cointegrated Time Series with R, Springer, NY, USA 2008.

183. B. Schelter et al, Handbook of Time Series Analysis, WILEY-UCH, Weinheim, Germany, 2006.

184. B. Tonglet, La déflation: Qu'en dites-vous Nikolaï Kondratieff ?, L'Harmattan, Paris, France, 2003.
185. B.H. Baltagi, Econometrics, 4thEd, Springer, NY, USA, 2008.
186. C. Brooks, Introductory Econometrics for Finance, 3rdEd, Cambridge University Press, UK, 2014.
187. C. de Lauzainghein, Droit Fiscal, 14eéd, Dalloz, Paris, France, 2009.
188. D. Bruno, One Currency, Two Europes: Towards A Dual Eurozone, World Scientific Publishing, Singapore, 2016.
189. D. Stéphanie, L'essentiel des finances publiques 2016, Gualino, France, 2016.
190. D.G. Tremblay, Economie du travail : les réalités et les approches théoriques, 4émeEd, Télé-Université, Québec, Canada, 2009.
191. D.H. Perkins, Steven Radelet, David L. lindauer, Économie de développement, 3émeed, traduction de la 6émeed Américaine par Bruno Baron-Renault, De Boeck, Bruxelles, Belgique, 2008.
192. D.N. Dwivedi, Managerial Economics, 1stEd, Vikas Publishing, New Delhi, India, 2011.
193. D.N. Gujarati, Basic Econometrics, 4thEd, McGraw-Hill, USA, 2004.
194. Éric Oliva, Finance publique, 2éme ed, Dalloz, Paris, 2008.
195. F.C.V N. Fourie, How to Think and Reason in Macroeconomics, 2nd ed, Juta Education, South Africa, 2007.
196. F.S. Mishkin, The Economics of Money, Banking and Financial Markets, 9thed, PEARSON, USA, 2010.
197. G. Buckley, S. Desai, What You Need to Know about Economics, 1st ed, Capstone, UK, 2011.
198. G. Gabisch,H.W. Lorenz, Business Cycle Theory: A Survey of Methods and Concepts, 2ndEd, Springer-Verlag, Berlin, Germany, 1989.
199. G. Riley, A2 Economics Course Companion 2005, 1stEd, Tutor2u Limited, UK, 2004.
200. G.Bramoullé, D.Augey, Economie Monétaire, Dalloz, Paris, France, 1998.
201. H. Benissad, Algerie: Restructurations et Réformes Economiques (1979-1993), OPU, Algerie, 1994.
202. I. Waquet, M. Montoussé, Macroeconomie, Bréal, Paris, France, 2006.
203. I.A. Moosa, Quantitative Easing as a Highway to Hyperinflation, World Scientific Publishing, Singapore, 2014.
204. J. Gottschalk, Monetary policy and the German Unemployment Problem in Macroeconomic Models: Theory and Evedence, Springer, Berlin, Germany, 2005.
205. J. Gwartney and others, Macroeconomics: Private and Public Choice, 12th Ed, Cengage Learning, USA, 2009.

206. J. Handa, Monetary Economics, 2ndEd, Routledge, NY, USA, 2008.
207. J. Sloman, A. Wride, Economics, 7th ed, Prentice hall, New Jersey, 2009.
208. J.B. Cromwell et al, Multivariate Tests for Time Series Models, Number 100, Sage Publications, California, USA, 1994.
209. J.B. Jones, Routledge Encyclopedia of International Political Economy: Entries P-Z, Routledge, London, UK, 2001.
210. J.L. Dagut, Réussir la dissertation d'économie, Studyrama, France, 2003.
211. J.P. WINANDY, Les IMPOTS SUR LE REVENU ET SUR LA FORTUNE, 4eéd, Édition Promoculture, Luxembourg, 2002, P 42.
212. K.R. Gupta, R.K. Mandal, A. Gupta, Macroeconomics, 5th Ed, Atlantic Publishers & Distributors, New Delhi, India, 2008.
213. L. Braquet, D. Mourey, politiques Economiques, De Boeck Supériuer, Belgique, 2017.
214. L. Taylor, Maynard's Revenge : The Collapse of Free Market Macroeconomics, Harverd university Press, USA, 2010.
215. L.J. Santow, Do They Walk on Water?: Federal Reserve Chairmen and the Fed, 1sted, Praeger, London, UK, 2009.
216. L.L. Pasinetti, Growth and Income Distribution : Essays in Economic Theory, Cambridge University Press, London, UK, 1974.
217. M .Delaplace, Monnaie et financement de l'économie, 3éme édition, Dunod, Paris, 2009.
218. M. Lafougére, L'Europe Face au défi de la mondialisation : Les conséquances sociales de la restructuration des économies en Europe, Edition du conseil de l'Europe, Emploi et société, 1998.
219. M. Maillefert, L'économie du travail, 2émeEd, Studyrama, France, 2004.
220. M. Maria John Kennedy, Macroeconomic Theory, PHI Learning Private Limited, New Delhi, India, 2011.
221. M. Montoussé, Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, 2éme Ed, Bréal, paris, France, 2007.
222. M .Montoussé, Macroéconomie, 2éme édition, Editions Bréal, Paris, 2006.
223. M.C. Lovell, Economic with Calculus, World Scientific Publishing, Singapore, 2004.
224. M.H. Pesaran, Time Series and Panel Data Econometrics, Oxford University Press, UK, 2015.
225. Mukund Mahahan, Macro Economic Analysis, 1sted, Nirali Pakashan, MUMBAI, 2008, P 229.
226. N.G. Mankiw, Brief Principles of Macroeconomics, 8th Ed, Cengage Learning, Boston, USA, 2016.
227. N.T. Macdonald, Macroeconomic and Business : An interactive Approach, Thomson Learning, London, UK, 2002.

228. P. Cahuc, A. Zylberberg, Labor Economics, Translate by W. MacCuaig, The MIT Press, USA, 2004.

229. P .Deubel, M .Montoussé, Serge d'Agostino, Dictionnaire de sciences économiques et sociales, Edition Bréal, Paris, 2008.

230. P.A. O'Hara, Encyclopedia of Political Economy: L-Z, Routledge, NY, USA, 2001.

231. P.S. Mills, J.R.Presley, Islamic Finance: Theory and Practice, Macmillan Press Ltd, UK, 2001.

232. R .Ayadi, S .Mouley, Monetary policies, Banking systems, Regulatory convergence, Efficiency and growth in the mediterranean, 1st Edition, Palgrave Macmillan, London, 2014, P 23.

233. R. Bourbonnais, Économétrie, 10éme édition, Dunod, Paris, France, 2018.

234. R. Bourbonnais, Économétrie: Cours et exercices corrigés, 9éme édition,Dunod, Paris, France, 2015.

235. R. Bourbonnais, M. Terraza, Analyse de séries temporelles, 3éméédition, Dunod, Paris, France, 2010.

236. R. Harris, R. Sollis, Applied Time Series Modeling and Forcasting, Wiley, West Sussex, England, 2003.

237. R.A. Arnold, Economics,9th Ed, South-Western Cengage Learning, USA, 2008.

238. R.A. Levine, Adjusting to Global Economic Change: The Dangerous Road Ahead, Rand Corporation, California, USA, 2009.

239. R.C. Blattberg, Byung-Do Kim, Scott A.Neslin, Database Marketing: Analyzing and Managing Customers, Springer, NY, 2008.

240. S. Brana, M.cazals, P. Kauffmann, Économie monétaire et financière, Dunod, Paris, France, 2008.

241. S.M. Sheffrin, Rational Expectations, 2ndEd, Cambridge University Press, NY, USA, 1996.

242. S.Y. Lee , Y.C.Jao , Financial structures and monetary policies in southeast Asia, The Macmillan Press LTD, London, 1982.

243. T. Anelka, J. F. Dhénin, P. Pico, M. Pouméroulie, Économie – Droit, Bréal édition, Paris, 2004.

244. T.R. Michl, Macroeconomic Theory: A Short Cource, Routledge, NY, 2015, P 80.

245. Taladidia Thiombiano, Econométrie des séries temporelles cours et exercices, L'Harmattan, France, 2008.

246. W.A. Mceachern, Economics: A Contenporary Introduction, 9thed, South-Western Cengage Learning, USA, 2011.

247. W.J. Wessels, Economics, 3rd Ed, Barron's Educational serie, NY, USA, 2000.

248. W.J.Baumol, A.S.Blinder, Macroeconomics Principles & Policy, 11th Ed, Cengage Learning, USA, 2011.

249. Y. Carsalade, Les grandes étapes de l'histoire économique, Paris, France,édition de l'école Polytechnique, Mars 2004.

ب. الأطروحات والمذكرات:

250. R. KAMATI, Monetary Policy Transmission Mechanism and Interest Rate Spreads, Doctorat Thesis in Philosophy, University of Glasgow, Scotland, November 2014.

ج. المجلات والدوريات:

251. A. Haug, T. Jedrzejowicz, A. Sznajderska, Combining Monetary and Fiscal Policy in an SVAR for a Small Open Economy, Economics Discussion Papers No. 1313, October 2013, New Zealand.

252. A. Leijonhufvud, Theories of Stagflation, University of California, Department of Economics, WP N°176, August 1980.

253. A. Livshits, Criticism of Supply-Side Economics, Problems in Economics, Vol. 29, Issue 5, 1986.

254. A.Kose, C.Otrok, E.Prasad, Cycles Economiques: découplage ou convergence?, Finance & Dévleppement, Vol 45, No 2, Juin 2008.

255. B. Bogla, La segmentation du marché du travail accroît-elle les possibilités d'emploi?, Juridis Info N° 19, juillet-Aut-septembre 1994.

256. B. Pfaff, VAR, SVAR and SVEC Models: Implementation Within R Package vars, Journal of Statistical Software, Vol 27, Issue 4, USA.

257. B .Raymond, L'efficacité de la politique monétaire; Quelques enseignements récents, Revue economique, Vol 6, N°6, 1955.

258. B.S. Bernanke, Alternative Explanations of the Money-Income Correlation, Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, Vol 25, No 1, 1986, USA.

259. C. Arleta, and others, Negative Interest Rate Policies, Policy Research Working Paper N° 7791, World Bank Group, August 2016.

260. C. Granger, Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross spectral Methods, Econometrica, Vol 37, No 3, Aug 1969, USA.

261. C.A. Sims, Are Forecasting Models Usable for Policy Analysis?, Federal Reserve Bank of Minneapolis, Quarterly Review (Winter 1986), USA.

262. C.A. Sims, Macroeconomics and Reality, Econometrica, Vol. 48, No. 1, Jan 1980, USA.

263. C.A. Sims, Money, Income, and Causality, The American Economic Review, Vol 62, No 4, Sep 1972, USA.

264. Charles Maling, The Austrian Business Cycle Theory and its implications for Economic stability under Liassez faire, Reason Paper No 2, A Journal of Interdisciplinary Normative Studies, 1975.
265. D. Dickey, W. Fuller, Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series With a Unit Root, Journal of the American Statistical Association, Vol. 74, Issue 366, Jun1979, USA.
266. D. Dickey, W. Fuller, Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Econometrica, Vol 49, Issue 4, Jul 1981, USA.
267. D. McCoy, How useful is Structural VAR Analysis for Irish economics?, Central Bank of Ireland, Technical Paper 2/RT/97, April 1997, Ireland.
268. D. Snower & A. Lindbeck, Involuntary Unemployment as an Insider-Outsider Dilemma, Institute for International Economic Studies, University of Stockholm, Seminar Paper No. 282, July 1984.
269. Dieter Gerdesmeier, pour quoi la stabilité des prix est-elle importante pour vous?, Banque centrale européenne, 2011.
270. E. Cherif Chakib, Programme d'ajustement structurel et résultat Socio-économiques en Algérie, Revue Sciences Humaines, N°18, Décembre 2002.
271. Ellsworth Huntington, Climatic Variations and Economic Cycles, Geographical Review, Vol. 1, No. 3, Mar 1916.
272. F. Westerhoff and others, Endogenous business cycle dynamics within the inventory model of Metzler: Adding an inventory floor, University of Bamberg, Germany, 2009.
273. F.A. Hayek, Studies in Philosophy, Politics and Economics, University of Chicago Press, USA, 1967.
274. F.S. Mishkin, Les canaux de transmission monétaire : Leçons pour la politique monétaire, Bulletin de la banque de France- N° 27- Mars 1996.
275. F.X. Diebold, G. Redebush, Measuring Business Cycles : A Modern Perspective, Review of Economics and Statistics, Vol 78, No 1, 1996.
276. G. Agustin and others, Comparative Study of Central Bank Quantitative Easing Programs, Columbia University, April 2016.
277. G.J. Stigler, Information in the Labor Market, Journal of Political Economy, Vol. 70, No. 5, Part 2: Investment in Human Beings, Oct 1962.
278. Guide des banques et des établissement financiers en Algerie, Ed 2012, KPMG, Alger, Algérie.
279. H. Jackson, The International Experience With Negative Policy Rate, Bank of Canada, Paper 2015-13, November 2015.
280. H.Y. Toda, T. Yamamoto, Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes, Journal of Econometrics, Volume 66, Issues 1–2, March–April 1995, Netherlands.

281. Ho-don Yan, Cheng-lang Yang, Does an Undervalued Currency Merit Economic Growth? – Evidence from Taiwan, Panoeconomicus, vol 59, issue 1, 2012, Serbia.
282. I. Boiciuca, The effects of fiscal policy shocks in Romania. A SVAR Approach, Procedia Economics and Finance, Vol. 32, 2015, Netherlands.
283. J.F. Helliwell, Comparative Macroeconomics of Stagflation, Journal of Economic Literature, Vol. 26, No. 1, Mar 1988.
284. J.F. Muth, Rational Expectations and the Theory of Price Movements, Econometrica, Vol 29, No.3 (Jul 1961).
285. K. Arin, F. Koray, Are some taxes different than others? An empirical investigation of the effects of tax policy in Canada, Empirical Economics, Vol 31, No 1, 2006, Austria.
286. K. Genevois, Segmentation du marché du travail: le cas de Luxembourgeois, CEPS/INSTEAD, Working Paper N° 2012-35, Oct 2012.
287. K. Nashashibi … [et al], Algeria : Stabilisation and Transition to the Market, IMF, Washington DC, 1998.
288. K.Kuttner, Monetery policy during Japan's Great Recession : From Self-Induces Paralysis to Rooseveltion Resolve, PIIE and NBER, 2014.
289. Ke-Young Chu et autres, Les dépenses publiques improductives: Analyse pragmatique de l'action des pouvoirs publics, Série des brochures N° 48-F, Fonds monétaire international, Washington, 1996.
290. Kherchi Hanya, L'evolution du systéme bancaire Algerien sous les nouvelles regle prudentielles internationales, Revue d'économie et de statistique appliquée, N°: 09-2008.
291. M. Dahan, The Fiscal Effects of Monetary policy, International Monetary Found, WP No. 66, May 1998.
292. M. de Vroey, Théorie du déséquilibre et chômage involontaire, Revue économique, vol. 55, N. 4, juillet 2004, p 658.
293. M. Friedman, A. J. Schwartz, The Monetary History of The United States, 1867,1960, National Bureau of Economic Research, USA, 1971.
294. M. Joyce, M. Tong, R. Woods, The United Kingdom's quantitative easing policy: design, operation and impact, The Bank of England, Quarterly Bulletin 2011.
295. M. Pesaran, R. Smith, Y. Shin, Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol. 16, No. 3, 2001, USA.
296. M. Škare, S. Stjepanović, Measuring Business Cycles: A Review, Contemporary Economics, Vol. 10, Issue 1, 2016.
297. M.D. Shapiro, M.W. Watson, Sources of Business Cycle Fluctuations, NBER Macroeconomics Annual 1988, Vol 3, USA.

298. M.Z. Nezhad, R. Zarea, Investigating the Causality Granger Relationship between the Rates of Interest and Inflation in Iran, Journal of Social Science, Vol 3, Issue 4, 2007, India.

299. O.J. Blanchard, D.Quah, The Dynamic Effects of Aggregate Demand and Supply Disturbances, American Economic Review, American Economic Association, vol 79, No 4, September 1989, USA.

300. O.J. Blanchard, M.W. Watson, Are Business Cycles All Alike?, in R. Gordon (ed) The American Business Cycle: Continuity and Change, University of Chicago Press, 1986, USA.

301. P. Phillips, P. Perron, Testing for a Unit Root in Time Series Regression, Biometrika, Vol 75, Issue 2, Jun 1988, UK.

302. P. Robert, Égalité des revenus inflation et stagflation, Revue économique, Vol. 29, No. 2, Mar 1978.

303. P.K. Narayan, Reformulating Critical Values for the Bounds F-statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Discussion Papers, No. 02/04, Department of Economics, Monash University, Australia, January 2004.

304. R. Brown, J. Durbin, J. Evans, Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships over Time Journal of the Royal Statistical Society. Series B (Methodological) Vol. 37, No. 2,1975, UK.

305. R. Cross, Friedman and Phelps on the Natural Rate of Unemployment, Atlantic Economic Journal, Volume 12, Issue 2, July 1984.

306. R. Engle; C. Granger, Co-Integration and Error correction: Representation, Estimation, and Testing, Econometrica, Vol.55, No.2, Mar 1987, USA.

307. R. G. Hawtrey, The Monetery Theory of the Trade cycle and Its Statistic Test, The Quarterly Journal of Economics, Volume 41, Issue 4, May 1927.

308. R. Hussmanns, F. Mehran, V. Varmā, Surveys of Economically Active Population, Employment, Unemployment, and Underemployment: An ILO Manual on Concepts and Methods, International Labour Organization, Geneva, 1990.

309. R. Perotti, Estimating the Effects of Fiscal Policy in OECD Countries, IGIER Working Paper No. 276, Centre for Economic Policy Research (CEPR), December 2004, UK.

310. R.E. Lucas, Expectation and The Neutrality of Money, Jornal of Economic Theory, Vol 4 No.3, 1972.

311. S. Johansen, Statistical analysis of Cointegration Vectors, Jornal of Economic Dynamics and Control, Vol.12, No.1-2, June–September 1988, Netherlands.

312. S. Ng, P. Perron, LAG Length Selection and the Construction of Unit Root Tests with Good Size and Power, Econometrica, Vol 69, Issue 6, November 2001, USA.

313. S.R. Alimi, C.C. Ofonyelu, TODA-YAMAMOTO Causality Test Between Money Market Interest Rate and Expected Inflation: The Fisher Hypothesis Revisited, European Scientific Journal, vol 9, Issue 7, March 2013, Macedonia.
314. T. Vinayagathasan, Monetary Policy and the Real Economy: A Structural VAR Approach for Sri Lanka, GRIPS Discusuion Paper 13-13, National Graduate Institute for Policy Studies (GRIPS), July 2013, Japan.
315. U. Unal, The Unemployment Effects of Fiscal Policy in Netherlands, MPRA Paper 81433, University Library of Munich, Germany, 2015.
316. Y.Kurihara, Recent Japanese Monetery Policy : An Evaluation of the Quantitative Easing, international Jornal of Business, 11 (1), 2006.

د. التقارير

317. Banque d'Algerie, Bulletin statistique trimestriel, N°5/Décembre 2008, N°27/Septembre 2014, N°38/juin 2017,
318. Rapports annuels de la Banque d'Algérie sur « Evolution économique et monétaire en Algérie » : Rapport 2014.
319. Rapports annuels de la Banque d'Algérie sur « Evolution économique et monétaire en Algérie » : Rapport 2016.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

320. https://cruel.org/econthought/
321. www.abahe.co.uk
322. www.angem.dz
323. www.bank-of-algeria.dz
324. www.bna.dz
325. www.cbos.gov.sd
326. www.cnac.dz
327. www.fni.dz
328. www.hetwebsite.net
329. www.imf.org
330. www.indexmundi.com
331. www.mbbnet.umn.edu
332. www.mfdgi.gov.dz
333. www.mi.public.lu
334. www.ons.dz
335. www.semanticscholar.org
336. www.worldbank.org
337. www.yourarticlelibrary.com

الملاحق

الملحق (1.1): نتائج تقدير النماذج لاختبار ADF لسلسلة لوغاريتم مستوى الأسعار (LCPI) عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LCPI

Null Hypothesis: LCPI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.554804	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCPI)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 17:27
Sample (adjusted): 1994 2016
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCPI(-1)	-0.333565	0.038992	-8.554804	0.0000
D(LCPI(-1))	0.471915	0.110466	4.272051	0.0005
D(LCPI(-2))	-0.186086	0.120611	-1.542867	0.1413
D(LCPI(-3))	0.203723	0.096006	2.121971	0.0488
C	1.270155	0.148799	8.536023	0.0000
@TREND("1990")	0.014087	0.001825	7.717091	0.0000

الملحق (2.1): نتائج تقدير النماذج لاختبار ADF لسلسلة لوغاريتم مستوى الأسعار (LCPI) عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LCPI)

Null Hypothesis: D(LCPI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.552337	0.7828
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCPI,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 17:34
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCPI(-1))	-0.209948	0.135246	-1.552337	0.1348
C	0.017215	0.032474	0.530117	0.6013
@TREND("1990")	-0.000450	0.001604	-0.280817	0.7815

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LCPI)

Null Hypothesis: D(LCPI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.908396	0.3233
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCPI,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 17:35
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCPI(-1))	-0.183874	0.096350	-1.908396	0.0689
C	0.008718	0.011551	0.754741	0.4581

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LCPI)

Null Hypothesis: D(LCPI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.951170	0.0504
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

الملحق (3.1): نتائج تقدير النماذج لاختبار PP لسلسلة لوغاريتم مستوى الأسعار (LCPI) عند المستوى

Phillips-Perron Unit Root Test on LCPI

Null Hypothesis: LCPI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.235335	0.0130
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001770
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.003196

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LCPI)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 17:43
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCPI(-1)	-0.198814	0.037344	-5.323822	0.0000
C	0.842909	0.125187	6.733199	0.0000
@TREND("1990")	0.005564	0.002706	2.056342	0.0513

Phillips-Perron Unit Root Test on LCPI

Null Hypothesis: LCPI has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.177398	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002095
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.004767

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LCPI)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 17:44
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCPI(-1)	-0.129565	0.017193	-7.536054	0.0000
C	0.627232	0.072799	8.616006	0.0000

الملحق (1.2): نتائج تقدير النموذج لاختبار ADF لسلسلة معدل البطالة (UEM) عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on UEM

Null Hypothesis: UEM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.795608	0.2120
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UEM)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 17:56
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UEM(-1)	-0.226637	0.081069	-2.795608	0.0115
D(UEM(-1))	0.238699	0.185115	1.289464	0.2127
D(UEM(-2))	0.373000	0.191584	1.946933	0.0665
C	7.322199	2.740480	2.671867	0.0151
@TREND("1990")	-0.220791	0.089143	-2.476822	0.0228

الملحق (2.2): نتائج تقدير النماذج لاختبار ADF لسلسة معدل البطالة (UEM) عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(UEM)

Null Hypothesis: D(UEM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.131859	0.1209
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UEM,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 18:00
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UEM(-1))	-0.618501	0.197487	-3.131859	0.0048
C	0.316402	0.809333	0.390941	0.6996
@TREND("1990")	-0.041188	0.052734	-0.781051	0.4431

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(UEM)

Null Hypothesis: D(UEM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.060581	0.0429
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UEM,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 18:01
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UEM(-1))	-0.575343	0.187985	-3.060581	0.0055
C	-0.245486	0.367632	-0.667749	0.5109

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(UEM)

Null Hypothesis: D(UEM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.025025	0.0040
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

الملحق (3.2): نتائج تقدير النموذج لاختبار PP لسلسة معدل البطالة (UEM) عند المستوى

Phillips-Perron Unit Root Test on UEM

Null Hypothesis: UEM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.057901	0.5439
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.799925
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	5.289040

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(UEM)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 18:04
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UEM(-1)	-0.149971	0.074159	-2.022308	0.0549
C	4.980721	2.289912	2.175071	0.0402
@TREND("1990")	-0.181793	0.072397	-2.511052	0.0195

الملحق (4.2): نتائج تقدير النماذج لاختبار PP لسلسة معدل البطالة (UEM) عند الفرق الأول

Phillips-Perron Unit Root Test on D(UEM)

Null Hypothesis: D(UEM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.157439	0.1156
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.932309
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.032287

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(UEM,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 18:06
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UEM(-1))	-0.618501	0.197487	-3.131859	0.0048
C	0.316402	0.809333	0.390941	0.6996
@TREND("1990")	-0.041188	0.052734	-0.781051	0.4431

Phillips-Perron Unit Root Test on D(UEM)

Null Hypothesis: D(UEM) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.048231	0.0440
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.013619
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.962154

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(UEM,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 18:07
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UEM(-1))	-0.575343	0.187985	-3.060581	0.0055
C	-0.245486	0.367632	-0.667749	0.5109

Phillips-Perron Unit Root Test on D(UEM)

Null Hypothesis: D(UEM) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.012789	0.0042
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق (1.3): نتائج تقدير النموذج لاختبار ADF لسلسلة معدل نمو الكتلة النقدية (M) عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on M

Null Hypothesis: M has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.488588	0.0078
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 18:14
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M(-1)	-1.384626	0.308477	-4.488588	0.0002
D(M(-1))	0.344799	0.211996	1.626443	0.1188
C	31.89381	7.678682	4.153553	0.0005
@TREND("1990")	-0.723688	0.258638	-2.798071	0.0108

الملحق (2.3): نتائج تقدير النماذج لاختبار ADF لسلسلة معدل نمو الكتلة النقدية (M) عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(M)

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.824867	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 18:15
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-1.944956	0.333906	-5.824867	0.0000
D(M(-1),2)	0.426934	0.204454	2.088166	0.0498
C	0.926109	4.970759	0.186311	0.8541
@TREND("1990")	-0.157958	0.310349	-0.508970	0.6163

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(M)

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.908855	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 18:16
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-1.926845	0.326095	-5.908855	0.0000
D(M(-1),2)	0.418744	0.200192	2.091715	0.0488
C	-1.356847	2.104124	-0.644851	0.5260

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(M)

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.961946	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق (3.3): نتائج تقدير النموذج لاختبار PP لسلسلة معدل نمو الكتلة النقدية (M) عند المستوى

Phillips-Perron Unit Root Test on M

Null Hypothesis: M has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.657377	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	59.93532
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	18.50897

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(M)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 18:19
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M(-1)	-1.002848	0.205483	-4.880436	0.0001
C	23.51379	5.531890	4.250588	0.0003
@TREND("1990")	-0.582880	0.231034	-2.522919	0.0190

الملحق (4.3): نتائج تقدير النماذج لاختبار PP لسلسلة معدل نمو الكتلة النقدية (M) عند الفرق الأول

Phillips-Perron Unit Root Test on D(M)

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 17 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-16.84329	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	108.1776
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	8.519719

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(M,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 18:21
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-1.352612	0.197244	-6.857571	0.0000
C	1.351371	4.866325	0.277698	0.7838
@TREND("1990")	-0.165656	0.310171	-0.534081	0.5986

Phillips-Perron Unit Root Test on D(M)

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 18 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-13.69986	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	109.5802
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	14.29847

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(M,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 18:23
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-1.338837	0.192487	-6.955449	0.0000
C	-0.961657	2.184438	-0.440231	0.6639

Phillips-Perron Unit Root Test on D(M)

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 21 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-11.22187	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق (1.4): نتائج تقدير النماذج لاختبار ADF للوغاريتم سعر الصرف الفعال الحقيقي (LREER) عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LREER

Null Hypothesis: LREER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.146502	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LREER)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 18:28
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREER(-1)	-0.815356	0.132654	-6.146502	0.0000
C	3.985540	0.663941	6.002853	0.0000
@TREND("1990")	-0.010704	0.003161	-3.386831	0.0025

الملحق (2.4): نتائج تقدير النماذج لاختبار ADF للوغاريتم سعر الصرف الفعال الحقيقي (LREER) عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LREER)

Null Hypothesis: D(LREER) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.516339	0.0103
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LREER,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 18:32
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LREER(-1))	-2.839279	0.628668	-4.516339	0.0011
D(LREER(-1),2)	1.517482	0.532168	2.851511	0.0172
D(LREER(-2),2)	1.345819	0.460505	2.922484	0.0152
D(LREER(-3),2)	1.263817	0.395092	3.198791	0.0095
D(LREER(-4),2)	1.132928	0.320782	3.531764	0.0054
D(LREER(-5),2)	0.642659	0.170895	3.760547	0.0037
D(LREER(-6),2)	0.431242	0.129067	3.341233	0.0075
C	-0.150206	0.041740	-3.598651	0.0049
@TREND("1990")	0.006009	0.001952	3.078576	0.0117

الملحق (3.4): نتائج تقدير النماذج لاختبار PP للوغاريتم سعر الصرف الفعال الحقيقي (LREER) عند المستوى

Phillips-Perron Unit Root Test on LREER

Null Hypothesis: LREER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.146502	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.004974
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.004974

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LREER)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 18:34
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREER(-1)	-0.815356	0.132654	-6.146502	0.0000
C	3.985540	0.663941	6.002853	0.0000
@TREND("1990")	-0.010704	0.003161	-3.386831	0.0025

الملحق (4.4): نتائج تقدير النماذج لاختبار PP للوغاريتم سعر الصرف الفعال الحقيقي (LREER) عند الفرق الأول

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LREER)

Null Hypothesis: D(LREER) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 24 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-22.47520	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.004977
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000447

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LREER,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 18:36
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LREER(-1))	-1.047162	0.129073	-8.112954	0.0000
C	-0.018409	0.035294	-0.521601	0.6072
@TREND("1990")	0.000464	0.002182	0.212751	0.8335

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LREER)

Null Hypothesis: D(LREER) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 24 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-22.00676	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.004988
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000551

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LREER,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 18:38
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LREER(-1))	-1.039095	0.120789	-8.602549	0.0000
C	-0.011664	0.015179	-0.768415	0.4501

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LREER)

Null Hypothesis: D(LREER) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 13 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.83207	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق (1.5): نتائج تقدير النماذج لاختبار ADF لسلسلة لوغاريتم النفقات العامة الحقيقية (LREXP) عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LREXP

Null Hypothesis: LREXP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.616977	0.2763
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LREXP)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 18:44
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREXP(-1)	-0.458693	0.175276	-2.616977	0.0154
C	3.465193	1.306110	2.653062	0.0142
@TREND("1990")	0.020661	0.008566	2.412098	0.0242

الملحق (2.5): نتائج تقدير النماذج لاختبار ADF لسلسلة لوغاريتم النفقات العامة الحقيقية (LREXP) عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LREXP)

Null Hypothesis: D(LREXP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.380395	0.0012
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LREXP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 18:47
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LREXP(-1))	-1.328671	0.246947	-5.380395	0.0000
D(LREXP(-1),2)	0.206202	0.164671	1.252207	0.2249
C	-0.006156	0.053665	-0.114712	0.9098
@TREND("1990")	0.003963	0.003251	1.218908	0.2371

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LREXP)

Null Hypothesis: D(LREXP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.301906	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LREXP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 18:48
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LREXP(-1))	-1.324198	0.249759	-5.301906	0.0000
D(LREXP(-1),2)	0.205712	0.166564	1.235032	0.2305
C	0.051058	0.026313	1.940407	0.0659

الملحق (3.5): نتائج تقدير النماذج لاختبار PP لسلسلة لوغاريتم النفقات العامة الحقيقية (LREXP) عند المستوى

Phillips-Perron Unit Root Test on LREXP

Null Hypothesis: LREXP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.616977	0.2763
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.014160
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.014160

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LREXP)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 18:52
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREXP(-1)	-0.458693	0.175276	-2.616977	0.0154
C	3.465193	1.306110	2.653062	0.0142
@TREND("1990")	0.020661	0.008566	2.412098	0.0242

الملحق (4.5): نتائج تقدير النماذج لاختبار PP لسلسلة لوغاريتم النفقات العامة الحقيقية (LREXP) عند الفرق الأول

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LREXP)

Null Hypothesis: D(LREXP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.465449	0.0009
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.018495
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.016294

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LREXP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 18:54
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LREXP(-1))	-1.152455	0.212382	-5.426322	0.0000
C	0.067068	0.063878	1.049929	0.3051
@TREND("1990")	-0.000490	0.004026	-0.121796	0.9042

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LREXP)

Null Hypothesis: D(LREXP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.616808	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.018507
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.016034

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LREXP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 18:55
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LREXP(-1))	-1.153807	0.207500	-5.560510	0.0000
C	0.060275	0.030467	1.978373	0.0600

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LREXP)

Null Hypothesis: D(LREXP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.908196	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق (1.6): نتائج تقدير النماذج لاختبار ADF لسلسلة لوغاريتم الإيرادات الضريبية الحقيقية (LRT) عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LRT

Null Hypothesis: LRT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.628908	0.2715
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRT)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 18:59
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRT(-1)	-0.366339	0.139350	-2.628908	0.0150
C	2.313086	0.895697	2.582443	0.0167
@TREND("1990")	0.017808	0.005448	3.268794	0.0034

الملحق (2.6): نتائج تقدير النماذج لاختبار ADF لوغاريتم الإيرادات الضريبية الحقيقية (LRT) عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LRT)

Null Hypothesis: D(LRT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.566637	0.0069
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRT,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 19:03
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRT(-1))	-1.327583	0.290713	-4.566637	0.0002
D(LRT(-1),2)	0.276362	0.183485	1.506182	0.1477
C	-0.015894	0.047231	-0.336517	0.7400
@TREND("1990")	0.004798	0.003132	1.531619	0.1413

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LRT)

Null Hypothesis: D(LRT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.953034	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRT,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 19:04
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRT(-1))	-1.008883	0.169474	-5.953034	0.0000
C	0.045425	0.020555	2.209968	0.0373

الملحق (3.6): نتائج تقدير النماذج لاختبار PP لوغاريتم الإيرادات الضريبية الحقيقية (LRT) عند المستوى

Phillips-Perron Unit Root Test on LRT

Null Hypothesis: LRT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.628908	0.2715
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.008910
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.008910

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LRT)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 19:05
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRT(-1)	-0.366339	0.139350	-2.628908	0.0150
C	2.313086	0.895697	2.582443	0.0167
@TREND("1990")	0.017808	0.005448	3.268794	0.0034

الملحق (4.6): نتائج تقدير النماذج لاختبار PP لوغاريتم الإيرادات الضريبية الحقيقية (LRT) عند الفرق الأول

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LRT)

Null Hypothesis: D(LRT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 12 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.701907	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.008602
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002093

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LRT,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 19:07
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRT(-1))	-1.079917	0.182641	-5.912774	0.0000
C	0.004902	0.044249	0.110784	0.9128
@TREND("1990")	0.003059	0.002960	1.033725	0.3125

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LRT)

Null Hypothesis: D(LRT) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.515959	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.009020
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.005812

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LRT,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 19:09
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRT(-1))	-1.008883	0.169474	-5.953034	0.0000
C	0.045425	0.020555	2.209968	0.0373

الملحق (1.7): نتائج تقدير النماذج لاختبار ADF لسلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (LRGDP) عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LRGDP

Null Hypothesis: LRGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.670790	0.2561
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRGDP)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 19:30
Sample (adjusted): 1994 2016
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRGDP(-1)	-0.354199	0.132620	-2.670790	0.0161
D(LRGDP(-1))	0.188448	0.171744	1.097258	0.2878
D(LRGDP(-2))	0.127253	0.175254	0.726104	0.4777
D(LRGDP(-3))	0.289011	0.166966	1.730959	0.1016
C	3.083485	1.145268	2.692369	0.0154
@TREND("1990")	0.012177	0.004712	2.584438	0.0193

الملحق (2.7): نتائج تقدير النماذج لاختبار ADF للوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (LRGDP) عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LRGDP)

Null Hypothesis: D(LRGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.506485	0.0604
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 19:33
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRGDP(-1))	-0.676191	0.192840	-3.506485	0.0020
C	0.016226	0.008340	1.945625	0.0646
@TREND("1990")	0.000337	0.000551	0.612250	0.5466

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LRGDP)

Null Hypothesis: D(LRGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.605006	0.0131
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 19:34
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRGDP(-1))	-0.629313	0.174566	-3.605006	0.0015
C	0.019603	0.006169	3.177718	0.0042

الملحق (3.7): نتائج تقدير النماذج لاختبار PP لسلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (LRGDP) عند المستوى

Phillips-Perron Unit Root Test on LRGDP

Null Hypothesis: LRGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.270039	0.0935
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000231
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000330

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LRGDP)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 19:37
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRGDP(-1)	-0.276237	0.079037	-3.495022	0.0020
C	2.416776	0.687151	3.517098	0.0018
@TREND("1990")	0.010085	0.002637	3.824616	0.0009

الملحق (4.7): نتائج تقدير النماذج لاختبار PP لسلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (LRGDP) عند الفرق الأول

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LRGDP)

Null Hypothesis: D(LRGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.471761	0.0646
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000293
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000272

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LRGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 19:46
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRGDP(-1))	-0.676191	0.192840	-3.506485	0.0020
C	0.016226	0.008340	1.945625	0.0646
@TREND("1990")	0.000337	0.000551	0.612250	0.5466

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LRGDP)

Null Hypothesis: D(LRGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.578147	0.0139
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000298
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000266

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LRGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/19 Time: 19:47
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRGDP(-1))	-0.629313	0.174566	-3.605006	0.0015
C	0.019603	0.006169	3.177718	0.0042

الملحق (8): الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL(1,0,0,0,0,0,2) لحالة مؤشر الأسعار كمتغير تابع

Diagnostic Tests

Test Statistics	LM Version	F Version
A:Serial Correlation	*CHSQ(1) = .78978[.374]	*F(1,14) = .45670[.510]
B:Functional Form	*CHSQ(1) = 9.4278[.002]	*F(1,14) = 8.4759[.011]
C:Normality	*CHSQ(2) = 1.8976[.387]	Not applicable
D:Heteroscedasticity	*CHSQ(1) = .0081342[.928]	*F(1,23) = .0074859[.932]

A:Lagrange multiplier test of residual serial correlation
B:Ramsey's RESET test using the square of the fitted values
C:Based on a test of skewness and kurtosis of residuals
D:Based on the regression of squared residuals on squared fitted values

الملحق (9): استجابة مستوى الأسعار ومعدل البطالة لصدمات السياستين النقدية والمالية

Accumulated Response to Structural VAR Innovations

Accumulated Response of LCPI:

Period	Shock1	Shock2	Shock3	Shock4	Shock5	Shock6	Shock7
1	0.000000	0.000000	0.004471	0.011397	-0.001569	0.004576	-0.025629
2	0.000938	-0.166990	0.030952	0.023342	-0.018183	0.015245	-0.074423
3	0.002432	-0.413111	0.077594	0.025455	-0.039845	0.027994	-0.131269
4	0.005000	-0.747491	0.138633	0.013951	-0.067382	0.039398	-0.193532
5	0.008162	-1.263072	0.210009	-0.011151	-0.097469	0.049598	-0.256833
6	0.011630	-1.929562	0.282564	-0.040076	-0.129842	0.054822	-0.320373
7	0.015130	-2.626599	0.353855	-0.063318	-0.168755	0.055975	-0.384104
8	0.018538	-3.338500	0.420843	-0.080951	-0.209447	0.052066	-0.441389
9	0.021671	-4.017871	0.479832	-0.093607	-0.248596	0.045500	-0.491032
10	0.024289	-4.637117	0.529673	-0.100693	-0.285184	0.036754	-0.532797

Accumulated Response of D(UEM):

Period	Shock1	Shock2	Shock3	Shock4	Shock5	Shock6	Shock7
1	0.000000	0.000000	0.216037	-0.831680	0.203441	1.048476	-0.271477
2	0.050745	-4.815241	0.818956	-1.249109	0.524465	0.926631	-0.115922
3	0.078628	1.820952	1.229619	-2.099971	0.830848	1.468428	-0.609098
4	0.047843	-1.421265	1.758193	-2.454886	0.709979	1.463846	-1.082578
5	0.119770	-12.95587	2.224558	-2.851146	0.258880	1.438210	-1.782252
6	0.140829	-17.23603	2.965706	-2.830455	-0.121579	1.572545	-2.126914
7	0.165776	-21.24465	3.240944	-3.016562	-0.196448	1.242759	-2.143201
8	0.169108	-22.81242	3.429197	-3.157571	-0.473969	1.302110	-2.399637
9	0.176434	-29.38814	3.508821	-3.118673	-0.632297	1.050478	-2.359875
10	0.193619	-30.71834	3.474928	-2.976304	-0.774363	1.010795	-2.401027

Factorization: Structural